سيد شريف عبد الفتاح

صار ملكا لاضعف العباد
مصطفى بن علي بن احمد
سنة ٩٧٤

صار ملكا لاضعف عباد الله العاصي
حسين بن قاسم البغدادي

ثم دخل في سلك ملك الفقير الى ربه الصمد
عثمان شاه بن محمد الشهير ...
عفا عنهما الملك المعين

الملك دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغا دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين



هذه النسخة اللطيفة من وقف مولانا صاحب الخيرات الحسان
حضرت اغا دار السعادة الحاج بشير وفقه الله للخير انه
من هو على كل شيء قدير حسبة العبد الفقير الى الله عز شانه
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه





٥٦٥



بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلي وبه نستعين

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من فنون بدائع البيان واطلعتنا عليه من حقائق المعاني
بدائع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان ورسولك المختار من بني عدنان
محمد سيد الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام
فقد طالما جال في صدري ودار في خلدي ان ارتب القسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا
يذلل صعابه ويميط عن وجوه خرائده نقابه انتقد فيه نتائج الافكار واوضح فيه خزائن الاسرار وكان
يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان حتى انبثت في آخر العمر بالارتحال الى ما وراء
النهر فوجدت مشايخا اقواما عطاشي الاكباد يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده
سبيلا وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا في لجة بلا ارشاد فلم يجدوا على فوائده
دليلا وكانوا في حل تركيبه والكشف عن نكت اساليبه منكبين على شروح اكثرها جروح ومثلها
مدخول ومجروح [illegible] والتعليل [illegible] بحسب الظان [illegible] قد اتخذ
مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تتحرون ما نظم
وتستمسكون بذا [illegible] اوراق تتبعون الاغمار ولا تستضيئون بالانوار وتحسبون انكم تحسنون
صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح من البير بلا رشاء كطالب الترقي الى
السماء فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاق فوقعوا في حيرة واضطراب وتخالوا ان هذا لشيء عجاب
ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين [illegible] ان كنت من الصادقين فتلك بينات من آياتنا الكبرى
فظلت اعناقهم لها خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق [illegible] فزدنا من لدنك علما وهدى لنا



من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم فنلقي عليهم ما يهمهم
من الفضلاء بحظهم باجزل نوال في عبارات موضحة بلا املال واشارات منقحة بلا اخلال
تشيد فيه قواعد الفوائد وتمهد فيه موائد العوائد معرضين عن الاطناب في رده ولا [illegible]
في نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتقرير القشر من اللباب ما يثني الكامل كل جاهل
على الانصاف طبعه وغض عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم حان اكثرهم ناسين اما على طلوع
[illegible] فلا يكادون يعقلون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا ام يحسدون الناس
على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به واراد [illegible] اولئك ليسوا
اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ
هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب [illegible]
القسم الثالث من الكتاب رتب كتابه على ثلثة اقسام واراد [illegible] وتبيين توجيهه
ان علم العرب المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقسموه
على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع لها
فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث
صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها
لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني
او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان [illegible]

ثم انه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيها فصلان لتنبسط معاقدتهما والكلام فيهما متن

فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع

فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض

الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرات

ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه فاختار

المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في

الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه

الثلثة لان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة وفرعية و

القسم الثاني في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان مع ذلك لانهما يجريان منه مجرى

اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع في دقائق الكلام وغراياه والمرقاة المنصوبة الى

الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اوردهما في القسم الثالث وانما جمعهما فيه لاتحاد

فيما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من تعرف مغابات الكلام

حقها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني في زعم

ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه لما كان مبنيا على التحقيق البحت وتحكيم العقل

الصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات

الخطابية المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معهما في قرن ولا ان يجعل قسما

على حدة فافرده عنهما في تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان

يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واو

في فن ولما راى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا

من تتمة الغرض فظهر ان علمي البلاغة هما الغاية القصوى بحيث ان ما ذكر قبلهما وما يتبعان

ما ناخذ ذكره عنهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من

تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم شرع في ذكر الاقسام فقال

اما القسم الاول من الكتاب فيشتمل على ثلثة فصول وترك اما في القسمين الباقيين اعتمادا

على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التعيين فيهما لبعد العهد وحينئذ كان اللام

في القسم الثالث للعهد كما في نظيره فقوله من الكتاب اما صفة له موكدة بان يقدر متعلقه

معرفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال نحو

من المبتدأ عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا ما

ههنا كما في القسم الاول وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان متغايران يتخلوا وحدا

ولفظا المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني

كشجر الاراك والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات

في بيان معلوماتها وما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فيكون بيانية لولا ان الالفاظ

ظرفا لها وهذا التوسع شائع يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان

اي في بيانهما او شأنهما ولا لياقة فيها اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب

لانفس المعاني لكونها مستفادة وما خوذة منها وقس على ذلك الفصول والابواب و

المقدمات المذكورة في الكتب وفيه تقدمة لا اشكال

في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام

الجارة في لفظ البيان في الضبط لوجود معنى الاختصاص وتجوز ابدالها بنونيا على

ان التتبع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوجيه الحصر

تأخير الايماء تفصيله في الحد بين الاخرازين وجعل العلمين ظرفا للاشعار

باحاطتهما به مستقلين بافادته والحد عنده هو المعرف الجامع المانع والغرض

الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة

تبصرة للطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته ليوفر عليه ما يستحقه من الجد

والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومبادئهما فان ذوات المسائل مع فوقه

عليها مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة

كل علم مسائله كما يشعر به قوله في الكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية

والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان

ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل

الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع

كل منهما مضبوط في فصله كما نبّه عليه في قوله وفصلان لضبط معاقدهما

المقدمة اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حيث

النجا طب على ان يلقي سمعه الى ما يعقبها وهو شهيد فقال تتبعت الشيء اذا استقريته

شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببة له فانه مجاز للشبيه وفيه فوائد النبيه

اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره متن

على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يشمر ولا عليه ان يقلد صاحبه

كما سيأتي في الاشتقاق من اول الامر الى ان علم الله نحو وعلما كتبه بالخط ... العرب ...

لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اي خواصها ... او ظرف ...

لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق فيندرج فيه الصفات

بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت

بالمعاني التي يفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة

بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع

لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب وحمل الاستحسان

على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا

في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزءا من علم المعاني مع ادراجها في حده مع جعلها انا

له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبئ عن التبعية وهم فان

معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين

لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على

عدمه وذلك لان التركيب المفيد لخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في

مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن فلا يحمل

على قصدها بل على انه صدر منه اتفاقا وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث

قال من تتمات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا

واما بالاضافة

اي لا يجب ان يكون خواص التراكيب مستفادة من هيآتها التركيبية بل قد تستفاد من مفرداتها لا من حيث انها مفردات بل من حيث انها واقعة في التركيب

لان الخواص التي لا يفيد السامع لا تعتبر في باب البلاغة

تقال دل اللفظ على كذا ودل المتكلم او اللفظ السامع على كذا فالاول هو الشايع في الاستعمال والافادة يستعمل ... الى السامع فيقال افاد الخبر السامع كذا الاسري الى قوله ومرجعه كون الخبر مفيدا الحكم المعتبر في الخواص كونها مفادة للسامع لا مجرد كونها مدلولا عليها كما يدل عليه قوله والسبق الى الفهم وقوله تشتمل تسبق الى فهمك

لها مدخل في تحصيل البلاغة ويؤيد ذلك انه ذكر المطابقة والتجنيس في لطايف قبل الى الضابطي من حيث النظر فيها من جهة علم المعاني ولما رأى بعضهم ان ذكره مخالف لما عليه القوم من ان البديع تابع للبلاغة غير داخل فيها ويدل عليه ايضا كلام المصحح حيث قال واذ تقرر ان البلاغة بمرجعيها والفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين وترقيه اعلى درجات التحسين فههنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار اليها لقصد تحسين الكلام فلا علينا ان نشير الى الاعرف منها اراد ان يصلح فزعم ان علم البديع لذلك محله لا يصلح ان يجعل علما برأسه فادرج في حد علم المعاني على انه تابع له ولا يخفى ان لا علاقة له ان جزءا منه وان لم يدخلا في ذلك الاحتراز ذهبه على ذكر الاتصال وانت خبير بان ذكره افساد للتعريف وحمل عبارة المتن على ما لا ينبغي منها اصلاح ... كلاما ...

لا تنح ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان تحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له
على ما لاجله يساق ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من اذن
لا قتنانات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة
كون التراكيب المستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجله و
مستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا
على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جهة ولا يستحسن ذلك
مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منهما مرتبة وقوله
تحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض وتحرز جعله جزوا من الحد فان قيوده قد لا يكون
لاخراج شيء والمراد ان بهذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده
المتتبع فلو قصد تحصيله غرضا اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد
المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة اذ بذلك مع الرعاية اللازمة
للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فالانكار الحال
مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك لكلامك عليه
ايراده موكدا والكلام غير كحمله على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد
عليك انشاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطا في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم
معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب يستحسن ممن اوقع من قائل

واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد
وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد
واعني بتراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف
يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى
بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها
اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز يميز به بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على
وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معاني مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلاما من
تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل فلا
يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فتتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه
او لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل جل همته مقصور على افادة المعاني الاصلية
بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في تعريها عن اعمال الروية وافادة
اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب
البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان
فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا
على تراكيب البلغاء فالضمير في سواهم حينئذ للبلغاء والصناعة علم متعلق بكيفية
العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد يطلق
على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من

واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق منه

ان اراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء كما اراد بها ايضا تراكيبهم في حد المعاني فقد جاء الدور والى نفي المناسبة اشار بقوله وهو الظاهر وقد توهم جماعة انه جعل منشأ السؤال مجموع الحدين فاشتغلوا بالجواب هٰهنا وثبوت ادنى المناسبة لا يحسن هذا الاشتغال اذ لا ضرورة هٰهنا فالموضع اللائق به على ما ينبغي حد البلاغة منه

الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العلمية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان ان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسير حده للبلاغة وما يتعلق به من السؤال والجواب فموضعه اللائق به آخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين والتوصل به الى تكثير اصوات فتوصف بجملة تصدر وقال عن محالها دون عنها اشعارا بان تمام محال تخرج هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظة ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب ما تتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قال واعني بخاصية التركيب قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاخذ ما المفرد الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق به الياء المشددة تنبيها على وقوع الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر او دلالة على ان الخواص اسم للخاصية بمعنى الاثر فالخاصية ذلك الشيء اي اثره الناشئ منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحت كما نقلنا عنه ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا وعند كل علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها

اي لا تقتضيها قاصدة لها

جمع

وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يبين هنا ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه هنا للخاصية مثلا ولا للخواص الخطابية والاستدلالية اي اعني بخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة للتركيب من حيث هو بل هي جارية مجرى اللازم لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتركيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذاتها اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها يكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد في اعم اوقاته فان قلت اذا كانت لازمة للتركيب من حيث هو فاذا صدر مثله عن غير البليغ كانت لازمة له ايضا فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لها لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه وسيصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الاعلى معناه

عطف على قوله المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه منه

دفع لما توهم من ان يدعي الخواص ليست لازمة لذوات التركيب بل لمعانيها منه

قوله عدم قصد الخ

فان قلت نحن نعلم قطعا ان غير البليغ قد يقصد بتاكيد الكلام دفع الانكار وكذا قد يقصد بتركيبه الاستدلالي فيلزم ثبوت الخواص بقسميها لغير تراكيب البلغاء ويلزم ايضا ان لا يكون يسبق القسم الاول الى الفهم بسبب صدور التركيب عن البليغ قلت لا شك ان غير البليغ قد يقصد معاني زائدة على اصل المعنى لكن ذلك نادر في بعض المعاني الخطابية الظاهرة المناسبة او الاستدلالية البينة اللزوم ومثل ذلك لا يسمى خاصية ولا يعتد به والصدور عن البليغ علة لكون القسم الاول جاريا مجرى اللازم كما اشرنا اليه لا لسبقه الى الفهم واذا تحققت هذا فاعلم ان المعنى الخطابي الثابت لغير تراكيب البليغ خارج عن حد الخاصية بقوله جاريا الخ وان المعنى الاستدلالي الثابت لغيره خارج عنه بقوله حينا اي حينا من احيان البليغ منه

الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعدم
قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في التعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم في
قوله سيتوجه من يصل ايماء الى ان من حق المعاني ان يسابق الالفاظ فتصل الى الفهم
قبل استقرار الالفاظ في الآذان وفي قوله ذلك التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا
بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء وتمييز التركيب المتنازع عن ساير التراكيب بافادة مقاصد
جليلة وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لانتفى ذلك التركيب دفعا
لتوهم بعيد اعني كون الجريان معللا بذات التركيب وتصريحا بالتقابل بين قسمي
الخاصية قوله لما هو هو احد الضميرين للموصول والآخر للتركيب وحينا ظرف مستقر لازما
اي لازما حاصلا في حين من احيانه لامن احيان التركيب لينافي اللزوم الذاتي وما
نقال من ان اللازم هو خاصية الاشال او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال
او هو مثل التعجب السابق من قوله تعالى كيف تكفرون بالله اي مع وضوح الآيات فمما
لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات الغيبة كما لا يخفى على ذي
مسكة قال واعني بالفهم اطلق الفهم في تعريف الخاصية واراد به فهما
منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها
خلوها عن الآفات القادحة في ادراك لطايف التراكيب والاطلاع على ما بينهما من
المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلا فيها
آفة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقايد الباطلة والاخلاق

الردية فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا فطرة الله
تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا
فضل تمييز ومعرفة قوله مثل ما يسبق فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته
اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما
بدل من ما يسبق او حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اي مثل سبق
ما يسبق ولا بد من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في
اليها وتبيينها بقوله من ان يكون في خطاب تهكم تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان
الآخذ في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة الكلام من له فضل
تمييز ومعرفة والصياغة هي الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام بترتيب كلماته متناسقة
الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول الجاحظ ان
الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا
منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد له معان اخرى
ظاهرة وذكر في الاخيرين اللزوم لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما لزوما
عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا
مجرد الاخبار ولا يجر القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه
فانه وان كان لازما للتركيب الماخوذ مع حذفه لزوما عقليا لكنه نسب اللزوم الى
اقاذته وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاسنادية وقيد البليغ

اي الاختصار لازم للتركيب المخصوص لزوما عقليا كالخواص الاسنادية

من العارف يعتبر في الجميع وانما قال ومن نحو منطلق ترك التركيب لاختفاء صورته فيه وحصر المطلوب به في الاختصار لانه لازم غالبا بدان يكون مقصود العارف اما وحده او مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف الخطابية الى ملوح بها اى يشير اليها طي المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار ربما بنبه مشعرة لوقوع الاختصار موقعه

قال وكذا اذا الغلط لغطه وامن كذا اشارة الى مصدر يسبق في مثل ما سبق اى مثل السبق في هذه الامثلة السبق اذا الغلط العارف بالمسند اليه اى لم تتركه اذ هنا ايضا يسبق الى فهمك معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى ما يسبق اى ومثل ما يسبق في هذه الصور ما يسبق اذا الغلط قوله وكذا اذا عرف اى عرف المسند اليه او نكره الى آخر ما ذكره وجاز ان يراد بحذف المفعول عموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا مصدرة بحرف التشبيه اما لكثرة ما ذكر بعدها واما لكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اشار اليه كلها خطابية جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يهتم بامثلة اللازم لما هو هو لان افراد الخواص الاسناد اليه في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غيره قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق اى يسبق هذه الخواص المصرح بها والمشار اليها كاينة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد تجعل موصولة اى كاينة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك السياق والمقصود احالة معرفتها على قواعد هذين العلمين معا فان الخواص

٨

كما عرفت من المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالتي يفيدها التركيب لا بمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية و المكني عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكني عنها والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصد بها اصالة وظيفة علم البيان الا ان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اى اطلاعا متدرجا وقوله باذن الله تعالى اى تيسيره متعلق بيطلعك او بيساق

قال واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد الخ ايراد العلمين في قسم واحد مشعر بتغايرهما فجيء بكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حد الاخر قريب من هذا فيتردد في انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة لتردده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض فجعل او لا كلمة اعلم مكان اما لانها تغني غناها ثم جعل قرينة انها نظر الى المعنى وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المراد في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد هنا المعرفة المسببة له اى علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية تتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان للوازم

وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد فتختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في
الأحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الأيراد ههنا انسب بالطرق التي
عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر
الأفادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على الوضوح لأن مقابله مردود
واما اختلاف مراتبه فلا يضر وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه
وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا
والوضوح صفة للمدلول ووصف الدلالة تبعا او صفة لها لاختلافها بالظهور
في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتيك في الفصل الثاني ان
الاختلاف انما هو بالدلالات العقلية دون الوضعية وتبين هنا ان الدال
بالوضعية وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما
يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة تنبيه على ما هو فائدة العلم
وينبغي ان يكون مقصود العارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج
معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لأنها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر
الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته
اياه فانها من توابع افادة المعنى ومتمتها والمتكفل بالأحتراز عن الخطأ في الافادة
علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم البيان ويتبدل التطبيق بالمطابقة تفنن في
العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها

وفيما ذكرنا تنبيه فقد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها
لها موكولة الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر ووجوه دلالتها
عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة في تحصيل مراده
من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشأنهما وقد عرفت ان المراد
من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده
بهذا المعنى وان كان مع قوة على جميع ما اراده تعالى من كلامه ممتنع عند بعض المعتزلة منهم للعصمة
وقد يقال لا يراد به جميع ما اريد فهمه من البشر وفي قوله تنبيه اشارة الى ان من حقه ان يكون
معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكيم تحته وقوله فالويل تنفير عن التقصير
في تحصيلهما وبيان لمضرة اهمالهما والقصور فيهما وذلك ان من لم يعرف ممن
ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطأ غالبا وان اصاب
نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه برأيه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم الأسلامية يجب
ان يعتني بهما اذ لا غنى عن اخذه في تفسير آيات منه تعالى ولما كان علم البيان شعبة فرع
عما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض فالحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في
الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم
البيان يبحث فيه عن تلك الأفادة ولا خفاء ان كيفية الأفادة متفرعة عليها وبمنزلة شعبة
منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة
نفسها وقوله لا تنفصل يروى بتأنيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه
خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الأفادة على وجه الاضافة قوله
جرى حرى ابه لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركيبه وكلمة من في

جواب ما قيل ههنا ان معرفة تمام مراد الحكيم ممتنع
عند بعض [illegible] ملكيف يتصور الوقوف
على تمام المراد الى هذين العلمين وانما يصح
ذلك ان لو كان الوقوف ممكنا ح منه
ان ٣١ ح

سنه ومن المفرد انفصاليه كما في قوله عليه انت مني بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كاينا منه مثل مجرى المركب كاينا من المفرد لاجرم آثرنا جملة استينافية بيان للنتيجة قال الفراء معنى لاجرم في الاصل لابد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجري مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لاجرم لافعلن قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اضافة المعاقد الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح به اعتمادا على ما ذكره هنا والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعاله مطلقا بل من حيث نقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على اطلاقه كما يتوهم من عبارته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تاديته الى زيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغناء القسم الاول عن علم المعاني الذي يشهد به الذوق السليم وهو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت اي تارة يكون مقتضيا ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر والاولى في قوله كما يستحق ان يكون مؤخرا عن القسم الثاني لانه المستحق لان نفصل ونعتني في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو تمهيد لا حاجة اليه هنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته اي دلالته والقائه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مودي وملقى اليه ايضا واراد بالدلالات

الوضعية دلالات المفردات وبقوله كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد متعلق بنظم على معنى التعليل اي نظم وجمع لها لتحصيل مجرد التاليف منها حتى تتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات تتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكر في النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة معانيها التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للتاليف على انه في قوة التنكير والضمير في سيبناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عني به المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اي نزلنا لفظه وان عني به اللفظ احتيج اليه في الاول اي سيبنا معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهم سامع آخر فهو بتجريده عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقي عن منزلة تلك الاصوات قال وظاهر ان الخطاء اي الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي قربه ويجعل المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تاديته الى زيد من دلالات وضعية لذي التمييز فكيف يتصور وقوعه ممن له عقل

الغرض من وضع اللفظ افادة النسب التركيبية بان يتمكن الشخص من تفهيم ما يتركب من الالفاظ بواسطة تركيب تلك الالفاظ المفردة وليس الغرض منه افادة المعاني المفردة اذ لو كان الغرض من الوضع ذلك لزم الدور لان افادة الالفاظ المفردة لمعانيها موقوفة على العلم بكون اللفظ موضوعا للمعاني وذلك العلم موقوف على فهم المعاني فلو استفيدت المعاني من تلك الالفاظ لزم الدور هو منه

التاليف المستفاد من نظم المفردات اي جمعها واعتبار المعنى مع صحة اللفظ في الجملة او من اعتبار اللفظ مع صحة المعنى في الجملة هو منه

وفطانه وانما الذي يثور منه الخطا المذكور ثوران الغبار المانع عن الابصار
القسم الثاني فيحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول فضلا مصدر منصوب بفعل محذوف
ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الاعلى وامتناعه
فيقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم
فضلا عن دقايقها وهو من فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله
ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء معنى القلة والكثرة هناك توجيهان قمن
نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا فضل اي بقي عدم مجامعة الخطا لادنى
التميز عن وقوعه من العاقل المتفطن اي وقوعه منه منتف بالكلية والباقي هو
العدم ويفوت شيئان معتبران في اصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب
وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن
نظر الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء لادنى التميز عن استبعاد
وقوعه من العاقل المتفطن اي مجامعته للفطانة على ان الانتفاء الاول لكونه استبعاد
ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وح يفوت من اصل
الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في
تعلق كلمة عن المقدم ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او
باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على
اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل تجانب
الخطا ادنى التميز فضلا عن مجامعته للفطانة على معنى فضل اي بقيت المجامعة
الاولى التي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على البقية واذا

انتفى بقية الشيء كان ما عداها اقدم منها في الانتفاء وكان حاصل المعنى تبعت البقية
في الانتفاء ما عداها فيظهر المبالغة المقصودة فافهم وان اختلج فقد تبين ان
مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطا في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم
المعاني فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما
وقعت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور
والاضطراب مع ذكر الوهم الذي ينسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها
ان الاحتراز عن الخطا في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية
وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل معرفة لعلم المعاني اي معلوماته
على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت
قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها ويكتسب هي منها ومن اخذ شيئا منها
تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات
من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات
الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وعرفت انها تفيد
دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها
على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية ان كل كلام مؤكد
من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني
دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع التراكيب
واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقرئت دلايل لمسائل القواعد
فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات

فان مسائل العلوم المدونة ما يطلب الدليل عليها
ويجوز ... ان يكون بعض مسائلها بديهية
محتاجة الى نوع تنبيه

مما نقصر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعيه فهي من القسم الثاني الموقوف
على علم المعاني فيتوقف معرفه تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم
المعاني على تعريف سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا لزم الدور
اي توقف تعريفه على نفسه والتسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق
بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور والتسلسل في التعريفات
المتعدده وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتصنيفه في علم المعاني قد تصدى
لتعليمه فقيل له ان تعليمك بدا مح ودخول الفاء في قوله فيتوقف لعدم وقوع الفصل
وان كان الفاصل ما حسن به لزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح ما اجبنا
هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشي اذا وضعت يدك على عينك
تنظر هل تراه واذ قيل ظرف لاجبنا واختار كلمة او في موضع الواو اشارة
الى ان تعريف الشبهه تارة بكفاية العقل وتارة بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى
الواو لقال يكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال اي في تحصيل
العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى تعلم من غيره فلا حاجة الى التصنيف
فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه بل وفي
تعلمه الى قانون آخر للاكتساب هو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى الاول فيدور
او الى قانون ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال في العروض قوله
فليستغن عن تعليمهما اي تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما
وعن تعليم احدهما ان كان الكافي احدهما في بابه وكذا الكلام في قوله والا كان
تعليمهما موقوفا وقصده لهذا المعنى مما لا اشتبه على احد سواء حمل كلامه على

الطبع

الحذف

الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما بيناول بعموم المجاز ما تعلق بكل منهما
وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه ضروري
فتنبه المتنبه عليه فان لم يتنبه له محونا عنه فتر المتنبه طبين لم كل سبب لما خلق له
وان تنبه علمناه به البعض الآخر الكسبي وبذلك نعلم الجواب في علم المعاني فقال ان
جماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيره من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها
قواعد قد قننوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد على
لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلايلها والا
اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قال
واذ قد عرفت اذا تحققت الاصل الذي مهدته وما تبعه من اختلاج الشبهة
وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ماله خواص اي معان تقصر
في تاديتها الى زيد من دلالات وضعيه وان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص
وافاده التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها
مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب
عليه ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لينضبط التراكيب التي هي موضوع
علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي هي على الانتشار معلومة
لك في علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني قوله
وسابق في الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعه وقوله ثم حل معطوف
على سعين فان الضبط انما يحصل بالتعيين مع الحمل شيئا فشيئا اي حملا مدرجا
كاينا على ما يوجبه سوق الكلام وتقتضيه لا يقال اذا كان الحمل المدرج من

تمام الضبط لم يحصل الضبط الآن ندرج ايضا لانا نقول كيفية بهذا الضبط الى اصل
تعين الاصل وحال ما عداه عليه احالا فقال والسابق حصر اصول التراكيب الثابتة في
الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى
ان ماسوى ذلك فروع متولدة منها اراد ماسوى المذكور من الخبر والطلب فان
الخبر ايضا قد تمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى آخر كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني
المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ماسوى الابواب الخمسة لانه تعرض لحمل
هناك فيقال في صدر القانون الثاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل
تولد منها ما يناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا و
تعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء
الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض البحث عنها ولم يبعد ايضا بالنظر
لاخطار عن ان يجعل اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند
بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف الرجل لكنه
يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
وعساك ان الحكم بان ماسوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام
على الاصل مما تستبعد ويظن انه مما برى من جزافا اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال
كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني تبتني ردها الى
ذكر فدفعه بانا سنوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه وما في جائزي
اما مصدر بمعنى في ظلك او موصولة اي في الذي تراه اي يحمل بصر الابله والعاقل
في الظرف عسى لما فيهما من معنى المقاربة اي لعلك قاربت في ظلك او في شانها

والضمير في تقضحه لما ذكر من ان ماسوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه
تقال افضحته عيني اي ادركته واستحقرته وتجيب العروس اذا نظرت اليها مجلوة
مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها انفحام العين والاجتلاء
وكشف القناع بخلافه فاي بخلاف الانفحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام
عليتهما اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تبيينهما لانها
الجدب لما نحن متصدون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب
اعلم قوله فرقة تحوجهما اي تحكم باحتياجهما الى التعريف وتزعم انهما كسبيان محصول
ما استدل به على اختيار من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم
يمارسوا ولو اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء
بهما بل الصغار الذين لا تميز فيهم كذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب
الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق
او ردوا ابدا استدلوا في مقام التصديق وان في مقام صالح في نفسه لان يوصف
فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا انهم عارفون
بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسها لهما عن غيرها لما تبين لك
منهم على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصادق ومفهوم الكاذب
هو المتكلم بالخبر الكاذب فيتوقف معرفتهما على مفهوم الخبر الذي هو جزؤهما وما يتوقف
عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره
الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب فلابد للصدق
عن التصور مقدمة اكتساب اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه
اي لا في التصورات ولا في التصديقات

معرفتهم
لا حاجة في هذا الاستدلال الى كون ذلك الحكم جازما
او غير جازم صادقا او غير صادق بل لا حاجة الى
نفس الحكم ايضا اذ يكفي هناك تصور النسبة
بين طرفيها فتامل

ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات الصالحة في انفسها لا تصاف
المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السوال المشهور وهو ان
اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها
تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اي اما اختيار ما فيه قولهم اي
الاستغناء وما في لما زائدة وممن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصصه
بصفة كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي
الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون
لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر اي يعرفه وبالجر عطفا على العقلاء
وعطفه على من لم يمارس يمنعه اولى تنبيه وجمع الضمير في يعرفون ح لرجوعه
الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بلكنه ان عرفانهم للصادق والكاذب
وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقولهم
الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة
والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكرا ولا
بهذا والحدود ذيئن ان تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك
الى تزييف حدود الفرقة الاولى بعليم بطلانها على مذهبهم ايضا قوله والحدود مبتدا
خبره ليتها فلحت اما على تقدير القول على المشهور واما على تاويله بمعنى لا تصلح للتعو
وفي صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها له كالمستحيل وتجويز وقوع الانشائية خبرا
للمبتدا بلا تقدير ولا تاويل ليس بشيء والحد الاول للجمهور وارادوا بالكلام المركب
التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ

معه خصوصية المتكلم ولا خصوصيته بل نظرا الى محصل مفهومه وهو ان المحكوم عليه
المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج
فيه الخبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم بدلوا
في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك
اي الكلام الذي يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه
وارادوا بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما
انتظم من الحروف المتخيلة او المكنونة وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد يزاد
بعد المتميزة قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد
فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدرت
حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى الشخص متكلما في اللغة فان
اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا مخلص
فيه الا بالالتزام وانما تعرض المص لتعريفهم الكلام تمهيدا لما سيورده عليهم من الالزام
واخرجوا بقيد المفيد اضافة امر الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات
الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها
الحقيقية وبقيد نفسه اي بصريحه كما سيأتي المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها
الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري
فنفيا واثباتا نصب على المصدرية اي اضافة نفي واثبات وان اريد بها النسبة التي
بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي واثبات وفائدة من الامور تاكيد الاطلاق
في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في

الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني
لان افادته للمعنى الخبري لا يثبت بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال
ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا ترى ان مفردات الكلم قد تستعمل في معان اخر كبعث
ولم ينجرب ولا تخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو
قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا فالمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه يفيد
فائدة بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعلومية
وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما
قال اما ترى الحد الاول ابطل الحد الاول ان صاحبه حين اراد تفسيره
بتصوير الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا وا
عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته
للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حده الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في
تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام والفاعل يعني
قصد المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في
نفسه متلبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره و
كشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي
متلبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت
عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن تركب في هذا الحد الصدق
والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وقع في دائرة الدور لان تصديق الكلام
هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فيزيد الدور مرتبة فيختفي فيصير التحج

قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي
صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى
الاستفهام فجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه اي حين عرف وان روعي جانب الصيغة
قدر كيف دار قبل حين وجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لترى فهو بحسب المعنى
كما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين
الاخيرين قال والحد الثاني اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون
مطردا حين اوجب فابطله تبينا وله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب الكون
دون الاخبار الغلام الذي لزيد وليس لزيد ومثل ان زيدا غلام او ليس غلاما
فمع ان لا يكون هذا فلا يكون مطردا وبين دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام
عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيد بصريحه اضافة امر الى
امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا
ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد
الى امر هو الغلام لان تقديره هذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب
هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي
يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي لا يقال يلزم المثال الاول مثل قولنا
في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لانه اذا نظر
الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو
حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان
بنفسه تنبيها على اتحادهما وتساويهما في خروج المثالين عن الحدود اعني الخبر بنفسه

لازم منهما اعنى احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ فى نفى الاحتمال فراد الصحالى لا يحتمل
لها الاحتمال فضلا عن الاتصاف وقولنا فلا نزاع دفع لان يقال قد جعلتم كون
المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه
على انتفاء الخبر اذ على هذا يكون تحديدا به صحيحا اى لا نزاع لاحد فى ان الاحتمال
لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع فى ان يكون مذكورا فى حده والحال انه يلزم
من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفى هو الحكم بوقوع النسبة او لا
وقوعها اعنى ايقاعها او انتزاعها وليس فى شى من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر
من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم منقول كما سيصرح به المص فلا نقض بهما اصلا
والحد الثالث باطل اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد المحدود
انتفاء عنه وقال لا امتناع ان يقال مبالغة فى امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين المذكورين
فى ابطال الحد الثانى فقال فتدبر اى فى انتقاضه بهما وذلك لان تعلم ان القول هنا
كالكلام فى الحد الثانى وان المقتضى بصريحه الى اخره لا يخرجهما على قياس ما عرفت
هناك والنقصان مندفعان ثم لا يحقق القول مرادفا للكلام بمعنى المركب
التام اذ لا سند له لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه
بقوله ولسوال المعلومية وجه دفع اى وللسوال الذى نشا من اعتبار المعلومية
وجه دفع يذكر فى الحواشى واراد بها حواشى المفتاح التى وعدها فى صدر الكتاب ولعل
ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعنى المجهول مطلقا له صفة وذات
فتلك الصفة اعنى مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك
ان ذلك الوجه هو ان اللامعلوم المطلق مفهوم قد عرض له مفهوم المعلوم كما ان مفهوم الاثبات

وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه النفس اليها بهذه الصفة كما فى قولك
ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها
متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فعلوميتها باعتبار التوجه اليها
بهذه الصفة كافية فى اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول فى حد الخبر صحيح لكن الحكم
عليها بانها لا اثبت ولا انفى اى لا الحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هنا
سوالا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس وهو انا لا نسلم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس
معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية ولذلك السوال وجه دفع وهو
انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به
ما لا يكون معلوما بوجه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من
الوجوه دائما فقد توجهت باللامعلومية الدائمة الى ذات فلا بد ان يصير معلوما
لك فى نفس الامر بهذا الاعتبار واما لا معلوميتها الدائمة فبحسب فرض العقل حيث
توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على حد الاول بالخروج
عن كونه معرفا وعلى الاخرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدور
لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة
بوجه ما ولذلك جوز جماعة فى التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص
واما فى الطلب استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل
احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم
ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا يتوهم الاكتساب
منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبى الدالة على معنى التمنى والاستفهام و

يعنى اتصافها بالمجهول المطلق منشا اتصافها بامتناع
الحكم عليها ومعلوميتها باعتبار التوجه اليها من حيث
اتصافها بالمجهولية منشا لصحة الحكم عليها بامتناع
الحكم عليها ح منه
يصح الحكم عليه قطعا واكثر ما يصحح للحكم عليها بامتناع
الحكم فلان معلوميتها باعتبار التوجه اليها بصفة المجهولية
حكم عليها واذا لاحظ العقل اتصافها بصفة المجهولية
حكم عليها بامتناع الحكم قطعا نعم قد لزم من ذلك التوجه
معلوميتها لكن بين المعلومية واتصاف الذات
بها لبيت ملحوظة للعقل حال التوجه اليها بصفة المجهولية
فلذلك لم يحكم فى تلك الحال عليها بصحة الحكم فاذا
عاد العقل ولاحظ اتصافها بهذه المعلومية اللازمة
حكم عليها بصحة الحكم فكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام ح منه

فى كلامه بذلك رعاية للمطابقة
لما ذكره فى الخبر ح منه

الامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك الايراد والاختيار والمخطئون في ذلك
فلما يوردون الكلام الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء
منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللايقة بها
واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق
بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان
ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا
وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما النزاع
في الطلب تصوره بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب قول الفرقة
الثانية القايلة باستغنائهما عن التعريف وقوله تمني اي باتي بكلام يدل على التمني
وهو وما عطف عليه خبران ويوجد كما بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني
خبر الابهام مامر في بحث الخبر قال ثم ان الخبر والطلب بعد انهما بعد افتراقهما
وجدانا بحقيقتهما البديهتين يفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر ولما قدم
مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارع في كتابه على صدق
رجاء وثقة باستيفاء تلك المباحث الموخرة ايضا فقال والكلام في الطلب وما
نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي الذي
اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان نتغذى فيه ونوصل معناه على ما
ينبغي الى قلبك لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصب بتيسير الله
مع تقيني اذنيك بحيث يصل الى صماخيك كلاما تنقش في ذهنك صورة ما ينبغي
من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما تولد منها

الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى واشمل مما سبق من وعد كشف القناع عن
وجوه المتولدات قال ولنكتف عطف على مقدر اي فلنشرع في المقصود
الاصلي ولنكتف وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه
على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي
يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظي الذي يقصد به تعيين
صورة حاصلة من بين ساير الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه
يجري في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات
او حقيقيا محصلا لصور حقايق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة
ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها وتسمى
تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل
تفريعا وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين
هي مسايل علم المعاني قال القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه
اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب
ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق
والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله
فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي تحققها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب
الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف
به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن
اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا

فالحد الاسمي ليس هو الحد اللفظي كما توهمه بعضهم

اشار بذلك الى قوله واحتمال الصدق عطف على الخبرية يجري مجرى التفسير لها

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع الخبر واحتمال الصدق والكذب الى الحكم الذي ...

فاو تعيه صيغة للموصول الذي هو حقيقة اي يكون صلته غير اخبارية معلومة للمخاطب او اذا قال انه لمن هو صحيح اي فيعقل الحكم
بثبوت المذكورية للمقصود الجعلية نصه امشار اليه بحكم له او به اذا قال حق انه زيدا او قال الذي اعلمه انه زيد

قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله المخبر اي الذي هو بصدد الاخبار
والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى الفعل كما
يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اي بفعله حاكما في خبره بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا وما
في كما تحدا ما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي تحد المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة
موضع الضمير وكما تحده حال من الهاء في بحكمه وانما مصدرية والحال من ضمير المخبر في تحدها
بحكمه اي كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها
لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق وبالكذب وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع النسبة
او لا وقوعها وانما قال لزيد باللام تنبيها على ان الاصل في المسندان يتبادر منه
الوصف قوله لا الى حكم منقول اي اذا اتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما
بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم منقول عنه في ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة
الى الحكم المنقول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم
المنقول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة
الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل هذه الجملة صلة الثاني الجملة التي دخل
عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت بلغني ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكمك بكونه
قائما قبل ان يجعل ان مع ما في حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة
فان قولك مشكول ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم منقول لاحد بل المفتوحة
مع ما في حيزها تاويل مفرد يحكم عليه او به وليس يتعين ان يشار به الى حكم منقول بخلاف
الصلة فان اجراها ملحوظة تفصيلا فليست تاويل مفرد وفيها اشارة الى حكم المخاطب
قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يرد به انها خبر حال كونها صلة بل انما

وامّا السبب في كونه الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث انه حكم مخبر وهو حكم كونه الخبر
مفيد للمخاطب الى استفادة منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم لمن لم يعرف فاحفظ ذلك

كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الحال الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او وصفا للنكرة او حالا
فانها جمل وليست خبرا اي كلاما محتملا للطلب وفي ذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة
بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا
الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير
انشائية خبرا قال فاما السبب قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في المآل
راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول للمخبر في خبره ويوصف الكلام
تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما المشتمل
امر في جواب البيان في صدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه والاشارة
بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر في حد الخبر من
وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان
قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن
الآخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن
وقد علل بالامكان الذي هو بحسب نفس الامر اي احتمل الحكم لهما في العقل لامكان
تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان السبب احتمال الخبر وسببه احتمال
الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا الظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى
الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما
لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة
اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود
بالاعلام فكانه يعبر بها عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق
او استفادته منه انك تعلم الخبر كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى
هذا فائدة الخبر
لازم

والاولى بهذه بدون الثانية ممتنع وبهذه بدون الاولى لا تمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساواة

اعنى الحكم المفعول فى قوة ذكره يرشدك الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك
الحكم اذ لا يشتبه ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى
استفادة المخاطب الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع للافادة
فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب
بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له افادته اياه
احدهما فاذا لم يفده شيئا منهما لم يعد مفيدا له كقولك السماء فوقنا قوله ويسمى هذا
اى الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلى الذى وضع الخبر
للاعلام به وكذا اللازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح
بذلك فى تعريف المسند اليه حيث قال والسبب فى ذلك ان فائدة الخبر لما كانت
هى الحكم او لازمه كما عرفت فى اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا
فمن قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام
بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل بحفظ التورية لانه مما يندر ويخفى غالبا
لان صاحبه يتنزه عن مثله
والاولى بدون هذه يعنى ان تسميته ما سماه لازم فائدة الخبر انما هى بسبب كونه لازما
لها واراد بقوله هذه لازم الفائدة وانثه باعتبار انه فى نفسه ايضا فائدة كما صرح
به عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب
العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك
لما عرفت من ان المعتبر فى العرف فهم المعانى المقصودة للمتكلم فاذا حصل
للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد قاصد به قطعى او ظنى فانه يسمى علما فى المتعارف
كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاولى
اى علم المخاطب

لا تمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم
بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما فى حفظت التورية وما يقال من ان علم
المخاطب بالحكم من الخبر هو حصوله فى ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشىء
لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة
وكذا مجرد حصوله فى ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان اعتبار لزوم علم
المتكلم بالحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما عيناه لا باعتبار تحققهما فى انفسهما
كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين للآخر كان فى ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها
بالاستفادة من اى العلمين واما قوله كاللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان
يجعل كناية عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال ان تمتنع ولا
تمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اى العقل يحكم بامتناع الاولى بدون
الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما يحكم اللازم المجهول المساواة فان
العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان فى
الواقع او اعم فتامل ومرجع كونه صدقا او كذبا اشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر
فى خبره اعنى الايقاع او الانتزاع فانه كما هو المفعول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب
وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل
الحكم فى هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما فى بحث افادة الخبر مما لا وجه
لصحته ومذهب الجمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم
مثلا مشتملة على حكم ايجابى او سلبى مفعول للمخبر فى خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة
التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التى بين زيد والقيام بحسب

ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم الواقع او عدم مطابقته وهو المتعارف وعليه التعويل

يعنى ان الحكم المذكور فى كون الخبر مفيدا محمول على وقوع النسبة او لا وقوعها كما حققناه وهنا الحكم المنسوب الذى هو مرجع الخبرية والحكم المتصف بالاحتمال والحكم المتصف بالصدق او الكذب فيجب حمله على الايقاع والانتزاع اذ ليس الوقوع واللاوقوع مفعولا للمخبر ولا متصفا بالاحتمال ولا بالصدق والكذب وهو ظاهر

وعند بعض الى الطباق لحكم لاعتقاد المخبر وظنه والى لا طباقه له سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا بناء على دعوى تنزه المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بان لم تحكم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق بحسبانه بالقطع على هذا البناء وسيجي بطلبه بادعى لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ... المنافقين

نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية كزيد قائم تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلوله للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثمه قيل ان صدق الخبر ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له قوله او لا طباقه لذلك لا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان ساير صفات الحكم كالبقينية والظنية والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سنذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوليه مع تأيده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها

قال وعند بعض اي مرجع كون الخبر صادقا او كاذبا عند بعض واراد به النظام وتنكيره لتحقير المذهب في هذا المطلب الى طباق الحكم المفعول للمخبر في خبره لاعتقاده

مذهبهم ابناء ايجب للتحقير فانه بعنده و لما كان في مقام تزييف اي في هذا البحث لا في مذهبه في الاعتزال ان يقال التنوين

الجازم او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان مطابقا لاعتقاد او لا وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا اذ فيه يظهر الافتراق بين معنى الصدق والكذب ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعهما عند بعض اي حكم بعض برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او يبني بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعى تبرؤه عن الكذب ويحتج لدعويه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يحضره فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما يتبرأ عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا قوله لكن تكذيبنا استدراك عن توهم له نشاء دفعا لتوهم استحكامه وتشييد ما بنى عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده يجيبان اي يجعلان القطع على هذا البناء بعال الحكم بالسقوط اذا اقبل به عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء وما بنى عليه باقبال

ونوع تام فهو ابلغ من نقليعا نه يعني ان هذا وبين قطعي تثبت به مذهب الجمهور وتحل به مذهب النظام ولا شي مما بناه عليه لانه ظني ضعيف جدا صادق فاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك فلم يبق اثر من البناء المذكور والمبني والمبني عليه قوله

وبيتوجهان اي ستخففان مع ذلك لان الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق ان يوجب تاويل الظاهر اي صرفه عن ظاهره اما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكي عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا فارق بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتيك في باب الاطناب قوله كانه يترجم اي يفسر ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيترجم

قال واذ قد عرفت ان الخبر احد اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تصوريهما وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها تفيد الخبر خواصه اي عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم يعني ان الخبر لا بد فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفيه محققة بهذه الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه بلا توقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخر كالصورة ومستلزما للطرفين جعله

للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله تسمية اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يعبرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وشيء بالشيء والثابت لانهما في غاية العموم والابهام اي القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به ليس بمعتبر في تحققه بل من تتمة الفائدة والتنكير في شيء يدل على صفة اي شيء من الاشياء فيجاز وقوعه مبتدا والمراد بالاثبوت سلب الثبوت مع نفيه وقد يقال فيه ان السالبة بالمعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق الا معنا بهما انتفاء الموضوع في الخارج وانما نعتبر فان اذا جعل الثبوت رابطا كما في قولنا زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم ثبوتا ولا ثبوتا لم يتناول الخبر الشرطي قلت سيأتي في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء المقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وستنكشف لك الحال هنالك باذن الله تعالى قوله لا يزيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة في فنون ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا لعرض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند والمسند اليه كالاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما اما الاعتبار الراجع الى الحكم جمع الاعتبار او لا نظرا الى فنون ثلثة وافرده هنا لانه من

قوله وليس هذا حصرا عقليا اي هذا حصر استقرائي فانا تتبعنا فوجدنا الاعتبارات الراجعة الى الخبر الواحد في افادة الخواص انواعا ثلثة راجعة الى الاسناد والمسند اليه والمسند لا حصر عقلي حتى يرد عليه ان الاحتمالات العقلية سبعة

واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي
يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه ليخرج الامر
الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا لحال كونه واقعا في التركيب لكونه ضروريا او كسبيا
يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منبا ما خوذا من هذه الحيثية وقوله
من غير التعرض اي لامن جهة التعرض تفسير لهذه الحيثية او بدل منها ليلايتوهم
ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض
بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما
ذهب اليه طايفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار
فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند
الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه
عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه
الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سياتي تحقيقه ولو قال من غير التعرض
لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه لكان اظهر في كونه وظيفه
بيانيه وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقليه على المذهب المختار
ولغويه على المذهب الآخر ومثال الثاني انبت الربيع البقل فانه مجاز اما عقلي او
لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر في قسمين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مؤكدا
له والتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما منفرده واما مجتمعه
ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال فيكون التركيب تارة غير مكرر الى
آخره نظرا الى ان الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم

واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويز التاكيد بوجه آخر غير ما ذكر وفي بعض النسخ فيكون
بالكاف وعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق بقوله فيكون التركيب تارة غير مكرر
وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب في الاثبات الا
انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى فتقدير الكلام هذا في الاثبات
والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في كنحو اشارة الى
كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح
لان لا نافيه الجنس تفيد عموما لا تاكيدا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد والجر
دفع لما يتوهم من ان الباء الزائده داخلة على خبر ليس ونون التاكيد لاحقة
بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء وارده على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات
راجعه الى المحكوم له والمحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة
الى الحكم كما مر واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه قدم الاعتبار
الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع
الى المسند اليه لانه العمده الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحتراز عما
لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقوله
من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما تحققته
الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفه بيانيه وذكر الحذف في المسند اليه و
الترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو منطلق ترك
المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سياتي اشعار بانه
الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتعدم

الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ فى اقتضاء النكته ولان عدم الذكر مستقد
عليه وقد راعى التفتن ايضا فى ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها فى الاسناد لقلتها
واقتصر على مثال الحذف فى المسند اليه ولم يتعرض لها فى المسند لكثرة اعتباراتهما
رومًا للاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف على التنكير فى المسند اليه وعكس
فى المسند رعاية لما هو الاصل فى كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه يتبوع فيهما
اتفاقا وتقارنه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به ومارواه سيبويه من قول
اهل المدينة ظننت رجلا هو خيرا منك نصبت خيرا ولم تستحسنه فقد نسبه ابو عمرو الى
اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به فى
التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه
ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وجه اذ يؤتى بالفصل بين المسند
والنعت وقوله معرفا خبر آخر لكونه لا صفة لقوله ثانيا لان التعريف يعم الثابت
والمحذوف ومن فى قوله من احد المعارف بيانيه والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله
مصحوبا وقوله معرونا صفتان له وقوله متعلقا خبر آخر ايضا قال واما الاعتبا
الراجع الى المسند فترك هنا قيد فى التركيب اتكالا على ما ذكره غير مرة واشار بقوله
ايضا الى ان قيد حيثية المسند مقيدة بما فسرته حيثية المسند اليه اعنى عدم التعرض
لكونه صفة او مجازا وهو مصدر آض بمعنى عاد وجب حذف عامله اى عادت الحيثية
فى المسند الى ذلك التفسير المذكور فى المسند اليه اى رجعت اليه وتقدم قوله وفى افراده
اى وفى افراده اعتبارات من كونه فعلا وفى كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية والا
فى عطف كونه مقدار المعطوف على كونه مفردا ولا على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة

المعطوف عليه او المعطوف الاول فيجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه فى افراده
وفى كونه جملة وقدم فى اعتبارات افراده الفعل لاصالته فى كونه مسندا من حيث انه
يدل على النسبة الحكمية وفى اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعى من
تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة ولئلا يقترن الفعلية بما يرجع اليها من الشرطية والظرفية
وقوله مسندا خبر آخر لكونه اى مقيدا لكل من الفعل والاسم بنوع قيد يناسبه واعلم ان
الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى ويوصف بهما
الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد
تجرى فى كلا نعتيه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
فى الالفاظ قال هذا اذا كانت اى انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر فى
فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى اما اذا كانت
مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هى فن رابع لعنى مباحث الفصل والوصل والايجاز
والاطناب قوله اما اذا انتظمت اى الجملة الخبرية والعامل فى اذا كلمة اما اى مهما يكن من
شئ فى زمان انتظامها مع اخرى فلما تحصل اعتباراتها فى الفنون الثلثة لانه يعطى اذ
ذاك الانتظام حاصل اى يتبع فى زمان حصول اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر
مبتدا محذوف اى هى فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعمان
الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل انهما يجريان فى جملة واحدة ايضا
وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشاء الا انه لما ذكرها فى
قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها فى بعض المواضع
بايراد الامثلة الانشائية قال ولا تنفح اى ولا تنفح الكلام فى جميعها فى نيه

اشار الى ان الظرف الاول اعنى اذا انتظمت معمول لاما
والظرف الثانى اعنى اذ ذاك معمول لتبع ومنهم من توهم انهما
معا معمولان لتبع فقال ان الظرف الثانى بدل وتفسير
للظرف السابق ثم قال ولقلة الفائدة فى هذا التكرير كان
الاحسن ان يجعل قوله فن رابع فاعل تبع ويجعل اذ ذاك
اشارة الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام
نفسه وهو مبتدا خبره اعتبارات اى اذا انتظمت
فن رابع لان العارض حال الانتظام اعتبارات اخر
غير ما ذكر فى الفنون الثلثة ولا يخفى على المنصف ان ما
ذكره تكلف بارد من حيث انه جعل ذاك اشارة
الى ما ليس مذكورا ومن حيث انه نسب الوقوع الى الفن
الرابع ومن حيث ان لفظ تبع مقيد بالتاء فى النسخ
فى النسخ المعتبرة وايضا المقصود من الكلام اثبات
حال الانتظام اعتبارات مغايرة لما تقدم لا ان الثابت
فى حال الانتظام اعتبارات مغايرة لما تقدم فالظاهر
ان فاعلها اعتبارات فالصواب ما ذكرناه من المعنى
المتبادر من ظاهر العبارة

من فنون الاعتبارات الاربعة حتى انضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس
المقصود في علم المعاني من جميع تلك الاعتبارات الا ان تورد كلا منها مشتملا على وفق
مقتضى الحال لتفيد خواص مقصودة بها بسببها او تفرق بينها في كلام غيرك منطبقة
على مقتضى الحال المسبوق منها الى فهمك ما يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة
التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتباراتها للاحوال مقتضيا بها فقوله فبالحري اي
اذا كان كذلك فمليس بالحري عدم اتحاد مقتضى الحال ظهريا اي منسيا لا يلتفت اليه
وقد يروى بالتشديد على زيادة الباء اي الحري ذلك قال فنقول والله الموفق
قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة
وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي
من حيث انه يتوهم زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه يتوهم مكانا
حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت
بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل واحد منها
نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله يباين مقام النزاع معرفة
هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني بل
هنا توطئة للايصال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد
وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص
لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلو ذهنه والاستخبار والانكار
وهي متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة
في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظة كذا

وكما ذكر هناك مقامين متقابلين يجامع كل منهما كل واحد مما عداهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر
هنا ايضا مقامين كذلك يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمتكلم اعني ذكاء
وغباوته مع الذكي يتفاوت اقتضاء تلك الاحوال دون الغبي وفصلهما عنها بكذا لكونهما
جبليين وذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام
بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل من ذلك اي المذكور
من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال و
تفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما
فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور
ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى
مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجود
قبل الكلام مكان المتكلم اذا اراد ان يشرع في الكلام يأخذ احدهما ويضمه الى الآخر
ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنتظمة فاحوال
هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء باعتبار انضمامها الى اشياء اخرى واراد بقوله كل
كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه
اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند
وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى الاخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها
قوله ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام
يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع ادراجه في الفن الرابع لانه في نفسه باب
برأسه قال وارتفاع شأن الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون

الاعتبارات الاربعة رغب فى الاعتناء بها فقال ارتفاع شان الكلام اى الكلام الذى يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات فى باب حسنه الذاتى مع كونه مقبولا عند البلغاء والخطابة فى ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل فحوله وبهما اى بما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذى يسمى مقتضى الحال وان كان مقتضى الحال بهذا التفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة فى علم المعانى وما تقدم بها توطئة لحكم وآرا باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال ان اقتضى كيفية مخصوصة هى الاطلاق فى امر معنوى هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية اخرى فى اللفظ هى تجريده عن المؤكد تحسن الكلام بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود اعنى الاطلاق ومجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه تحليته وتزيينه بشئ من المؤكدات بقدر المقتضى ضعفا وقوة فلفظ المقتضى يروى بصيغة الفاعل اى الحال المقتضى ان كان ضعيفا كالسؤال وادنى الانكار يحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اى مقتضى الحال وهو التاكيد سيفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك فى المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طى ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطى والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا فى المعنى وثانيا فى اللفظ على قياس ما عرفته فى الاسناد

كيفية

فقد سهى فحوله اثباته على وجه من وجوه المذكورة يعنى كونه معرفا من احد المعارف الى آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتبعه صفة لقوله ثابتا قوله لشئ من المخصصات يعنى كونه مفردا او جملة باقيا معها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاول ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فضمير فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا الضمير بعدها اى مع انتظامها وقسم الايجاز والاطناب بطى جمل والاطية بمعنى بين الجملتين المنتظمتين لان الطى كما دون ذلك والاطية حد مندرجا فى الفنون الثلاثة واعلم ان مقتضى الحال من الوجه الذى يقتضى الحال ايراد الكلام مشتملا عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطى المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره هنا اجمالا وسيأتيك فى تفصيله اما الحالة المقتضية للحذف لما ثبات التقديم للتاخير التعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا فى المقتضى اندراج الجزئى تحت الكلى فالانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا للمقتضى وجزئيا له ويستدل لذلك بقوله فى تعريف المعانى تطبيق الكلام على مقتضى الحال وذكره ثان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالمؤكدات وادوات التعريف مما ذكره فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به فى الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضى الحال ايراده فى الكلام وايضا كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا وكما

وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله اي تفصيل تلك حدوث مقتضيات الاحوال
المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين لكل حالة وما يقتضيه وقد تيسرت الكلام
مهرها اي تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة
الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها تباين فنون
الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه من عوارض الجمل
المنتظمة تكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له ولذلك قال اولا اذا كان
المقتضي فصلها او وصلها ومن حيث ان له امورا يتعلق به كون الوصل
بالواو او غيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال
او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال مهرها في تفصيل اعتبارات
الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب وقيل ان ينبغي بنوع اصل
جزئي يبتنى عليه الشبهات على فروعه العلوم ومتعلقاتها رجاء ان يختطفي منها بحظوة
كاملة ولذة وافرة واعلم ان فنون الاعتبارات حققها في الذكر لكن المراد بالتتبع
ان تفصيل تحريرها وتمثيل لها بشواهد بغيرها قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك
الزائل وهو بالعقل لا يزال عن حفظك ويدل لكون اي ثبت على ذكر منه اي على تحفظ
لا تفقل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع الى الرجوع في اصولها
وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلالة عقلية او يكتفى بتنبيهاته كالعلوم الحكمية
والفضل في الصناعة للمبتدى فيها يتناول هو وقيل في فتى فلان اذا انتسب السهم ولم
يكن نفسهم والناشي عليها المتمرن فيها كانه يجبل عليها من نشأته اللهم اذا تنبع وبلغ درجة الذوق
حاله ادراكه بشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بوجدان وقد يطلع على اللغوية والادراكية

الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساويهما في العقليات الصرفة
فكيف يجب في صناعة مستندة الى تحكمات وضعية لكون اللام وان مثلا
للتاكيد والى اعتبارات العقبا اي امور نعتبر بحسب الالف بتراكيب البلغاء المبنية
على مناسبات عادية لكون التاكيد لدفع الشك ورد الانكار او اعتناء المتكلم
وانما نفى وجوب التساوي ولم يدع امتناعه لان الدخيل يجاز ان يصل الناشي في
استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه كاف في اثبات مطلوبه
فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد
صاحبها الناشي عليها الذي صار كالمجتهد يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها
وانما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات الذوق ان كان فانما
يكون في بعض المسائل لخفائه في دليله الاستقرائي واما اكثرها فيتوصل بادلتها الواضحة
او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي قوله على مهل اي على تدريج يعني بالمواظبة
على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناسباتها
لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله
فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم ادعوك وتقبله في
بادي الراي فقد تقلدت منه واذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان سؤال
الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد
ذقته وكان شيخنا يريد تانيس الدخيل بالتقليد وترغيبه في
استحصال موجبات الذوق بانه طريقة محمودة فيما بين ارباب هذه الصناعة
ووصف شيخه شرف الدين الطيبي ونعته بما يدفع به توهم ان احالته في ذلك صغر

كانت عن قصور منه او عن استقصاره اياه وذلك الامام نصب على المد
او رفع على البدل لمن سمع مثله اى فى هذه الصناعة وزينة ترك السماحة
الى الادوار مجازية متعارفة لا على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى
الاوضاع الفلكية وما فى دار اى بدور مصدر به وقد يقال اشار بدلا
الى انه قصد بلفظ فسح الاستمرار مبالغة فى الاطراء تغمده الله اى ستره الله
برضوانه وجعله عنده الجيلا خير كان وفى الجمع بينهما اشعار بنوع اسرار
كانها بسبب لفظ كثير تقال احال يدل به على غيره كان بيان جهة الحسن كان
دينا فى فنه الجائى فى احالته على الذوق اى القوة التى يتوصل بها الى تلك الحالة
الذوقية فان هذه القوة هى ملاك الامر فى ادراك خواص تراكيب الكلام والترقى
الى مشاهدة الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية طول خدمة هذين العلمين
كما سيذكره وضمير فيها للمستحسنات اى حسن او حلينا وهو ظرف للخبر اعنى
ممن نبغ اى ظهر واشتهر والعدة العدد وعلم الادب ماهر وصبغ اليد بها عبارة
عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ فى يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية
وعانى فاشى وكده قصده كده شده جده فى العمل انه شيد اركان التقليد
وابدع بهذه الصناعة وهدمها قد بالغ فى الاحالة على الذوق الذى لا يتكامل
الا على جهل فلا بد للمبتدى من ان تقلد صاحبها فى بعض مستحسناتها وكلمة ما للتنبيه
وسو ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم تعبيد خبره على ما ويليه معنى الخبر
اى بعيد بهذا اى الاحالة اعادة كثيرة وقوله فى دلائل الاعجاز ظرف لتعبيد فان زوى
جانب الصنعة قد رسمنا مقدما عليه — الفن الاول من المعلوم اى من الفضا

المعلومة لكل احد ان ما يحكم به العقل هو ان تفرغ المتكلم اى بحسب حال اطلاق فى
لسانه عن قيد السكوت بما ينطوى خبرا كان او طلبا فى قالب الافادة اى يجعله بقدر
لا ناقصا ولا زايدا تحاشيا وتجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان
لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان فى حكم اللغو واذا كان
زايدا عليها كان مشتملا على لغو وقوله حال اطلاق اللسان معمول المقدر يدل عليه
ان تفرغ لا لحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع
اى شرع المتكلم فى الكلام مخبرا اى آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب
وبث الشكوى والتضرع ونظايرها لزمه ان يكون مقصوده فى حكمه بالمسند للمسند اليه
فى خبره ذلك اى الذى اندفع فيه افادته للمخاطب فائدة ما متعاطيا اى متناولا
مناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
فاذا القى الجملة الخبرية شرع يفصل مناط الافادة بقدر الافتقار
من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبرى مع بنى الكلام على افادة المخاطب قطع بذه
الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحضور اشارة الى
ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انه غافل عن ذكر النحضر او بصير او سبيله الى
المقصود الذى هو حصول الاسناد الاسنادى فى ذهنه والتقاشه فيه لا انيا
قد يكون حاضر من عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضوره لا الالقاء
لانا نقول المحذور فى عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم
من سماع لفظها الالتفات اليها وهو المراد بحضورها وكفى جواب اعراض
كفى فى انتقاش الاستناد بالثبوت او الانتفاء مجرد حكم الملقى بالاثبات او النفى

بمعنى انقاعه وانتزاعه ويتمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفته الاسناد
ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا اى
اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا فيه لخلوه
عما يمنعه فان قيل بحالم يتمكن الاسناد في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار
قلنا هو من حيث انه خالي الذهن ومستعد لانتقاش الصور لا يقتضي عليه الا
بقبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرته فظاهر خارج عن الحالة التي هو فيها ويسمى هذا النوع
من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدئ به من غير ان يسبقه طلب او انكار
واذا القاها اى واذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفاها مبتدا
خبره عنده وودون طرف وقع حالا من المستتر في عنده اى متجاوزين الاسناد
فانه ملتبس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اى بين الاثبات والنفي وهذه
الجملة مع ما عطفت هي عليها اعنى جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة
لقوله متحير وضمير منه للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل من الاسناد كائن
بين بين واللام ليتقذه متعلقة بالقى اى ليتقذ المتكلم المخاطب كما تقتضيه مساق
الكلام بظاهره ويؤيده قوله في القسم الانكاري ليرده الى الحكم نفسه وقد يقال
اراد لينقذ حكمه المخاطب من الورطة الهلاك واصلها الارض المطمئنة لا طريق
فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي ايثاره على وجب تنبيه على الفرق بينه وبين
ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد وهنا يستحسن لان الما
ضعيف جدا فربما كفى في دفعه وانتقاش الاسناد مجرد الحكم فقوله تقوية المتقذ
اراد بالمتقذ الحكم اذ الفعل قد يسند الى الآلة كالقاطع للسكين ويؤيده قوله في

الابتدائي كفى في ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا وحمل المنقذ
على المتكلم بناء على انه فاعل لينقذه مما يأباه الطباع السليمة واذا القاها
الى حاكم اى الى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا و
الآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم بوفاقه يكون عالما به وسيأتي حكمه فقوله
ليرده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وتنازعه مفعول له لاستوجب
قدم على المفعول به اعنى تاكيدا للفصل بينه وبين صفته اعنى بحسب الانكار
اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا انتقال ضرب الثوب الصبغ اى تخلله
الصبغ اى دخل في اعماقه والجار اعنى في اعتقاده متعلق بحسب اى تاكيدا كائنا
بمقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يبنى التاكيد على قدر
الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر فقوله كنحو اى كنحو قولك
انى صادق لمن ينكر انكارا ما وقولك انى لصادق لمن يبالغ في الانكار ونحو
والله انى لصادق كائنا على هذا القياس المذكور اعنى زيادة التاكيد بزيادة الانكار
فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وانما قال لترجح لان يرده الى الحكم انهم
يحتاج الى ترجيح حكمه بالتاكيد اذ لو وقف على حد التساوي لاوقعه في ورطة
الحيرة وان شئت يريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد يزاد بزيادة
الانكار فتامل فيه ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلت كلمته ههنا
اذ ارسلنا الى آخره عطف بيان او بدل من كلام وكيف تقرر متعلق بتامل
على تضمين المعرفة وحيث قال اى على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق
ايضا الى تامله من هذه الجهة متعرفا تقريره التنامى الكامل لما الق اليك من ان

جوز بعضهم ان يكون الجار متعلقا باشرب
بيانا لمكان الاشراب كما في قوله تعالى واشربوا
في قلوبهم العجل فيكون الضمير في اعتقاده
راجعا الى المخالف وانت خبير بان
جعل الاعتقاد محلا لاشراب الانكار ليس
جيدا اذ لا يناسب المقام بخلاف جعل القلوب
محلا الاشراب حب العجل

التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا في المرة الاولى لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثة زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده بدونه واما لخفاء في كونه قسما مع عدم تغيره لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التاكيد لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فلنظر الى ان مجموع الثلثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر ونظم المص ادق فعززنا فقوينا بثالث يقال عززه اذا قواه وشدده وبالتخفيف من عز يعزه اذا غلبه اي فغلبناهم وقهرناهم بثالث قال واخراج الكلام في هذه الاحوال اي في احوال الخلو اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره والوجه المذكور تجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج يوافقه ثم ان البحث عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال الثلثة من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى بالتصريح ولما كان في الاندراجين نوع خفاء اورد فيهما كلمات وسيأتي

لهذا الكلام تتمة واعلم ان تاكيد الكلام قد يكون لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما مر وللرد على ظنة الباطل كقولك احسنت اليهم انه اساء الي وقولها اني وضعتها انثى ولاظهار كمال الغباوة كقولك لا بد انك لمن المرسلين او كمال الاستبشار والابتهال نحو انا آمنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابي قال والذي ارشدك اي ارشدنا وجعلناك بصيرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين وانما جعلها عالما منه فيه اي فتح لك البصيرة يقال استوثقت من كذا اذا صرت منه على ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق الكندي المتفلسف صادر عن تحقيق وصرت في الثقة به وحين سأله طرف الجواب في قوله اني اجد اشعارا بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره قدحا في صناعة ابي العباس لاظهار التردد متصديا للاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب قال ثم انك اي خذ هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج مرتبة اعلى وابلغ في البلاغة من الاولى التي هي مرتبة من كلام الاوساط والمفلق هو الآتي بالعجائب من الفلق بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم في هذا الفن اي فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفثه بالكسر وهو افصح من الضم والمراد بالكثير كثيرة في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين وذلك اشارة

٢٨

الى النعت وتعرض ههنا اللازم الفائده مبالغه مع ان الاقتصار على الفائده كان

وعلما تبين عن نسبه المحيط الى المستزفه وعن ذلك اشار الى العلم والحكم الى الذهن عن

العلم بالفائده بتنا ول اقساما ثلثه الا ان المراد هو الخالى عن الاسناد وطرفيه

والاعتبارات متعلق باجلوا خطابيه اى اقناعيه تفيد ظنا بكونه غير عالم مرجحها

اى مرجح تلك الاعتبارات على معنى ان مرجع اجلاله محل الخالى بسبب الاعتبارات

تجهيله بوجوه مختلفه مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى

دليل ضعيف او يكون مضمون الجمله امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال او علامة

انكار وان شئت فعليك تنزيل العالم بشئ منزلة الجاهل به كما ستجد

فاستشهد له بان الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشئ على طريق المبالغه

ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابى هو انهم لم يعملوا بعلمهم اى ان شئت شاهدا بان المحيط

بشئ علما ينزل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة مقولا فى حقه كيف تجد صدق

بوصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذه اى اختاره

على كتاب الله ليس له فى الآخره نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان

اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره منفيه عنهم لان لو لانتفاء الشئ

لانتفاء غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا اى لم يكونوا

يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبئس ما

شروا اى باعوا به انفسهم فانه جمله قسميه ايضا معطوفه على القسميه الاولى فلا يتواردا

النفى والاثبات على علم واحد قلت مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون

بما تعلق به علموا وايضا مؤدى مذمومية ما شروا به انه رذائله وعدم تعلق نفع به

فى

الآخره فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآيه على انها مثال تنزيل العالم بفائدة

الخبر ولازمها منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه ليس بشئ اذ ليس ههنا الخطاب لاهل

الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدق الى آخره صريح فى ان الاستشهاد معنوى و

ايضا قوله فسيعرفون من تتمة القاعده فكيف يورد المثال قبل تمامها قوله ونظيره

اى ونظير قوله ولقد علموا فى مجرد توارد النفى والاثبات على شئ واحد

باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة

وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روى انه صلى الله عليه لما التقى الجمعان

يوم بدر رمى كفا من الحصباء فى وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه

وقوله وان يكتموا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفيه

عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فسيعرفون الكلام

الى هذا اى الى المحيط علما مساقه الى هنا كان الى الخالى الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا او

عطف على اجلوا عدل عن الماضى الى المضارع لتاخر السوق عن الاجلال او

لاستحضار صورته ويكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا اراد

ان يذكر اقسام تغيث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ذكره من اقسام مقتضى

الظاهر فبدا بان غير الخالى يقام مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه وادرج

تنزيل المنكر منزلة غيره فيما سياتى من قوله ويقلبون هذه القضيه مع المنكر ولم يذكر

تنزيل السائل منزلة الخالى اما لظهوره او لان التاكيد مع السوال استحسانى

فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر

ههنا على افادته الى تقاضيه ولم يتعرض لافادة العالم مقام السائل لظهوره

على تنزيله منزلة الخالي ولا لافادة المنكر مشافهة لاندراجها في يغلبون ثم ذكر ان غير
المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل للنفث
الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا احلوا اشارة الى
النفث المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة ينفثون متعاطفة فكانه قال
وذلك النفث حاصل اذا احلوا فساقوا واذا كانوا فدموا فاما موا واذا را وا
طابس الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر رادع فقلبوا الآية تفنن في
متن الجمل بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها
على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون
البواقي اذا عرفت هذا فمفعول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة
الخالي وكلمة قد للتحقيق اي ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل
منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا احلوا فيسوقون نظرا الى
المعنى كما بيناه والمراد بمن لا يكون سائلا سوال الخالي الا ان تقديم الملوح انما يعتبر
فيه وضمير يصبونه للكلام واذا كانوا ظرف ليفعمون ولم يرد ان الملوح جعل
المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك والتنبيه على هذا المعنى
زاد لفظ مثل وقال للنفس اليقظى اي من شان مثله ان يشير من بعيد للنفس المتنبهة
لادراك ما يرد عليها الى حكم ذلك الخبر يقال استشرفت الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه
وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله يتمثل اي يتكلف المثل ويتبين
والرواية بالياء والنحانية والجملة بيان للتخبر او حال من الطالب المتحير ولك ان
تقراه بالتاء الفوقانية وتجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام

حيث قال بين اقدام للتلويح قوله مصدرة بان يعني ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال
بكلمة ان دون غيرها وبدون عطف على قوله وهكذا قد يقيمون الا على تخرجين و
الاسلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي في فنون
منه ونسبة السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه وهذه المقامات
اشارة الى جزئيات مقام التلويح واضافة الاشال اليها مبالغة في كثرتها او تنبيه
على ان تنزيل غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح من امارات التردد وبواعث
السوال والمحز المفصل واصابته عبارة عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي من
الوجه الاحسن او ما نرى بشارا اي انتخاب فيما ذكرنا وما نرى
والهجير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب والتبكير الاتيان
بكرة استهواه استهامه اي جعله هائما وتطبيق مفاصل البلاغة اصابة مجازها
يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص عن
نسبة الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة وبانهم يسكنون البوادي دون البلاد
اذ لا يحن لسان تخالف فيورث نقصانا في بلاغتهم والهناء القطران والنقب
بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة و
قوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع
الاشياء في مواضعها ورجل مولد اي عربي غير محض وكلمة مولدة اي ليست
من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون
يقتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان قوله لما نحن فيه اي من حسن
هذا الاسلوب وتنبههم اياه من كمال البلاغة قوله بحضر اي عمر تعظيم له اذ كان

المناسب لسان الكلام ان يقال سلوك هذا
الاسلوب في هذا المقام فاشار الى توجيه
الجمع وذكر الاشال

قال وريد بن الصمة حين راى الخنساء
تطلي ابلها وهي جارية حسناء

ما ان رايت ولا سمعت به
كاليوم طالي انيق جرب
متبذلا تبدو محاسنه
يضع الهناء مواضع النقب

من علماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لانهما في ما ورد به الرواية المشهورة من
ان ابا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان
له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه فأتياه يوما فقالا
ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك
اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباهى بالغريب فاحببت ان
اورد عليه ما لا يعرف قالا انشدناها فانشدهما اياها وبشار بن برد على
قال الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جدا غير ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن
قبله من المجودين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا يأخذون
علومهم من الاعراب ومن يحذو حذوهم فضمير استنشداه لابي عمرو وخلف
والاصمعي راوي القصة والقصيدة مأخوذ من القصد لان الشاعر يتعمد تجويدها
وتهذيبها والتاء للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد
اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله على ما روى حال من يتقبل اي رواية الاصمعي
يتقبل خلف كائنا على ما رواه عليه قوله كان حسن الاسايل هناك فالتأكيد
مستدرك اعرابية اي منسوبة اليهم كائنة على طريقة خطابهم وحشية اي غريبة
منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على جزء كان
اي كان هذا القول من جنس كلام غير المخلص وكان غير مشابه لكلام المخلص وغير
داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب للقصيدة
ويجوز عطفهما على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة وفحوى
الكلام لحنه اي معناه الذي يفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لما مر

لا الاصمعي وخلف على ما توهم فان الضمير في قوله وبهم راجع الى بشار وصاحبيه
كما يشهد به سلامة الفطرة فيضيع ذكر تحضر ابي عمرو والنحو لم يجمع فحل وهو الفحول
من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة والتأخيذ من الاخذة
وهي رقية او خرزة يستجلب بها محبة القلوب الراسخة بالرفع على انه خبر نحن
صفة الفعل يقال رشحت القربة بالماء اذا ترشح فيها الماء وما انت منه على
ريبة فتنزل عن السائل منزلة التلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله يفسره ما بعده
اي على ريبة منه او حال من المجرور على الشذوذ وقيل انه عطف على مقدر اي
ارجع الى نفسك وتفطن مثل كناية وهو مبتدأ خبره اذا خاطب مع جوابه اعني فراه
واو فان الهمزة على الجزاء لا انكار ترتبه على الشرط بل ترتب الانكار عليه اي
اذا خاطب بكذا فلا انشد غير متصور وقد يقع حال في اللغة من حضر خاطب
فانا لم نجعل اذا مضافة الى ما بعدها فلا اشكال والا قدرنا اذا خاطب فيقبل
الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شيء
رئة يخرجها الفحل من فيه عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في
تلك الحالة فيقال هدر شقشقته وخطيب ذو شقشقة ومهابها مهب
الريح مهاب بها جمع مهب من هبت الريح اي هبت والقيصوم والشيح
نبتان في البادية ومصطفها كناية عن كون الشخص بدويا
واضافة الساق الى الجد للملابسة او على تشبيه بذي جد
يشمر اذياله عن ساقه وجارية حال او مفعول ثان على تضمين التصيير
معنى الظن فيتجانف بالرفع عطفا على يتصور فان التجانف يترتب على عدم

المنصوبة

على عدم التقصير ولا وجه لتقييده بانه جواب للنفي لان ذلك سبب التاكيد لا التحقق
ولا على انه جواب الاستفهام على معنى ان يكون منك ظن عدم تقصيره ممنه بحانه لان
ظن المخاطب لا يكون سببا لتحققه بل هو مدار التقييد على السببية الاول اللغى
وما على بهياته ضمير عدم التقصير وفايدة قوله فلى اى حصل وتك التحقيق المر
المترشح ظاهرا كانه سائل متعجب قوله ونظيره اى ونظير قوله اشارة الى التاكيد لتقويم
الملوح والحداء السوق يقال حداء الابل حدوا وحداء اى ساقها وحادى الابل
هو السوق وقوله التنزيل ولا تخاطبنى جملة معطوفة على قوله ونظيره
نحو نظيره اى فى التنزيل هذا المثال فان قوله ولا تخاطبنى اى تدعنى فى
فى استدفاع العذاب عنهم ما تقدم من قوله واصنع الفلك ملوح بانهم
محكوم عليهم بالاغراق واحد التاكيد فى قوله ان النفس لامارة
بالسوء تنزيل المخاطب منزلة السائل والثانى لكون الحكم مما يتبادر الوهم
الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف عم لظهور
نزاهتها والملوح فى المثال الاخير اعنى الامر بالاتقاء يلوح بجنس
الخبر المذكور لا بخصوصه واذا صادف ما ارينا اى اذا رايناك من تنزيل غير السائل
منزلة لتقديم الملوح وقد وقفت على ما سيأتيك فى الفن الرابع من ان تنزيل شى
على آخر قد ينبو عن افهام السامع كما فى قول القائل قم يدعوك بدل قم فانه يقول اعنى اى
اللطف على ما ريناك مع ما تقف عليه على تعاون تعلق ما بعدك والقريب كيبيات الجمل هناك اشارة
لما بانه الجمع والوجه حال من كان واعترك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق باعتبار التلويح الفصل الاولى والاخيرة
روية لان الثالثة فنقول باطلاق الفاء على ما عاد بوت ما بسبب قبلها ولما كان المسبب حاصلا دل

دل

دل على تحقق السبب ففى الفاء اشعار بالتحقق فى الجملة وان اقتضى المقام بيان
السببية بطريق التفويض فالفصل للاخيرة والاولى دون حد اذ لا دلالة عليها اذ
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين فقال اشتبه عليهم المكسورة
الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل والثانية فضيلة
بالحصول اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل للثانية و
الاولى دون الاخيرة فضيلة بالحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار
التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور
ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث
ان ذكر المسبب يقتضى ذكر سببه والفيصل هو الذى يفصل بين الاشياء وقيل
هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة وكذلك
قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه نحو الجملة معطوفة على قوله وهكذا
قد يقلبون ولفظ ذلك اشارة الى ما اشير اليه بذا فى هكذا اعنى تنزيل العالم
منزلة الخالى او الى تنزيل من لا يكون سائلا منزلة من يسال والاخير لفظ ذلك
لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس الانكار امارته الظاهرة كانها تشمله
عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبر اى جديد والمنوال الخشبة
يلف الحايك الثوب عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار وجعل
ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمكالح المجهم
كذبته النفس بالتخفيف اى خيلت اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبينة بقوله
من سهولة والعائد محذوف اى ما كذبته به والثانى هو التنبيه والضمير

ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة
تدل على السببية ورد عليهم آخرون بان الدال على
السببية هى المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة
واما قوله عليه السلام فانه يحشر ملبيا وقوله فانهم يحشرون
واوداجهم تشخب دما فلعل فهم السببية مستفادة
هنا من الفاء منه

وقد جعل الا ان الانكار لما سبق ليكونوا ...
التحقيق ... الا ان الاعتبار ... الى
معرفته فلا يغنى عن اعتبار ... بيان الصور
ان الانكار ... امور ظاهرة تشتمله عليه
يعرف ... كالثياب الظاهرة المحيطة
بشخص ... من هناك ... منه

للمقاومة ولاشك ان المتصدي عالم بان امامه مكاوحا الالان عدم تدبر

لاغترار بيشعر بانكاره وكذا شقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه

هكذا ايذاانشيءاعنه واضعا رمحه على فخذه عرضا امار انكاره فنزل العا

منزلة المنكر وصدر الجملة الاسمية تماهو علم التاكيد اعني ان قوله وتقلبون

عطف على تنزلون فيندرج معه تحت كذلك لنفارهما مع شدة الارتباط

بينهما فلذلك لم يقل وكذا تقلبون وهذه القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر

منزلته فقبلها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتصريح

بما علم ضمنا ولبعد الضمير في معه الى مذكور لفظا اي المنكر دلايل امارات

اذا تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له

حاضرة عنده كدلايل حقية الاسلام فانها لظهورها مشاهدة للمنكر كونها

جديرة بان يتاملها وقد تعسف من قال ما عبارة عن العقل اي مع المنكر الذ

اذا تامل به ارتدع فحذف الجار واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما

يتضمن اعتبارا غريبا هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور فالعجب لما استشهد

له بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه ونفاه

على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلايل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام

وتعرض لارتياب الاشقياء دون انكارهم اشعارا بانه تنظير لا تمثيل ويؤيده

نظرا لما سياتي من قوله ومن اتقن الكلام في اعتبارات الاثبات وتفقه على

اعتبارات النفي اذا جعل لا ريب فيه كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان

يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان تمثيلا لانه حكم انكره كثيرة من الاشقياء

وقد نترك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكلمة الشان الى اسلوب تنزيل

الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله كم من شقي في موضع الحال اي قال في

حق القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه

وهذا النوع اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر فسره لئلا يتوهم ان المراد

به نوع من انواع النفث كقلب القضية مع المنكر مثلا تعالى استهش

الانفس جعلها ذات هشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف واتى اي عجب

وتهزاي حرك والقريحة اول ما يستنبط من البئر يقرح فاستعيرت للعلم المستنبط

بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة نفسها ونشطه جعله ذا انشاط اي

حركة للسرور والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد

ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقعة موقعه والاسماع تتعجب

منه حال ورودها عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى المدركة تتحرك

سرورا بنقد ومنازلها قوله ولا عرما اي لا امر من الامور عظيم نجد والطراد

والجار اعني في ميدانها بكسر الميم متعلق بالطراد الرابعة الذين يرمون

سهم البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة المحز والاعراب

عما في الضمير والمحاورة المجاوبة وانه اي هذا الفن الذي هو نفث الكلام

لا على مقتضى الظاهر يسمى بالكناية اي يطلق عليه الكناية وبيان ذلك ان

الخبر المجرد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف

البلغاء دلالة واضحة في الغاية والمؤكد تاكيدا قويا يدل على انكاره كذلك

فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل

اي احد الخبرين من المجرد والمؤكد

والتعليل في الحال هو المصدر الواقع مبتدا اعني قوله وجل وقد جعل عن المنزل كان عالما فيها ايضا

وهو تنزيل المنكر منزلة غيره

فهو مجاز في الدرجة الثانية ولم يجعل مجازا من المعنى الاول لعدم العلاقة

جمع حدقة العين

اي لا

التصريح كما مرّ واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلوّ ذهنه وعدم
علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو ليُنتقل منه
الى ملزومه الادعائي واذا القي المجرد الى المنكر واريد انّ معه ما اذا تامّله ارتدع
عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه
اذا تامل فيه واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به انّ معه ما يزيل تردده
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم التردد واريد به ما يستلزمه وكذلك
اذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره بل ملابسته لامارات تستلزم
انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة
وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ايراد الكلام
في مقام بحسب الظاهر كناية عن انك نزّلت ذلك المقام منزلة المقام الذي
يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل
من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التنزيل و
انما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم
بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون فيه انتقال
من اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال
لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان المراد من
تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح لفظ الكتاب فان قلت الحقيقة
والمجاز والكناية اوصاف للالفاظ منقيسة الى معانيها التي هي اغراض
اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات

المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله
والى الكناية تنبيه على ترك التصريح انواع من اقسامه في الثلثة اعني ما يطلب
نفس الموصوف وما يطلب نفس الصفة وما يطلب تخصيص الصفة بالموصوف
وقد تنقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها
كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام لا
على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه
من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقوله ان بني عمك فيهم رماح
الاشارة الى علامات الانكار وان هذا الفن اشارة به كما هو مقتضى
السياق الى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل
المأخذ قريب المتناول للغريزة الطبيعية وبقية السنام يقال طال انت
عريكته اي الكثرت نخوته وصار سلسا ولين السنام عبارة عن الانقياد والدخول
تحت التصرف والعلو يقال انقادت قرونته واسمحت قرونته اي ذلت
نفسه وتابعته على الامر والضمير في منه راجع الى فن ولها الى صور وفي
تكرارها الى الصور واخواتها وكذا في الضماير يعني ان المهارة في هذا الفن
لا تتيسر بمجرد الاحاطة بصورته واخواتها بل لا بد لها من غزارة التتبع
والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة
من الله لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة في ادراك الدقائق
واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الاشتغال
اليها وصفاء القوة المستنبطة لها ووفور القوة العاقلة بها لئلا تعجز عن كثرتها

قال ومن اتقن الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه كانت عنايته بشأنه ولم للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل
فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي
فلذلك تركت امثلته قال واعلم انك اذا حذقت في هذا الفن اي فن
الاسناد ويشهد لذلك اشارته آنفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى
خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج التسمين معا الحذاقة
المهارة وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالتحري اي
ملتبس بالتحري صدق همتك واستفراغ جهدك او التحري وكلك والجد مفعوله من النشط
والجد اثقال يسلك الجد اراد انه لون وعلاه وضميره للفن كضميره والعثور الاطلاع
اي يطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لورود الكلام على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه قال الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق
تركيبه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على
مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق في شدته وضعفا
ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده وينعدم بعدمه فقد علم
هناك ايضا ان مدار قبحه اي لاحسنه على لا انطباقه قوله على انطباق تركيبه اشار
بزيادة لفظ تركيبه الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء
كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداتها من حيث انها واقعة فيه قوله وجب
جواب لما وفاعله ان ترجع قوله ايها الحريص وصفه بالحرص والانتصاب والتفحص
تنشيطا له وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والا

استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع
فان حمل على حقيقة الجمعية كان مجازا عن القوى الدراكة لان عقلك لا يشبه بجمع
من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين كآلة واحدة فقد شبه العقل بالاشياء
على نكت لطيفة مضيئة يستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والتفضيلة
والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والخاطر
في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على المحل اعني القلب وقوله نور عقلك وعين بصيرتك
من قبيل لجين الماء وجاز ان تستعار النور للقوى الدراكة وان يحمل العين
تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق بترجع و
ابراد حال من مقتضيات او الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجمع كالاثبات
والتعريف والوصف وبالصور المتنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف
والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجتمع مع بقاء على لفظه كالذكر والحذف والتقديم و
التاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضافة والعلمية والاشارة
والموصولية وحتى متعلقة بترجع والمعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على
المشتري وضمير فيه لمبرز المسند اليه والرهان مصدر راهنته والمراد ما يراهن
عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال بالمناضلة اي المراماة والمراد ما
يناضل عليه قوله فتعرف بالنصب عطف على ترجع لتضمنه معنى العلم علق بالا
وكلمة ما في آتي ما زائدة وفي قوله تعرفه وتنكره تنبيه على المصادر المذكورة ههنا
كالتعريف والتقديم والتاخير وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول ايضا فيه
تفنن ولذلك عاد الى لفظ التنكير في قوله واطلاقه حال التنكير وفي قوله

فقد اطلق لفظ الجمع على الاثنين في قصد الى انهما بمنزلة شيء واحد حتى ظهر صورة تشبيه العقل فكان في هذا الجمع بمنزلة الواحد

التسابق التغالب في السبق والتناضل التغالب في الرمي

انما خص بالذكر لانه لم يعد الى لفظ التعريف بل قال وكذا الحال فيما تقتضي معرفته

واما الحالة التي تقتضي تنكيره فقوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اي
منكرا او ما عطف عليه اي او تعرفه معرفا باللام ولو قال او باللام على تقدير او
تعرفه باللام لاوهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند
اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص
به قوله تقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما يدل عليه تاخيره
عن تنكيره ولما كان التقديم مشتركا بين المعرف والمنكر لم يقيده بما يختص
بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اعني عما يختص بالمنكر فلعله
لتعلقه بقصر المسند اليه على المسند وانما قال على المجرد دون المسند لان حصره
لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر
باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان المقتضي
للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سيذكر فالمقتضي لترك التعقيب
عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي استغنى عن ذكر الثاني و
تفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل احالهما
على المقامات فيما تقدم فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا
بالاهتمام بكل منهما قال اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه شرع
في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا ههنا ظرفيه مجردة اي هذه الحالة
ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي
مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا ههنا ليست بظرف بل اسم اي
الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا ثم ان استحضار السامع للمسند اليه وعرفانه

قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان
الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع ذات
المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة
المجوزة من مرجح يندفع به الحكم وضيق المقام اما لاختلال الوزن او خوف
ملال السامع او سآمة المتكلم او فوت الفرصة وانما قال بناء على الظاهر لان
المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالظاهر لوجود
القرينة المغنية عنه او لانه قد يحصل بذكره معها فائدة خفية كالتنبيه على
غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما ونبه بذكر التخييل الى ابتناء الشيء
في الخيال على ان ما ذكره ليس امرا حقيقيا بل الشاهد في الحذف العقل
مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر
متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل
اراد ان هناك تخييلا ناشئا من حيث الظاهر قوله وكم بين الشهادتين اي
كم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق كثير قيل وهذه الجملة الاسمية
في محل الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما لايهام اراد انه ام
وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف التعويل اذ هناك شائبة ثبوت واطلق اللسان
او لا ايهاما لادعاء كونه في الخبث والرذالة بحيث يتلوث كل لسان بذكره
وقيده بالمخاطب ثانيا لا استبعادان يدعي انه من الشرف والنباهة بحيث
يتلوث بكل لسان بذكره او كذلك تواضع من المتكلم على معنى اني اصونه عن لساني
قوله والطلاق الخبر لا يصلح الا له اثر الخبر على المسند دلالة على ان المسند اليه

اختار في التعويل التخيل لان للتعويل شائبة
ثبوت وتحقق في الجملة واختار في التطهير
الايهام لانه امر وهمي محض ليس له شائبة
تحقق اصلا فان نجس اللسان بذكر لفظ
يدل على خبيث او نجس امر متوهم كما انه
وكذا تنجس اللفظ او سواده بجريان ذكره
على لسان خبيث او نجس حوشيه

المحذوف لا يكون الا مبتدا فان الفاعل لا يحذف و لو ورد لهذا مثالا مخصوصا لقلنا و المعنى انه خالق لما يشاء خلقه و فاعل لما يريد فعله فلا يرد على المصالح بمن يشاء و يريد ايمان الكافر و طاعة الفاسق و لا يخلقهما و لا يفعلهما و مثال الادعائي قولك و اهب الالوف اي الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا شك ان القصد الى عدم صلاحه لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر و ان يقصد امعا و قس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها قوله و اما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره و ورود الاستعمال على تركه يتناول القياسي و غيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس و تكلمت في مراتك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رميه من غير رام و خبر قليل و فضحت نفسي الى غير ذلك و اذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا و تكلمت فيه بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه و اما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيختص بالقياس و ايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام او لا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره فانه يتصور منه و من غيره فالضمير في كقولهم ان كان للقصة كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظاير و كذا ان كان للنحاة و لم يسمعوا خصوصية هذا التركيب و ان سمعوها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه و لما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال قال و اما

٢٧

الاغراض سوى ما ذكر يعني ان المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه و التنبيه على فطانته و الاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير يشعر به لفظ المسند اليه او كاجتماع الامور المذكورة ثنتان او ثلث او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي الى امثالها الا العقل السليم و الطبع المستقيم اي بهما يهتديان الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع تراكيبهم و راجعها فيما قصد بها من الاغراض تنتبه اليها و لذلك امر بالمراجعة اليهما في الامثلة التي ذكرها و كلمة ما في قلما و طالما كافة للفعل عن طلب الفاعل و لذلك كتبت موصولة و اذا جعلت مصدرية و المصدر فاعلا فحقهما ان تكتب مفصولة و هناك اشارة الى موضع التهدي الى الاغراض و معنى القلة النفي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم تقل انا عليل لا يصح جعله ظرفا لتجد لقوله تجد و لا لقوله راجعهما بل هو تعليل للمراجعة و كذا حيث و حين المذكوران فيما بعد و الحذف هنا يحتمل ضيق المقام و الاحتراز عن العبث و تخييل العدول مع سهر دائم اما مبتدا اي بي سهر او خبر اي سببي علتي سهر و الجملة استئنافية فيقدر على الاول ما بك عليلا و على الثاني ما سبب علتك و بلطم وجهه حال من ضمير يبع و الحذف لتطهير اللسان عن ذكره و التحرز و اسم الظاهر لا ضميره كما يتوهم من قوله نعم يبيع و السين في سا شكر للتاكيد اي لا اترك البتة و ان ما تراخت اياديه جمع ايد من اليد بمعنى النعمة و هو مفعول ثان ادبيان شكرته النعمة او بدل اشتمال من عمرو اي اياديه لم و لم تمنن من المنة او المن بمعنى القطع و الاظهر الشكوى يع و في بالجر على ان لا زايدة نكره

اي لا يطلب ما هنا فاعل في التركيب
و ان معنى ... التعليل
... هو
فان قوله لا اهتدي يدل على ذلك هو

لان الوجدان و المراجعة ليسا في زمان عدم قوله اي زمان تركه للمسند اليه
هو

كلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف التعليل اما كلمتا حيث و حين فلمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ هو

اقتصر على هذا لانه المناسب هنا و ان جاز ان يقصد نكت اخر و قس على هذا نظائره هو

اي لم تخلط تلك الايادي منه او لم تقطع هو

للنفي الذي تضمنه غيرٍ وبالرفع على انها بمعنى غير لكن النفي اعرابها على ما بعدها
وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن اللسان وادعاء التعيش
والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بكمالها
ووجوههم بجمالها اضاءت لهم الليل البهيم وتبدلت دجاه بالضياء الى غاية
تبين لنا ثقب الجزع وهو بفتح الجيم الخرز المعروفة تنظمه في سلكه وهذا تخييل
وتصوير لشرف احسابهم وسنائها وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما
انقض كوكب صفة لنجوم بتقدير العائد اي كوكب منها والمراد انهم سادة
وكبراء يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه آخر منهم يجتمع اليه الباقون
وقائليها بالنصب على التمييز اي عن قائلية وتحتمل الحال قوله اذ لم يقل هذه سورة
انزلناها وذلك لتعيين الخبر لها فان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات
ليست الا هذه ويجوز ان يحمل على حذف المسند اي فيما اوحينا اليك سورة
انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ودفع التكرار على التوالي
وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لما يأتي من حملهما على حذف الجزائي
صبر جميل احمل وطاعة معروفة امثل قوله تحسب بتقدير المعروفة فان حملت
بالمشهورة كطاعة الخلص من المؤمنين فالتقدير امركم او الذي يطلب
منكم وان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم
فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف كاملا فكيف جاز في
كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة
قلت جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف

واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر بهذه العبارة
في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيها افرادا ومثنى لان المذكور هنا نفس الحالة
لا ظرفها الذي يحوج الى تاويل وهو ان يقال لتلك الحالة اعتباران خصوصيتها
وكونها حالة مقتضية لكذا فهي بالاعتبار الثاني حاصلة في زمان ثبوتها
بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر
المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينتسب الى متعدد واما لعدم قرينة معينة
واما لتعارض القرائن المعينة فان لم يرد تخصيص المسند اي اثباته بمعين
جاز الحذف فيعم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى كل ما يصلح له
للحكم كقولك خير من هذا الفاسق اي كل احد وحيث تعارضت القرائن
يحمل على مقتضى كل بدلا عن الآخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه
بواحد على التعيين اي اثباته له فقط فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة
على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص
بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه للمتعدد
وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل جاء لو لم يشأ
وخير من هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سهى لان انتفاء قرينتين
مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر
في السؤال وغيره فان قلت اذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر
فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت الحالة المقتضية تتناول الموجب
والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضي

الاحتياج الى الشاهد بل انما هو اذا لم يجعل الوقت المخصوص حالة مقتضية للحذف مثلا كما اشرنا اليه

اشار الى ان المراد عمومه بحسب المقام لا عمومه في نفسه فقط كما تبادر الى الفهم واشار ايضا الى ان مراده بكل مسند اليه هو المتعدد

فان كون نسبة الخبر غير عامة اي صالحة في نفسها لامور متعددة قرينة مخصوصة حاصلة اختصاص المسند بشيء معين فلو حذف المسند اليه فهم منه اختصاص المسند انه المقصود كما في المثال الاول وكذا كون الخبر عام النسبة مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة دالة على ان المسند اليه جميع ما له النسبة كما في المثال الثاني فكيف يكون انتفاؤهما ثابتين القرينتين كناية عن انتفاء القرينة مطلقا

٢٩

فيكرر الجملة الفعلية في الخبر لكرر المفرد وايح من نحو الامراد انه يرسل الى
في مزايده في المفعول الى الذابر مطلوب واسهل حصولا من كل ما يطلب
او من البحث حاجته اي تفضيلها وبنا التفضيل من باب الافعال قياس عند
سيبويه والباء في للسببية الآلية اي موافقي للحوايج من كل ما يتوصل به فيها
ولولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقيا بتعبيه له تعالى لانه الاوفق للحوايج
كلها لكن يكان غيره اولى بان يجعل وسيلة وآلة في طلبها والحقيقة بان يجلد الراكب خلفه
واضافتها الى الرجل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا اي قيل تقع عطف على رغبه
لا على معمولها اعني اذا رغبتها لفساد المعنى فقد اشار في الجزاء الى الجملة الشرطية ايضا
لكنه ترك الاسمية قوله او يذكر نصب عطفا على يكون والمعنى او يراد ذكره فان ارادة
ذكره للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الا ذكره نفسه واحتياطا مفعول له على طريق
قولك ضربت زيدا تاديبا او قوله لقلة علة للاحتياط وبالقراين متعلق بالاعتماد
على تضمين معنى الوثوق قوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف
اللام مع شرائط النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون
واضح الاحل القراين لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقرره في ذهن السامع قوله كما
يكون في بعض الاسامي يعني كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والفاسق
وكالاعلام اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية
كاسد وكلب واي فضل واي جهل قوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او
الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكره وما سياتي في المسند اليه وغيره الا انه
يشير اليه في بعض المواضع تذكيرا وتاكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او يذكر تبر

ولو ابدل الاصغاء السامع بسماع المخاطب لتناول مثل موسى لكان اولى قوله فيبسط
بالرفع على انه جزاء اي فهو يبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب
اي او ان يذكر للاصغاء فيبسط والافتراض انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو
في قوله وكان للعطف على قيل او للحال بتقدير قد من ضميره واما كان تتم
الجواب بمجرده عصا لان السوال عن الجنس كما اذا قيل ما عندك فيقول كتاب
وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهي عطف على مقدر اي فلم يقتصر على ما هو جواب
تام والمعطوف ثم هو مجموع الافعال الثلثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فقال
وللعطف على كان وجه حسن اي ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسوال
عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها ليظهر له المباينة البعيدة بين المقلوب عنه
والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب بما هو جنسه
من حسن العصا متصفة بما يتصف افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها
وما يناسبهما فليتبين كبسط للافتراض الذي تحابعد حرا في تلك الحضرة قوله
ونظيره في البسط اي في مجرد البسط لا في كونه للافتراض اذ البسط هنا للابتهاج
ولا في كونه يذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان يقال بالمواظبة عليها
اي على العبادة فالانتزاع الخافض وعدي المصدر بالاتصال قوله او لان
الاصل اي الراجح سوذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة يقصد رعاية الاصل
اذا لم يعارضه شيء من نكت الحذف قوله او ما جرى هذا المجرى يريد به مثل سد طرق
الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه للتشرف بجريانه على لسانك
او لتبرك فذلك او للتعجب منه نحو الصبي نقاوم الاسد او ابطال زيادة المرة

لان الاصغاء لا يستعمل في حق غير السامع

واما اذا عطف على قيل وحده فليس له وجه كما قيل وجه

هذا هو الموافق للكشاف وهو الاوفق بذلك المقام عنه

الى المخاطب نحو جيبك على الباب و تعين كونه مقدما او موخرا و كان حق العبارة
ان يقال و لما جرى هذا المجرى لا انه عطف على المجرور الذى يجوز حذف اللام منه
اعنى قوله لان الاصل قال وامّا الحالة التى تقتضى تعريفه فلما كان تعريفه
اى كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اوّلا الحالة المقتضية لتعريفه على الاطلاق ثم بين
الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام و تفصيلا للمرام و زاد لفظ اهل
تخصيصا للفائدة بان ما هو على حالنا وصفها معتدّ بها و معنى الاعتداد انها تعد
فى متعارف الناس فائدة فقال افادة كذا قوله والسبب فى ذلك اى فى اقتضاء
القصد الى افادة الفائدة المعتد بها تعريف المسند اليه و اراد بفائدة الخبر ههنا
ما هو اعم من المصطلح عليها و من الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها و بلازمه كون
المتكلم عالما بذلك الحكم كما مرّ و جواب لمّا محذوف اى لما كانت فائدة الحكم او لازمه
الذى هو حكم ايضا الخبر فائدة الخبر فى الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما
يبعد تحققه فى نفس الامر لكثرة شرائطه و موانعه و منها ما يقرب لقلتها على مراتب
فمتى كان الحكم بعيد التحقق فى الواقع كان بعيد الارتسام فى الاذهان فكان
اعلامه للسامع ما يعتد به و متى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد
فكان تعريفه اى اعلامه افيد فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه
معلوما لان الحكم الذى من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا
و مدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه فى نفسه و بعد تحققه فى نفسه بحسب
تخصص طرفيه اعنى المسند اليه و المسند كلما ازداد التخصص ازداد الحكم بعدا
و كلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا و ان شئت فتبينها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين

فينكشف لك ما قررناه من ان تحققه بحسب تخصص المسند و المسند اليه و من ان
الاعتداد بحسب البعد و انما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم و اخرى الى احتمال تحققه
تفننا فى العبارة و تصح مجزوم على انه جواب الامر اعنى فاعتبر قوله ثم ان تخصص
المسند اليه يريد انه قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة
الخبر اقوى ثم ان لتخصصه مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة
بقيد زائد فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بها تقتضى تعريف المسند اليه
قوله وهى اى اقسام المعرفات و انما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع
بحسب الحصة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء و اما ما
يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب ادخال الواو
بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المص لان اشعار
العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا ترى ان ترك الواو فى حلو حامض
اولى من ادخاله الذى جوزه ابو على و القيد المذكور فى علم النحو هو ان لا يكون
المضاف متوغلا فى الابهام كشبه و غير اذا لم يشتهر المضاف بمشابهة المضاف
اليه او مغايرته قوله او لما زاد على ذلك اى على كون المسند اليه احد اقسام المعرفة
و الحصر فى قوله من كونه للمسند اليه المعرف او لاحد الاقسام و التوابع اما جمع
تابع لانه صار اسما فيوصف بالخمسة كما فى صدر هذا الفن او جمع تابعة فيوصف
بالخمس كما فى نسخة المص ههنا و ما عدا المعطوف من التوابع مخصصة للمسند اليه ظاهرا
فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اى و قد عرفت حال الفصل و
كونه مخصصا للحكم بالقصر قال اما الحالة التى تقتضى كونه مضمرا فهى ان يكون

مثال التعدد الحقيقى قوله بذاك الخبر ... و اخرى لاعداديها عاينه و قياس التعدد الحكمى قوله و العيش شح و اشفاق و تأميل ١٢ منه

لان الواو وان كان للجمع الا انه فى فيشعر بانه جزء آخر ١٢ منه

حيث قال بعقيبه شيء من التوابع الخمسه ١٢ منه

المقام مقام حكاية اى كان الموضع موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم فى المسند اليه
قوله انا الذى يجدونى معناه اى صرت غصة فى صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تؤخذ
ترك نون الوقاية مع نون الاعراب فى يجدونى واورد بدل ضمير الغايب الراجع
الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدأ الذى هو انا كما فى قوله كرم الله
وجهه انا الذى سمتنى امى حيدره ونظيره انت الذى تنزل الايام واخواته المذكورة
بعده وفى صدورهم مفعول ثان ليجدونى ولا ارتقى حال والصدر بالفتح اسم المصدر
ونصب على الحال او على المصدر اى ارتقاء صعودا والمرعث لقب بشار بن برد
لرعثة اى قرطة كانت له فى صغره ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد
موكده للجملة الاولى وذرت بى اى اطلعتنى وشهرتنى او طلعت طلبة بى اى انا معها
يعرفنى من يعرفها ونحن التاركون والآخذون اى المشهورون بذلك على ان
اللام للعهد او المخصوصون به على انها للجنس اى لا يقدر احد ان يجترئ على خلاف ما
اردنا قوله عمنا اى اشارة الى كونهم بنى اعمام اى نحن مع ما بيننا من نسب العمومة
قد نشأت بيننا بسط مختفية تباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد
بحيث لا تقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق القدح العظيم ان اعطى شاعبا اى مصلحا
للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يكتم عيبه بل يبقى متشاخصا اى متمايلا غير
مستقر من تشاخصت اسنانه اى اختلفت قوله او مقام خطاب اى موضع تعبير
عن حاضر وجه الخطاب فى المسند اليه من عدنان حال من المنادى لما فى النداء من
معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وبالذ المجد ويا قديم الشرف كائنا
من طرفى الاب والام تنزل الايام منزلها اى تمنعها ان تتجاوز طورها ويظهر جورها

وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب فتخرج الاشياء عن نظامها
اى لك مقدرة تامة ورحمة عامة وقد علموا اجلة مفرضها اى قد علم الناس نسبك و
حسبك المذكورين قوله فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا جركان والسمع فى الاصل
مصدر فاطلق او لا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اى فجعت فيك باقوام كثيرة
فخلى هلكهم لى لمن يأتينى اسماعا وابصارا اى لم يذهب اسماعنا بسماع نعيهم
ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وحدتك لم تدع لنا منهما الاشفا اى شيئا
قليلا فاقدر عشيتنا اى جارتر السبب فى ذلك الى حد لا غاية وراءه والدجى السير فى
بعض الليل فاضافته الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل
قولك رجل صنتم اى قوى وقوم صنتم وقيل جمع جونى كغرب وعزبى والجلهة جانب
الوادى والجثوم جمع جاثم من جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من
ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبته امامة يعدد عليها ما ناله فى شانها من المشاق
فاجابته بابيات منها قولها وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى تعدد عليه خيانة
قال وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب
موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله
فى جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط فى
وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون حاصلا
مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك
حصل الخطاب له اسد فى المعنى من قولك حصل الخطاب معه ثم ترك اى حق الخطاب
ميلا وذهابا الى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم او احسن يعنى كانك

وتفصيل المعنى قد علم الاكارم او عدنان ذلك النسب وكونك من ابنائهم او كونهم الاكرمين وانت خبير بانه يفوت المبالغة مع اشتمال الكلام على نوع ركاكة بادعاء ان الاكارم عرفوا ان الممدوح من ابنائهم

الجون الاسود والابيض وانما خص القطا لانها موصوفة بالكدرة

قلت ان اكرم او احسن يعني لا تقصد مهنا مكرما او محسنا معينا كذلك في
صورة الخطاب وفايدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهير
سوء معاملته كانك احضرت كل واحد من يصلح ان تخاطب فخاطبته بسوء معاملته و
صورته في غيبته وقوله قصدا مفعول له للنفي في قوله فلا تريد اي ترك ارادة المعين
قصدا او كانه انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو ايماء الى ان كل واحد
منهما شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب
تقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصح ان يكون مخاطبا و
اعتبار الرؤية بهذا عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية
الظهور فلا تختص اي حال المجرمين رؤية راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له
رؤيتها فله مدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثال لرأى ونحو قوله ولو ترى
اذ المجرمون على العموم تحمل عليه امثال له كثيرة مثل قوله ولو ترى اذ وقفوا على
النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد
تعميم الخطاب بحسب الحال كقوله واذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت
ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال اذا كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على
قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان
الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع
امرين الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا
او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقراين الاحوال لفظية كانت او معنوية الثاني
ان يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة

الا اذا اجرى على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما
سياتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك
ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير
اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اي
من البيض وجوههم وبني سنان بدل او نصب على المدح وحشو ثنا وافعول
حلوا اي محاسنا واسن الشرف الرفيع المكتنف ومن الحسب الموروث وابو
اسحق كنية المعتصم بالله ويد العلى استعارة تمكينية وتخييل وطول اليد كناية
عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام
القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اي ما بين الكتفين عبارة عن غاية
القوة وكمال الثبات واي شرطية جزاؤها فلجته ومن متعلقة بانية واللجة معظم
الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اي طرق تذهب فيها وتنفصي بها
عن المكروه والصبر عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل
لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار مضطرا عن كونه
بطريق الاولى كما يشعر به فكيف لا اجيب بانه في حال الاختيار القاء النفس في التهلكة
باختيار فاذا احمد هذا كان ما لم يكن القاء بالحمد اولى وايضا كونه محمودا كناية
عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه قوله ليس عنه مهرب اي لا مهرب عنها
سواء دفعا للتناقض اي لا مهرب اصلا واراد ان يكون الصبر مهربا انه بمنزلة
المهرب المنجي تحاشيا ذا الطان النفي عن الخطب اي لا مهرب في الحال فانه المهرب
المنجي في المآل وانا الحالة التي تقتضي كونه علما فقوله تعيينه اي ملتبسا

ولا شك انه اذا تعين طريقا كان الذهاب اليه واجبا

٤٢

بعينه وشخصه احتراز عن النكره وقوله ابتدا اى اول مره احتراز عن غير الغيبه والمعرف
باللام العهد قوله بطريق تخصه اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج
الاعلام المشتركه بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من
المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن فى تفصيل القيود والاحترازات
تحقيق لمقام التعليم على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامه خارج عن الضابط المذكور
لانا نقول لا بأس اذ الكلام فى الاعلام الحقيقيه وعلميه اسامه تقديريه لضرورة
الاحكام قوله ابو مالك فاعل من قتر الشى على الشى اذا ضيقته عليه لا يتجاوزه الى
غيره اى هو كريم وعلو همته لا يظهر حاجته ويشبع عطيته ولفظ الاله بكذا معرفا
باللام غلب على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبه نظرا الى اصله ومن
المختصه نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى والله يعلم جرجى
القسم وجوابه ما تركت قتالهم والباقى باشتر للتعديه اى حتى جرحوا فى وعلوا فرسى
بدم اشقر ذى زبد لكثرته وغليانه يعتذر بذلك عن فراره قوله قال الله تعالى
تبت يدا ابى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى الظاهر ومسند
اليه فى الحقيقه لان ذكر اليد كنايه اى تب ابو لهب وهذا دعاء وتب الذى بعده
خبر قوله والاسم صالح اى العلم صالح للتعظيم او الاهانه دون غيره من الاسماء التى
يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحيه العلم لاحديهما باعتبار انبائه بحسب معناه
الاصلى عن شرف وكمال او خسة ونقصان فالكنيه علم صدر بأب او أم او ابن او بنت
واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى
اسماء والكنى والالقاب المحموده كابى الفضل وابى المعالى وابى المفاخر وشمس الائمه
وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومه كابى الفضول وابى الشر وابى جهل
وقفه وبطه وكرز قوله او كنايه عطف على تعظيم او اهانه وتوجيه الكنايه فى
ابى لهب انهم قد يعتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى الا تريهم يكنون اولادهم
ويلقبونهم بما يدل على ستحسنه تيفالون بذلك ومن البين فى ملاحظة المعنى
الاصلى فى الكنيه قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كى اراه بشوق كان يجذبنى اليه
فلما ان رأيت رأيت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه وقول من خاطب من
الكفر الصدق ترهم بابى الفضل فابو لهب معناه الاصلى ملابس اللهب ملابسة كملازم
كما ان معنى ابى الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب
الحقيقى فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلى اعنى
ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال هذا جهنمى بالتنكير
تنويها كانه قال اى جهنمى ولك ان تقول لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا
صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة حاتم على انه جواد فاذا اطلق على
ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كنايه ايضا لما اعتبر
للمعنى الاصلى وان اطلق على شخص آخر كان استعاره واذا قلت ابو جهل و
قصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلى فلم تجعله كنايه عن شى فتامل
فان فى هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ايهام عطف على قوله مقام
تعظيم وترك لفظة الايهام او ابدالها بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك
قوله او ما شاكل ذلك عطف على مقام احصار او مقام ايهام وذلك اشارة
الى جميع ما ذكره ومن الامور التى لها مدخل فى الاعتبار ايقاع المخاطب فى الحيرة

يريد ان لفظ الاب مستعمل ههنا فى معنى الملابس الملازم دون معناه الحقيقى كما لا يخفى منه

اسمه عبد العزى فقيل عدل عن اسمه الى كنيته استقباحا لاسمه وقيل لشهرته بكنيته وقيل كنى بذلك للهب وجنته واشراقهما فذكر كنيته تهكما به وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلثه اخر منه

اى لا حاجة ههنا فى افاده كونه جهنميا الى ملاحظة المعنى الاصلى بل هناك طريق اخر منه

انا لم يكن ح مجازا لان المعنى الحقيقى اعنى ذلك المسمى مراد مع القصد الى صفته التى اشتهر بها لا يقال اذا كان فهم الصفه مبنيا على الاشتهار وجب ان يفهم هذه الصفه من قولنا فعل هذا الرجل اشارة الى ذلك المعنى المشتهر بها والاشبه انها ليست مفهومه منه لانا نقول استفهام ذلك المسمى بهذه الصفه فى ضمن اطلاق هذا الاسم عليه فيفهم منه لا من اسم اخر كان لا يوجد فيهم من لفظ حاتم لا من قولك هذا الرجل اشارة اليه منه

بنحو سعد وسعيد او في المساءة نحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا
يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه واما الحالة التي تقتضي
كونه اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح
فيه احضاره الى آخره ولفظة متى لمجرد الظرفية مجازا ومآل المعنى ما سبق تحقيقه
قوله معلومة الانتساب الى مشار اليه اي الى معين عند المخاطب يشار اليه
باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما
لا الى شيء معين عنده الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضاره
اشارة الى مرجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصلهما
لقلة المرجح كما في المضمر والعلم وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة والمراد
بالغرض الباعث المتبادر الغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة
التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر وللحال الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم
العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواء اي انتساب الجملة اليه قوله فتقول
بالرفع اي فتح تقول فان قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول
قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف
واختار في المثال الاول معك لانه انسب بخبره وقال في الثاني معنا دون معي
ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ونبه في الثالث على انه اذا اتفق علما المتكلم والمخاطب
معا في مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة التقرير
ليندرج مع الاغراض السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان
زيادة التقرير غاية متأخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب

كالذي يخادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته
اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها وذكرت بالموصول
الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها
من مشاهدة جماله حينا فحينا مما يحقق مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المقصود
اعني نزاهة يوسف عليه السلم لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل
على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعينه لان في
زليخا وامرأة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمال اللبس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة قوله والعدول
عن التصريح تأخير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد
عدل بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصير الكبراء
زمانا كثيرا وان اورث المصير تطويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح ما حكيه الشاعر في قوله قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا
الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن ولد لا
ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصصة
للعام فان الثاني يتناول الخاله والاول يتناولها وابن خالة اخرى قوله ليعدل
عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر اراد انه لما لم يصرح باسمه بل كني عنه صارت
نسبة الحماقة غير مصرح بها تبعا لان الكناية ههنا في نفس النسبة والربع جمل
فيه علة عزى يشبه به صغار الغنم وتنكيرها للتعظيم والاخية بمعنى لا بد من
يحول اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم قطعي لانه ان كان صادقا

في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل في ربقة
التهمة بفتح الهاء وتوسيط لانجاله بين الكذب والتهمة اشعار بتعلقه بهما قوله وكذا
ما يحكى قيل ما زائدة ليوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية
بالحكاية ومعنى اين انت اي في اي شغل انت بحسب فكرتك هل لك فراغ بال
لاستماع قصتينا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غلظ شريح فحمله على مفهومه
الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب عافيه غلظا اي ايابين حادين قوله
بعيد سحيق اي مكانك بعيد في غاية البعد فقد تعبت في الانتقال عنه وفيه
نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع بما جرى على قلة عقله انكر
سكون غضبه فرحه وقال خير تقدم ثم دعا له اي اعرست ملتبسا بالموافقة
والبنين وزاد في الدعاء بكون الولد هنيئا اي لائقا به مرضيا وبلوغ حد الفرد
قوله الشرط املك تمامه عليك اولك وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط
والعهود اي هو اقوى تملكا وتصرفا فيك منك في زوجتك اي يجب عليك الوفاء
بالشرط قوله على ما شق عدى التصريح بعلى لتضمينه معنى التنصيص
او ان تومي عطف على قوله اوان تقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية
متاخرة عن ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب كالغرض
الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وبذلك اشار الى ايراد
المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه بتوسط
فصل العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة انتساب الخبر الى المسند اليه
نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة

والذين امنوا لهم الدرجات والذين كفروا لهم الدركات

على الآباء كقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا وان التي ضربت وان الذين ترونهم
وان الذي الوحشة في دار فدفعه بعضهم بان كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا
اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظ ثم وذكر التفرع و
اسم الاشارة للقريب ينادي على فساده وقد ايضا بطريقة الخبر وجهه كقولك
علمت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقه وطرزه فالمعنى ان تاتي بالموصول
مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب و
العقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتي بفاتحة الكلام على وجه
ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي
استدراك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه
واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة و
سائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي
اسناده الى المبتدا وربطه به سواء كان علة لثبوت الخبر في نفس الامر اولا فان
سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول وبنائه عليه
وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي الايماء الى وجه بناء
الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومي اي فيحصل الايماء ثم يتفرع و قوله
ربما جعل ذريعة استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم
اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغايب نحو الذي يرافقني او يرافقك او
يرافق زيدا فالمرافقة المقيدة باحدها علة لثبوت الاستحقاق ادعاء وباعثة
على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرضت اي تعظيم المتكلم

فانه اذا كانت هذه الاعتبارات كلها داعية الى ايراد المسند اليه موصولا كالاغراض السابقة لم يكن للنظم وجه الا ذكر التفرع ايضا وكيف يتاتى له هذا بعد ان اشير اليه بذلك بعده والفقرة السلبية تشهد بجميع ما ذكرناه

يمكن ان يجاب عن الاول بان اختلاف الخبر اجناسا بالذات يستلزم اختلاف البناء بالعرض

ترك الخبر لظهوره في نفس الكتاب اي يستحق الاجلال والرفع او الغايب

بالأمانة قوله ومنه اى ومن التعريض بالتعظيم فى باب الموصول وانما فصله لانه ليس

من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الخبر لا من الايماء اى

جاء بعد الخطط الصغيرة والكبيرة التى يقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعة

شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر عما تقدم

لانه لظهوره بمنزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج فى التعظيم الحاصل من

عرض الكلام اى جانبه وربما جعل ذريعة الى تحقير الخبر ايضا كقولك الذى لا يعرف

الفقه قد صنف فيه وسمك السماء لبس علم لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناده

الى المسند اليه وبنائه عليه فهو ذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار الواحد

واما كون هذه الصلة بحيث تومى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا

مدخل له فى التعظيم الا ترى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذى سمك السماء كان تعظيم شان

بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناشئ من ذكر

الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المرافقة والمفارقة فان

التعظيم او الاهانة ناشئ منهما تقدم الموصول او تاخر وضرب البيت فى مقام المهانة

معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل لاسناد الزوال اليها وذريعة الى

تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا يدل على تحقق بناء البيت

ولو قيل غالت الغول ود التى ضربت بيتها مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا

وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء

الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطأ ولو قيل يشفى صدوركم غليل صدور الذين

ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطأ باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة فى دار

الميت باعث على الاخبار بانباس الرحمة اياه تسلية للمتخلفين المحكمين وفيه

تنبيه على معنى آخر هو ان الاولى بهم تقبيل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم

ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان ان

الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعانى كيف ولا شبهة

على ذى مسكة ان قولك الذى يرافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال الذى

يرافقك يتساويان فى التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المص

اورد الكلام فى الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على

الصفة فذكر بناء الخبر دون اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية

فى افادة هذه النكت اعنى الايماء وما يتفرع عليه وانما اطنبنا فى توضيح المقام

لتثبت اقدامك فى دفع تمويهات الاوهام قوله بيتا بريد بيت العز والشرف

دعائمه ذلك البيت اعز اى اقوى واطول من دعائم كل بيت وسميت الكوفة كوفة

الجند لاقامة جند كسرى بها غالت اى اهلكت ود اى غول فلا يرجى رجوع

ذلك الود اليها ترونهم تظنونهم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ

وحرارة العطش تعال صرعه اى القاه على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف

على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اى يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر

وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع

الايماء بقوله او على معنى آخر معطوفا على خطأ وايضا كان المناسب للعطف

بهذا القرب الايماء واتمام يقال او ان يقصد عطفا على ان تومى بل غير الاسلوب

الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا لا مدخل له فى التشويق

المذكور وليس مستغلا بافادته اذ لا بد من تقديمه ايضا والمعنى انه قد يقصد
بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون
الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فيأخذ الخبر من ذهن السامع مكانه اي تمكن
فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل في القبول وحتى
متعلق بيتوجه ومستطرا حال من فاعله قال تلميذ الشاعر في تنوير السقط المراد
حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من الجماد الذي هو التراب وقد يقال المراد
حيرتهم في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله وفي
هذه الاعتبارات اي في المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا من ايراد المسند اليه
موصولا وحرم من حام الطائر حول الماء ليقع على الموضع الذي يمكن فيه من
شربه وتلك المعاني كالترغيب في قولك ان الذي حسن فعاله وكمل حاله منتظر
على الباب والتنفير كما تقول الذي ذم خلقه وذم خلقه والحث على الترحم كما
في قولك ان الذي نهب امواله وسبي اولاده او على التأمل كما في قولك الذي
تاه فيه الفكر مسألة القضاء والقدر واما الحالة التي تقتضي كونه
اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه
حسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس
مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله كالمحسوس
المحسوس المشاهد وتنزل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع
اي باعث فان عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا
غاية متأخرة عن ايراد المسند اليه اسم اشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم

غاية متأخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق بكمال التمييز وغيره باعث
متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال معنا والمتعدد
الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد كمال تمييز وتعين اذ لا يبقى اشتباه
اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل
والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما يمتاز عند العقل وحده
ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب
وضع واحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم
لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم
ان الانسب ايقاعا تقدم اسم الاشارة على الموصول قوله فردا حال عاملها
معنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا موكدة اولى ومن نسل شيبان حال
اخرى وبين حال من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضال في السلم تحران
بالبادية اي مع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم متفرد في محاسنه عن
غيره وبهذا اشار للقصد الى كمال تمييز وتعين قوله سربال ليل جعل ظلمة الليل
سربالا استعارة الطارق فلا يبرح الآبال خصوصا اذا كان هناك غبار والكوماء
الناقة العظيمة السنام اي اومى اليها قائلا هذا طارق نحرتني اي قتلني دعا عليه
وفيه رعاية المشاكلة او التفت اليها وخاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب
الحيوانات فابيها ح في نحرتني ضمير يجب اثباته في الكتابة وهذا اشار الايراد اسم
الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا يقوم الضمير فيه راجع الى المستثنى
العام المقدر بحسب المعنى فانه المفهوم الذي يدل عليه يقوم اي لا يقوم مقوم او احد

تحقيق الباقي تتعلق به وكما اختلفوا في اعرف المعارف اختلفوا في ترتيب باعداه وقد فصل ذلك في كتب النحو فارجع اليها هو منه

فكما يجوز ان يقال اتبع ابراهيم بدل اتبع ملة ابراهيم كذلك يجوز ان يقال من شيبان بدل من نسل شيبان فلا يلزم عدم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لان عاملهما بحسب المعنى واحد بخلاف قولك جاءني غلام هند راكبة فانه لا يجوز هو منه

اي مع قوله ان لم تنحر وقد استعمل الشاعر هنا لفظ او من ناقصا وفي الصحاح اومات اليه اشرت ولا تقل اوميت هو منه

على ظلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر في نعم راجع الى احد والاقوم
بدل منه كما يشعر به عبارة المص في قوله وان كانت الاصبحة ولا ترى الاسماء كنهم
بالرفع كما يجئ في مباحث القصر وعير الحي الحمار الاهلي المتروك منهم بركونه ولا
يراعيه احد منهم اشارة ولا الى اتيانهما عما عدا اسمها في صفة الذل اى الهوان
ثم بين في ابتهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين
ليكون اثبات ما اسنده اليه من وجه ذلك له بحيث لا يتطرق اليه التباس اصلا
والخسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق والكسر لا يرثي
اى لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والحجر
قوله احسنوا البنى يقال بنيه وبنى بالضم فيهما كرمية ودمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى
والمراد ما بنوه من صنايع المبار وكانه اشار بكلمة ان الى ان ما بهم من احسان بناء
المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث يعم ما يحقق من هذه الامور
وما يقدر منها وايثار اسم الاشارة لاكمل التمييز قوله او ان يقصد بذلك اى بايراد
المسند اليه اسم اشارة بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلا في
معاني اسماء الاشارة كان هذا الحال لغوا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث
الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة
والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قال ثم يتفرع على ما ذكر اى الاصل
في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبه
اى تارة يقتصر على ان يراد به اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح
وهذا امر مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى

يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى آخر مناسب كاظهار كمال
عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما في قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اى هو في
عداد الحيوانات فما لم يجعل الشئ متميزا غاية التمييز بحيث يشاهده لم يدركه كما في
خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه وكذا يقصد تارة بلفظ هذا قربه المكاني
واخرى يتوسل بقربه الى توهم تنبيه تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة
ولما لم يمكن ارادة المشبه به مع المشبه كان المتفرع ههنا مجرد المناسبة المصححة لارادة
المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة
كما عرفت قوله كما قالت عايشة رض تنظير فان اسم الاشارة في كلامها صفة
لمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا
ويا عجبا منون اى يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا اى يا عجبي احضر فهذا اوانك
ويحقر ما عبد الله من اجل افتاءه بوجوب نقض الضفاير على النساء عند الاغتسال
اى هذا امر نحن اعلم به منه فكيف يخالفنا ومثلا تمييز او حال كانوا يقولون في كلمة ما
سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوضة قوله وفي موضع آخر
خبر لما بعده غير الاسلوب لانه تمثيل قوله ومنه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا
اما لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحياة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيه حقير
في نفسه بخلاف ما تقدم ونظم الآية الكريمة الا لهو ولعب فتأخير اللهو كما في اكثر
النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحياة الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الا
قوله وكما يحكيه القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما يحكيه عز وجل وابراد

ولا شك ان كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه و اظهار لكمال تلك العناية بمعنى يناسب اكمل التمييز والقصد اليه

مثال لسبب التنبيه لاكمل التمييز ظاهر

انما قال في اكثر النسخ لان الموجود في النسخ المعتبرة الا لهو ولعب وذكر ما في الانعام بيان لمنشأ الاشتباه

الأشد بينهما تقتضى منه ودقت فى موضع الحال ﴿ هذا اخبر بعلى و بالرحى متعلق

بجا ببشيره المتقاعس اى بجلى هذا المتقاعس بالرحى اى الذى حصل له التقاعس وهو

ضد الحدب بسبب كثره ادارة الرحى مع تكلف التقاعس فالت ذلك منكرة لكونه

بعلها قوله وبعده تعظيمه اى او ان تقصد بالبعد التعظيم بنا على ان تقدم فيجعل

علو مرتبته ورفعة محله منزلة بعده فى المسافة قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم

قوله ﴿ تلك الجنة التى هذا الكلام يقال لاهل الجنة فى الجنة فهى حاضره قريبة فتلك للتعظيم

وفصله لاحتمال ان تقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعوده فى الدنيا اى تلك

الموعوده هذه التى اورثتموها بخلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او

خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اى او ان تقصد ببعده خلاف تعظيمه اى تحقيره

واهانته على معنى انه بعيد فى الغاية عن ساحة عز الحضور و القرب قوله او ما

سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك او لسامعك وذلك اشاره الى ما ذكر

من الأمور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما تفرع عليها و هذا المسلك اشاره الى

سلك الدعاء، والتفرع و هذا الفصل اشاره الى فصل كون المسند اليه اسم اشارة

ومن جملة اللطايف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما

يستحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله ﴿ اولئك على هدى من ربهم

وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه الا ان هذه من الثالين عدا من اخراج

الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطايف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بنا على

ان عظمة الشئ مما تقتضى التوجه اليه والتقرب منه كقوله ﴿ ما خلقت هذا باطلا

وان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم وسياتى اخراج الكلام لا على مقتضى

ومكان المصنف نظر الى هذا فاورد قوله اولئك الذين فى باب الكناية فتدبر

الظاهر نكت اخرى مما امكن اجراء بعضها فى الأخراج على مقتضى الظاهر

واما الحالة التى تقتضى التعريف باللام اى تعريف المسند اليه باللام فهى متى اريد بالمسند اليه

نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها فى ذهن السامع فان معنى تعريف

اللام هو هذه الاشارة كما ستحققه قوله فال عز من قايل استئنها دبطريق الاستئناف

على صدق قوله الماء مبدأ كل حى مع انه مثال التعريف الحقيقة باللام فى غير باب

المسند اليه وقوله باى فى الروايات استيناف آخر لدفع توهم ان تفسيره للآية

مخالف لما ورد فى الكتاب واشتهر من ان مبدأ الانس التراب ومبدأ الجن النار و

لما روى من ان مبدأ الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر الامثلة

واللام فى الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من

كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل لجواز ان

يكون الجنس الحاصل فى ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة الحاصل فى

ضمن اى فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده

واما قولك الكل اعظم من الجزء فمعناه الظاهر ان كل احد من افراد الكل اعظم من جزئه

فاللام فى الكل للاستغراق وفى الجزء عوض عن المضاف اليه وقد يجعل اللام فى الكل

للجنس لكن يقصد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتى فهو

اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل

حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعى ان جنس الرجل وماهيته الجامعة لكمالات

او المساوى المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث

وجوده فى ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهنى

من هذين الجنسين ... يكون الكبرى كل شئ ... والجزء معا ولا قصد الجنس فيها ايضا

وسيأتيك تمام الكلام في باب الأطناب إن شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس قيل فضلة
لاحتمال الاستغراق في هذه الأمثلة والبيت الأول يشتمل على أربعة أمثلة أي جنس الخلق
كجنس الماء وقوله يبدي لوجه الشبه والمعنى يبدي خليلي أو يبدي كل من جنس الخلق
لصاحبه قوله الناس أرض أي هذا الجنس ضعة حيث كانوا ولكن عليهم علو مرتبة والكتاب
والحكم والنبوة محمول على جنس وقد حملت أيضا على الاستغراق لأن أولئك إشارة إلى الأنبياء
وآبائهم وذرياتهم وقد أوتوا جميع الكتب والأحكام والنبوات على سبيل التوزيع
قوله والقرب المسافة متعلق بقوله تعالى ومن حال من المسافة وإذا تأملت ظرف
للقرب بنفسه لأنه في الحقيقة ظرف لظهوره وهذا التعريف إشارة إلى تعريف الجنس
ولفظه مستدركة لأن المقصود أن يترك الاسم منكرا غير معرف بشيء من التعريفات
وهذا القرب إنما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس إذا أريد به الجنس من حيث
وجوده في ضمن فرد لا بعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد أكلت الخبز
وشربت الماء فإن مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كأنك قلت
أكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو أنك في المعرف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلوم
وليس في المنكر هذه الإشارة والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى
بتعريف العهد الذهني وإذا قصد بالمعرف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي كما
في التعريفات للأشياء التي يراد تحديدها أو إجراء الأحكام على ماهياتها فبين المعرف والمنكر
بون بعيد لأن المراد بالمعرف الماهية من غير أن يلاحظ معها وجودها في ضمن
شيء من أفرادها وبالمنكر فرد منها مبهم نعم المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة
كرجعى وذكرى وبشرى يتحد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي إلا أن

في المعرف إشارة إلى حضورها دون المنكر وكما يجوز أن يعامل المعرف إذا أريد به
الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي أن يجوز ذلك في هذه المصادر في قوله تعالى
معرفة كثيرا معاملة غير المعرف أراد أن هذه المعاملة جائزة إذ يجوز أيضا أن يجعل هذا
المعرف مبتدأ أو ذا حال كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا إذ
ليس فيه إظهار لملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق
بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض أفراده والمعنى ولقد مررت على لئيم
من اللئام فعدل إلى الأمر للاستمرار وثنى بالحاق الثاء المخصوصة بعطف الجمل قوله
ولذلك أي ولكونه بمعنى لئيم نقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد أن ذلك صحح للعدول
عن الحال إلى الوصف لأنه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح أن جعله وصفا أي على
لئيم عادته المستمرة سبي أقعد في المعنى وأدل على وقاره من أن يجعل قيدا
للمرور فكأنه قال أمر دائما على لئيم مواظب على سبي فلا ألتفت إليه وأقول لا
يعنيني أي لا يريدني بل يريد غيري أو لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه قوله وله
أي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير أي له نظائر كثيرة والمراد الأمثلة أو
لقوله على اللئيم يسبني نظائر أي أشباه كثيرة في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا
وقوله إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون ففي
الكشاف أن يحمل صفة للحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين أو للرجال
والنساء والولدان لا يستطيعون وفيه أن غير المغضوب صفة الذين أنعمت
عليهم إذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ومن هذا يعلم أن الموصول كالمعرف
باللام في هذه المعاملة قوله أو العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة أي أو إرادة

بالمسند اليه بين تعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على
التناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق
مقابلا لتعريف الجنس بناء على ما هو المشهور وتحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت
التعريف الجنسي الا انه اشار ههنا الى الاندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة
وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الآخرين صحة
وروده فان قلت اللام في السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من
عليه السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف
باللام ولا شك ان صحة استثناء اي عدد يراد يدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن
العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي
العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا
نقول ليس ذلك كليا الا يرى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه
ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على
المقيد نافيا للقيد اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا على المنفي مفيدا لعموم
نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه
حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم
يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف
العهد قسم مستقل من التعريف مقابل التعريف الجنسي ليس كالاستغراق متولدا من
التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة
قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه مذكورا

٥١

في كلام شخص آخر وقوله بجمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل سحار عليم
ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق
افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات
التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر
انه في حكم المعرف بلام التعريف فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد
فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد
قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة
حتى يكون معهودة فمن اين لك اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق
على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول تنبيه بايراده
على ان التعريف باللام لا يخص المسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب
الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فتقال تلك امثلة للحالة الجارية في غير
هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يردها الى الباب قوله وتفريع ما ذكرناه
افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر ههنا ان القول
بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما
بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة
ايضا واما الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه
بالاضافة وقوله الى احضاره اي بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل وقوله اصلا
مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اي انتفى طريق سواها انتفاء كليا
او انتفى ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من طرق التعبير

سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شئ سواه وفيه بحث لأن
النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تقع صلة بان
تعرف لا اشتبه على غير مسكنه فيقال الذى هو غلام زيد فرجع الى ان الاضافة اخصر
قوله او طريق سواها اخصر اى لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم
منه ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده فى احضار معينه ولك ان تجعل سواها
استثناء من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق فقوله هواى اى مهوى و
مجهول اخصر من الذى اهواه والهمانية جمع يمان بمعنى يمنى حذف احدى اليائين وعوض
عنها الالف المتوسط مصعد اى مبعد من اصعد فى الارض اذا ابعد فيها جنيب اى
مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنب يريد ان حبى اجل نحو اليمن وجسمى مقيد بمكة
فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله او لان عطف على ما بعد ام
بحسب المعنى اى تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار
او لان فى اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار وقد يقال انه عطف على
متى لم يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن
طريق او حاصلة لان فى اضافته وفيه ان اللام ظاهرة فى الحال فلا يلائم العطف على
الزمان قوله مثل ان تغنى بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر
وبالجر على انه صفة له قوله او الاولى عطف على المتعذر وتركه فاعله فيلزم اعمال
اسم التفضيل فى الفاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة فى مسئلة الكحل فيكون شاذا
وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام فى المتعذر نظرا الى المعنى
كانه قال من التفصيل الذى تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الجملة الاسمية صلة اللام على

بل

سبيل التبعية قوله لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى
ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمع او صلاحيته تطير وكاستهجان
التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على
بعض فيورث عداوة او اذى خاطر قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر وعادة لأن
المراد القبيلة ويوم الالقاء معمول لمعنى التشبيه المستفاد من كانهم والغيل الأجمة و
خفان مأسدة مشهورة والأسد اذا كان ذا شبل اى ولد كان اشد مقاتلة و
مدافعة قوله اولاد جفنة مما ترك تفصيله لثلا ولا اذ المراد اشخاص معدودون
والمعنى انهم لم يتغيروا بموت ابيهم عن تفرعزهم وانهم لا ينتجعون كسائر الأعراب
ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح باسامى الاناث
فيهم وماريه ام جفنة قوله قومى لم يصرح باسماء قتلة اخيه من الاقارب ولم يفصلها لانه يريد
تاكد العداوة واميم مرخم امية اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع لائمتها
بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله فتبا بلنا سبع ترك فيه
التفصيل لان مقصوده التفضيل باعتبار كثرة العدد والمعلوم من السبع صريحا فيضيع
التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح
ببعض اسامى القبائل ككلب وكلاب ونمر وقال او للامة نظرا الى نوع القبائل او الاحياء
ثم عاد الى لفظ قوله او مثل ان يتضمن اى الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المعنى
كما فى الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص
الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت فى ادنى ملابسة كانت
مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى

صحد ومعنى الملامة كالفاظه

الى محل آخر لاجل ملابسه بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسبة الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها قطنها في قرائبها ليغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه استشهادان احدهما ان الاناء للضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسه اياه في شربه منه وقد جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا بمعنى الصاحب واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه فهذه ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا قال الضيف حسبي ما شربته قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني جواب القسم والياء مفتوحة مشددة بالنون الخفيفة اي لتبعدن ذا الاناء عني ولتجعلنه في غني متى كان الطعام يحتاج الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس شئ من هذين المضافين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه تركه تفننا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان تتضمن نوع تعظيم الى المضاف اليه او المضاف او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الامثلة الثلثة المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه نحو ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في الكتاب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف في قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف في نحو اسيرك يحتاج البك والابتهاج والتحزن في نحو حبيبي شفي او مات واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي ايراد نعت للمسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت مبينا للمسند اليه المعرف كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول حد للجسم المعرف له

كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه لانه يقال هناك اوصاف ثلثة ليس شئ منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر مجاز اطلاقه على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذلك لان المتقي ان حمل على مفهومه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي يجتنب جميعها والتقدير متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها ولبس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز بمعنى عفا وكذا ان تقول المعنى اجتنابا ناشئا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ويؤيده قولهم جاؤا عن آخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانه شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور الزاما وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قوله الذي

يؤمن ويصلي ويزكي فوايد الأولى ان للحسنات كلها اساسا ومنصا اي
اصلا تصبت هي فيه لا يستغني عنه شي منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان
الثانية انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية وماليه الثالثة الاقتصار من
القلبيه على الايمان ومن الاخرين على الصلوة والزكوة تنبيها على انها اصول لما
عداها منطوية تحتها الرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة
الايماء الى ان واحده من العبادات البدنيه اعني الصلوة يستتبع ترك السيات
وفي قوله باقي العبادات دلاله على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصلين مستتبعين
لما عداهما لكنهما ليستا شرطين لصحته فان الام قد يستغني عنها بعد الولاده بخلاف
الاساس قوله وذكرت انا هو عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي
ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما تقدمه لان الموصوف ليس
مسندا اليه وانما قال في تنزيل الوصف منزله الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا
على الطف وجه ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت
ان وصف المتقي نزل منزله الحد فالوصف في قول اوس ايضا نزل منزلته قوله
للمجري عليه اي للموصوف وعليه فاعل للمجري او فيه ضمير للوصف ترك ابرازه و
الالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة و
النجده والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات
اودى فلا ينفع الاشاحة عن امر لمن قد يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي
المتوقد بانه يكشف معناه باد في النعات وهو انه يصيب في ظنه كانه راى المظنون
او سمعه اودى اي هلك والاشاحة الحذر والبدعة الامر الغريب اي لا ينفع طالب

الامور الغريبة الحذر من امر كابن لا محاله قوله حكى عن الاصمعي استيناف بدل على
كون الوصف كاشفا للالمعي قوله ومما يؤاخي هذا اي يناسب قول اوس فصله عنه
لكون الموصوف فيه نكره ولاحتمال ان لا يكون جزوعا ومنوعا صفه هلوعا بل
حالا منه وعلى التقدير بن مجموعهما بمنزله الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن
يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى عنه هذا الكلام اعني قال الى آخره قوله او
مدحا له عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا
الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام في ادا
هذه والمراد بالمتقي هنا المعنى الشرعي ايضا الا انك تثبت الكلام على انه معلوم
للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها
على غيرها لا لاستثنائها عما عداها كما في صورة الكشف بل هي المراده وحدها
قوله زياده تخصيص وذلك لان الموصوف معرفه ففيه تخصيص قطعا فيفيد
الوصف زياده تخصيص اي توضيحا بازاله الابهام وفي قوله مفيدا غير
فائده الكشف والمدح اشاره الى ان التخصيص اي التمييز يوجد في الوصف
الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما
في الصفه المخصصه ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب
عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الواجب
منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن
المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا
واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في هدى للمتقين هذه الوجوه الثلثة ونقلها

واذا اريد الكشف الذي هو بمنزله التحديد فلا بد ان
يلاحظ استتباع الامور المذكوره لما عداها من سائر
الحسنات والاجتناب عن المنهيات حتى يحصل
مفهوم المتقي على ما ينبغي واذا اريد المدح فلا حاجه
الى ذلك =

المص الى المثال المذكور لكونه من باب المسند اليه قوله وكان ما تعلق عطف
على كان الوصف مبينا اى الحال المقتضية لوصف المعرف سواء كان الوصف
مبينا او مدحا الى آخره وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح
والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا [illegible] ولما نرى مقصوده الاسنى
هنا اثبات مطالب ثلاثة بين كلا منها مقدم العلة على الحكم ليتقبله الذهن
حال وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب
الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده
لاستحالة ان تميز شيئا عن شيء بما لا تعرف ثبوته له بخلاف الخبر فحقه ان لا يكون معلوم
الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار
بعد العلم بها صفات نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف
والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التمييز
فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى
آخر مع كون التمييز حاصلا ايضا كما بينا اشارة الى ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان
تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التامل والنظر قوله لما
نرى متعلق بيمكنك والضمير في به لما نرى المطلب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا
في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من
كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه
تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع قلنا الكلام على تقدير

انما قال مقصوده الاسنى اي الاعلى والاقوى في المقصود به لانه درج في اثناء بيان هذه المطالب الاشارة الى رد مذهب شيخ المعتزلة وترجيح مذهب ابي الحسين

[illegible]

مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه واما اذا لم
يتحقق له فلا يستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه وانما قال ثابتا متحققا
تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا
يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان
كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة
ولما كان هذا الحكم ثابتا للخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما يقصد اي ولا يشتبه
عليك ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في
الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت
من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد هنا ثبوته عند المتكلم
حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك
بثبوته له وهو يستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان
ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان
بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم
والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى
قوله كل ما يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا
ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة هنا هي قولنا كل ما يمكنك ان
تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس عكس النقيض
على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا
يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او متحققا اشارة

اشارة الى ان المراد بالعلم هنا هو الاعتقاد لا اليقين

[illegible]

لفظا او معنا [illegible]

الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي انتفاء لا تحقق
ولا ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولنا المستحيل
الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها
بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى اذا استوضحت
بهذه اشارة الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات
والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا يعلم والا
لشاركت الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل في الذات
فرد عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه
يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه
شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا
كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان
الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة
اطرافها وتعرف احوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بها على
الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت
آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصورة التي تشاهد فيها وهذا القدر من المعلومية لا
يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة
في حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بعسى وان يحذف فاعل عسى وحذف
الضبع عبارة عن القوة والحفظ من الزلل قوله وان يحقق عطف على ان
تحذف يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد ثبت

قوله الذي لم يعقل اشارة الى الوصف وقوله امتنع الحكم عليه الى الحكم م

لها ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء لاخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت
لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت ان
شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير
في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجية معدومة فيه
كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها ثم لعلمك ان الطلب هذا المطلب
الثاني وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل صفة وخبرا وانما اورد لفظة ثم لان
اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف
او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك
ان الطلب يستدعي مطلوبا بالاستحالة وتعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شيء والا لما
استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب وتعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير
حاصل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في
التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله بدل من مطلوبك اي تعلم
ان مثل مطلوبك في نحو هل زيد ثابت وقائل عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في
نفسه ولا يعلمه الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا
او خبرا وللقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب
الذي ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب
الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا
بالكلام الصادر عن المتكلم الدال وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا الا

وانما اعتبر استيضاح ما تقدم في شيئين احدهما تزييف راي من تأبى الصفة معلوم وهذا ظاهر وثانيهما ان ثبوت الثابت في نفسه لشيء اخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه وهذا مستفاد من ذلك الاستيضاح لانه ظاهر في نفسه فاحتيج الى الاعتذار سيد

اشارة الى ان ما ذكره في توجيه الحوالة تكلف مستغنى عنه سيد

اشارة الى ان هذا الدليل لم يعلم الانتساب الطلبي لغيره ... عند السامع ... [illegible]

تأويل وأما الخبر فلا يجري فيه ذلك والتمسك بأن الخبر يحتمل الصدق والكذب والإنشاء لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الإنشاء واستدلال المصنف على ذلك بأن الخبر يجب أن يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمتيه فزعم بعضهم أنه يجوز وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ بلا تأويل والمشهور هو التأويل وذلك لأن خبر المبتدأ يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال المبتدأ وثبوت النسبة سواء أوقعت النسبة بينهما أو استفهم عنها ولا شك أن نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من أحوال زيد إذا أجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا وأما إذا أول بمقول في حقه اضربه على معنى أنه يستحق أن يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث إنه حال لزيد وفيه مبالغة تعرى عنها قولك اضرب زيدا لأنك هنا كأمرت بضربه وأشرت إلى أنه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وأما مثل أين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لأن الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك أي لامتناع وقوع الطلب وصفا أو خبرا أو قوله سمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول مفعول ثان أما حال أي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا وأما بدل بتأويل المصدر أي سمعت قوله وقد يتوهم أنه ثاني مفعولي سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله أي بحل نفيس لقوله مقول عنده أي لا تريد أن هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى أن المذق بحيث رائيه على أن يخاطب مشاهد المذق أي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذئب إلا أنه عدل عنه للمبالغة كأنه قيل هو بحيث من رآه قال لصاحبه

هل رأيت الذئب قط فهذا اللبن لونه مثل لون الذئب ولفظ قط لاستيعاب الأزمنة الماضية واللام في الإرادة متعلقة بمحل والضمير للمذق والورقة بياض يضرب إلى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمير اللبن ترقيقه بالماء قوله وفي مثل زيدا اضربه أي وتسمعنا نقول في مثله إنه محمول وإنما قدر ههنا ليقال وفي البيت مقول للإشعار بجواز الأمرين قوله ونفيس عطف على يقول أي ولذلك تسمعنا نفيس والظاهر أنه أراد تقدير القول في الآية وح إن جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول معرفا أي المقول عنده وإن جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا أي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز أن يقدر مفعولا على أنه حال فإن الحال في حكم الخبر وقيل أراد تقدير الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فإن مآل ما ذكره هو أن المعنى من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية فقوله من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهامية احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا أي كائنا من فرعون قوله بأنه متعلق بنفيس والضمير في كنهه للعذاب أي كنهه في الشدة والفظاعة وهل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول تعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من من هو كأنه قيل أي عال هو في فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الإباء عن الانقياد والنفرة عن التجبر ونحو ذلك في الظلم مأخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك وقوله ما ظنكم بدل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله ثم عرف عطف على قال أي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته

فكما نقدر القول إذا وقع الطلب خبرا كذلك نقدر إذا وقع حالا فإن الحال خبر في الأصل

بيان أن يحصل معنى من فرعون هو شدة العذاب وفظاعته فهو معنى الشديد الفظيع فصح وقوعه صفة للعذاب بلا تقدير القول ولذلك لم يصرح بتقدير القول هنا

قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما نرى الى ههنا معانى دقيقة لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة فى اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظاير لها كثيرة قال واما الحالة التى تقتضى تاكيده اى تعقيب المسند اليه الموصوف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما يظن فى حكمك بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه اى نسبت المسند الى غير ما هو له تنبيها على طريقة المجاز العقلى او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بصيغته نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو فى حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهمه للتجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظى والمعنوى المذكور مجرد تقريره اى تحقيق معناه فى ذهن السامع فانك اذا قلت جاءنى زيد وتوهمت ان مجئ زيد لم يتقرر فى ذهن السامع اكدته باعادته ليتقرر فيه واما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم يشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شئ آخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظى ذكر للشئ مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه فى قوة التكرير فلا يخلو عن التقرير واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى

تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس فى فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قال ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضى تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت فى حاجتك يفيد التقوى وان قولك سعيت انا فى حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه فى نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيده تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على تجوز اى ان لا يظن بك السامع فى حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اى ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوى كقولك جاءنى الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلى واما نحو عرفنى الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص فى مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول فى الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلى دون اللغوى واما اذا اردت دفع توهم ان الجائى رسولان منهما وجب ان يقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء دون الآخر والاخر يحرض على ذلك المجئ بطريق عموم المجاز

وجب ان يقول جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا
اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان يقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل
اي مما يدفع به توهم خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك
الرجال كلهم عارفون فهذا الاعتبار يندفع خلاف الشمول وقد يقال الجزاء اذا كان
نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من
جرادة فرجل وانسان في المثالين للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه واذا تركت
التكلف كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه
واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان
لافادته بيان متبوعه وتفسيره وانما قال زيادة ايضاح لان المعرفة لا تخلو عن وضوح
قوله بما تخصه من الاسم يتناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل
المدح ولا يجب ان يكون اختصاص ذلك الاسم على سبيل الاطلاق بل اللازم ان
يكون مختصا به في الجملة قوله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع لتحصل
ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا
لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله علت كلمته
مبتدا خبره من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان
لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات
المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد
بيان ان الغرض الاصلي من متبوعيهما هو ذلك المعنى الذي اكد بهما وليسا في
البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان للمقصد الا

من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرفه في النحو بما يذكر بعد
الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا ترى الى انه اورد الاية الاخرى
ههنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لاشتراط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله
يحتمل الجنسية والوحدة وذلك ان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية
بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالاثنينية في مفهوم
الهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من
تنكير اله وتنوينه ولو التزاما قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول و
لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فقط
والنهي الاصل فيه هو العدد واما الجنس فقيد للنهي عنه تتميما اياه قوله والوحدة في الثاني
وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة
قوله فقد تقرر يعني ان تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الغرض الاصلي
منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير وفصله من الاية
الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت هذه ابعد
عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد
والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون
الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى تقريرهما
فكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد
منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا له عما عرض له في الاستعمال
باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطائر الى الجنس فلا اشكال

هذا التوحيد اشارة الى المذهبين في اسماء الاجناس وعلى المذهبين يصح ان لفظ اله حامل في الجملة لمعنى الجنسية والوحدة

كانه قيل لا تتخذوا اثنين من جنس الاله وليس المعنى على نفي اثنية الالهة كما يشير النظرة السليمة الفارقة بين هذين المعنيين

كانه قيل هو واحد في الالوهية وليس المعنى انه اله بصفة الوحدانية والفارق بين المعنيين هو الذوق السليم

فيكون هذا ميلا منه الى المذهب الاشهر وسياق من كلامه في تحقيق تعريف الحقيقة باللام ما يدل على اختياره هذا المذهب دلالة ظاهرة

فى الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا
امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور ح كون الوصف مفيد الزيادة
التعميم وفى الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل
وما من دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير
بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة فى سياق
النفى تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون
استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان بينتهما الى دواب اى ارض كانت وطيور اى جو
كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقى يتناول دواب جميع الارضين وطيور
جميع الافاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة
المفردة فى سياق النفى يدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح
الاخبار وان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة
هنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال والجواب اشار حيث
قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من
دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل
قوله الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلام الشيخ ليس كما ينبغى
واما الحالة التى تقتضى البدل عنه اى الابدال عن المسند اليه فلما يناسب
ما تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما قال
فيه تكرير الحكم ولم يقل اذ كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم
لفظا وليس كذلك بل هو مكرر رتبة وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على تنبيه

ولا يجوز عطفه على تكرير لان ذكر المسند اليه حاصل لفظا لا نية فقط كما فى تكرير الحكم

وقد جعل المبدل منه تارة مسند اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه
الذى هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال
فى التاكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير وقال هنا لزيادة التقرير تنبيها على ان
المقصود الاصلى فى البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف
التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلى اذا عرفت هذا فنقول فى الابدال امران
الاول تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل فى حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة
فتكرر العامل والانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير والثانى
زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة تفضى ذكره
مرتين فيوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل
وفى بدل البعض ايضا واما فى الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيئ
زيد ثوبه ومن ثمه يقال فى بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا
فى بدل البعض فهما فى الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه فى التقرير
وقد يكون الثانى فى بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضا خاص هذه الجهة ايضا
تقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر فى الايضاح وارسخ فى البدلية لان
الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل
احدهما توطئة نوع تحكم قوله فى الانواع الثلثة متعلق بقولك وامر بالتامل ليتضح ان
الرابع اعنى بدل الغلط انما يكون فى كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن
تراكيب البلغاء ومن تحذو حذوهم قال .... واما الحالة التى تقتضى العطف اى عطف
المسند اليه وحروفه على راى احد عشر نترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام

فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيئا مما يتعلق به ومن ههنا يظهر السبب فى تسمية اشتمالا لان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا واما ما يقال من ان السبب هو اشتمال المبدل منه كزيد على البدل كعلمه فى نحو اعجبنى زيد علمه او اشتمال البدل على المبدل منه كما فى سلب زيد ثوبه فمما لا يعول عليه

الواو

والكلام في الخبر فالواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي ذكره
مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء
زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند
اذ لا يدل على ان المجيء من احدهما قبل الآخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله و
تعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد وافراد المجيء لاستحالة

الفاء

قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب وهو ان
يلابسه المجيء الثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل
المسند اليه فهو وان كان لازما في الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصد الاصلي بيان
التعقيب كان قولك جاءني زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب
بينهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو

ثم حتى

وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى يشاركها في الترتيب وافادة تفصيل المسند
لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا
حتى يبلغ جزءا من الاجزاء الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه
بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج
قبل حصوله لما قبلها او في اثنائها كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس
حتى الانبياء واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا يعلق متبوعا
لتبوعه الا بالتدريج ولا اشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان
صار جملة عطفت بحتى على قارئ والمعنى رماني الحال في القراءة ورقاني الى ان
صار متبوعي تابعي وبعده ولو عرشت حتى مات احدث بعده دقائق غير ليس بحثها

بعدي قوله او كان المراد رد السامع، جوز استعمال لا في قصر القلب
والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد لكن في قصر القلب اذ لم
يوجد استعمالها في الافراد الا ان كونها للاستدراك اعني دفع الوهم الفاسد الذي
نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن
اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد قوله او كان المراد صرف حكمك
بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض
للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول
كان كذلك لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه
فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي
عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على
ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت عنه فلا صرف للحكم على مذهبهم لكن
اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كالاثبات
في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدة للقصر كما سيمثل بها المص في مباحثه
واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد قصرا اذ لا بد فيه من
حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك منه اي شك المتكلم في المسند اليه هل
هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصودا
لغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان
لما قبله وتؤيده ان اهل اللغة يعبرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل

فلا صرف ايضا على هذا المذهب وفائدة بل الاعراض عن الحكم بالنفي على المتبوع الى الحكم بالاثبات على التابع لكون هذا الاثبات اهم من ذلك النفي

فكذا بل بعد الاثبات لا يفيد القصر الا على مذهب الجمهور ومذهب المبرد بل على المذهب الثالث الذي اشار اليه المص

والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكانه نظر الى ان الترك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرناه بل سياتيك في باب الفصل والوصل دقايق جمة خصوصا في العطف بالواو وقال المص لاسيما يرتفع ما بعده تارة بوساطة اخذ ما موصولة ويجر اخرى باخذ ما زايدة وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وما بعده منصوبا على التمييز ان كان منكرا قال واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا متغيرا عن صيغته او غير متغير او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا وتعيينا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي الكرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد فيهما عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به غلط منشؤه ... التخصيص في

لما كان الكرم امرا عاما مبهما كان القصد الى حصره في التقوى وكذا الرجل التقوى هو الكرم كان المقصود انما حصره فيها على طريقة قولك زيد هو المنطلق وكان الفصل لتاكيد الحصر المستفاد من اللام كما عرفت

الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل بتقدم المبتدا على الخبر بفيد الحصر الخبر عنه وكان الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القايم بالنصب فان كلمة هو في امثلته المذكورة تحتمل ان تكون مبتدا خبره ما بعده قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القراين وقوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اي لافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تلك الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن ساير انواعه ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلايم قوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل ماء ودابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال المقام الافراد الجاري في غير المسند اليه كما عرفت في نظايره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية

اى انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقيا اى انتفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له

قوله او تجاهل عطف على قوله لا تعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل في الاراءة تحقيره

وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذا بعد مفتقر مبالغ

ومستفاد با اى متجاهيا محترزا حال من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره بيان للتجاهل الذي

يتضمنه قوله قلت هل لكم في حيوان وحال اخرى من فاعل قلت اى قلت مشبها انت من لا

يعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة

اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا افادكم عليه قوله و

حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اى تظهر عدم معرفتكم به مع انه اى مختلطا كونه عندكم

اشهر من الشمس قوله وعليه ما لحكيه جل وعلا اى وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه

كان المثال السابق اعنى هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتنزيل التنزيل وكل ممزق اى

كل تمزيق وترك الفاء في الجزاء اعنى انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عدل الى الا

للدلالة على التحقق قوله كان لم يكونوا ~~الخ اظهار لعنى قوله وعليه ما لحكيه جل وعلا ليظهر التعلق~~

الحال اى قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا يعرفون منه قوله او الى سحرا اى التجاهل لاشتماله

على نكتة بهية تستميل النفوس بحسنها ما لك سحرا لبلاغة والمتصرف فيه بتصرفه حيث اراد

وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا اعنى ما لك مورقا مستو لا

في حقك ماذا اى اى ايجا فيه لطايف عجيبة يبال عنها الناظر فيها وذلك لان التجاهل

هنا دل على انها وهت فتخيلت ان الارض واعليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارة

فجعلت علية وتحت شجر هذا الموضع اى الخابور من ديار بكر قايلة ما لك مورقا كانك لم

تجزع او على انها اذنت بتفخيم شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصائب حتى تجزع

لما كل شجر ومدر فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله

او الاستخبار عطف على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية

ادب وذكر علام الغيوب احتياط محض لدلالته على ان الاستخبار ليس على حقيقته واختيار

او على الواو اشعار بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر من ان سوق المعلوم

مساق المجهول من الى سحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض

وتقطعوا ارحامكم ونبهتكم لكم ذلك الاشتهار بالتعنت والعمى والعجز لاشتد غضبهم وتمادوا

في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولطف التوقع استدراجا لهم

الى الاعتراف بالحق وتليينا لشوق حياجهم قوله متضمنا حال من الاستخبار والتعرض

التقصير يريد تقصيرهم في امر الدين ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وتاعيا حال

من الاستخبار ايضا تعالى نعى عليه فعله اذا شهره بها كان كل مشفق متوقع وان

يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع اى يشهد عليهم ان يتوقع الافساد

وتقطيع الارحام من امثالهم وان توليتم شرط معترض بين يتوقع وفاعله جزاؤه

مضمون ما قوله وتاخروا عليهم عطف على نعى لو التفسير الى كيلا يتوهم انه من التولي

بمعنى الاعراض وتاخرا له مفعول له لتفسدوا وتقطعوا يقال انتحر القوم على

الشيء اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا في القتال والتهالك شدة الحرص كانه يوقع

نفسه في الهلاك قوله لتهجم متعلق بالاستخبار في المعنى وهو نكتة اختياره على التصريح

اى استخبار على الوجه المذكور من التضمن والنعي لتهجم بهم اى ليطلعهم التالي

في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما يثير اى على ما يفيده ذلك المتوقع

وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشتهارهم واتسامهم بكونهم

متعديا في مواضع من هذا كاستطلع عليه فلعله ضمنه معنى الافادة وجعله متعديا بنفسه فلذلك حملناه هنا على التعدي وجعلنا كلمة ما موصولة والعايد محذوفا وكلمة من بيانا لها وجعله لازما بان يجعل كلمة ما مصدرية ويجعل كلمة من بيانا للثمرة التي يتضمنها الاثمار بعيد جدا

ملعونين ضحكا عجيبا حتى توصفوا بذلك في الألسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار
ايضا فهو علة للمعلل بالعلة السابقة اعني ليبهم وجعل كلمة اذا في مثل من اذا عرض
وما اذا كان زائدة اولى كما في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما يطرد
الجمالة الشردا على ما صرح به المبتدأ الخ وقد يقال اذا ظرفية والعامل فيها لئلا يلبسوا
وصلة من مقدر اى لئلا يلبسوا اذا عرض لمن عرض وقيل جزاؤها محذوف
والشرطية صلة اى لمن اذا عرض لهم لم يلبسوا جلد النمر وهو ركيك جدا وجاز ان
يقدر الجزاء لم يستحق ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان
على وجه النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا
كان على وجه التعيير والعدول الى الطريق الابلغ فانه يكون اشد اغضابا والجاما
ولبس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فيها وكذا انقلاب المحاليق
عبارة عنها والمحاليق باطن الجفن وان لا ينقلب عطف على لئلا يلبسوا قوله واما
لانه لا طريق لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح
للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا
القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير وانما لم ينظمه في سلك الاول على قياس ما مر في
الموصول بان يقول اما لانك لا تعرف منه انت او سامعك ليفيده ايراد حديث
التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث ان هناك مانعا يمنعك من تعيين المسند
اليه كارادة الابهام على السامع وتأتي الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التلفظ باسم
الذي تعينه او عن تلفظ به والرابع ان المسند اليه في شأنه من جهة الارتفاع والانحطاط
واصل الى حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بمثلين

المسند اليه في احدهما مبتدأ وفي الأخرى فاعل فعل له كقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار
الاخير اى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة
حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشأن قوله في مثل هذا التركيب اى في
مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدأ نكرة وخبره فعلا له
قوله وكذا قولك اى هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل انحطاط الشأن
وقولك عنده شيء اى عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص في
ذلك النوع ولفظ شيء تدل على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة و
تنكير المرة والتنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة للزيادة فيعنيهم
من اجتماع الدوال الثلث ان القلة في الغاية وكذا الحال في لفظ نفحة قوله
ومنه اى ومن الاعتبار الاخير ان نطق الاطنا فقيلا ضعيفا لا اعتداد به قوله
وقول ابن ابي السمط مبتدأ خبره منه ايضا اى هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو
عطفه على ان نطق الاطنا لاغناه عن تكرار منه الا انه راعى التأديب فلم ينظمهما
في سلك ونظرا ايضا الى اشتماله على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط
فاورده جملة على حدة وفائدة لفظ ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه
ان نظر للاعتبار الأخير للتخصيص بخصوصه يقال شانه يشينه اى عابه والعرف
المعروف والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب
الاول برفع حاجب للحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه
صفة لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان
اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مأول بهذا اللفظ الا انه علم حقيقة بناء على

كانت مشاركة للألفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها صح

ما توهم من ان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علماً له فانه باطل
قطعاً لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق
ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وتعالى نحو وعلى ابصارهم
جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة
على التهويل والتعظيم اقضى لحق المقام من حمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من
الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله كما ذكر في
الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص
لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص
حيوة عظيمة هي حيوة الجماعة الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص او نوع
من الحيوة واللام في لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان تفخيم للعلي اي
لمكانه ومنزلته وقوله او ما نذر بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المفرع على
العلم بالاقتصاص والاول منع عوكي تنزول لعدم القصد الى متعين
وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف يسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص او
تذكره قوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله والمعنى طلب
التعظيم قدم الجار على عامله اعني قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم كما انه
بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم وتهويل الشيء
جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون في موقع الحال
اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المتبادر من قوله وبخلاف ذلك هو
التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير بل

فالمعنى والحكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص

هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه
لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا
وبخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما لخلافه اي لخلاف
التهويل وفسره به ايضا حيث قال نقيبات من عذاب الرحمن اي قدر يسير
وهو في الاصل ما ينفضه الريح من التراب وتجمعه في اصول الشجر وبالتاويل الذي
ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل
مع ظهور الفرق فان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب
العدد والكمية وقوله قصدا الى افاده حال عاملها قال قوله المعنى رسل جلة ونعت
خبر المبتدأ الذي هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي معناه بدل
قوله وفي بعض النسخ المعول عليه وقال بدل وقوله وان يكذبوك وهو ظاهر
وهذا المثال مشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله ذو عدد
كثير والى الثاني بقوله والو لو آيات الى قوله وعزم واما قوله وما اشبه ذلك فتقليل
الانسب ما جرى به عادته من ختم الحالات بالمتممات ان يريد به ما اشبه ذلك المذكور
من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة والانسب
بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل
وايضا لم يبق شيء من مقتضيات التنكير حتى يعمم لاجله والتنكير في قوله علمت
نفس للتقليل الا انه تقليل ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء
والتنكير في تمرة للافراد الشخصي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخير الى افراد
الجنس كما مر واما الحالة التي تقتضي تقديمه فهي متى كان ذكره اهم

يعني عبر عن التقليل بخلاف التهويل والتعظيم نظرا
الى استلزامه للتحقير غالبا ثم احتاط في المثالين
وبين ان المراد فيهما مجرد التقليل من غير ان يعتبر
معه التحقير اما في الاول فلما سناعه واما في الثاني
فلعدم ظهوره منه

يعني لفظ وعدد الواقع في ... منه

كاللام في المعنى اما عوض عن المضاف
اليه واما مغنية عن الاضافة على ما عرف
من مذهبي الكوفية والبصرية منه

كان تعال شلا وارباب سعي جد
وجاهه عند الله وفضله منه

اى من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه فى ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذى هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيا يجرى مجرى الاصل فى التقديم سوى العناية الا انه لا يكفى ان يقال قدم للعناية بل لا بد من ان يفسر وجه العناية بشىء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف فى بيان وجوه الاهمية واختار لفظة ثم للدلالة على التراخى فى الرتبة قوله اما لان اصله اى الراجح فى المسند اليه هو تقدمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك فى اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما فى الفاعل فان كون الفعل عاملا منع من تقدمه عليه قوله فى هذا المعنى اى فى ان الشىء تقدم اذا كان اصله التقدم ولا مقتضى للعدول عنه وقد فصله الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن كان الاولى ان لا يتعرض له لانه فى قانون الخبر كما لم يتعرض لام فى مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه فى الكلام وان لم يكن خبرا فاورده ههنا على طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله وسيجىء فى القانون الثانى اى سيقرر هناك الوجه فى اقتضاء تضمن الاستفهام التقديم وهو الشان الى ما ذكره فى آخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى حكم خبرى فى الذهن فيجوز ان يعتبر ذلك الخبر شانا فيذكر الضمير وان قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان فى الجملة التى تفسره مؤنث غير فضلة كقولك هى هند

مليحة وكلمة عن فى قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اى بعد منهل وبعد قريب تعرف السر ويفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقرب او بمعنى على كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اى تعرف السر كائنا على قريب وقد صرح بهذا السر فى وضع المضمر مقام المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهو السر فى التزام تقديمه قوله اذا ورده اى اورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان فى المسند اليه طول ويتقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد فى المثال عطف البيان والصفة والشايع فى الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزانى لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع او الحبر هو صدوق ورجل تقوطية له وفى ذكره مبالغة كانه قيل صدوق صدوق ومن الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار فى باب الذى لم يقل تركيب باب الاخبار بالذى على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية اذ له خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اى كالتشويق الذى يحصل اذا قلت ويدل نصب على الحال بناء على النكرة من المقول الذى زيد هو منطلق لا يبعد ان يجعل معنى مكان ظرفا مقيدا لما ذكر فى نحوى فى الاستفتاء اتشل اولا الاخبار عن المسند وثانيا للاخبار عن المسند اليه المضاف اخر دا مع ما اضيف اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده وثالثا للاخبا

دفع لما تقدم من ان بعد القرب يتناول ما بعد عنه جدا كما المعنيين مذكوران فى قسم النحو والاول مذكور فى الكتاب فى قوله ... طبقا عن طبق

عطف البيان هو فلان والصفة من الفاعل الصانع بدل على ذلك الخبر المذكور

نظيره قولك زيد رجل عالم فانه ابلغ من قولك زيد عالم

عن المضاف اليه وحده قوله وهو اى التشويق الى الخبر هو السبب يريد انهم لما التزموا
فى هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما حصر
سبب التزام تاخير الخبر فى التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذى
فكان تقديم المبتدا متفرعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم او الاجمال و التفصيل قوله
والامتناع اى وهو السبب فى امتناع الاخبار عن ضمير الشان و ذلك لان ما يخبر عنه
فى هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر فى هذا الباب فلو اخبر عن ضمير
الشان لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار سببا
لامتناع الاخبار عن ضمير الشان والمراد بالاخبار يريد ان هذا
بحث نحوى لكنه لما جرى ذكره وكان ذكره مشتملا على مزيد دقة وغموض اورده استطرادا
قوله الى اى اسم ثبت فى الكلام اى سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة
فان الاخبار جار فى الكل اذا امكن فيه رعاية شرايط قوله فتزحلقه اى تؤخره الى
عجز الكلام وتجعله خبرا قوله واما اذا كانت فعلية فله اى فتغير ما عداه صلة للذى
او للالف و اللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع الالف و اللام لا
اللام وحده كما اختاره سيبويه فى حرف التعريف قوله واضعا ومراعيا
حالان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصير ولفظ فى ذلك اشارة الى المذكور
اعنى التزحلق والوضع ومثل منصوب على انه بدل من ما افادك قوله وان الضمير
لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار
عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى
المثال الذى يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول قوله لتحقق

جميع ذلك اى ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله
وعن الذباب الذى الطنه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائه انا يطير فى
الجو فيغضب ابا زيد وعن الجو قلت الطان انا الذباب يطير فيه و هكذا ابرز ضمير
الفاعل فى الكل لاجراء الصفة على غير من هى له قوله ولا نخبر عطف على قل و
ليس قوله هو اكرامى زيدا قائما واجب من باب ضربى زيدا قائما لان الحال هنا
من تتمة المبتدا قوله واما لان يقوى عطف على قوله واما لان فى تقديمه تشويقا
وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده
اليه او منبيا عن تعظيمه كما سنذكره كان جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم
بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما
كان مفيدا لهذه المعانى كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصادر رجحانى
تلك الاعتبارات فى الضبط التقديم وحصره فى الاهمية قوله على الظاهر اى تعو
اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام مجرى على ظاهره فيتقوى الاسناد
لتكرره واما اذا اعتبر كونه موخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص
وقد صرح فى بحث تقديم المسند بان مثل ما عرفت يحتمل تارة على ظاهره وهو
ان يكون انا مبتدا وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله
عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال اراد ان التقوى بناء على الظاهر دون
التحقيق لان مبناه على تكرر اسناد الخبر بان يقصد المسند الى نفسه اولا وثانيه
اليه الضمير ثانيا ولا يخفى ان ذلك الصرف بناء على الظاهر وايضا الخبر فى الحقيقة
هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكررا الا من حيث هو الظاهر و هو

ذكر المصنف فى الاخبار عن ضمير كل ما يثبت الاخبار بالذى و الاخبار باللام و سكت فى الاخبار عن ما فى الاستفهام وعن ضمير الكلام فاشار فى الشرح اليه ونبه على انه يجب ابراز الضمير هنا بخلاف الاخبار عن ضمير كل =

لان العامل فى قائما هو اكرامى وليس العامل فى قائما هو ضربى بل عامله مقدر كما علم فى موضعه =

وهو ان يكون التقديم مستلزما لشى فى ما عرفت تشبيه خبره بما بعده بلا اعتبار تقدم وتاخير =

استشهد بكلامه الآتى على ان المراد هنا بقوله على الظاهر هو ما اراده هناك بقوله على الظاهر وهو ظاهر ثم اشار الى معنى آخر بقوله وقد يقال =

ان اسناد الفعل الى الضمير منزلة اسناده الى المبتدا قوله يصلح للتفأل اراد
به ما يتناول الخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير
قوله فتقدمه اي اذا كان الاسم يصلح للتفأل يقصد التفأل فيقدم الاسم الى
السامع تقدمه على المسند ليتفأل فيحصل له مسرة او مساءة وذلك لان
التفأل والتطير انما يكون بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من
ان التفأل حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي لتقدمه تعجيل المسرة او المساءة
تعجيل التفأل وانما قال في دار فلان فلان ودارك ليلا يتوهم ان المراد
تفأل المخاطب لحصول سعد بن سعيد في داره فانه تفأل يتعلق بمجموع الكلام
ولا يقتضي تقدم المسند اليه انما تقتضيه التفأل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد
بن سعيد وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل
بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد المساءة فتأمل
وكن على بصيرة قال واما الان كونه متصفا بالخبر يريد به ان اتصافه بمضمون
الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المسميين به يكون هو المطلوب من
الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له والخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى
الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب ويطرب
وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع
فانه يفيد استمرار التجدد بيانا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في
كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار و

ان كيف انما يستبين بها عرفا عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد ان
موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما
اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه
هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام
في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما لتوهم
اي انت ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك
بغيتي او انه مستلذ عندك فتجريه على لسانك مقدما نحو حبيبي اشتاقه قوله واما
لان تقدمه ينبئ انبأ التقدم في الذكر عن التعظيم والتقدم في الشرف على المتأخر
متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدا عليه مما لا يلتفت اليه
فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة
انبأ عن تعظيمه وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكر لما هو معتبر فيما
هو مقدم ومتأخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت
اعني القصر اذ لا يناسب شيئا من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو
التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم
المسند اليه او اخر فلا يكون تقدمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة
الزيادة بيانية اولا وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خوف
ان يكون مستندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم
ولما قدم الضمير تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص
الاثبات قد تقوى بالتقديم وازداد قوة فقال من انه اراد زيادة التخصيص

هذا معنى اخر لعبارة المتن لا يتوجه عليه
ذلك البحث المتوجه على المعنى الاول

اي ليس هذا اختصاصا بالانبأ عن التعظيم بل هو معتبر
في الكل قد ذكره ههنا تذكيرا وقد سبق له نظير

انه لم يناسب اذ الظاهر ان يقال انه لم يقصد انهم
خففوا لا غيرهم او انك لست بخيلا بل غيرك

بالنسبة الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى تقوى الاسناد
اليه وههنا بحث وهو سوال لماذا لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص
الحصري في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فعل
لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسند
اليه وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم اطلاقه
في المثال الاول تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد لها بل هي
مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله هم كلهم بنو قابلها وانت جلبنا بغير البر
التحرك والبعث وبنو قطن قبيلة ورزان جمع رزين وهو الوقور والخفوف
جمع خاف من الخفة وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث
لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة
الاضياف وقراهم قوله والمراد هم خفوف اي محل الاستشهاد ذلك لا قوله
تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تعدد
فيه سوفرا والباء في بحسبك زائدة ومعناه كافيك وهو مبتدأ خبره ان تعلموا
والمضمر من لم ضراي مال كثيرا ومن لم ضرار اي متمتع بازواج والكنيح بالخاء
المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم الاطعم له والمليح بالمعجمة ايضا من اتباعه
والحوار ولد الناقة قبل ان يفصل قوله لا انت حلو ولا انت مر اي لا انت نافع
للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه ليثبت له كل واحد
من المسندين على حدة مبالغة قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على
زيادة تخصيص وبالجر عطفا على لانه يفيد اي واما لاشباه ما ذكر والاول

واما قوله وان اضيف لم فليس من تقديم المسند اليه على المسند لان ضيف فاعل فعل مقدر بالعدد

الشاق اي ان الغرض لفظ مشترك بين معنيين المال الكثير والزوجة

اي لم يقل لا انت حلو ولا مر كرر لفظ انت للفائدة المذكورة

اظهر واما ما كان فلكل الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى تحقيره نحو
ولد الحجام حضرا والترحم عليه نحو اسير كل المسكين بالباب او تحذير السامع منه
نحو الاسد واقف ههنا والضابط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه اذا
اريد تعجيل افادته قدم واما الحالة التي تقتضي تاخيره فلانه لا شك ان
ما تقتضي تقديم المسند تقتضي بعينه تاخير المسند اليه على ما تقتضي تقديم المسند
واحال ههنا كان تاخير المسند على ما تقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان
المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما تقتضي تقديم المسند مثل
كون اسمه مما يتطير به وكالقصد الى استحقاره او كونه قليل الحضور في
الذهن وكذا يؤخر المسند لا شيا ء ذكر فلنا خيره يؤخر اسباب متغايرة لجهات
تقدم ما تقدم وكان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظر الى
اندراجها في جانب التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه مما يتطير به
تقتضي تقديم المسند او نحو للضبط بان حالة تاخير كل منهما على تقديم الآخر قوله
لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون من مقابله
المتعدد فيوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان
بمقتضيانه فتقبل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة التي معناها
جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو وعلى ما نص عليه بعض المحققين ومن
البين في ذلك قول الشاعر شبان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه و
قيل شايع في اللف الاجمالي ان يذكر نشره با و كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد

وبالعكس فلذلك احال ههنا بتاخير المسند اليه

فيقال احال بذلك على كذا فقوله باحالة تاخير على طريقة قول المصنف لو اطبقها وقد مر توجيهه

بالمتعدد

اي انا عطف ههنا بالواو ولان الذي الخ

الأمرين والموكول الى السامع هو التعيين وكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضا
احد الامرين اي اقتضائهما معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل
واحد من الأطلاق والتخصيص وقوله استغنيت عن التعريف فيهما اي استغنيت
في الحالتين عن التعليم يعني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من
جملتها الاضافة فتقييده بالتوابع لامور تقتضيها كما ذكرت في ذلك وتعرفت
ان انتفاء تلك الأمور تقتضي اطلاقه فيمكنك ان تعتبر اشارة اليها في المنكر لما احتاج
الى التعليم وايضا بعض الموجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تعرف
منه سوى الاطلاق حقيقة او ادعاء وان لا يكون لك طريق الى تعريف الزائد
على الأطلاق لسامعك او يكون هناك مانع من التخصيص واما الحالة
المقتضية لقصر المسند اليه على المسند فهي ان يكون عند السامع حكم مشوب
عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما
آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضماره ههنا يوهم رجوعه
الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه كما في قصر الأفراد وانما
قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطا هو التعيين واما
قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما
والخطا عدم الترجيح منهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه
خطأ وانما جعل حكم السامع بان زيدا اما قائم واما قاعد حكما واحدا مشوبا بصواب
وخطأ نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما
صواب والآخر خطأ قوله مثل ان يكون النصب حال من حكم مشوب وقوله

مندرج في المنكر مثلا تقييده بالاضافة او بالتوابع لاشتمال المقتضيات المذكورة في المعرف وبعدم اطلاقه عنها لانتفاء تلك الاسباب المانعة للمقتضيات المذكورة

بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اي فانت تقول واكتفى بذكر ثلثة من طرق
القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه
لانه اراد قصره على المسند بما يغيره في وصفهما ولان التقديم دلالته على القصر
بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعليه ما حكى عز
وجل اي على قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطا والآية
الاولى من قصر القلب فقرر فيه ما هو صواب من اعتقاد السامعين
بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفي الخطا الذي هو تعيين البشرية
والثانية من قصر الأفراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا
اجتماع الاصلاح والأفساد فيه ونهيهم عن الأفساد لا ينافي ذلك وقوله
لا ينافي بناء امر سواء يناسب قصر الأفراد كان لا يحقانا انسب بقصر
القلب اي ليس نتجاوز ونترك صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة
ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه
فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة
من جريانه فيهما قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب
وتأتيه بطرق متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان
افراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر مباحث الفنون يقتضي ان يتوجه
اليه بقصد على حدة مع فراغ البال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من
ان لا يفرد له فصل او يورد فصله في اثناء مباحث قانون الخبر
واعلم ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى الظاهر

يعني ان نهيهم عن الأفساد لا يدل على انهم ليسوا اصلاح قطعا حتى يكون قصرهم انفسهم على الاصلاح من باب القلب بل الظاهر الافراد

الحال فان قلت قد تقدم من الأمثلة المس على مقتضى الظاهر كقوله أولئك
على هدى من ربهم واولئك آبائي وهذا على الخسف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع
الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الأعيان اذا ذكرت صارت
بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكر
فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع
الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا
الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات
استقل البيه بسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند
اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف معان تختص بها مواقعه قوله اما لانه
اخص شرع يفصل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع
فيعتنى بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان
كما في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه
فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا
اشارة الى ما ذكر من كون العاقل محل الحال والجاهل فارغ البال فقد اختص
بحكم بديع هو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي منطقا للكفر
نافيا للصانع الحكيم او قائلا بالهين خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه
قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع او النداء على كمال بلادته او فطانته و
ادعاء الظهور لا تقتضي شيء منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه بل
مقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا وتجاب بان اسم الاشارة

هذا الجواب منظور فيه كما ترى فان النازل منزلة المشار اليه لا يكون مشارا اليه حقيقة والاولى ان يقال النكتة المذكورة في هذه الامثلة هناك لم يعتبر فيها كون اسم الاشارة موضوعا موضع الضمير بل اكتفي فيها باعتبار اسم الاشارة وحده كما مرت اليه الاشارة

وقد رد على ابن الراوندي من قال
كم من اديب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم
وقيل في هذا المعنى
نكد الأريب وطيب عيش الجاهل
قد ارشداك الى حكيم كامل
وتحير الزنديق في ظلماته متشبثا اذيال وهم غافل
وقيل
كم من عليم ذكي الفهم ذي حكم ملقا في لجة الاعسار مغرقا
ومن جهول غبي القلب في سرر ماذاك الا تقدير الذي خلقا
وقال صدر الحكمة عضد الملة والدين رحمه الله
كم عاقل عاقل لا زال ذا عسر
وجاهل جاهل لا زال في يسر
تحير الناس في هذا فقلت لهم
هذا الذي اوجب الايمان بالقدر

انه لا يخفى ان هذه النكتة متفرعة على اسم الاشارة بدون اعتبار كمال العناية وتحصيل الجواب ... ملاحظة كمال العناية

مفيدا لكمال تمييز كالمبصر ولا شك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم
اعتني بالتمييز فقصد كمال التمييز فاورد اسم الاشارة قوله اصلا مبالغة في انتفاء
المشار اليه بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية
الخطاب بالاشارة الحسية فيتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء
اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه
تعاللت اي اظهرت العلة والمرض وانتحى من نحى بالكسر اي حزن وتريد
حال واستيناف وقد ظفرت استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع
الى الفعل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذلك
المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو
على او تفنن في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع فاراد بما شاكل ما يفيده
اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم
او يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي كوضع العرب في قولهم ابتداء
مصدر لفعل في موقع الحال المبينة من ابتداء وقوله من غير جري ذكر كالبيان
لابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكرا لفظا واو قرينة حال عطف
على لفظا معنى او تقديرا وقد يروى مجرورا عطفا على جري فينبغي ان لفظا
بلا تقابل ومكان ظرف لقولهم وقوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا
وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون
راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا
الزيدون لان المخصوص متأخر غالبا فعومل بضميره معاملة الضمير المبهم قوله

حاله فعم ما بينهم من ان قوله اصلا مستغنى عنه

ان لم يمكن المثال المذكور من باب المسند اليه

اي المناسب لسياق كلامه العطف بالواو الا انه تفنن بايراد الواو والمشار الى فائدته

فان هذه المعاني قد تستفاد من اسم الاشارة مع كونه موضوعا موضع الضمير

اشارة الى ان كقولهم في موضع المصدر اي وضعا كوضعهم في قولهم

المجرور في النسخ المعتبرة هو النصب

ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر في ما يعقبه لما والبارز للضمير قوله لعقبي
الكلام الى آخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة
المبهم وزيادة تلقيه لما سيتبق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ
لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل التمكن متعلق بقوله
وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة فقط وأيد بان قوله وهو السر في التزام تقدم
يشعر بان البيان مخصوص بضمير الشان لانه الذي يقدم الوعد ببيان سره اي
التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان ورد
بان التمكن المذكور وما تفرع عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير بارز فسر
بمظهر فالضمير في تقديمه للمضمر الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل
في السر المذكور وقوله تعالى الله هو استشهاد على ان الفائدة هي تمكن ما يعقب الضمير
فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الآيتين
حتى لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله كما بوضع المظهر متعلق
بقوله وبوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير
ضمير المتكلم لما سياتي من قوله وبترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين
نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اي تمكين المعنى
الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما
مر قوله ان تسالوا الحق يعط الحق سائله فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب
والمخاطب ايضا اذ اصله نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا
فلا حاجة الى تاويل جعل الحق مسند اليه وكانه اضيع بخارج الباب ههنا

اي سواء كان في المسند اليه او في غيره

كان يقال مثلا الحق يعطه سائله

وفي قوله ربه رجلا لينبه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره خارج باب المسند اليه
اي ونظير قوله الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في
خارج باب المسند اليه نبه على الخروج ههنا دون قوله بذلك وربه رجلا وبعظم
الحق يغنينا في عباراته وتذكيرا في بعض المواضع مع عدم الالتباس في شيء منها
اي وما انزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا
ملتبسا به واذا فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله وبترك
الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية بالتمثيل
عليه حذرا من الالتفات وفعل نصب على انه مصدر بترك لانه فعل ايضا كانه
قيل بترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا لم يكن ثمة خوف واريد احداثه و
تربية المهابة اذا كان ثمة خوف واريد ازدياده ولم يدخل بينهما او لتقاربهما
وقد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين الى الملوك
وتربيتها تقويتها بازدياده واما الروعة فالخوف الذي يتجدد في طبائعهم
قوله او تقويته عطف على ادخال الروعة وعليه اي على ترك الحكاية الى
المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب
الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فيتقوى الداعية الى كمال
التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفاء حيث يقول اي حين يقول
استغفر حيث ظرف قوله وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر ليكون
ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا
اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله

اظهر تقدير الكلام على ما تقتضيه معناه ان قوله خارج منصوب على انه ظرف وقع حالا عن تقدير
يتساق اليه المعنى وقد يقال هو حال من نظيره عند من جوز انتصابها من المبتدأ احتياج الى تاويله
بالمنكر اي خارجا عن باب المسند اليه او جعله ظرفا اي كائنا في خارجه كما ذكرناه فيهما الخبر له

يعني ان ترك الحكاية الى المظهر مندرج في وضع المظهر موضع المضمر الا انه افرده عنه حيث عطفه عليه لتلك الفائدة

الى المظهر

ودني

وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اى بترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تع فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي وفي قوله عبدك العاصي اتاكا فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر يحاورك الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها الاسم المظهر واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اى لا يختص به فحذف الجار واوصل الفعل تع له ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اى ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر اى الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة وقد تغير هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر فانه المذكور في قوله بترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلايم تعميمه في المنقول عنه بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال اراد بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تفسيره اى اعني نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل وايراده في الاخراج لا على مقتضاه وبما ذكر من فايدته العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل وانت الذي رجل يفعل كذا من الالتفات في شيء لان حق الضمير العايد الى الموصول او الموصوف ان يكون غايبا لان الاسماء الظاهرة غيبة بل لا يبعد ان يجعل مثل قوله انا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم

الالتفات اقسام ستة

اذ الملايم حينئذ الانتقال من الحكاية بترك الحكاية الى المظهر ايضا

قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب وهو اعنى الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كساير الجزئيات المندرجة تحت قواعده نعم عده المص في علم البديع من المحسنات المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسئلة من حيثيتين كما حقق في موضعه والتطرية بالطاء الابراد والاحداث من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت الشيء اذا اعلمت به ما يجعله كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور واملا اى اشد امتلاء من ملئ الاناء بالكسر اذا امتلأ فهو ملآن او اقدر من ملأ بالضم غنى واقتدر فهو ملي بكذا والاستدرار في الاصل استجلاب الدر اى اللبن والاجر بالجمع جرى بمعنى جلبه بذلك اى بالاستكثار وقوله الليس جملة استيناف لبيان كونهم اجريا والعطرة لانكار النفي وتقرير الاثبات والسجية الطبيعة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهي اعز مال عندهم والتجير اى العادة وتمزيق الاديم وهو الجلد عبارة عن العيب والاخلال بالعرض واباحة الحريم اى الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله اغزاهم استيناف لبيان ان كون قرى الاضياف على ما ذكر يقتضي اسكثار الالتفات اى ارتياب فيما ذكرنا من كونهم اجريا فسلهم قوله فنحي الفنون اى يوقعون المخالفة في القرى والقتال لتفصيل المجمل وجعل الاسلوب بازاء اللون

فان الاحكام الجزئية المندرجة في قواعد علم فروع وثمرات لمسايله اذ ليست بحوثا عنها خصوصا انها

سميت العادة تجيرا لانه يلجا اليها كل شيء

يعني ان قوله فنحي الفنون منفصل مجمل على طريقة قوله فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على وجه

والأبراد باذكار الطعم لاجل عن لطف قوله فان الكلام المفيد عند الانسان
دليل على ان ابراد الكلام فيذى للارواح وقوله ولكن دفع للتوهم ارادة مطلق
الانسان والجار متعلق بما فى الانسان من معنى الفعل اى المتصف بالانسانية
بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للدقايق و
التلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم استيناف لبيان استكثار العرب
من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء الشعراء ليعلم ان تلك الاشياء من
كلام العرب العرباء بانت فارقت فانسى اى فصار بعدها متوجعا لاجل
ه واخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد والموعود
واخلفتك المقامات على مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت منه بل
يكتفى بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به ثم قال اى ربيعة فى هذه القصيدة بعد
عدة ابيات وهاملا الا قوله بدل من هاملا الاول فى البيت السابق عليه اعنى قوله لما
تشكت الى الاين قلت لها لا تستريحين ماملا الخ مسعود اجزلا اى عظيما جملة
الفنا اى سهل ورود فنائه اذلا حاجب هناك لا رباب الحاجات والرحيب
الواسع اى واسع الباع بالعطاء ويجدون لنفس صغر القوم بل هو عندهم يقول
فى سمعته بقول وحلما مميزا ولا فخر لى للنفس والاالتفات فى تشكت سبق عليه
وقال اى ربيعة تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما فى اخلفتك
وزينبا مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال او اعتراض تقال اى حاجة اى بعثة
وحركة وليس فى بنحيك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب
بعد العدول اليه تقتضب اى تقطع والا بائر يروى بالواو وبالفاء ايضا

اى سوابقها المقامات على مذهبه

على ان الحلول فى هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج واهلنا التفات من
الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة وشقبب بكسر القاف
موضعان والرواية بالفاء منهما قوله لهذنت اللام جواب قسم محذوف
لم انيا قدرلم يترك النصايب جمع نصيبة وهى حجارة تنصب حول الحوض
ويسد ما بينهما من الفرج بالمدرة المعجونة والآراء مصب الماء الى الحوض قوله
نحوله صفة للجياض اى الكاينة لها او لحوض اى كاين لها وعامل فى قولهم اذ
هم اى اصحاب الجياض معنى مصدر من غنى بالمكان اقام به فيقدر مضاف
اى غنى او معنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اى مقيمون وهم رئاء اى متقابلون
بحيث يرى بعضهم بعضا فالالتفات فى اهلك من الغيبة الى الخطاب وعنه نعم
العين والنون والسيد وزبيد قبيلتان بريدان بنى السيد لا بوجهونه
فى انفسهم لزبيد من الحرمة والتبجيل شيئا بوجه ما فان القبيلتان حتى انهم لا
يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زبيد والرؤية بمعنى الابصار اى لا يعطون
باعين بنى كوز ومربوب والضمير فى تقوسهم للسيد وكذا لاه نصب على
المصدر والضمير لزبيد والحق الذنوب والوريع مونثة مخففة اى مشددة فى
الحقيقة مقروب اى متروك فى القراءة فالالتفات فى تنالوا من الغيبة فى ربيع
الى الخطاب وكذا فى نعطى من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفى سائله
من الخطاب الى الغيبة كما مر وحلته بكسر الحاء واللام المشددة وهى فى
الاصل بمعنى التصيرة او النخيلة طرقا الجبال اى جاء خيال الحبيب بالليل و
الخيال ان لا طروق مثل طرقت ليلة مدلج اى سائر فى اول الليل يريد به نفسه و

اى بهذا الظرف صفة لكذا وعامل فى اذا

باعينهم كانهم يغطون

الادلاج السير فى اول الليل والادلاج السير فى آخره كذا فى الصحاح

المقصود وتفصيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها شديكا اي لازما حال
من الخيال من شدك بمكان كذا اي لزمه بازحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل
وما يستصحبه من الاثاث ولم تتعرج اي لم تنعطف ولم تمل عطف على شد كاحل
الخيال لنفس الحبيبة فالتفت من الغيبة الى خطابها في انّى اهتديت والرجيلة
بالحاء المهملة وبالجيم ايضا القوة على السير اي كيف صرت قوية على المشي
حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قطعوا اسهافه طويلة والمتان جمع متن
وهو ما صلب من الارض والسجسج موضع وقيل الارض الممتدة او ما ليست
بصلبة ولا سهلة يقال طحا به قلبه اذا ذهب في كل شيء والباء للتعدية طروب
اي كثير الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن
وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وحين او عصر على الروا
بدل من بعيد اي حين ولّى الشباب وكاد يتصرم واقبل المشيب يكلفني اي
القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل اي تكلفني
شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شطّ اي بعد وليها اي قربها و
عوادي الدهر عوائقه وعادت من المعاداة كان الحوادث تعاديها او من
العود اي عادت العوائق التي كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في
طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب الى التكلم واذا حمل التا
على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح
الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعائر
القذى وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين حال الوجع والارمد صفة

ذي العاير من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر
الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في
الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال لاجل نبأ جاءني وخبّرته ذلك
النبأ عن ابي الاسود قيل هو خبر قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل سمع ذلك
الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب
اذ القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات
والقياس وبتّ على الخطاب وليس في لم ترقد وبات له التفات اذ هما جاريان
على ظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس جاءه
وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر
على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثاله ما مر من وضع المظهر موضع ضمير
المتكلم وقوله ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف
حيث قال التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح فيما ذهب اليه
المص من عدم اشتراط سبق طريق آخر تحقيقا وما يتوهم من ان في لفظ ذلك
التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات اربع التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه
على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات لا يقال الفائدة العا
التي ذكرها اعني تطرية نشاط السامع انما يتصور فيما اذا كان الالتفات تحقيقيا
لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب الظاهر
كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان تضبطها

الاسناد في بات مجازي مع كونه مسندا في بات حقيقي ومطلق فالعطف بينهما عطف احد المتباينين على الآخر بحسب الظاهر وعطف المقيد على المطلق بحسب الحقيقة

القلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما

قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله الناس الكيس

من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده آثار احسان وهو كثير في كلام المولدين

فقيل كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من ضبط

القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان

ورد بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء

الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما

يمكن ان يحصى والكيس ممن يتاتى منه ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه قد سومح

في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قال وهذا النوع قد يختص مواقعه

اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولفظ قد اشارة الى ان

الفائدة العامة كما فيه لحسن الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما يشتمل بعضها

على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة

على ما هو مقصور وخاصة على طريقة نخصك بالعبادة واختص بعد امر يرد به المتعارف

في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصية وتبيان

تحقيقه في تقديم المسند اليه ان شاء الله وقلما يتضح من الوضوح اي لا يتضح الا لاولي

في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلماء

النحارير من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة في هذا انما تكون

للعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من تلك المذكور

اعني لطائف المعاني كسي الالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة

بها اي حسن ورونق اي طراوة وفاعل اورث ووجد ضمير الالتفات ايضا

وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كسي الشيء الموقع واورث

الشيء السامع ووجد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع

اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة

وافرد قليل مع كونه خبرا لهم اذ التقدير موصوف مفرد اي شيء او فريق قليل

لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق ولان هم راجع الى من وفي صيغة

الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على

قلة من يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه لانكار الحسبان فيدل على القلة

وقوله ولامر ما تقوية للدلالة على القلة فان الغائص الفائز بالفرائد في غاية

القلة قوله من سامعيه اي حق سماعه بان يتفطن لما فيه من النكت وما موقعه

جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقعه

الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك ما لم يسال عنه قوله ان تصير اي من سامعي

الالتفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامعي كل التفات فهو ايما قال

ثم تبتل لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة في صيرورته سامعا له حق سماعه

وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه الذين يفهمونه واختار الترجي

على الجزم لما مر من ان الدخيل ليس كالناشي قوله اليس هذه مقدمة وجدا

مشتملة على قصتين مهدهما لبيان نكتة الالتفات المذكور ولما كان قصة

المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة الجاني اظهر في وجدان الحالة المحركة الملجئة

الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على المنعم والنعم لا نكار

النفي وتقرير المنفي وهما يشهد خبر ليس واسمه ان المرء الى آخره منتقلا اي متدرجا
في الاسفال وفاعل لابكاء ضمير الشان ج هي جملة موكدة لقوله وجد من نفسه
تفاوتا في الحال بينا وهناك اشارة الى اخذه في استحضار الجنايات قوله وما
تراك اي اتشك فيما ذكرناه وماتراك كيف تصنع ثاني مفعولي ترى واذا كنت
ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى تحول بيان له او استيناف وتثنية تاكيد لنا خلا
من قولهم انتشك سري اي اظهرته لك وقوله واحدة فواحدة حال من خبايا
اي مفصلة متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك الى اخره حال من ضمير متعددا
قوله على تزايد اي حبا كائنا على تزايد تحرك في ذلك التزايد وانت لا تجب حال
من كاف تدعوك فتقطع بالرفع اي فانت تقطع وبالله قيل مفعول مشافهها
لانه بمعنى قائلا له بالمشافهة وفي قيل التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر
في الالتفات وحدة السامع لاسلوبيه دون وحدة المخاطب الذي يلقى اليه
الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اي مشافهها له مشافهة كائنة على هذا
النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان يكون بخصوصية
ما ذكر بل ما كان على هذا الطريق من التعبير والتقريع وقد يقال معناه تسرد الكلام
على هذا المنوال لا تكتفي بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى ذلك المجرى
قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت في حديث وان
كان بحسب المعنى تفسيرا لقوله وقد حضر مجلسكما وقال ههنا حتى تحكي وفيما تقدم الى
ان تغلب اشارة الى ان الحالة الغضبية اشد تاثيرا واقوى وثنى عليه ثاني مفعولي تجد
والكنية المعروف والرائحة المتجهة والعارفة العطية والذارفة السائلة من ذرف

الدمع اي سال قوله وما جرى ذلك المجرى اي من المدح والاطراء وتعداد النعماء و
عطف على مفعول تقول قوله واذا وجبت اي حفظت وهو عطف على قوله و
اذا اخبيت قوله على الوجه الذي اي بعد تلافيك لما قبله على الوجه الذي يجب
ذلك الوجه في التلافي ومعنى كون التالي قلبيا انه بتوجه تام من القلب لا يشاركه
فيه شائبة وهم وكيف اصاب عطف على ما موقعه وكونه تعليل لما في حيز
العلم اي علمت انه اصاب المحز وطبق لكونه منتهى الغاية للحصر اي السابقة ابا
بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من نجابة لذا اي سبقه ولم يدركه وقوله من
صفة خبران العبد وان يكون قراءته فاعله واذا افتتح ظرفه واذا اخذ بدل من
اذا افتتح اي فرض ولاحظ تعالى مثل بين يديه مثولا اذا انتصب قائما وتجد معها
صفة وجيه والعابد محذوف اي تجد مع القراءة وصابرا بالجر صفة محرك فكان
لفظ شبه زايد كالشعر بقوله فيما بعد فلا تجد محركا وذلك اشارة الى الاقبال
وعنده ظرف للايجاب ومستدعية صفة اخرى لحالة وضمير انطباقها للقراءة وعلى ما
هو عليه حال من المنزل اي كائنا على الوجه الذي هو كائن عليه والآية ان لم
يكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئا حقيقيا وانما كان الالتفات في الآية تنبيها
على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤوها فاخبر فيها الى كيفية قراءتهم
اياها قوله والوجه اي ذلك الوجه الذي من حق العبد ان يكون قراءته عليه واذا افتتح
متعلق بان يكون اما على التوسع في الظروف واما على كونه بمعنى العامل قوله جاز
ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوفا به حذو الافتتاح اي مقدار انقضاء
الافتتاح مساويا في كونه عن قلب حاضر وبه فاعل محذوا والضمير للانتقال

لكنه تعدى بنفسه بتأويل حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذكر
اي ملتزموا به مذهب الافتتاح قوله فانه متى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور
هو هذا قوله على الوجه الذي عرفت يعني كونه عن قلب حاضر الى آخره واقل ما يجد
مجرى كالجواب مبني على معنى انه يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان
هذه المعاني مستفادة من لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات
الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقا
بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعني غاية
الخضوع والتذلل لكونه جامعا للجهات في ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجار
تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل نبه بلفظ ثم على المهلة اي ينبغي
ان يجري الحمد اولا ويتأمل ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلايلها ودقايقها الشان
الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ يتناول جلايل النعم فقدم واردف بما يتناول
دقايقها على سبيل التتميم عند هذا اي عند هذا الوصف او القوارع المتنادية بالحمد
على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع الاحتراز
عن الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة بازاء يوم الدين في نظم الآية وفيه اشارة
الى ان يا يوم مع اجرائه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى ويوم
الحشر تفسير لقوله في العاقبة واللام في للثواب متعلقة بالحشر وفي قوله يوجب عليك
الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما في الآية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب
عليه قوله ما تصورته اي ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يقوى شيئا
فشيئا الى حد الايجاب فتستطيع بالنصب عطف على ما يصير فلا تستطيع عطف على

ان لا تقول وفاعله ضمير القراءة ولبس ابن حجر الكندي يبعد بعد ما بين
النكتة الخاصة في التفات واحد من التنزيل شرع يبين اللطايف المختصة في التفات
ابيات امرئ القيس وذكر نسبه ونسبته تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطايف
مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة
وبيعد خبر ليس وفيه مستتر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق يبعد على تقدير
من ان يكون او بدل اشتمال من فاعله المستتر وهو المشهود له حال من فاعل
يبعد وفايدتها تعليل انتفاء البعد والحايز الجامع كان عادتهم في تسابق الفرسان
ان تغرز قصبة في آخر الميدان فمن اخذها عد سابقا وكان اهل الفضل والتقدم
ثم صار احراز قصبات السبق في امر عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح
الراء وسكونها بمعنى الادراك والمقتلذ المقتطع من الفلذة وهي القطعة والاناسي
جمع انسان العين والنكتة اللطيفة المؤثرة في النفس من النكت وهو التأثير في
الارض بنحو قضيب اي الآخذ للمختارات من مختارات النكت وفي اتيانه متعلق
بالمقتلذ واذا التفت ظرف ليبعد وقد كشط في نسخة مصححة الف اذا نظرا الى ان
المعنى على المضي وكان يمكنه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل بيت لبيد
ازالة لاستبعاد افراد الضمير وجمعه لشيء واحد في بت وبات لنا وكذا الحال
في بت على الخطاب وبات لكم في الوجه الآخر وحسن قصد ظرف لتكون او لجبره
اعني تعلم وتهويل الخطب جعله هايلا اي عظيما مخوفا منه واستفظاعه وجدانه
فظيعا اي شنيعا شديدا او في النبأ متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام
في للواقع اي الحادث الذي وقع متعلقة بالنبأ يقال فته اذا كسره وفت في عضده

اشار بالاول الى معنى الاناسي
وبالثاني الى معنى العيون

الشرف عضو هو العين
الشرف عضو هو الوجه
الشرف عضو هو الكل

فان النبأ ونظايره من الفقه والحديث
يجوز ان يتعلق بها الظرف وان لم يرد بها
المعاني المصدرية

على طريق التحزن في عواقبها فضلا كنايه عن قتل شوكته وتوهين امره ولقد بالغ حيث
وصف الخبر بالايجاع والتفجيع يقال فجعه اى اوجعه والى دته التى اخبر عنها بانه
والاحراق والحاصل تقدير الكلام وليس ابن حجر بعيد اذا التفت تلك الالتفاتات
مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا من ان يكون فعل كل
المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب الثانيه بان اقام النفس مقام المصاب
مبنيه على صفة الملك الى منتهاها وقد ذكر للالتفاته الاولى اربع نكت وللثانى ثلث
وللثالث واحده وجمع بين نكتتين من نكت الاول الان لهما التسليه اعنى كشف
الغم والفرق بان الاولى اعتبر فيها كون المسلى ملكا ولم يعتبر ذلك فى الثانيه وبان
اقامة النفس مقام المصاب مبنيه على صفة الملك فى الثانيه دون الاولى قوله
فاقامها اى النفس واخذ تخاطبه اى ذلك المصاب تسليه اى ليحصل له بعض التسلى بسبب
تفجع مثل هذا الملك له وتحزنه عليه واللام فى لفظاعة متعلقه بابدت وضمير استشعارها
للنفس يقال استشعر خوفا اذا اضمره فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض
الاحتراق من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لا يقلقه ولا
يضجره فى موقع المصدر اى لا يقلقه ذلك القلق ولا يضجره ذلك الضجر وكان من
حقها حال من ضمير ابدت وفعل الملوك نصب على انه مصدر لان تتثبت وتتصبر
وكذا اجزنا كانه قيل وتجرى فى الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس لا للملوك
وعند طرف لان تثبت والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقه وهى سحابة ذات
برق فجبن لم تفعل اى النفس التثبت والتصبر والمعنى فشككت حين لم تفعل والفاء
للسببيه لان التشكك متفرع مما تقدم ومتسليا حال من المستتر فى حاليا كما انه حال

من المستتر فى اقامها قوله وفى الالتفاته الثانى عطف على قوله فى الالتفاته الاولى لا
شك ان تحزن المسلى اذا كان تحزن صدق لا يتفاوت بحضور المصاب وغيبته
كان اقوى فى التسليه قوله خاطبتك اى فى تطاول الليل او لم اخاطبك اى فى
ابيات فنبه بصيغة الغيبه على ان المصاب لو كان غائبا لم يتغير تحزنى عليه قوله على
ان جميع ذلك اى جميع ما ذكر من تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتفاقم الشده بالليل
انما كان لما خصه اى لاجل امر خصه ولم يتجاوزه الى غيره يريد انه نبه فى الالتفاته
الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامر ورد عليه فيكون هو متسليا بتلك الشدائد
ومراده بذلك المخاطب والغائب المذكورين اولا ولولا الالتفات لجاز ان يراد
بها غيره فيكون تلك الشدائد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حصر مجى النبأ
فى المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على الحصر
ابارا اى اهلك حائرا بايرا اى متحيرا والكاف واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن
بالفتح يقال فطنت للشى فطنة ومن الحكايه بيان للمقتضى وههنا بحث وهو ان
حاصل هذه النكته ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن تعمد وفطانه بمنزلة كلام
السكران فلا يكون الخطاب الذى فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا
التنبيه على ما ذكر وغايه ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النبأ
جعله كذلك على ما نبا عن من الاعيان فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان
ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه تفطنه للمقتضى
الحال وجعله بحيث يجرى على لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على ذلك المعنى
من كمال التفطن للحال الذى هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذى هو الخطاب

فاندفع ما يتوهم من ان صدق التحزن انما يظهر
اذا كان مع غيبة المصاب لا مع عيان الغيبة
التى يسمعها المصاب حمته

رد على من قال ان فطن متعد بنفسه
منزل منزلة اللازم ثم عدى باللام

لان مسلوب العقل والفهم لا يتصور منه
ان ينبه غيره على انه مسلوب العقل
والادراك حمته

وكذا اراد بقوله والانسان اذا دهمه اى اصابه وغلبه ما تحار الى آخره ان الانسان
اذا ابتلي بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من امثال ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله
وكمال فطانته تثبت في هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله ما وجد خبرانه وبعد
الصدمة ظرف له قدم عليه توسعا وحين افاق بدل من بعد وشيئا نصب
على المصدر اى افاقة ما وعد ركا حال من ضمير افاق قوله غاظه ذلك اى علام
تثبتها وتصبرها قايلا له اى لمستحق للعتاب والظرف اعنى فحين معمول قلت
فاما ان يجعل الفاء داخلة على قلت تقديرا اى فقلت حين سكت واما ان يجعل الظرف
منزلة الشرط جوابه قلت والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يتجه ان المتعارف في
جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او تقديرا بدون الفاء وفي سكت مبالغة لانه
جعل الغضب الحامل على الفعل كالآمر به والمغري عليه فعبر عن سكونه بالسكوت
وتذكير ضميرعنها اولى ونظر تأنيثه ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة خاطبتك اولم
اخاطبك بتقييد اكبر الكاف والامدمة الكلام مع النفس خفيا قوله انما ذكرت
لك ما ذكرت يريد ان المتمثل بابا كنعبد كاف لما نحن بصدده من ان الالتفات
قد تختص مواقعه بلطايف معان الا اني ذكرت هذه الاحتمالات الدقيقة
في التفاتات امرئ القيس لتعلم انه لماذا اشتهر بالبلاغة واعترف له بها مع انها
ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات اخر
والنزل جمع نازل وهو التعبير الداخل في السنة التاسعة وقد يتشبه به ويعبر في
غاية القوة وقوله لامرئ انسب من ان يقال لرجل نظرا الى اسم الشاعر وتوهم
انه اراد اسمه ليس بشئ والمطاوي جمع مطوى موضع الطى قوله والتفاضل ابتداء

انما قال توسعا لان ما النافية طالبة للصدر ـــ

قد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه شيئا لكنه قليل ـــ

[illegible]

توهم بعضهم انه اراد لامرئ القيس فحذف المضاف اليه وليس مما يلتفت اليه بل المراد لرجل الا انه عدل عنه الى امرئ للمناسبة والمعنى على العموم الذي يتناول امرأ القيس وغيره كما لا يخفى على ذي خبرة ـــ

كلام كالاعراض وضمير اشباهها للطايف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى
الامثال تعظيم لها وقيل الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار المعنى
واعلم ان لطايف الاعتبارات المرفوعة اراد باللطايف الخواص والاعتبارات
منشاها في تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطايف وهذا الفن المسند
والمطامح جمع مطمح من الطموح وهو ارتفاع البصر والنازحة بالجر صفة المطامح
جعل مناشئ اللطايف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما ينشئ منها على ما ينبغي
كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك
لتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله لا تنتهبها اى لا تحقق تلك
اللطايف ولا تعرفها حق معرفتها الا بامور ثلثة الجد البليغ والسعي الكامل
بحسب صدق الهمة ووفور الرغبة في النفس اليقظى والذهن الصافي وانما ذكرها
على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطايف ثم ما يقرب منه اعني السعي ثم ما هو مبدأ
السعي ثم ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء افتعال من المري
وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس للمشاكل اى للطايف التي في تلك المطامح والطير بالضم للسباع
وذوات الحوافر بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعنى ما لم تستخرج
عن طاقتك ما هو الخالص الصافي منها ولم تخلف اى لم تترك والتبغير المبالغة في التفتيش
واللام فيه متعلقة بالسعي وضمير عنها للمشاكل وفي دركورا كى منع لم تخلف
تاكيد قوله معهود اى كل جهد وصول الناس اليه ووقوفهم عنده وما داخل من
هو فاعل لم يتيسر او لم تخلف اعنى المخاطب وايراد الباء في يضبعك لتضمين المد معنى الاخذ والبطش

فتن ـــ

وقد قيد النازحة في بعض النسخ بالنصب وليس بشئ لانها صفة المطامح كما تقتضيه صحة المعنى وسداده كما تنبيه بقوله جعل الى فقوله البعيدة هو معنى النازحة ـــ

ليس الرفع ههنا من رفعت القضية الى القاضي او السلطان كان البلغاء رفعوا اللطايف تراكيبهم اليك على ما يوهم فانه ركيك جدا ولا يناسب هذا المقام اصلا ـــ لا فيه تحقير البلغاء

ذكره

اشارة الى ان صيغة الخطاب لا صيغة الغايب المونث على انها فيه مستتر راجعا الى البصير وانما اختار الاول لقوله وراءك وقوله ما دام بضبعك ـــ

يعنى ان فاعل لم يتيسر هو البصير في الظاهر وفاعله في الحقيقة هو المخاطب اى لم تقدر انت بعبارة فاعل لم تخلف ظاهرا وحقيقة هو المخاطب

الاخذ بالقوة والمتوخي المطلوب والباع قدر مد اليدين ووصفه بالبسط لافادة
زيادة القدرة على الاخذ والخفط ان لا تزل اي ليلا تزل متعلق بتبطش او بما دار المرء
موضع الرمي والغرض الهدف والنسيط قلامة الظفر وستطار حال اخرى اي مستعينا
بنفس تنبطي والطاعية الطبع واراد باستشعار اللطايف جعلها شعارا وهو ما يلي
الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة قوله بهذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال
بهذه الطبقة التي هي فوق طبقات ساير العلوم والناظرة بانوار البصاير اشارة
الى صفا اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمد لعين من
ادلى بحجته اذا توسل بها اشارة الى السعي والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب
بحسب الواقع والحكمة العلم المشفوع بالعمل وفصل الخطاب تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه
على السامع ما اريد به وقد يجعل بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من
يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله على ان كلام
رب العزة خبر لقوله علما بهذه الطبقة اي هم على اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على
اسلوب لا ينسج على منواله لا بالصرفة وغيرها مما ذهبت اليه طايفة قوله وهو قرآن
اشارة الى ان كلامه تعالى هو هذا المقرو المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة الحسن
الحسن والقبول والمغدقة بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء وشبه القرآن
بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها في السما قال في آخر الاستدلال
نقل عن ارباب السليقة في وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق
وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والبا في العقرب المزاوجة الاسباب
والمراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر فيهما

قيل المراد بهذه الطبقة الجماعة المتفقة على البحث عن خواص التراكيب مثال

لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لا لعدم اعتبار طرق الاسناد والمسند
وغيرهما الفن الثالث للوجه الذي علمت الوجه الذي علمت
انه لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنوعة
والكيفيات المختلفة وهو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه
واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه
ليبرز لكل حال في معرضها ولهذا بعينه تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال
في باب المسند ليتاتى بروزه كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم ولفظه لم يكرر
لبعد العهد يجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به
ولك ان تجعل للوجه معمولا لما بعده تعلم وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف
الوجه بانه علم لشي آخر والعايد الى الموصول محذوف اي علمت له والاواذي
جمع آذي وهو الموج جعل فكره بحر الكثرة واشتماله على اشيا نفيسة ودون في موج
الحال اي الذي حصل بتلاطم امواج فكره متجاوزا في ذلك انبا جنسه المشاركين
له في اصل الفكر وكمال انسه ثاني مفعولي المستودع واولهما المستتر الراجع الى
الموصول يقال استودعته الشي اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه
اشار بجعله وديعة الى حرب محافظته وكونه مخصص نوع فيق والنقاب بوزن
الكتاب العلامة كانه ينقب الاشيا فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن في الامور كانه حدث بها وقوله وقوله فلا تحجب عطف على الصلة اي
الذي حدث فلا تحجب كقوله تعالى واقرضوا الله واراد ببدايع النكت غرايب
خواص التراكيب وبكماتها مواضعها التي اختفت فيها وبلطايف السحر

البياني وجوه الدلالات اللطيفة المستبيلة للقلوب اليها المستخرجة عن معادنها اي مواضعها المتصفة بها فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله المستطلع اشارة الى غاية تهيا اعني ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقة استطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر اسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز اشر بل صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم اي الحكم بكونه معجزا وكنا مصدر كافاته اذا قابلته وصرت نظيره وهو ههنا نصب على الحال بمعنى المكافي والمتحدين اسم مفعول من تحديته اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اي طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبة اي المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لابد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد بفتح الضاد مع كلمة في هو الموافق لما مر في صدر باب المسند اليه وفي بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل لاحوال مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة من النسختين ملائم لما تقدم وما تاخر ايضا صورة ومعنى قوله وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند اي لانواع التفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند ومثل بالماضي والحال والمستقبل والامر لان الكلام في الخبر وقدم في الاسم المنكر لانه الاصل منتسبا الى المعرف

واشار

واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لابد لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا ومن كونه موخرا عطف على من كونه متروكا قدم تاخير المسند ههنا لانه الاصل فروا في ضبط الاعتبارات بناء على ما تقدم بحث عن الاحوال المقتضية له وقوله حتى تهيأ متعلق بالتفحص وفاعل تقسم ضمير المسند والسمة العلامة و اقوم سمته اي اعدل طريقة والضمير لكل مقام فهو اي المذكور من الاقسام والاجزاء والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة ثرا اي يحصل من الرموز مقدم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع من العرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس سنين ومعنى يقوي اما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذكر تلك الحال المسند والى مرجحة على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اي داع سواء كان غاية يقصد حصولها بالترك او باعثا متقدم الوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل الاول وهو على قسمين أ اتباع استعمال وارد على تركه كما في الامثلة السماعية نحو كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا ب وفي الامثلة المقيسة عليها ج اتباع استعمال وارد على ترك نظايره كما في الامثلة المتفسة من القياسيات والضابط في ضربي زيدا قائما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او

من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط في كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدا بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اي كل رجل مقرون بضيعته وضيعته اي مقرونة به والضابط في لولا زيد ان يقع المبتدا بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك يعني مثل لعمرك لافعلن كذا ومباحث هذه الضوابط مستوفاة في علم النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرنا واجب واما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز بروي مرفوعا ومجرورا او الجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانها مرجحات يجوز اعتبارها مجتمعة ومتفرقة قوله اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدا بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز زيد منطلق وعمرو اي منطلق ان جعل من عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة مسند الاول عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل قوله اذ جعلنا على تقدير النار شر من ذلكم اي من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان السامع

فان حذف المسند في هذه الامثلة واجب فيجب علينا اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظايره

فقولك خرجت فاذا زيد اي موجود لكن قرينة الخروج من الدار مثلا تدل على ان المراد الوجود بالباب فدلالة اذا المفاجاة لا تجاوز الحصول المطلق

اورد مثالا تعين فيه عطف المفردين على المفردين ثم ان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لنا وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وذلك انه توهم ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا ان اخذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر

قد عرف انه موجود ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام لملالة المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفي قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع في الفرضية او بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت اي الحبيبة والحال انها رات اصفرار وجهي من اي من المطالب بهذا الاصفرار والمجازي وتنهدت اي تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتنهد اي الانسان المتنهد هو المطالب واذا حمل على هواي المطالب المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اي التقديرين اولى الاول اذا جعل كلمة من في السؤال مبتدأ والمطالب خبراله كما هو المشهور ومذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال ح عن معين يحكم عليه بالمطالب بكونه قيل ازيد المطالب ام عمرو ام خالد لدلالة انه اختصر في العبارة فالسائل يطلب بهذا السؤال حكما بكون المطالب فيه محكوما به والخصوصية كالمتنهد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا استخبر من الغايب فقيل زيد كان التقدير زيد الغايب واذا جعل المطالب مبتدا وكلمة من خبرا له كان التقدير الثاني اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب بالتعيين فيجب ان يراعى ما يطلبه وبهذه المطابقة بين السؤال والجواب هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا رعايتها في نحو زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يقدم ما يحكم عليه بتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد في جواب

فان طول احدى القرينتين في السجع مما الاستحسن

من قام فهو مطابق للسؤال بهذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدا
لأن قام مسند في المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة
اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسؤال اسمية وانما اختاروا فوات هذه
المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله
اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات
مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقدمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة
اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذ لم يكن هناك مانع نخ
تنبيها على اصل السؤال والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية في نحو
قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله
نعم قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم فغيره مانع هو القصد الى افادة القصر على المد
المختار واذا انجليت ما جلوناه لك انكشف لك حقائق معان في غاية الظهور
ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي نحن بما عندنا راضون
فالقرينة هنا متاخرة عن المحذوف الا ان في قوله بما عندنا نوع اشعار
بذلك الخبر المقدر قوله وبين المعرفين نون هو كقوله في باب المسند اليه وكم
بين الشهادتين قوله وكذلك ان تاخذ من هذا القبيل اي من حذف المسند اي الله
احق ورسوله كذلك فاخر خبر الاول اخرا الى موضع خبر الثاني ليكون كالعوض
عنه او هو خبر للثاني دال على خبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها الى
آخر ارجح وهو ان لا حذف فيه واخر خبر عنهما وافراد الضمير في يرضوه
لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضا رسول الله صلعم رضى الله وفيه اعتبار

منهم من لم يتنبه للفرق بين المطابقة
المذكورة في مثل زيد اخوك والمطابقة
المذكورة في مثل زيد في جواب من قام
فتوهم انه لما كان المختار قام زيد او
زيد قام وجب ان يكون المختار القائم
زيد دون زيد القائم منه

[illegible]

بعض ما ذكره بقوله اقول الى هنا فاحقق
به ان اي المقدر من اولى ببين مراد الشيخ
عبد القاهر من المطابقتين واوضح الحكمة في
اختيار الفعلية في جواب من قام فانها قد تكون
اذا قصد فائدة اخرى سواهما وهي دقائق
لا تجدها مفصلة الا في كلامنا والله الموفق منه

[illegible]

بما عندي نحن
ذلك

بلغ

لطيف هو التنويه برفعة شأنه وعلو مكانه عليه الصلوة والسلم قوله واما
ان يخرج وفي بعض النسخ ان لا يخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى الحس
يراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية تترتب على
الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت ازيد عندك
ام عندك عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق
لا متصلة اذ ليست هي مع الهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر وكذا
اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد ام وهو اقرب الى الاتصال فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان
قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف
مفرد على مفرد للتشاركه في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو
فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل
او حاصل عندك ففي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف
فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو
لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما الاختبار السامع
الظاهر ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم من الغرض الذي فصله لكنه نظر الى
ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال ترك المسند لما ذكر وللاختبار
ثم عاد الى طريقة التفصيل افتنانا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي
بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا

فما ذا قصد الاتصال قيل ازيد عندك ام
عمرو وحذف المسند من المعطوف اي ام
عمرو عندك منه

[illegible]

اي الظرف المشتمل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فما
يصلح جملة خبرا لهما وبهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز
هنا ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو
قام بخلاف قام زيد وعمرو فانهما تشاركا في المسند المذكور
فلا حاجة الى التقدير ومن هو في مثل زيد في الدار وعمرو ان
يكون في الدار خبرا عنهما [illegible] الكلام [illegible] زيد حصل
او حاصل في الدار وعمرو [illegible] زيد [illegible] وعمرو
وفساد ذلك [illegible] عند من يعرف الاحكام [illegible]
ثم لو قيل زيد وعمرو في الدار كان خبرا عنهما [illegible] حصلا او حاصلان
او لو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بل
عن احدهما في الدار كما في زيد او عمرو قام وكذا اذا قدم في الدار
عليهما واما [illegible] فلا اشتباه [illegible] لما كان
صورة الظرف بحالها تستخير بجملة خبرا عن واحد او متعدد [illegible]
الى ان على [illegible]

كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر
مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعني ترك
المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها في
حذف كل منهما قوله اي معروفة بالقول دون الفعل واذا قدر المبتدأ امركم
او الذي يطلب منكم يراد بمعروفة انها معلومة لا يشك فيها كطاعة المخلص
من المؤمنين على ما مرّ واذا حمل على حذف الخبر اريد بمعروفة هذا المعنى ايضا
واما الحالة المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد
المسند بوجه ما من الوجوه اي لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية فيجب
ذكر المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند
الا انه تعلق بذكره غرض مرجح اما غاية مطلوبة واما حاصل محض كما في افادة
زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند في ذهن السامع فذكره يزيد تقريره
فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه بذكره فان عموم المسند كفى وحده الا
مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة
على المسند فان لم تذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه
فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان
قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى
فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره ولهذا زاد لفظة بذكره قوله مع
دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الحالية كتوجهه الى الاسد وبلطخ
ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من تقاوم فتقول تقاوم الاسد

زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك
من المعاني التي يصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه اذ كان المسند صالحا
لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع
مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله اولا
الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتعين ايما اذا دلت القرينة على ان
المسند هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصية شيء من العبارات التي يعبر بها
عنه من نحو عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء
منها لغرض يتعلق به صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم
لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان في حدوثه فيه ولا الدوام نعم
لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن
كما في جاء بوجه ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه
انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل الوضع
وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا
يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باقتضاء المقام والجملة
الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي
بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا [illegible]
كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما
سيأتي في كون المسند جملة فعلية وقوله فاصل الاسم دفع لما يقال من ان
الصفات كاسمي الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في

في قوله من وجهايي به [illegible] موضع [illegible]

كما يستفاد الاقتران باحد الازمنة عند الاعمال على مذهب البصرية ويستفاد الدوام في مقام المدح او الذم او الانحصار مثلا اذا قصد المبالغة

وبهذه الافادة ايضا بمعونة القرائن كما في الله يستهزئ بهم ونظائره لكن هذا الاستمرار التجددي يستفاد من المضارع في الحقيقة وفائدة الجملة الاسمية هاهنا تقوى الحكم

الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدالة على الثبوت واما الدالة على التجدد
فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان
الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث
احتمال الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان
ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعين الفعل
وكذا اذا فرضت دالة على تعينه قوله وبما حاصل او حصل اختار او في موضع الواو
نظرا الى انهما متبادلان وقدم مثله قوله وبانك اي في الحالة المقتضية لافراد
المسند اليه فيه اي في الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل
قوله لشمول هذه الاعتبارات اي اكثرها كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس ههنا
مثال التعجب ولا اهانة المسند اليه ولا امثالها اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ
وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعين الاسمية من البلة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه
والمعتزلة لما اوجبوا على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق
الاعمال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل
والتوحيد اي نحن قائلون بانه عادل اي لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه
تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف
وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة
وتوفي سنة اثنتين وعشرين وستمائة واما الحالة المقتضية
لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى

اما على الاول فظ واما على الثاني فلانه يحتاج مع تلك القرينة الى ملاحظة الفعل المقدر حتى يظهر الاحتمال فلا يكون صريحا

المخالف في الله الهنا المشركون وفي محمد نبينا اليهود والنصارى وفي التوحيد والعدل اهل السنة على زعمهم وفي الخلفاء الراشدين الرفضة وفي الباقي ظاهر

قالوا ترك ثواب المطيع ظلم وكذا ترك عقاب صاحب الكبيرة ظلم فانه تسوية بينه وبين غير العاصي والكل باطل كما حقق في علم الكلام

هذا هو الصحيح المثبت في التواريخ المعتبرة وما نقل من انه الثامن والعشرون من الخلفاء سهو

تاريخ لتصنيف المفتاح

الحكم واعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او
بالانتفاء عنه كقولك ابو زيد منطلق والكر من البر بستين وضرب اخو عمرو
ولابيكر كبكر ان يعطه وفي الدار خالد وضع لفظ المسند موضع
ضميره لافادة تمكينه فان المسند المفرد يشتمل على عدة اقسام واراد بالمفرد
ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين الاول كون
المسند فعليا والثاني ان لا يقصد من نفس التركيب التقوي للحكم واحترز
بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بنفس التركيب فان
كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس
تركيبه التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفردا لانا نقول ليس فيه من التقوي
ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا تيئا وليه لفظ التقوي
عند اطلاقه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي بالتكرير
او اداة التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد
وان زيدا لقائم قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على
قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للامر متعلق بمتبوعه نحو رجل
كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس
جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد
به ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه
حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي يدلك على
ذلك انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت

فالمناسب ذلك ان يقصد تمكنه في ذهن السامع

بما هو مبني عليه او بالاستقاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات
له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان جعله تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع
ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الاستقاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت
والاستقاء ما ذكرناه لا ما بيناه ولا الثبوت التعليقي وانتفاؤه وفيما ذكره
في تعبير الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من ان
تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى
للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول المسند السببي
الذي جعله مقابلا للفعلي مع انه كقولك يشمل المسند الفعلي سواء كان مفردا
او جملة الا يرى انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال وتفسيره يقوى الحكم بذكر
فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لقيدي ضابطة
الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد
والثاني لما هو ظرف متاخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث
لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد
وقدم الظرف على الفعل لمشاركته المثال الاول في صيرورته بالتصرف مثالا
للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما
اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر في الدستة او في الدار اخوه
اي في صيرورته بالتصرف سببيا
ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن
مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه
ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار اخوه تقديره مما يكون ثبوته للمسند اليه

كان تقال زيد ابوه منطلق والدار كرمته بسببه واما قولك ضرب اخوه عمرو فانما يصير بالتصرف سببيا هو جملة فعلية كان تقال عمرو ضرب اخوه والثاني بقولك عمرو اخوه ضرب زيد كما لا يخفى

ثبوتا حقيقيا الا انه قدر بما هو المختار عنده واورد على سبيل الاستطراد
دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة فيجب ان يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا
ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار
مقدرا بحصل كان الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا
نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف
غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما
فعل ماض او مضارع واما منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها
ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما يذكر في اقسامه فمن زعم ان يتبين تقديره
باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب
الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل قال
واما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهي اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل
ما تقدم من قوله وفي افراده من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية
لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان
الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل اخصر ما يمكن من الطرق للدلالة
على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه
للدلالة على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وعلى هذا
خرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع
التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان
الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية

قال ولهذا قدر الظرف بالفعل اظهارا لكونه عاملا في خالد لكنك قد عرفت الغاية في ذلك المقصد

يعني ان الضمير في قوله لكونه فعلا راجع الى المسند المفرد لا الى المسند مطلقا لانه جعل الفعل فيما تقدم قسما من المفرد وايضا ذكر افراد المسند في الحالة السابقة وسيذكر فيما بعد كون المسند جملة في حال اخرى ونعنيها بالحالات مقتضية لاقسام الجملة فالحالات المتوسطة بينهما تكون متعلقة باقسام المسند المفرد قطعا

لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابطة الافراد واما افادة
التجدد اى الحدوث فلازم لدخول الزمان فى مفهوم الفعل اذ لم يقصد
بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه عند كرافاده التجدد تحقق
للمقام لا تقييد للاحتراز بنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى
يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا محذور فيه كما علم فى موضعه ونحو زيد
كاتب والاكل يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام
وخصوصية الحدوث لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لتفسير الآيتين دلالة
على ان كذبتم وكذبتم للماضى ويكسبون ويقتلون للحال وكلمة ما فى الآية الاولى
موصولة فى الموضعين او مصدرية لكن بيان المصنف لها بقوله من كسبه ما لم يكن
يحل لهم وبقوله من اخذ اشياء رشوة لكونها موصولة فيهما وانما بين المكسوب
باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذى يثاب عليه او يعاقب
واذا اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قوله حما
يكسبون بذلك بعد اى بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا تقتلون اذ ليس
القتل ماضيا محضا لان بعضه اعنى قتل محمد صلى الله عليه وسلم لم يتبين بعد ولا
مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا ويحيى عليهما الصلوة والسلم
وفى تقتلون مجاز عقلى حيث اسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضرين ومجاز
لغوى ايضا من حيث جعل قصد القتل منزلة القتل فان قصده شامل للكل
وثابت فى الحال لمحمد صلعم داخل فى الفريقين ثم قد يقال قتله عليه لم يقع
اصلا وقيل من قبل تقادم عهده فانى يجتمعان فى الحال المتغير اوآخر

فان الكتابة والاكل مما يتجدد ولا يتصور استمرارهما فى الازمنة عرفا ثم ان المتبادر من زيد كاتب هو زمان الحال الا ان يكون هناك صارف

الماضى واوايل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثانى من قتلوهم من
الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة و
الآيات الثلث الاخيرة امثلة للاستقبال صرح فيه قوله والمراد بالزمان
الماضى هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها
فلا يتجه ان يقال ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضى زمان
آخر وجد هو فيه او يكون الشئ ظرفا لنفسه ولا ان لفظ ترقب ان جعل بمعنى
الاستقبال فلا تسعنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال فى الاستقبال
وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا فى تعريف الآخر
على انه قد يقال التغاير الاعتبارى يصحح الظرفية فى الجملة وقد بين فى علوم
آخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم فى ذلك هو العرف
لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا
تتعين له مقدار مخصوص فانه يقال كل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد
الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك فى اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما
القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان
الحاضر عرض حال فى الزمان هو الآن كالنقطة فى الخط ولا وجود للزمان
عند المتكلم بل هو عنده موهوم محض واما الحالة المقتضية
لتقييده اى لتقييد المسند المفرد الذى هو الفعل كما يشهد به سياق كلامه
وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقييدات فى الاسماء المتصلة بالافعال

فانه ذكر اولا المسند المفرد وذكر ثانيا المفرد الذى هو فعل ثم اورد التقييد وتركه وبعد ذلك ذكر المفرد الذى هو اسم وذكر الحالة المقتضية لكون الاسم منكرا ثم الحالة المقتضية لتخصيص الاسم المنكر بالاضافة والوصف ثم الحالة التى تقتضى ترك تخصيصه فالذوق السليم يشهد بان التوسط بين الفعل والاسم يكون متعلقا بالفعل لا بهما معا

كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة
عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الا
من غير الباب قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا
الشرط او لا كالشرط وفايده لفظ نحو في قوله من نحو المصدر ليتناول ما ليس
مذكورا هنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك جاءني احد الا زيدا ثم انه قدم
المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووضعه ليظهر كونه قيدا وعقبه بالزمان
اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول
له لكونه لازما للافعال الاختيارية عنده وعبر عنه بالحال ليتناول الغرض
المطلوب والباعث المتقدم واورد مثالهما ثم ذكر المفعول به وجعل المتوسط
منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال
كل ما صح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته
في يوم الجمعة للتاديب وقوله او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط
بين الفعل والمفعول قد لا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول
به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لم يجعل بدلا منه واما كونه بتوسط
حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء
قوله نحو يضرب زيد ان ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط
على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره في الشرطية قوله اخرت
هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في
الجزاء والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وانما رفع

١٩

يضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد
الحكم بها بعدا اي يكون الفائدة في تقييده اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكر
كانه قيل ان كان مسند هو فعل وله قيد هو خبره الشبيه بالمفعول فكان
عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة
لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لانها مع مرفوعاتها كلاما فهي
في الصورة مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي
هي اخبارها الا يرى انك اذا قلت كان زيد منطلقا قيد للمسند الذي هو
الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دفعه لمخالفة الصورة
الحقيقة امر بالتامل فيه قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط
قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي
مضمون الجزاء مقيده بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة
في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن
خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية
او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء
فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف و
الحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص
الخبرية بالذكر لانه في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام في
تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه
يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني او

كلما جئتني اكرمك لم يشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا الكلام قد يكون صادقاً
وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلاً فلو كان اكرمك كلما اخبرياً قد حكم
فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون
صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق مضمونه
مقيداً كان او مطلقاً الا يرى ان قولك ساكرمك راكباً لا يتصور صدقه
الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب زيد في وقت يضرب عمرو ان اريد
به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان
لم يوجد شيء من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه
بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط
ليس كساير القيود وان معنى الشرطية في متعارف اللغة الحكم بالاتصال
بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا
اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفيها كما حقق في
موضعه الا ان المصنف لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة
مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما طرفيها وجعل المؤخر ايضاً كذلك الشرط كهما
في التقييد بالشرط معنى الحكم ههنا برجوع الشرطية الى معنى الجملة واشار
الى ذلك في بيان مرجع الخبرية وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات
وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً قوله واعلم ان الفعل يريد ان الفعل
الذي ذكرنا تقييده له ولما يتصل به من فاعله وغيره اعتبارات في الترك
اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت الاعتبارات

مقتضيات الاحوال قوله ولذا اعني الفعل لما اراد افراد اعتبارات القيد الشرطي
بالذكر اظهاراً للاعتناء بشانها كان لاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع
حسن ولعل الباء في بتقييده بمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات الثاني هو
النصب عطفاً على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفاً على محل اسم ان واما
على انه مبتدا خبره لروح لا يدخل في حيز اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالقيود
او عدم علمه بالقيود او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الفرصة
لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف من توهم كونه مكثاراً او قادراً على
الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها وبالجملة مدار القرب على
كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف ذلك قوله فهي اذا لم يكن المراد
المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلاً على ما مر ارادة افادة التجدد و
الاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضياً لكونه
اسماً قوله افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر اي كافادة الفعل وكونها
على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وفي ذلك اشارة الى عدم كون المراد
ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانياً كقولنا الله عالم او لا يختص
باحد الازمنة كقولك زيد غلام او كان مختصاً واريد بسط الكلام كقولك زيد
ضارب في الزمان الماضي واما الحالة المقتضية لكونه منكراً اي لكون
المسند الذي هو اسم منكراً فهي اذا كان الخبر اي خبر المبتدا والحكاية ايراد اللفظ
على استبقاء صورته الاولى فاذا حكى منكراً اتفق على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن
رجل بزيد الاخبار عنه على طريقة الاخبار بالذي فان الخبر هناك يكون محكياً على

اي المراد وكلمة من بيانية فيكون الاعتبارات عين الامور التي هي مقتضيات الاحوال ولما اورد كلمة في كانت الاعتبارات احوال الاشتغيبة للامور المذكورة

والعاطف هو الواو والداخلة على قوله ولذا

اي الناصب هو المصدر الاول اعني افادة التجدد والمعنى افادة التجدد والاختصاص افادة مثل افادة الفعل

تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله تصدقنا مفعول له لا خبر على طريقة
قولك ضرب زيد تاديبا فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كانه علل اولا ثم بني
للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند
وقوله ليس في كلام العرب خبران ام سواء خبر مبتدأ قلنا نمتنع او قلنا نبيح بتاويل
المصدر والواو بمعنى الواو اي استويا ان قولنا نمتنع وقولنا نبيح وهذه الجملة معترضة
وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا انما تمتنع عقلا وليس بشيء فان الذي يجب
عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء
كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان
لم يكن فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند و
المسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحبيس الكلام فيه اي في
انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع
المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك
مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول المراد المصات
ذلك ليس واقعا في الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه
فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب
الذي نذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة و
المسند معرفة ليس من كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب
بان ذلك على طريق القلب فهو ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر فههنا جعل

او حكاية بتنكيره فليعلم ان المراد ذلك الاسم واما عدم حكاية اعرابه فلانه جعل جزءا من الموصول اعني ما جرى عليه اعراب الجزء مع حصول العلم بالمراد

هذا مذكور في متن الكتاب تقديرا

فجاز ان يخبر عن النكرة بالمعرفة جوازا عقليا لا شبهة فيه

وذهب غيره ان من وكم خبران في هذين المثالين لما بعدهما وعلى هذا المذهب لا اشكال ومن زعم انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ فقد سهى في النقل

وعند سيبويه على ان افضل خبر مقدم

كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا رجعت ههنا
الى اصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة
والابيات الثلثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب
ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق
يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف
اي موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني
لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح رسول الله صلعم واوله
كان سبيئة من بيت راس السبيئة بالهمز المشتراة للشرب وبيت راس قرية
من الشام بين غزة ورملة اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده على انيابها
او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او طعم
تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث
فانك لا تبالي بعد حول لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط
النجار اي ذهب السودد وغلب على الناس اللؤم والدناءة واشتبه الاصل
والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالي الانسان اجنبيا كان ام غير هجين
وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع
على انه اسم لكان المحذوف المفسر بكان المذكور وامك بالنصب خبر له وانما اختير
تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما
نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني
وان كان عائدا الى نكرة لانه اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما

تبيل بطعمها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء

قد ذكروا ان دخول الاستفهام مصحح لكون النكرة مبتدا

الابرى انه يقع مبتدا في نحو قولك جاءني رجل وهو راكب وانه يفسر بذلك الرجل فاسم
كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدا الذي هو ظبي لتخصصه بالاستفهام
قوله قلت المراد اي لم يرد ان محل ورود الاشكال كان ان ان اسم كان هذه
نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة انما المراد ان مورد
الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله
مبتدا كما ذكرتم مخالفة لاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة ولك
اي ولان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء فقدرنا اصل الكلام اظبيا كان
امك فجعلنا ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى يرجع الكلام الى الاصل من
كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب اعتبارات
بعضها سؤال وبعضها جواب والتبخيت القول في شيء بلا علم كانه اعتماد على
البخت قوله فتخطا بالنصب على انه جواب النهي لان اياكم والتبخيت بمعنى لا
تتبخت تمت الاسولة امر من اسأل لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا خبره الجملة فلا
يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر انفا من انه عدول عن الاصل بلا ضرورة
ومنها انه اذا قدر فعل كان الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم
فلا تتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكان
لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العايد الى النكرة اقوى
منها في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال
على كان امك اذا جعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين
اي الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى

موجود في الضمير العايد الى النكرة دونها ولهذا يجري عليه احكام المعارف
اتفاقا انما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه في اصل
الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مؤنث حقيقي من
الآدميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك
وجوابه ان المقدر مسند في الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب
على المصنف في بيان اصل الاستعمال ان يقول اظبيا كانت امك بتانيث
الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث
لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قال
وان هذا النمط يسمى فيما بيننا بالقلب وهي شعبة من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر ولها شيوع في التراكيب وهي مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها الا
كمال البلاغة اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه يسمى فيما بين
علماء المعاني بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا
وتانيث الضماير باعتبار الشعبة وفي قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة
اشارة الى ان القلب بنفسه يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا ولكن
تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يشجع عليها
الا كمال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيقلب
ويجري احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في
المقصود اما بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار قوة التصرف
في احوال الملفوظ قوله ياتي بيان لقوله لها شيوع الان الموجود في اكثر نسخ

اي فجعل الفعل المتوسط بين خبره المذكر واسمه المؤنث منزلة الضمير المتوسط بين مذكر ومؤنث لذات واحدة

النمط ضرب من البسط والجماعة من الناس امرهم واحد

الاخير اي النسخة المعتبرة

الروايه تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك فى ازاله استبعاد القلب و
استنكاره سبيل الترقى فقال هو واقع فى كلام الناس ومحاوراتهم تيدا ولونه
فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقه على الحوض
بل واقع فى اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت فى كلام الله الذى هو فوق
كل كلام وللاشعار بقصد الترقى اعاد الجار فى المعطوفين قوله يريدون
عرضت الحوض على الناقه وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور
واختيار وفى هذا القلب اعتبار لطيف وهو ان المناسب ان يؤتى بالمعروض
الى المعروض عليه فحيث اتى بالناقه الى الحوض جعلت كانها معروضه عليه
ومن نظائره ادخلت الخاتم فى الاصبع والقلنسوه فى الراس واول قول
القطامى فلما ان جرى سمن عليها اى على الناقه يقال طينت السطح اصلحته
وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن
وانها كفدن طين وصدر بيت الشماخ منه ولدت ولم يؤشب به حسبى
لبابا كما عصب العلباء بالعود والضمير فى منه للاب لم يؤشب لم يخلط واللى العصب والشد
والعلباء عصب العنق اى انا منه لا من غيره ثم اى عصبت به لا كعصب
العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس فى البيتين اعتبار لطيف والحمل على
المبالغه بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله وتشقى او له وبلحق خيل لا هواده
بينها الهواده اللين والرفق والضياطره جمع ضيطار وهو الرجل الضخم
الذى لا نفع فيه ولا كفايه عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من لا سلاح
معه اى تلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال وفى القلب

اجرت بها الرجال ابا جعذونا
وكمن نطلن ان لن نستطاعا

اى يجعل الفدن كالطين بالتبن مبالغه فى كثرته حتى
كان الفدن شئ قليل ضم الى ذلك الطين الكثير حتى
يظهر به كثره سمن الناقه ولا يخفى برووده هذه المبالغه
وكذا الحال فى العود والعلباء

تنبيه على قوه شقائهم وكثرته حتى كانه يتعدى منهم الى الرماح وقد يقال جعل حمرتهم
بالرماح شقاء لها دلاله على خستهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها فقلب
كما فى استعاره الشقاء لكسرها ايضا والمهمه المفازه والمغبره المتلونه
بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفى قلب التشبيه مبالغه
فى غبره لون السماء حتى كانه اصل فيها قوله يمشى صدره وراس شيخ قد
تحنى صلبه والتعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط
على الوجه تعالى كبه فاكب والعثره الزله اى ات الغوانى شيخا منحنيا قد صار ذا حد
اذا مشى يتكلف شبه الاتعس خوف السقوط او يعثر فيكب ففى القلب تخييل انه من
غايه ضعفه يسقط على الوجه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائده القلب الذى
فى هذا الوجه المبالغه فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجئ الباس اى
العذاب اليهم واما على الوجه الآخر وهو ان معنى اهلكنا ها اردنا اهلاكها فلا
قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكنا ها حكمنا باسنا
اياها اى اشتهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحمل حال من اذهب يكتابى هذا فالقه
اى هو من القلب حال كونه على الوجه الاول الذى يحمل عليه اشار بذلك الى
ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب يتوارى
فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ما ذا يرجعون اى اى جواب يردون والنكته
فى القلب طلب المسارعه فى المراجعه حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب
قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان التدلى يتكلف القرب وتطلبه فيكون
مسقدما على الدنو وفى لفظ يحمل اشاره الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان

اى هنا وجهان آخران لا قلب فى البيت عليهما
وكلاهما من قبيل الاستعاره كما لا يخفى

اى الاصل ان يقال كان لون سمائه لون ارضه
الا انه قلب التشبيه للمبالغه

توهم بذلك بعضهم ان افعل جاء مطاوعا
لفعل ورد آخرون بان معنى اكب صار ذا كب
فهو بمعنى الصيروره دون المطاوعه اذ لم
يثبت ذلك فى اللغه

فاندفع ما توهم الخطيب من انه ليس للقلب
هنا فائده

ولا يخفى ان الاشتهار يدل على ان ذلك
الاهلاك كان على وجه شنيع فظيع

فاندفع ما توهم الخطيب فى هذه الآيه ايضا

الذي هو المتعلق من الهواء اي جاء جبرئيل عليه السلام من النبي صلعم فبقي متدليا
من الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او
كان المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد
بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات تستدعي
الاشياء الدالة بوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد
بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او للجنس فقوله غير معهود احتراز عن
مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهودا قوله ولا مقصود الانحصار
احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار
وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا
فلا كما سياتي فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير
المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير
ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان
عاد الى المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه
بل قصد بارتفاع الشان الجنس والضمير في الخطاطة للشان و دلالة النعت
في شيء عظيم على ارتفاع الشان لا ينافي دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله
المقتضية للتخصيص اي لتخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة
والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه
بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى
تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتشبيه الاضافة والوصف مخصصا

وقد يقال المعنى اراد الله ان تطلبه فلا تطلب ايضا

وكذا حال الاسماء التي في معنى المشتقات

اي على سبيل التشبيه والمقابلة كالاشارة اليه

وكذا رسمه كل منهما بلقب واحد من الاخصين الا انه خص كل باسم لمجرد الاصطلاح من غير ان يعتبر هناك مرجح

والمفعول ونحوه مقيدا لمجرد اصطلاح وربما توجه بان الفعل يسند
ثم يقيد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي
الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم يميز بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى
لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منك
يعني قوله اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب او بعيد واما
الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان اي المسند عند السامع متشخصا
اي متعينا باحدى طرق التعريف قوله معلوما له توكيد لكونه متشخصا اي
معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الثاني اشارة الى سبب
تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم
والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب
تقديم الثاني على الاول وكذا خبر كان واسمك حال وخبر ان والفاء في
قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناش من الكلام السابق وانما نشا منه
بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاين
مقصود الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه
يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعريف
لا يستلزم العلم بالاسناد وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل وكثيرا
ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفائدة على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام
استناده الى المخبر عنه لا على انه في نفسه مقصود منه كما ترى في استفادة نيرانها في
قولك معرفا حال من ضمير قولك قوله اذا علمت ظرف لقولك لمن يعرف اي

قد تقدم الاشارة الى ان فائدة قولنا ... كالمستفيضة ... كلامه لا الى المسند المفرد او المسند مطلقا

اي فيما اذا كان الطرفان معرفتين

قوله

كانزي في مقولك اذا علمت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه
لايلايم تقدم الاخ في الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما
هو الآخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا له في جميع ذلك حال من ضمير قولك او
من ضمير اذا علمت الاول مع ما عطف عليه قوله ولا تقدم فيما نحن فيه بين ان طرفي
الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه
ومثل لذلك امثلة قدم فيها احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة
الاخرى فاشار هنا الى ان ما تقدم من المعرفتين لا تقدم بسلامة الامير اي جزافا بلا
سبب داع اليه وهذا شيء في العجم فان المتعلمين من الخدم ياخذون من السوقة اشياء
ويتمسكون في ذلك بسلامة الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط
في التقدم انه يراعى حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه
قوله لكن اذا اثني اسند راك من لا تقدم اي لكن اذا اثني تقدم اذ هناك سبب يقتضيه
قوله هل يعلم وقوله هل يحكم على ذلك المثني به اشارة الى ان السامع يستفيد هنا
لازم الحكم لان الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المنصور اي على الوجه الذي
تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصوره قوله كيف
حكمك عليه وعلى ذلك الآخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به
في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثني الذي هو مخاطبك والآخر
هل يحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثنائه فقط او بالآخر او بهما معا ففي هذا المثال
تستفيد السامع حصر المثني فيه وان المعتد به ثناؤه فقط على سبيل قصر التعيين
فكانه قيل الذي اثني على ثناء معتدا به انت فيكون يستفيد الحكم قوله بحصره

هذه الامثلة الستة انما هي لاستفادة الحكم
ومثال استفادة اللازم مذكور قبلها الا انه
لما جاز استفادة الحكم من الامثلة الستة جاز
استفادة اللازم بطريق الاولى فلذلك
قال او لازمه ومثل لذلك الى اخره

السوقة الرعية

ومحصر غيره متعلق بتقل والمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم
ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثني عليه ايضا واذا نقل الثناء
بحصره وتصورته كالمستخبر هل يحكم عليه بالمثني استفاد منه لازم الحكم اذا لم
يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلمه على التعيين اي لم يتعين عنده انه زيد
او عمرو والا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح اخوك بل اخ لك قوله
واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق على تعريف
الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق
في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كل المنطلق على طريقة قوله هم القوم كل القوم
يا ام خالد قوله اعتبر ذلك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقدم
الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي هو دفع الالتباس
ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يتنبهوا الى
امر معنوي داع اليه لكنك اذا تاملت ما تلوته عليك عرفت ان السر
والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب
ان يكون مبتدا او محكوما عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في
افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية
اصل المعنى فكيف يتعلق به حكم نحوي قوله وما قد يسبق الى بعض الخواطر رد على
الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا
شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم
عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهومه

وعلى هذا يكون مقابلا للمثال الثاني في تقدم احد
المعرفتين مع ان المستفاد منهما عند التحقيق الحكم
بان ثناءه معتبر عنده معتد به ولو يؤيد هذا الوجه
قوله ومحصر غيره فانه اذا لم يكن هناك من غيره
ثناء كان هذا القول مستدركا كما اشار اليه في
الشرح بقوله واذا نقل الثناء بحصره وتصورته و
اذا حمل على هذا المعنى يلزم الاستدراك المذكور لكن
هذا المثال مقابلا للمثال الاول في تقدم احدى
المعرفتين مع ان المستفاد منهما لازم الحكم

المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق
عليه وزيدا ذاتا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف
مسندا الى الذات دون العكس وانما اولنا زيدا بصاحب اسم زيد لان
الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء بل هو امر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد
بذلك تاملك في المعاني مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان مذهب
الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا تعرج عليه اي
لا تعول ولا تقف فيه من عرج على المنزل تعريجا اذا اقام بها عليه قوله واما ما
قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المتقدم من المعرفتين هو المبتدا قطعا ونحن
نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقوله اي تمام لمحبوبه ثم ان لم انم كراى
كراكا شاهدي الدمع ان ذاك كذا كا اذ لا يشتبه ان المراد كراك كراى فانه المناسب
للسياق واللائق بالعشاق وكقوله ايضا في وصف القلم لعاب الافاعي
القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل فان معناه لعابه لعاب
الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في
حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدا فلا نقض على ما
ذكرت لا لان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من
التشبيه المقلوب وكذا الحال في بنونا بنو ابنائنا الارى العسل والجنى
المجتنى بوجدها ما اشتارته جنته واخذته والعاسلين باخذ العسل وصف
بالطيب والنظافة اذ لم يمسه الايدي من اجتناه [illegible] واعلم ان القول بتعريف
الحقيقة باللام [illegible] قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف

وقد اشير الى ذلك وحققته في الكتب المعتبرة الميزانية
واما ما يقع في كلامهم من ان الجزئي الحقيقي يحمل
على واحد فقط كما في قولك هذا زيد فكلام
ظاهري مبني على ما يوهمه الالفاظ الا ترى انك
اذا لاحظت خصوصية زيد مثلا لم يمكنك
حملها على غيرها اي التجا ولا على نفسها اصلا منه

الحقيقة

الحقيقة واستغراقها لافرادها وكان عليه اشكال فاورده ههنا ثم اختار
ما هو الاقرب عنده فقوله اذا قلنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى [illegible]
بيان للاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة لا مزيد عليها الاول
ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي وتمييزها عما عداها
ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس المعراة عن طرق
التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتمييزها
وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها معارف قول
لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على ان
اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان
اللازم بناء على ان عدم القول لشيء ليس قبحا لا بعدمه الا انه اخل بحسن
الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما نسب التزام
كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة فان سكوت
ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دال دلالة قطعية
على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف وقال لكن من
في امتناع مع ان الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب هو طرف للتكذيب
فيما التزمه واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه
اظهر فان المصادر موضوعة للحقائق دون الافراد اتفاقا واحترز ايضا
للتجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك
لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب

فان القصد الى الحقيقة ليس موضوعا له اللفظ
بل هو موضوع للحقيقة ليقصد به اليها وتميزها
عما عداها

هو قوله وليس الزمه ملتزم

وهذا مبالغة في كونه سببا
للتكذيب

بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل
فللتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد اخر وتنكيره
لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولبن فيه اشارة الى منع الملازمة ونسبه
الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل
اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها
اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف
على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالزام الثاني لكونه
اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد دفعه
هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي كون اللام
في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها للتوكيد تعريف الحقيقة
مما لم يقل به احد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال
حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة
في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف
الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف
العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا تحقيقيا
او مجازيا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما
منه لا قسيما له كما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر لنفيها
على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى
حضور الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفان قطعا

فانهم قد حكموا بان المصدر اسم مفرد فيدل على الوحدة لكنه مخالف للاجماع من يرجع اليهم في احكام اللغة فلا يكون ملتفتا اليه

تمكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر
من حيث هو حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر
خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف
اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوص
الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة
تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق
ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق
كلامه تقتضي ان يكون مراده بالتحقيقي والتقديري في العهد تحقيقي الحضور
وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي
ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية
وح يلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد
بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك
مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال
الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور
وجعلهما مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو
الاستغراق ويلزمه محذوران آ ان يكون اللام الموضوعة لتعريف
الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير
للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف كما في كل رجل وكل رجال
ولا رجل ولا رجال ب قوله اذا تاملت متعلق بيلزم على انه قيد لظهوره

اللزوم للنفسه ج ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين
المتنافيين لدلالة اللام ح على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا
انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما
اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جائز على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة
من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا
منافاة ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي ان يجمع والتجوز في الجمع بينهما الى ان
المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على
معنى آخر كلفظ مسلمون قوله لوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت الرجال
وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير
الجمع اليه نحو الرجال ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجال كلمة بل اسما كالواو
والنون في مسلمون قوله اذ ما جعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه
ادنى الوجوه اي اقلها تحققا وراثا لغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع
قوله او صحته عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان دفع بالحمل
على الصورة الاصلية فلا مدفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله
على الاطراد لان وصفه بالجموع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو
اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة
على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار معنى الفقه نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى
الوجوب كالبعض من الكل قوله وكذلك على تقرير ما سبق اشارة الى ما لم يبين
فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قررنا ان

واما الاحتمال الاول فقد ذكر فساده في بيان بطلان اللازم فلا حاجة الى ادراجه هنا

القول

فلا اشكال اصلا على من قال اسماء الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هي فيندفع الاشكال عن القائل باعتبار الوحدة معها باحد التاويلين [illegible]

القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام
فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه والاقرب بناء على قول بعض
ائمة اصول الفقه بناء نصب على انه مفعول له لما يدل عليه ان يقال كون
اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال بعض ائمة الاصول هو الصواب
بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي
معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد
هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان اللام
موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب
تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا
كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة
منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما يسمى تعريف العهد قسم
منه ثم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان
يكون تقديريا فكان الاولى ان يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد
وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقيا كما في قولك احده حدا وهو الحقيق
بالحد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه
الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف
كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشيء بدل من قوله
بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذلك الشيء اسم الحقيقة وضميرا
فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن اي

اي لا نسلم ان تنافي تعدد دعوى الاول لان القول بتعريف الحقيقة باللام مشكل والقول باستغراقها باللام ايضا مشكل ولم يبين الاشكال الاخر الاول

انه قيل الاقرب ان يقال بناء فحذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما احتيج الى التقدير لان المفعول له بعد ان لا يتقدم عليه وقد يجعل الاقرب مبتدأ الراجع الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب مبنيا وانا جعله تعليلا للاقرب فبعيد جدا اذ ليس غرضا ولا سببا حاملا له ايضا [illegible]

كالحاضر فكانه مشهود حقيقة كجوهري الثمن والماكولات المعتادة الغالبة قوله
او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج
اليه للتهكم اي السخرية والاستهزاء او التمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور و
المعهودية فيعرف باللام وسياتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة
لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقق
او التهكم قوله في شانه صفة اسبابا بما تاخذه اي منعا ونه وقوله او غير ذلك اما
مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء اي او لغير ذلك المذكور
مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظاير او فظيعا فيجعل كالحاضر والامر فرع كما
في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى وقوله فيقام الحقيقة
لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة
الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان
تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث
وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد
تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان
يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام فشرع في بيان كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني
من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب
في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة
لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف

تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع الكثرة
ومعنى هذه النسخة المغير اليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية
من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا
لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما
معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان يكون اللام في لتحققها متعلقة
بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منسحبا على هذا التعليل وكذا يكون اللام
في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي متوحدة ولا الاولى مذكورة
لنفي المنسحب على التعليل وذلك لانه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع
التعدد تكون متعددة او انها بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد تكون
لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بان كلا منهما فان تحقق
الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها وبان كل واحد منهما يدفع
الآخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسبب التعليل المذكور لا يصح لان
نفي توجيه فاسد ناشئ مما لا يصلح ان يكون منشا له لا يكون سببا لذلك الصلوح
في نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل
السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا يدل على ان التعدد ليس نفسها
وهو ظاهر ولا جزؤها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها
ورد بان المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان
العرضي متاخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته فلا
يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى

روي في التغيير عن الخراقي الراوي لهذا الكتاب والموجود في النسخة المعزية المقروءة على الخراقي كما في نسخة الاصل لكن كتب على الهامش لا متوحدة بدل لا متعددة وقيد البدل لا ان نعلله الا صح وبذا في المعنى كالنسخة المغير اليها المذكور بلا في ارد

فكيف يتوهم العاقل ان الماهية مقتضية للتعدد بسبب تحققها مع التعدد وانها مقتضية للتوحد بسبب تحققها معه حتى ينفى كل واحد من التوهمين كيف وكل واحد من هذين التوهمين ينافي الآخر ويدفعه فكيف يجتمعان في عاقل والحكم بان كل توهم انما يكون لغير صاحب الآخر مما لا يلتفت اليه

فان اريد المعية الزمانية لم يدل على نفي الجزء وان اريد المعية الذاتية دلت على نفي العروض ايضا وان سلم العروض بمعنى الخروج عن الحقيقة لم يتم الاستدلال على المط الذي هو الصلوح لان خارج الشيء قد يكون مقتضى ذاته الى آخره

قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي حال
من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الخبرية قوله
فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام
دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن
تحقيقا او تقديرا فان قصدت به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات
او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصد بها من حيث وجودها
في ضمن الافراد وبناء على ان الاحكام الجارية عليها انما يثبت لها في ضمنها كان
استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام
خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا للتوهم الترجيح
بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل لتحقق منه الحقيقة
فقد رجع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة
فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها
والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها
حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام
مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية
لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراقها تمييز الحكم والخب
بالكسر هو الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع المجرب قوله
مفرد اخبر كان والجملة حال من المعرف بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد
والجمع في الحمل على الاستغراق والاقل وتقدم خبر كان في مثل هذا الموقع واجب

وانما زاد لفظ الايهام وهو الايقاع في وهم السامع لان تساوي جميع الافراد
في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من جهات اخرى قوله
على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزائد
على الاثنين بواحد اشارة الى الرد لما اعترض به من كون الاثنين جمعا اي
العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد
والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا
اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى
الحج اشهر معلومات قوله ويتفق على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في
المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هناك الجملة التي لا يكون
مبنيها الحال في الكل وحلا فيه كقولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة ولاحتمالها
الكل وخلافه ان استعملت لا يستعمل الا في المتيقن وهو البعض ويطلب اليقين
في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله ومعنى
كلامي هذا يعني حكمه بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله لبيبا
جمع لبيبا اي ما يجري من جزئيات الجمع التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع
الاصطلاحية والمراد بها تلك الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة و
الصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال او علم العربية فمعنى سوابقها
السوابق منها وكذا معنى لواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه يريد انه بين
في تلك العلوم تمايز البنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضمير وجواز
النابت في نحو جاءني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض بصاحب

فالاقل لازم الايهام لا الترجيح بلا مرجح

كان الظاهر ان يقول والثلثة في الجمع الا انه عدل لسلك الاشارة وذلك التنبيه

اذ المراد شهران وبعض من الشهر الثالث

الكشاف حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء
الواحد قوله عرفي الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع
خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد
في نفس الامر قوله غفار الذنوب اي من شانه وكرمه ان يغفرها كلها الا
ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند
الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد
يكون اشمل زاد لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا
دايما ومثل بالنكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود
رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المفهوم
المركب انتفى افراده وهي جمل الجنس وليس الواحد والاثنان منها واعلم
ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من
افراد مفهومه اعني الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها
واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة جماعة وح يشترط
ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه حكم
كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لآحادها كالمجي
مثلا فهم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه مال المصنف زاعما ان نسبة الوهن
الى العظام لا تدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد ووصل به
الى الاطناب في معناه وسياتيك تمام الكلام في باب الايجاز انشاء الله وفي
الكشاف ان الملك اكثر من الملئكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان

لان المفرد يستغرق افراد مفهومه وهي الآحاد فكذا الجمع يعني ان يستغرق افراد مفهومه وهي الجمل والجماعات دون الآحاد

فان ثبوت المجي لجماعة لا يتصور الا بثبوته لآحادها بخلاف ثبوت الوهن لجماعة من العظام فانه لا يستلزم ثبوته لكل فرد منها

ذكره في قوله وهو الملك على ارجائها

ثمان
الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان
فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع باللام
والمضاف كالعالمين والمسلمين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك
يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد
والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في
قولك للرجال عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد يفرق في المعرف
بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس
الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله واذ قد عرفت هذا
اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم
ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني
كل منطلق زيد فلا يصح زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو
لافادته التوكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو بالواو وايضا لان القصد
الى حصر المنطلق فيهما معا قوله لجهات اعتبارية مثل ان يكون جود
غير حاتم قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او غير واصل الى المخاطبين
قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة ؞ جعل الحالة المقتضية لكون
المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا
اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند
اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد فيكون المسند جملة واحترز
بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرار او اداة التوكيد كان والمسند

حتى لو قال والله لا اتزوج النساء حنث بواحدة ولو قال نساء لا يحنث الا بثلاث

زيد ظاهر الصحة وكذا استثناء اثنين

ولو قال لكل رجل عندي درهم وجب عليه لكل واحد منهم درهم

ذكر هذا الفرق صاحب الكشاف وحاصله ان تخصيص المفرد بحيث لا يبقى منه الا الواحد جائز بخلاف تخصيص الجمع الى الواحد فانه غير جائز لعدم بقاء معنى الجمعية وانتفائه بالكلية ح

وكذا يصح زيد المنطلق وعمرو لان معناه التردد بين الحصر في زيد وعمرو فلا تناقض

اي الى انتفاء الاول كون المسند جملة فلانه الخ

اي على الوجه الذي صورناه وهو ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه

اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يمثل بها و
اورد المسند اليه فيما اذا كان المسند الجملة الفعلية مضمرا على احوال الثلثة
ومظهرا للتشارك الكل في افادة التقوي وعطف المظهر بالواو لان الضماير
تفيد التخصيص ايضا بخلافه وقوله كما سيأتيك اشارة الى ما سيذكره من
بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط مؤخرا ومقدما لعدم
الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية اذ ح يتعقد سبب التقوي قوله
لما عرفت اي الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرفت من ان الشرطية
الى آخره واعاد في الشرطية لفظ قولك وفي الظرفية الكاف ايضا لان الظرف ابعد
لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة مقيدة واما الثاني فلما يتبين بقوله
او اذا كان المسند سببيا الى آخره وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي
الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان
مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا
سببيا لما سيأتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند
السببي يكون بنفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي تصدى
لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة
هو جملة ابوه منطلق ونظايرها لكن تعريفه تقتضي ان يكون المسند السببي
هو نفس منطلق او انطلق فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فبناء
على ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون معموله
المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله وسواء كون المسند سببيا وان

رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي في وان يكون قوله مع الحكم عليه
العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم
المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان
او فضلة فقد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه
والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدا فانه اساس
بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق اثبات
منصوب على انه مصدر التعليق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف
واكتفى بامثلة الاثبات لانه الاصل وقوله او يكون نصب عطفا على ان يكون
وكذا قوله فيطلب نصب عطفا على او يكون وهو وصف الفعل باسناد عام
الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك لترتب على كون المسند فعلا موصوفا
بكذا قوله بسبب ما قبله اي ملتبسا بتعلق ما قبله اي متعلقا به كتعلق الا
بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا
بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند
السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت
لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه الى آخره فلما ذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض
بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند هنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في
القسم الثاني بكونه فعلا واكده بان عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل ولم
يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب ما قبله والسر
الذي يطلق عليه عنوان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في

الأفراد تابعا لما فاعله مضمر وانما جعل مع المضمر مفرد الشبهه بالخالي عن
الضمير لعدم تغيره في الحكايه والخطاب والغيبه وههنا ابحاث آ ان
منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فينبغي ان يكون سببيا كما تقتضيه قياسه
على النعت قلنا نعم ولكنه اخرجه عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء
السببيه كون المسند جملة ب ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به
التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب
بان ذلك الضمير توكيد مقدم لا مبتدأ فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية
وليس بشئ كما سيأتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص
الا انه لما كان سبب التقوي منعقدا كان ايضا مرادا تبعا يرشدك الى
ذلك انه قال اذا اجري انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر
فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص
ج ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند
جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط
تنبيه على خروجها منه فلا ضير د ان المسند في مثل زيد اخوك عمرو يشكل
جعله سببيا اذ لا حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ الاول تعليق اثبات
قلنا هو ما قال بكونه مسمى بعمرو كما مر فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في المشتقات
والافعال ح ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره
لا تقوي فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله بسببي مما قبله واجيب بالتزام
التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم

قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشا
من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا
كما في انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت لك اي من ان المقتضي لكون
المسند جملة اما ارادة التقوي او كون المسند سببيا اذا تحققت اي علمت
حقيقة مضمونه اعثرك على ثلث نكت معتد بها في علم النحو آ وجه قول النحاة
لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ وان كان مقدرا وذلك
لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او بصرف
الضمير مطلقا الخبر الى المبتدأ والمسند السببي بعد بنائه على ما بني عليه او
اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعليق بغيره الا اذا كان للمبني عليه
او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير ب ان الجملة الواقعة خبر الضمير
الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العايد وذلك لان التقوي
انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدأ وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد
تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدأ لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه
فهو بنفسه مرتبط بمبتدأيه كالخبر المفرد بل اقوى منه ج وجه نيابة تعريف الجنس
والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير
فالواو في عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى
الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره
فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم
رابطا فظاهر اي لا نضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا ... واما الحالة

فلا بد من ضمير ملفوظ او مقدر

فان الخبر المفرد في مثل زيد غلامك ليس خبر المبتدأ

المقتضيه لكون الجمله فعليه ... بين ما يقتضى كون المسند جمله على الاطلاق فشرع بين الحالات المقتضيه لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذى سبق فى المسند المفرد واقسامه قوله فهى اذا كان المراد اى من الجمله التى وقعت مسندا التجدد اى حدوث المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق زيد فى الدلاله على تجدد الانطلاق ويباينه فى افادة التقوى واللام فى قوله لافادة ليست صله للوضع بل هى للغايه واراد بالافاده الدلاله كيلا ينافى ما ذكره فى خاتمة النحو من ان الالفاظ المفرده لا يفيد السامع مسمياتها انما تفيده معانيها التركيبية قوله موذن بذلك اى بكون الفعل موضوعا للدلاله على التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو متجدد متغير قطعا ناسب ان يراعى فى وضعه تجدد ذلك الحدث فى ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجرى فى الاسميه التى خبرها اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد انطلق فانه يفيد التجدد الابين الى قوله فالاسم الى آخره فانه يدل على ان خلاف التجدد مسند الى الاسم الذى وقع مسندا فى الاسميه لا الى الاسميه مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعنى بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتى فان نحو الى المقام كان الاستمرار التجددى فى المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعنى الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعليه

ولا شك ان ... وحده من ... المفرده

والاسميه اى سواء وقعنا مسندا كما مر اولا كما فى الآيات المذكوره وتجددا نصب على التمييز وضمير هو فصل للحصر اى هو يطلعك لا غيره وضمير على انه للشان و خبره كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لضمير الشان لا يكون الا جمله خبريه لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حين ادعى ظرفا لطبق وقد سبق نظيره وجاء بين حال من المنافقين او من ضميرهم فى بقولهم والضمير فى به للمقول وقوله ليروج متعلق بجاء بين وذلك اشارة الى ادعاء الاحداث اى لو جاء وا بالاسميه قد عين انهم ثابتون فى الايمان لم يكن ايجاعهم متقبلا منهم كيف والمبادر ترجح ادعاء الاستمرار وحيث ح متعلق بطبق ومع الباء عطف على قوله جمله اسميه اى وكائنه مع الباء وقوله هو فاعل طبق والوجه فى تطبيقه المفصل فى رد دعواهم الكاذبه انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التوكيد بالباء فان الجمله الاسميه بجزئيها كما دل اذا كانت مثبته يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفيه يقصد بها بحسبها استمرار النفى ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فهنا كى اثبات الشئ ببينه ولو قيل وما آمنوا لم يبلغ هذه المرتبه فى الرد وقد يقال قصد بالاسميه فى الجواب اخراج ذواتهم عن ان يحظ ما من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه والمناسب لما تقدم وما تأخر ان يقال وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد كلمه ان جعل كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اى يطلعك على تفاوت كلامهم على كيفيه اصابته والضمير

لبيان المسند ...

يعنى ان ... عن ... الاخباريه ... الجملتين

ثم ذكره صاحب الكشاف

ما تقدم هو قوله على انه وما تأخر هو قوله وعلى ان ابرهيم

ولو وجد كلمه ان كان كيف اصاب خبرها على قياس المتقدم والمتأخر

اعنی قوله وهو راجع الی ما حکیه جل وعلا ولا شک ان المحکی آمنا وانا معکم

الا انه ادخل ما یوصل به الی الحکایه فی المحکی تغلیبا وبهذا الاعتبار صح ان یکون

فیما حکیه ظرفا لتفاوت کلام المنافقین بلا تکلف تجرید وقوله تفاوتا مصدر

للمصدر والجمله متعلق بالاول علی الاظهر والشاکله الخاصرة والرجی المرمی

واذا اصاب السهم شاکلة الرمی تم المرام وانما اختار وامع المؤمنین الفعلیة

قد یتوهم ان کلام المنافقین موعین ما حکیه جل وعلا عنهم فلا معنی لجعل ما حکیه ظرفا للتفاوت کلامهم الاعلی التجرید فاجاب ان ما حکیه یحول بطریق التغلیب علی ما یتناول کلامهم وغیره کما یدل علیه تفسیره اعنی قوله وهو الرجوع فصح تلک الظرفیه بلا تکلف تجرید منه

یعنی قوله تفاوت کلام المنافقین

ای اد خل

فان المنعو اذا لم یکن عالما حالا لا یکون

لانهم یدعون احداث الایمان وجددوها عن التوکید لان انفسهم لا یساعدهم

علی هذا الکلام ومع شیاطینهم الاسمیه لانهم یدعون الثبات علی الیهودیه و

اکدوها لانهم فی ذلک علی صدق رغبه ووفور نشاط ونصب سلاما بتقدیر

الفعل الدال علی التجدد ورفعه علی انه مبتدا محذوف الخبر ای علیکم فیدل

علی ثبوت السلام بل علی دوامه بحسب اقتضاء المقام فیکون تحیته علیه السلام

احسن من تحیتهم قوله فستقف علیها فی موضعها ای فی الحالات المقتضیه

لتقیید الفعل بالشروط المختلفه وانما جعل الحالة المقتضیه لکونها ظرفیه اراده

اختصار الفعلیه لا لاراده احتمال التجدد والثبوت لان الکلام فی

الجمله الواقعه خبرا والظرف لا یکون جمله الا بتقدیر الفعل وقوله بدل استقر

نصب علی الحال ای مبدلا من استقر وعلی اقوی الاحتمالین حال من ضمیر مبدلا

الی کائنا علیه وعلی ما تقدم حال من ضمیر کائنا فهذه احوال متداخلة قوله

ویظهر لک من هذا ای من کون الظرفیه اختصار الفعلیه مع ما تقدم من ان

الشرطیه جمله خبریه مقیده بقید مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع

المشهورة الی ثنتین لان الظرفیه رجعت الی الفعلیه والشرطیه الی الجمله

التی وقعت جزاء وهی اما فعلیه او اسمیه قال واما الحالة المقتضیة

لتاخیر المسند عدل عن ضمیر المسند الی المظهر نظرا الی تخلل الفاصل اعنی تفاصیل

الجمل مع رعایه حسن الاجتماع بین لفظی المسند والمسند الیه وقد تقدم الوجه

فی اسناد تاخیر المسند الی مقتضیات تقدیم المسند الیه ونسب الی بعض الکوفیه

ان کون الحکم علی المسند الیه مطلوبا یوجب له صدر الکلام اذ لا بد ان یتعقل

المحکوم علیه اولا حتی یکون الحکم علیه متحققا وبذلک یجب تاخیر المسند ایضا

فلا حاجة الی ما ذکر فی تقدیم المسند الیه فرده بقوله وایاک ان تظن الخ

تظن استیجاب صدر الکلام للمسند الیه حاصلا بکون الحکم علیه مطلوبا اذ

لیس کون الحکم علیه مطلوبا هنا کائنا فی مرتبه استیجاب الصدر ای جعله حا

له بل هو فی مرتبه ادنی او لیس الاستیجاب فی مرتبه کون الحکم علیه مطلوبا بل

فی مرتبه اعلی و فی قوله فلا تغفل اشارة الی ان هذا الظن منشاه الغفلة

فان الحکم کما یتوقف علی تعقل المحکوم علیه یتوقف علی تعقل المحکوم به فلا

یجب من هذه الجهه تقدم احدهما علی الآخر فی التعقل علی ان التقدم فی التعقل

لا یستلزم التقدم فی التلفظ نعم لما کان المسند الیه ذاتا یطلب له الحکم بالوصف

الذی هو المسند کان الاصل تقدمه علیه تعقلا وتلفظا واما وجوب تقدیمه

علیه لذلک کما ادعی الی وجوب تاخره فی الجمله الفعلیه وجوازه فی الجملة

الاسمیه قال واما الحالة المقتضیه لتقدیمه قد سلف منه احاله تاخیر

المسند الیه علی ما یقتضی تقدیم المسند فلا بد له من الاهتمام بتفاصیل هذه الحالة

قوله والقانون الثانی موضع تقریره ای تقریر کون تضمن الاستفهام مقتضیا

ای ان جعل تقدم الحکم علی الحکم فلا تغفل

وذکر

هذا من باب الحذف والایصال لانه تعالی احال به وقد مر شئ له فی مواظبتها اذ اعلم المواظبه علیها منه

للتقدم قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه الأصل في لفظ التخصيص
والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله
الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في
الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال بناء
على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز
الآخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت
فلانا بالذكر ونخصك بالعبادة واختص به وتخص برحمته من يشاء وكذا
منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة
لان تجعل مسندة باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ومن
الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان تخصصه باحدهما وقوله في ضمير
الفصل اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوز الى الحصول
لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد
والمقصود المشاركة وقد تحقق هذه بابه الفعال وكون اللام الجارة مفيدة
للاختصاص معنى القصران سلم لم ينافي ذلك القدم عليه لجواز اجتماع الادلة
على مدلول واحد قوله فيردده بين القيام والقعود اشارة الى ما يسمى قصر
تعيين وان كان عنده داخلا في الافراد قوله وارد خبر للمبتدأ الذي هو
قولهم قوله على هذا اي على كونه جوابا للمردد ويمكن حمل المثالين لقصر القلب
بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قيسيا واما جعلهما لتقطع

الشركة فلا لتنافي بين الوصفين وسيأتيك في هذا المعنى اي في القصر المستفاد من
التقدم قوله كقولها اي قول القائلة وهي ام تأبط شرا كانت بعد موته تبكيه وتثني
عليه فسئلت عن سبب شيء عنه فذكرت كلمات مشهورة من جملتها ولقد حملت
به في ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت راسي سرج وعلى ابيه درع اشارت
بذلك الى ما تزعم العرب من ان المراة اذا افزعت ثم وطئت اتت بالولد نجيبا
والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبسها المراة ولا
نيفق ولا ساقان تأتزر المراة بها فتشده وسطها وترسل اعلاها على اسفلها
الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وقد يقال تحت راسي سرج حال من حملت
بلا واو فالظاهر ان سرج فاعل للظرف لا مبتدأ فلا يكون مما نحن فيه وكانه
مبني على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية ووقعت حالا بالضمير وحده لمجيئها
بعد حال مفردة وقوله له همم لا منتهى من ابيات حسان رضي الله عنه في مدح النبي عليه
وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكرة
ههنا وفي قوله لها حلق ضيق موصوفة تصلح ان تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف
عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال
تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس
وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فكانه نبه بايراد الامثلة
من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان
واجب واولى وانما لم يقدم في واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تفخيما للشان
الساعة ولا يبعد ان يجعل التقدم في له همم للتخصيص قوله لها اي للدرع فانها مؤنث

اولها ما حلته تضعا ولا وضعته يتنا
ولا ارضعته غيلا ولا اتيته تيقا ولا سقيته
هبدا ولا اطعمته كبدا ولقد حملته الخ

الهدبه اللبن الخاثر

البنيق الموضع المتسع من السراويل
والعامة يقولونه بكسر النون

على طريقة قوله الله يشكيك نناسا ما
بردارك جليل وتعظيم

سماع و الخلق جمع خلقة و ضيق مصدر وصف و الوضين المنسوج من ضفت
النسع نسجته و تذكير الضمير المجرور في وضينه للنظر الى الضيق و الهاجس ما خطر بالبال
و غير ابنى استثناء منقطع اى لكنى و البيت للبيد قاله عند النزع و الاغر الكريم
الشريف و اصله الابيض الجبهة من الفرس و الابلج المضئ من بلج الصبح اضاء و اثر
ياتم اى يقتدى و الهداة جمع هاد و العلم الجبل المرتفع و في اسه نار جملة اسمية و نعت
صفة و جاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن
فيه قوله و ما شاكل ذلك اى المذكور من الامثلة و قوله فان النعت متعلق بقوله
لا نعت و تعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت و لذلك اى لان
النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال و لا شك انه لو اخر لكان
نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه متقدما و ربما يقال اراد انه
يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها
منصوبا و لو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا
قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدا نكرة
و الخبر ظرفا فانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى و انما قال عن المنكر
لان المتأخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل
المنكر و الضمير في منه للظرف و لفظا بالحمل متعلقان باولى لان الاول باعتبار
الفاعلية و الثاني باعتبار المفعولية كقولك زيد بالاكرام احدر منه بالاهانة
و تلخيص معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة قوله لامرين تعليل
للاولوية و ذلك اشارة الى الحمل على الوصف و قوله استدعاء مع ما عطف عليه

فانه بمزد مذكر في اصله و ان وقع هنا صفة للجمع نكاية قبل لو ان ومبين ذلك الضيق

لجواز الحمل على النعت ايضا مع التقديم

واما اذا قدر باسم الفاعل المعرف صح جعله صفة للمعرفة فانا نجوز بعض الكوفة وقد مرت اليه اشارة

١١٧

بدل من امرين و ما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه من
ان طرفي الحكم كلما ازدادا خصوصا ازداد الحكم بعدا فيقوى الفائدة في
الاعلام به و لذلك اى و لان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين
في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان كما اذا كان
المنكر موصوفا فان المنكر ح لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا
فلا يثبت تلك الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف
اذا اخر انما تقتضي اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية التامة علة
على التزام التقديم فاذا نقصت صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله
و ان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه و
اردفه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من
كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك
تفصيلا و هو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق في التأخير عن ذلك المنكر
قبل صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كما مر و ان كان له حق في التأخير
عنه لم يجب محافظة على الحق التقديم و فرقا بين القسمين لا يقال هناك صورة
اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد في الدار و ارجل في الدار
لانا نقول تعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما ان الوصف تخصص
فيفوت تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي و الاستفهام يوجبان تخصيصا
فلا يبقى تلك الاولوية معهما ايضا و مثل للصدر بقوله فصل كسلام عليك
و بالا فصل بكويل له قوله فلا اى فلا يلتزم و فرقا علة لنفي الالتزام و قوله عن

على التزام تقديم الظرف ... الموصوف

مبتدئه ذلك اى عن مبتدئه المنكر الذى لم يصر موصوفا قوله وذلك اى الامر
الذى لم يصر بعد مبتدأ وللظرف حق فى التاخير عنه قولك سلاما عليك وقوله
منزلا حال من سلاما عليك لان اللفظ المحكى معرفة وكذا مقيدا حال منه لذلك
اى لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفى تنزيله منزلته اشارة الى وجوب حذف الفعل
وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل فى عليك ويظهر حق التاخير عنه والعيان
فى عيالك قبل صيرورته مبتدا ان يقال عيال لك اعمال عيالا فى الظرف لا معنى
بملكا الا ان الشايع فى الاستعمال عيالك بالاضافة واعاد لفظ بين لطول
العهد قوله ليس له ذلك اى حق فى التاخير وانما قال قبل صيرورته مبتدا لانه
بعد ما صار مبتدا كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله قد هلك خصمك لا شك ان
كل احد ينتظر هلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم
قوله اولانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه
متضمنا للاستفهام اولانه صالح للتفاؤل نحو سعيد من يرافقك اولانه اهم
عند القائل كالامثلة المذكورة قوله ما ستحقه اى من جلايل النعم او من شدايد
النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب قوى فيكون شديدا او قدم
المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول بالواو
تنبيها على التساوى فى الاستقلال بصحة التمثيل على طريقة او كصيب او لاحتمال
قصد التخصيص بالتقديم مبالغة فى اثبات السلام على المراة التى كانت معه
كانها فلقة قمر ونظم البيت الثانى فى سلك الاول بالواو للاشتراك فى النظم
وتشوير خاطر الاول للضرورة وتقديم عليك لان الاهم بالنفى تعلق السلام

لان المراد به نفس اللفظ فكانه قيل هذا اللفظ وهذا الكلام واذا كان معرفة لم يصح جعل النكرة صفة له

يعنى فى قوله وبين ظرف وذلك لاجل الفاصل الطويل

قد وقع فى النسخ المعتبرة لفظ التفاؤل المد

فالتنبيه اولا بالبدل لاجل التوجيه وثانيا بالتاكيد لاجل العيوى

الفائدة لان الثانى غير منون

بالمخاطب وتقديم خبرى ليس ولم يكن اعنى بمغن وبين الضلوع للاهتمام ايضا
والمعنى اذا لم يكن فى طلب المحبوب مودة وميل لم ينتفع بشفاعة من خارج
وسائل ونيل وحيث كان التفاؤل واهتمام القايل قرينين من عقد قلب السامع
واهتمامه قربهما به وغير الاسلوب فيهما ثم عاد الى الاسلوب فقال او ان يكون
المراد متعديه قوله ثلثة فى تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بما لا
يهتم الناس بمعرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق اى
تضئ ببهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما بنفسه
او بتضمين الانارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشايع
الى النادر وعن المعنى القوى الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا للاشراق
الثلثة فمن مسخ الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف
اى لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا و
يكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله وكالنار الحبوة قدم كالنار على الحبوة
ومن رماد على او اخرها للتشويق اى من جنس الرماد او اخر الحبوة واولها
دخان اى هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعنى ان زمان الصبى
فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه
ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله وعيشى الشباب
وليس منا صبابة لا ذوائب الهجران قوله تطويل الكلام فى المسند اذ هناك
يزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن زيادة تمكن كما نرى فى ثلثة تشرق
الدنيا دون كالنار الحبوة ومن رماد قوله او يكون عطف على ما بعد

وغايته تعيين المشتق من الكلام

الانارة كالاضاءة تستعمل لازما ومتعديا ايضا

فان الشايع استعماله لازما كقوله تعالى واشرقت الارض واما عن المعنى الاول وضعف الثانى فما لا يخفى على ذى طبع سليم

قال اشراق الدنيا بمجرد تحققهم فيها من غير توقفهم الى تحصيله

قيل

الذوائب رسان

فى ترك كلمه ان ههنا نوع تفنن فى طريقه العطف

بالحاصل

ان من قوله ان يكون اى اذا اريد بالجملة افادة التجدد وجعل مسندها فعلا لا
الموضوع لافادته وقدم البته على المسند اليه الذى هو فاعله فكما ان افادة
التجدد تقتضى كون المسند المفرد فعلا على ما مر كذلك تقتضى كونه متقدما على
المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقدمه على فاعله قوله احتراز
يريد انه لو قال ويقدم البته على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله فى الدرجة
الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدا ولم يقدم
عليه فلما قيده به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التى مسندها جملة فعلية
يكون المسند اليه فيها ضميرا عايدا الى المبتدا وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة
التجدد انما تقتضى وجوب تقدم المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه فى
الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان الاسمية فى
نحو انا عرفت لا يفيد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت فانه توهم فاسد
لان الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له
معا وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه
فلا تغفل ⁂ واذا سلكت هذه الطريقة ⁂ هى ان يستند الفعل الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده الى ما قبله يستند اليه الفعل فى الدرجة
الثانية قوله وهو ان انا مبتدا اى من اول الامر بلا اعتبار تقدم وتاخير
وقوله ولا يقدر بالنصب عطف على يجرى وشبهه فى هذا الاعتبار بزيد عارف
وزيد عرف لانهما متعينان لهذا الاعتبار قوله الا فى التلفظ اى تقديم
وتاخير فى التلفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب اللفظ لا حقيقيا

١٠٩

بحسب المعنى فان ذلك انما يكون فى المنزل عن نفسه لا فيما هو ثابت فى محله و كلمة
اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله فى تحصيله
قوله ثم يقال قدم انا بعنى وجعل مبتدا لا انه بقى تاكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت
جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المص فان امتناع تقدم التوابع فى السعة مشهور
فيما بينهم وسياتى فى كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع وتعريفها بكل ثان
يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا تقوى الحكم اى لا يفيد التخصيص ويرد
عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظى كما ذهب اليه صاحب الكشاف
فى قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويه صح اولا بان
الفعل فى نحو انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عوده
الى المبتدا يستند اليه فى الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدا اذا جاء بعده ما
يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر
عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الى المبتدا ثانيا
ويظهر من كلاميه معا ان فى نحو انا عرفت ثلثة اسانيد الاول الاسناد
الى المبتدا الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثانى اسناد الفعل الى الضمير
الثالث اسناده الى المبتدا بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور
فى الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين فمنهم من التزم الاسانيد الثلثة
وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد هو اسناد
العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد
الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا ومنهم من قال اسناد الفعل الى

اذ ليس هناك تقديم
معنوى ليستفاد
منه التخصيص صح

الضمير
فقد اشار الى ان من زعم ان من كلاميه ما قضا
حيث ادعى اولا ان الاسناد الى المبتدا متاخر عن
الاسناد الى الضمير وادعى ثانيا عكسه فقد وهم اذ الظ
المتبادر من كلاميه تثليث الاسانيد دون التناقض
كيف وكلامه صريح فى ان الاسناد الى المبتدا اثنان
احدهما متاخر عن الاسناد الى الضمير والاخر متقدم عليه

الضمير واسناده الى المبتدا بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان

بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي

ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه

سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدا بتوسط العود ولا شك ان اعتبار

الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل

الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدا بوساطة عوده اليه في الدرجة

الثانية فما صرح به اولا ليس الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم

على الآخر واما الاسناد الى المبتدا بصرف ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير

بالذات للاسناد المذكور اولا وهو متاخر ومتقدم في الاعتبار على الاسناد

الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدا المتقدم مع مطلق

صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير

وعوده الى المبتدا الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول

حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وانما اقتصر

هنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتباره الاول

فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت

جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما اسناد واحد ففي الصغرى

اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا لكن البعض زاد

في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا آخر سماه اسناد الفعل الى المبتدا فظن قوم

انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا

فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله

اخواته المشاركة له في التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوي

الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان التزم ورد انه جعل المسند

السببي قسيما لما يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند

اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وقد اجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما

تقدم من ان الفعل مسند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث

سيرد عليك قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوي للحكم اي اذا جرى

هو يعطي الجزيل على ظاهره لو وقع في مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوي

فقط وعليه اي على الاعتبار الاول المفيد للتقوي فقط وردت هذه الآية

اذ ليس معنى التخصيص مما يلائمها ونظم الآية الاولى هكذا واتخذوا من دونه لا

من دون الله فهو سهو قلم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه

لهم لا حصره فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون

اي يحبس اوائلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع

لان غيرهم لا يوزعون واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم

متلبسين بالكفر دلالة على انتفاء ما ادعوا من احداث الايمان بعد الدخول

لا قصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال

من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه

شامل من النفي يريد ان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدا المقدم منفيا

لان سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ

فيه اشارة الى ان الظرف اعني قوله به اي بالكفر حال من فاعل خرجوا وكذا الامر في قوله بالكفر فانه حال من فاعل خلوا

ليس في لا اكذب ما يفيد توكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا اكذب انت شبهة لكنها
تزول بان انت هنا لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويته فان تقوى
الحكم انما هو بتكرر الاسناد المترتب على كون انت مبتدا والبا في قوله
بانه هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لم يتعد
اليه في غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لا ان انتفاء الكذب ثابت له دون
غيره ليكون تخصيصا فقد تراى فيما سبق من ان فايدة توكيد المسند اليه
تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب
تقوى الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا اكذب ولا اكذب
انت وعليه اي على تقوى الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من التنزيل
لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشراكهم لا تخصيصه
بهم سواء اريد بهم طايفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق
عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقيق عدم تساول اهل المحشر وفي
الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم
بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت اشتبهت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون
عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسال بعضهم بعضا كما
كان دابهم في الجبوع الدنيا قوله ويقرب وذلك لاسناد عارف الى
ضمير عايد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوى الحكم دون
التخصيص على قياس زيد عرف فيسل واما هو عارف فيقرب من هو
عرف في التقوى ويساويه في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه

توكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل
السر في عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تعلقه
موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته
اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوى فلا يكون نظير ابل
قرسا ولذلك اي ولشبهه بالخالي عن ضميره رتبه هذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم تحكم
على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان
عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع
ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري
على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراوه على الجزء
الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا
وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من
اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان
المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا كان للمجموع اعراب
آخر محلي يختلف بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة
تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير
اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه
الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف
اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان ككلمة واحدة
فلا يجعل جملة ولا يبنى واما اذا كان مسندا الى ظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي

وقد سبق الى الاوهام بعض الناظرين ان كون الى حين جملة سببه منع اجرا اعرابها الذي استحقه على الجزء الاول اعني فاه وليس بشي فان ذلك الاجرا انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار بمعنى شي فهاهنا غيران لا حظ هناك مفردات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل فيكون نحو الاجله

ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى الضمير
في الافراد وعدم البناء فمفعول اتبعه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف ابوه
الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو مررت برجل
عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه
الا انه اجرى اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من الاتباع ولان الجزء الثاني
له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم
اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي الاعراب
الجاري جليبي اشكال واما نحو اقايم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على
نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وبالاعتبار الثاني اي نظم الكلام بالاعتبار
الثاني يفيد التخصص وقد مر ان ترك صيغة الحصر في افادة التخصيص اشعار بكونه
مفيد للتقوي ايضا لانعقاد سببه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل
الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فيقصد اليه تبعا
الا يرى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث
قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى
الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا اي قوم مردوا
على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويداء حبة القلب وسيأتيك بيانه اي
بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصص وهو اشارة الى قوله في
ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول يفيد التخصيص الى آخره وانما كان
اعتبار الابتداء في نحو عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان نحو

اى ان يكون هناك وجود فعل وعامل به لكنه محذوف في فاعله او في تفصيله

ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه
وقوله الرفع يفيد تحقق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل النصب مبني
على الطلاقة فقال ههنا زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان
عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع العرفان على ضميره تحققا او تقدير ايكرر انتساب
الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث الذي مر عزناه
قوله وحملته على باب التوكيد اي باب التاكيد بالتكرير فان المقدر الباقي اثره في
حكم الملفوظ فههنا تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر و
المفسر صريحا كما توهم قوله فليس الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني
ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا بـ اما كما في الآية لم يجز ان يقدر عقيبه
المفسر الا مؤخرا لان تقديره مقدما يؤدي الى توالي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره وانه
ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بثمود واجيب بان المخصوص هو
الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان
تقدير الكلام مهما يكن من شيء فهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط
وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين الجزاء
وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال
الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا لقصد
التخصص الذي لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتبار تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرنا
انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو فقيل لك ماذا فعلت بهما تقول اما زيد فضربته

اشار الى ان كلمة اما ليست قايمة مقام الاسم الذي هو كلمة ما بل مقام الحرف الذي تضمنه كلمة ما فتامل

وذلك لان السامع منه لم يعرف اصل الفعل

واما عمرو فاكرمت بلا قصد الى التخصيص ففي قراءة النصب تأكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة اما واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد ويتأكد بما في اما من الدلالة على اللزوم والتحقق قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين اي الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير وهما المرادان ايضا بوجه تقوى الحكم ووجه التخصيص في قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الابهري الى قوله في باب الاستفهام فلا يحتمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وتوهم كونه اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو واجل مسمى عنده اي حصل عنده مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدأ فنحو رجل عرف لا ينبغي ان المنكر الموصوف وفي قوله بل حق المعرف اي الاولى والاليق بحاله نوع اشعار بذلك الاحتمال ايضا واما قوله وحق المنكر فلا يشاكله اذ قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان انفصال الضمير مطلقا له اسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا جرى الفعل وقال في موضع الالباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا يشترط في انفصال ضميرها الالباس نحو هند زيد

قدر الفعل لتظهر سبب التقوى المعتبر

منها التقدم ومنها كون الفاعل معنويا ومنها كون الفاعل حرفا كما فصلت في كتب النحوية

صاحبته هي وحصر الانفصال في هذين السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذف فيقتضي الانفصال ايضا كقوله لو انتم تملكون قوله واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقدمه عليه باقيا على اسميه وفاعليته فاحتماله اياه ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقدمه كما ان كون زيد فاعلا يمنعه وان اراد تقدمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فمثله جار في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المص خالف اجماع النحاة في تجويزه تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي وبنائه ما سيذكره من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الا بنية التقديم والتاخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة والمؤمن العائذات الطير دون فسخ الفاعل وابقاء الفاعل عمدة فاذا فسخ زالت الجملة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن اين الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مغايرا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف اي على انه فاعل له لا على انه بدل من فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في واسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في افصح الكلام قلت في الاية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في

ان م

الابهري انه يجب نصب المستثنى في مثل قولك ما جاءني الا زيدا احد

اكلوني البراغيث و ان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او
على انه مبتدا تقدم خبره عليه اذ لا الباس كما في زيد قام و على تقدير الابدا
في الاية لا الباس فيها بالفاعل لا ابراز الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه
على البدل يوجب الالباس بالفاعل قوله الا بذلك الوجه البعيد هو ان يجعل بدلا
بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط
فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء و
قوله اذ لم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب و قوله كما اذا قلت شال لما لا مانع
فيه وانها السامع متعلق بقوله لصح وتنبيه على ان صح ارادة تخصيص الجنس
هنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لتنبيه به على ان امتناع ارادته في
شر اهر ذا ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب صوته عند ما ذبه وعجزه
عما يوذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار
لا يكون الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
فقد وهم قوله الا اذا جعلت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم مانع من
ارادة التخصيص الا اذا جعلت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفردي
اذ ليس فيه ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام قوله يصار اليه كثيرا
يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاء لا في هذا التركيب بعينه ولذلك
قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على الندرة راجع
الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا
تنافي بتلك الكثرة قوله و شر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله رجل جاء لا رجلان

وانما كان نائيا عن مظان استعماله لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر وتعظيمه
لا في بيان افراده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحصر فيه حيث تاولوه
بما نقله لا التخصيص النكرة ما يصح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة
مبتدا واجب صرحوا به ام لا قوله فالوجه جواب اذ اي اذ قد صرحوا بتخصيصه
مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي وثبوت التخصيص الفردي لزم طلب
وجه له هو تفظيع شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص
نوعيا اذ لا مانع منه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو تخرجه الى التفظيع
مخرج ما تاولوه به من اجابة المحز وطبق المفصل و قد اورد ان المنكر موضوع
فيصح الابتداء به كالمظهر المعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا
يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة
كما يقول ضربت اكبر اخويك اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما يستحضر
به من ان قولك ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل الخطاب ان يكون ضاربا
لاصغرهما قوله ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية
للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد فيها او اشد قوة لافادة الحكم و الحصر
اعني اذا استعملوا الا بكاد دون ما في قولي تراهم اي البلغاء و وجه الكناية
في مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه ويسد مسده فقد نفي
عنه قطعا و في غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عمن يغايره فقد
اثبت له بلا شبهة و قوله من غير متعلق بما استعملوا و كلمة غير بمعنى لا اي استعمالا
ناشئا من عدم ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادته و على النسختين متعلق

اي لم يقصد بلفظ غير بها الى امر آخر مغاير لما اضيف
غير اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون الاستعمال
ناشئا من عدم التعريض الا انه ليس ناشئا عن التعريض
ونظيره قولك ضربه من غير ذنب اي ضربا لم ينشا
من ذنب

[illegible]

اذ الظاهر ان يقال بالانسانين

بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اى على الانسانين معينين يقصد اليهما بلفظى المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل او لا يجود فليس في الكلام ح كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به ولبس فيه ايضا تعريض اصطلاحي اعني امالة الكلام الى عرض اى الى جانب منه لان الكلام موجه نحو ذينك الانسانين ومبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتهما حيث كنى عن ذاتيهما بما اشتهرا به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بهما قوله لكونه تعليل للنفى في لا يكادون واعون من الاعانة واذ ذاك ظرف للمراد اى المعنى الذى اريد بلفظى المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذى هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل ومتحقق على صيغة المبنى للمفعول من تحققته اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون ن

سيأتى تحقيق التعريض في مباحث الكناية على وجه لا مزيد عليه

لان الكناية اثبات الشئ ببينة

الى ستعلم هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية فيه يتقوى به فيعلم ح علما تاما ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الى الانسانين فليس يلتزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له اعنى كونه اعون على المراد بهما فصل اعلم ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارات هذا هو الفصل الذى وعد في الحالة المقتضية لتقييد الفعل انه يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات اعنى الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد ولتنبيه عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجرى في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل

ومتعلقاته وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى انه جار في غير الفاعل لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من التكلم او في موقع المصدر اى تكلما كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وتجويز الكسائى حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقوله الى نفس الفعل اى لا يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول وذلك لانه داخل في مفعولية الفعل المتعدى فاذا لم يذكر انساق الذهن انسياقا سهلا الى انه متروك وتطلب معرفة حاله هل هو منسى او منوى بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما وتبين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في معقولية الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريق المقايسة قوله ان يعنى قرائن الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى مواد جنس الفعل لان الكلام في تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن واعتمد في تفصيل مرجحات ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد

فصلت لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على ترك شيء يتبع وان القياس
ايضا كما يظهر من مثله هذين المثلين فان حذف الفعل فيهما قياسي قطعا وحظية بنا
حظيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الايلاء اذا قصر
واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امراة فلما تزوج هذه اجتهدت في ان
تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت ذلك اى ان لم تثبت لك في النساء حظية
فاما غير الية وقد يروى بنصب الاسمين اى ان لم اكن حظية فلم اكن الية فصار
مثلا يضرب في كل قضية كان الانسان اهلها مجتهدا فيها لكنها امتنعت
عليه بعارض لا من جهته وقصة حاتم في قوله ولو ذات سوار لطمتني مشهور
وجواب لو محذوف اى لهان علي وقيل هي بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه
لا يتعين هنا لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف
على قولهم اى كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة
على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب يعني اذا لم يكن
هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع الاستعمال
الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اى التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف فيه اما
جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة وانما اضبط اى اجمع
لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن جمعي بان
تقيسه عليه وكلمة عسى مقحمة او مقدر بالقول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة
للموصول وقوله يشذ بدون ان يؤيد انحاءها وغايتها الاشعار بان
الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله منها ان يكون اى الفعل مفسرا لمحذوف

كما الدرك بسكون الراء وفتحها معنى الادراك سماع

وجوبا لان المقصود الابهام بحذفه ثم تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا
المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو ههنا محمول على انه فاعل الفعل محذوف لا مبتدأ
لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما
همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال
وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن
وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المفسر اما
ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيدا ذهب به
اى اذهب واما ان يناسبه كما في ازيد ذهب اخوه اى انفرد قوله ونحو واياي
فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل والمذكور
منصوب وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا وسياتي
الكلام في فارهبون قوله كما سبق التعرض له اى لكون الفعل محذوفا مفسرا
على الوجه المذكور فانه ذكر في المفعول ان الفعل يضمر بشرط ان يفسر اما
بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حرف الشرط والتحضيض يمتنع
دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد تمثل
في بحث الفاعل لاضمار الفعل وحده بقوله ان زيد ولو زيد لا انا قوله ومنها ان
يكون هنا كما اى في موضع حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر قوله لوضعها
على ان تفضي بمعاني الافعال اى على ان توصلها الى الاسماء وتصيغها وتنسبها
اليها ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معاني
الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييده

وجوابا لتقييد الى الابهام والتبيين ... ولو ذكر لكان ... بذكر بعده

وانما قال على الاكثر لانه قد يضاف الى الجملة الاسمية قليلا

بخلاف ما اذا قيل ازيد قائم فانه لا يمكن هنا رعاية الاولى

ومن قبيل المناسب نحو قولك ازيدا حبس عليه على معنى الم يلبس زيد

ذلك المطلق بخصوصيه احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت
فتارة تكون الشروع فيه اى فى الفعل الذى يقدر اللفظ الدال عليه قوله فانه
فان الشروع فى القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرا والباء فى بسم الله اما للملابسة
على معنى متلبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة اى مستعانة باسمه اقرأ والاول
احسن وقدر اقرا دون ابتدئ القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى واخره
قصدا الى الاختصاص انه يناسب المقام والافادة لمجرد الاهتمام قوله فانه يفيد
ذلك اى فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذى شرع فيه مؤخرا عن اسم الله
تعالى قوله تكون الاقتران يعنى ان يقترن الفعل كله بالقول الذى يقتضى تقدير
الفعل الا ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما فى بسم الله والرفاء المواقفة والالبات
وهذا دعاء الجاهلية للمعرس وقد ورد النهى عنه والاختيار فاعل يفوض
واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدا واليك خبره لان الظرف
الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان تكون اليك ههنا مستقرا الا باستتاع
الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف فى هذه الصور جائز قوله وتارة يكون
اى تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا
به معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده فى ضمن جميع
الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذى يقصد اليه
فى الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها
على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم
الحصول مع عمومه للافعال له خصوصية بها يمتاز عن ساير ها كالقيام

والقعود فلا منافاة بين عمومه للافعال وخصوصية بها يمتاز عن ساير ها
وكونه فعلا مقيدا والحذف فى هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال
اى من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الاضافة وذلك
مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم وللذى ذبت اويسبق ما يدل عليه نحو
للحق الحق اى فعل ما فعل قوله فيكون الحال مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم
المقال لان المغنى ههنا قول السائل من يكتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا
للسؤال لا نفس السؤال فيكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا القيد بل لم يثبت
قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اى على ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا لسؤال
واقع قوله نحو ولئن سالتهم وذلك لان السؤال نفسه لو اقع فى الآيتين اى حاصل
مذكور فيهما الا ان كون السؤال هو الا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح فى وقوع
ذات السؤال فى الآيتين كالمثال الذى ذكره اولا فى الاشتمال على سوال واقع
وان امتاز عنهما بان السوال فيه متصف بالسوالية تحقيقا وقد عرفت السر
فى اختيار كون زيد فى جواب من قام فاعلا لا مبتدا قوله لسوال مقدر
يعنى ان ذات السوال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى ذليل
لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع وقيل اى ليبكه و
الثانى اليق بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح
اى سايل من اجل اطاحة المطيحات اى اهلاك المهلكات اياه والمقصود
ان يزيد كان معاونا للاذلاء ومراعيا للفقراء ونظم الآية هكذا او كذلك
يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك ربك هو

فلا حاجة الى ان يقال ان الكلام مفروض التحقق لكن عند التحقق يكون اسد جواب سوال واقع لا مقدر وايضا كلامنا فى نظم الآيتين لا فى ذلك الكلام الذى فرض تحققه على تقدير تحققه

طاح اى هلك واطاحه اهلكه والطوائح كاللواقح بمعنى الملقحات بمعنى المطيحات

وقع منه هنا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن البناء على السؤال المقدر فصله
عما قبله لان السؤال المقدر ههنا قرينة للمبتدا المحذوف لا للفعل كانه لما
قيل نعم الرجل سأل السائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعنوية
بين السؤال والجواب مرعية ههنا اذا جعل كلمة من خبرا لما بعدها اعني الرجل
على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك من النائب فليكن ذلك على ذكر منك قوله
لهذا الباب اي باب نعم وبئس قال وان هذا التركيب متى وقع موقعه
رفع قوله وان هذا التركيب اي الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل
مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من
الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السموك اي العلو والارتفاع واقتضاب
الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه
وسطه وحقيقته وفصوص الشيء مختاراته مستعار من فص الخاتم و
مستتبعات التركيب ما يتضمنه من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه الذي
هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللائق
به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير سننها اي طريقها للمبالغة وهي
طلب المتابعة ولا يقع ذاك اي ما ذكر من التوقيه والتلقي عن علم منه اي عن
علم عظيم تام من المتكلم قوله فان السامع تعليل لقوله ولا يقع ذاك الى آخره بينه
اي بين المتكلم البليغ وبين ما دونه انكره اي لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يليق
به اي بذلك المتكلم الذي اساء به اعتقاده قوله وحما يشهد لك بهذا اي بان
السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الى آخره وفيه رد على ما في الكشاف من

حيث قدره صاحب الكشاف بزيد الغايب وقد استوفينا الكلام هناك بما فيه غنية عن اعادته

١٢٨

ان قراءة علي رضي الله عنه يتوفون بلفظ المبني للفاعل تناقض ما روي عنه من
تخطئة القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وملخص ما في الكتاب ان التوفي بمعنى
الاستيفاء واخذ الحق كما لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح واستيفائها
فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله تعالى او الملك وجاز ان يراد به استيفاء
مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة
اليه رضي الله عنه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يليق عنده بحال ذلك
السائل فحمل كلامه على المتعارف واجابه بما يناسبه مخطئا اياه قوله فهو
اول ائمة النحو اراد بابا الاسود ديلي فاخذ فيه اي في استخراج علم النحو وتمهيد
قواعده بعد ما امره به علي رضي الله عنه لاسباب دعته الى الامر به منها انه
قرا قارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابي
الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت
اردت التعجب فقال فكيف تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى علي رضي الله
عنه فقال هذا من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافي اكثر الناس على ان اول
من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرناه من
ان موقعه ان يصل الى آخره اذا شحذناها اي حددناها اي تلك الجهات والمزايا
قوله الجملة المدلول عليها بزيد جعل زيد دالا على السؤال اذ لولاه لم يقدر سؤال
الا ان الدال على خصوصية السؤال هو كتب القرآن قوله بخلافه متعلق بما
في باب الكلام من باب الجمل الثلث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل قوله متى
كان اجمع للفوائد اي من كلام آخر كان ابلغ منه يعني اذا تناوبا باداء ما
وجوه

اول الموقف اللحو

وانما يعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا
والتقريب وهو تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه يفيد
المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام اذا خلي عن الفضلة كان كبناء احكم
بنيانه وشيد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة قوله بخلاف اي بخلاف
الكلام في النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل فان اوله مطمع فان قلت لا
شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فتعارض ما ذكرتم قلت
لا معارضة فان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز على
ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضي شوقا وطلبا ليفيد عزة قوله ان الكلام على
ذلك النظم اي النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث
الظاهر اي اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناف يشبه التناقض واذا نظر في
حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول
اصل الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء
بشانه في الذكر واداء ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود
الاصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه
التناقض ولعل النظر الذي احاله على الحواشي هو ان ايهام الجمع بين المتنافيين من
محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نعم الرجل زيد في بحث الاطناب وقيل
هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ
بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان تقديم
المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول ايضا اذ تقديره يكتنفه زيد [illegible]

شرح ابيات في الكلام اسد اله
بعد اطفاره لم تنكم ادا

بهذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله اولا الاسناد الا حالي
في موضعين في تكتب في من نكته ولا شك ان تكرير الاسناد آكد وابلغ وايضا
ذكر الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء
قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما في حذف الفعل بناء على
السؤال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور
وههنا ناصب للمفعول قوله نحو وجعلوا لله ذهب جماعة الى ان الجن مفعول
اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء محله بعد المفعولين
كان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء
لله قدم ما هو ادخل في الانكار فادخل ولم يرض المص لان المقصود والذي
سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره واستفادة
هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء
مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محط الانكار ولان المفعول
الاول منكر يستحق التأخر وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر
الناشي من جعلوا لله شركاء وفائدة الجمع ح زيادة التوبيخ حيث اثبتوا
شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد وعد تعالى الجن عطف بيان لشركاء
او بدل منه وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قوله
او جعلوا لله الجن وليس يرضى ايضا لما عرفته قوله فاشتمال المقام على
جهة من جهات الاستدعاء لا شك ان المقتضي بالذات لاثبات الفعل تلك
الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها وعطف التلفظ

منهم صاحب الكشاف =

لان التقديم انما يدل بحسب المقام على ان التقديم ادخل في الانكار لا على ان الدخول في الانكار اصلا =

وانا علي الوجه الاول فالاجمع للمطابقة مع الجن =

به اى بالفعل على الاستدعاء اى للفعل على طريقة اعجبنى زيد وكرمه لان المراد الجهات
المقتضيه لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينه واصالة الذكر وبسط الكلام
وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير ذلك لا الجهات المستدعيه للفعل
اى المقتضيه لكون المسند فعلا او جملة فعليه كافادة التجدد والتخصيص باحد
الازمنة على اخصر وجه وتقوى الحكم فانها مقتضيه لذات الفعل مثبتا كان
او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اى اكثر من مرة واحدة وذلك انه
ذكر امثال هذه الجهات مرة فى اثبات المسند اليه واخرى فى اثبات المسند مطلقا
وانما قال على امثالها اما تفخيما لها واما لانك ما نبهت على اعيانها بل على ما يماثلها
قال واما الحالة المقتضيه لترك مفعوله اذا قصد تعميم المفعول
مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص ولا لفات الاختصار والتعميم لان السامع
ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام ولا لفات الاختصار
المطلوب فان قلت لا بد هناك من قرينه تدل على المفعول العام المتروك ومع
كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا من ذلك المقدر قلت افادة
تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان تدل قرينة على مفعول عام كان
يذكر مثلا فى الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اى كل احد فالحذف ههنا
لمجرد الاختصار والتعميم مستفاد من المقدر الثانى ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف
تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام
الخطابى الى تقديره عاما بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فللحذف
على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا

كانه اشعار بان قد ذكر اللام فى الجزاء وهو كثير فى تراكيب الكتب فى العلوم العقليه وتركها اولى وقد سبق اشارة الى ورود مثله فى عبارة الحديث فتامل

قد يحذف المفعول للقصد الى مجرد التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد
الى مجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الآخر اشكل الامر عليه وانت
تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول متعين لفظه ومعناه وعلى الثانى متعين
معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والاستماع
يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالاستماع على
الاول استماع المتكلم وعلى الثانى استماع الفعل وانما اى ترك المفعول القصد التعميم
مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطى اى كل ما يصلح ان يعطى ويعطى
اى كل احد وقس البواقى عليهما قوله دنياها حال من فاعل تتركه مع كونه مترو
واياها لما يعلل لذاتها والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة فى المقام الخطابى
كانه قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها
دون آخر يقود الى الترجيح بلا مرجح والسر فى ذلك انه اذا قصد نفس الفعل
كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقه كما اشار اليه بقوله يفعل
الاعطاء ويوجد ماهية الحقيقه فيجرى فيه ما جرى فى المعرف بلام الجنس ويقصد
تارة الى التعميم كما فى نحو فلان يعطى واخرى الى نفس الحقيقه بلا تعميم كما فى قوله
تعالى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه فى امر
دينكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل
قوله وعليه اى وعلى القصد الى نفس الفعل قوله عز وجل فلا تجعلوا وانما اورد
على صيغة الحصر مع انه يجوز فيه تقدير المفعول كما سيأتى تنبيها على انه الاولى
كانه متعين قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصا

هنا تقدير الاختصار علیه

لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد الى نكتة اخرى هي العمدة في تركه
وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ لا يلبس يعلل لما يستفاد من قوله
كقوله عز وعلا اى ترك فيه المفعول القصد بمجرد الاختصار لنيابة قرائن
الاحوال انه لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لا تفتح ولا تغيا
ولظهور واختلاف هذه العبارات من تفننا ته على ان تقدير ضمير
المفعول لاستدعاء الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وتقدير ذلك
بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني
يسقون واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس
الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله لانهما اعتبرا الى ان المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه كان من اجل انه يسقيهم
ابل وهذودها غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما وكانوا يسقون
غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والمص اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة
اليهما والمواشي المضافة اليهم فالتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم
يقدر المفعول لفسد المعنى الايرى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا
يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل
انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى
فلذلك قال لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم
قد استمر حذف مفعول المشية وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها

اشارة الى ان هذه الاشارة تفاوت به عليه تفننه في العبارات

مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي
دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق
الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله تعالى هل من شركائكم استفهام
معنوي لوجه الاخبار اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد بالاحتمالين القصد
الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل القرآن
لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حدود الله
يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تعالى
فتمتعوا فسوف تعلمون اى مآل امركم وعاقبته والابيات الثلثة من قبيل
لو شاء لهديكم وما ذكرها اعني قوله ولك ان تنظر الى اخره استطرادا وتنبيها
فيما بين امثلة المشية على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول
المشية وفاعل شاء في قوله اذا شاء ضمير الصدع المذكور في البيت السابق
فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما والصدع بالفتحتين
هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض يسجون اى
محلوق صفة لجزرة او نزكة والنبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود
وقيل هو الآبنوس والازفال ضرب من الاسراع والملوي المفتول والقد
السير يقد من جلد غير مدبوغ والمحصد المحكم يصف ناقته بحسن الاطاعة
مخافة من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية في بعض النسخ المصححة
وبلاد نجد نصب على نزع الخافض اى الى بلاد ولا يجوز ان يكون مفعوله
مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالباس وعقيق وزرود

وقوله وقول الشاعر مجرور معطوف على قوله لو شاء لهديكم

موضعان قوله او الرعاية الانسب ان تقدر مضاف اى قصد الرعاية لتناسب
ما تقدم وما تاخر فى كونه باعثا على الترك مقدما عليه فان رعاية الفاصلة
غاية متاخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفا
امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير
ذلك مما ذكر فى ترك المسند والمسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته
اى اثبات المفعول فعراء المقام اى خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول
فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعى الى خلافه او القصد اى قد يذكر المفعول
لوجود ما تقتضى اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره و
كالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل فى القضية والتنبيه على الغباوة
والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب الاثبات وانما
عطف تارة بالواو وتارة بأو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال
كل على حياله قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله لما اعتنى بالفعل وما يتعلق
به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما فى ترك المسند واثباته وتعرض لحذف
المفعول واثباته ليقاس عليه ساير متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره
مع كونهما مندرجين فى اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل
كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت فى المسند اليه وتنبيها على احوال غيره
مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية
له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهى كون المقام غير ما ذكرنا
قوله زارت اى الحبيبة فانها فى حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين وورد

عطف بسط الكلام على زيادة التقرير
بالواو وعطف ما يشاكل بالواو ايضا و
عطف الباقين باو

اللسان شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها وهو ستر دون السقف يمد
قدام البيت وشبه ما على قلايدها ونطاقها اى شقتها من الجواهر بالنجوم وقد
يراد بالنطاق المنطقة التى تشد على الخاصرة وهى انسب بالترصيع لكن الشقة
اليق بالمرأة قوله فى الافتتاح اى فى ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان
لم يكن مطلع القصيدة والتبليغ القال بمعنى القول منقولان من الافعال
والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشئ الى غايته والاسماع الشتم قوله غير ما ذكر
اى من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفى وضع اسم الاشارة
موصوفا بالمظهر اعنى ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله
او مستدعيا للالتفات اى من المضمر الى المظهر قال واما اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد به معناه
المصدرى بل الامر الذى يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم
ان الفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها الى الترك والاثبات الى آخره و راجع م
معنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به
او كان من متعلقاته وفاعل ان يقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير
وقوله فاعل معنى احترازا عن الفاعل اللفظى فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل
عرف لتلثه بخلاف الضماير ومثل للنوع الثانى بالمتعدى الى واحد والى
اثنين بقسميه دون المتعدى الى ثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين اذ
واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا
اما ان يتقدما معا على الفعل او يتقدم عليه اولهما او ثانيهما فالاقسام اربعة

الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث المتقدم بين الفاعل و
المفعول وبين المفعولين متخذين ومتغايرين قوله ان يكون هناك مجرد
فعل الى آخره كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطأ في الفاعل
ان اعتقده غيره وذلك في قصر القلب والخطأ في التعيين ان يعتقد شركة
غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد
فلا خطأ فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بينهما
الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطأ فقد اخطأ لان الشك تساو
عنده بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع احدهما بعينه لكنه
لا يعلمه قوله تريد دعوى الانفراد بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية وهذه
العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك
اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا
من غيرك ولا مشاركة وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد
الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تأخر من تقديم القلب على الافراد
وانما خص التوكيد في الوجه الاول بنحو لا غير لانه صريح فيما قصد هنا من نفي
الغير وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من
قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي خالجته
قوله شاهد صدق على ما ذكر من ان تقدم الفاعل المعنوي لنفي انفراد
الغير او مشاركته عند من له ذوق لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا
كان المتكلم منفردا اياه حرش مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او

انفرد

في الواقع

[illegible]

انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الضب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثل يحتمل
كلا من القلب والافراد ويتعين بحسب المقام ويضرب لمن يتصدى لتعليم
من هو اعلم منه قوله وليس اي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان
ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك ان التخصيص
فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي وفي اسم ليس ضمير الشان واذا
علت طرقه وجب غيره وانما نفي الوجوب هنا اشارة الى جوازه فيما
اذا قدم قوله فتقصد عطف على ان يكون والضمير في واذا قلته للمثال
الثاني اعني سعيت في حاجتك لانه الذي يدفع به التجوز او السهو او
النسيان كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا
وخص البيان الثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتمالها
على الفاعل المعنوي قوله غير مشوب حال من السعي قيل وفيه سماجة لان
انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله
ومنه اي مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز
اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلم واثباتها لرهطه فيكون
تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به
الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان
كلامه في الفعل ومتعلقاته والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة
والدليل على انه قصد به التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلم في
جوابهم مطابقا لمقالهم واعترض على ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد

حرش الضب هو ان يحرك يده على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليصيدها ماخذه

شاذية

اي المثال الثاني اعني سعيت في حاجتك

[illegible]

لان نفي العزة عنه عليه لا يدل على ثبوتها لغيره [illegible]
الخصص

الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا والتمسك بان قوله
ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون
جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام ان امتناعنا
عن رجمك كان لعزة رهطك علينا لا لخوفهم منه واعلم ان صاحب الكشاف
صرح بالتخصيص في قوله هو كلمة هو قائلها فكيف يقال يا انا عارف لا
يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر
بان يحمل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه وهو الاولى
لقولهم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم
فان قيل شرط التخصيص عند المص ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان
فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي
تستقل مع فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت توكيدا
للمستتر ثم تقدم ويدخل الباء على عزيز بعد تقدم انت وجعله مبتدا و
كذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير
حرف النفي وكان الخبر صفة واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري
فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كانت مفيدة اياه عند من لا
يشترط ذلك كما نقلناه قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم
انما وقع في شعيب عليه السلم ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه
اعز عليه من الله الا بتقدير وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى التقدير لان
تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز

عليهم من الله سبحانه قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت
اصل الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا نهى ان يقال مع ذلك لان منطوق
الثاني مناقض لمفهوم الاول قوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يتقدم لم
يكن منهيا وكلمة لا انت في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما
هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اذا اكدت اي لا ينهى هذا ايضا اذ لا
دلالة لتوكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصلا قوله ولذلك
ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل
ويدل في صورة النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم استهجن
قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل
احد في الدنيا ظاهر الاستحالة فلا يعتقدها معتقد في حقك ولا يصح منك
تسليم وجودها بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك وانما قال في الاول
ينهى لان الفساد فيه اعني التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني يستهجن
لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه
بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون مستهجنا
اي مستقبحا لا منهيا واعترض بان المنفي في ما انا رايت احدا هو الرؤية
الواقعة على احد من الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما تم النفي بوقوع
النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد
انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك
ولا محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط

عن النظم وضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ احد اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو
لا يستعمل في الاثبات الا مع لفظ كل وهذا على تقدير صحته ضعيف ايضا
لان الاستعمال جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا بان الفعل
اذا نفي على وجه عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغيره وذلك النفي
فههنا نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا
ولا بكرا ولا عمرا الى آخره فيفهم ان هناك من راى كل واحد منهم بيان ذلك انه
لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا
رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى احد لا بعينه قد وقع النزاع في انه
كانه ادعي عليك انك رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك
وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الاحد من الناس لانه
معهود باعتبار تعلق الرؤية به وان لا يتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي
الآحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي نفيت ان يكون
فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا
قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد
ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك فنفيته واثبت انك المتصف
بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله وتحرز اختار لفظ الاحتراز
لان التناقض الذي الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك
ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب

وربما يؤيد بان المعنى كتب على هامش نسخة كل احد وكتب عليه علامة الاصح =

ح

عل

فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا
فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لا نم ان يعد
ضميرك وايلاؤه اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي
ان يكون ضربته انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات
المفرغة في نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالفرض الذي ذكرناه
وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لا نم ان النفي منتقض بل الاخير يقتضي ان
يكون ضربت زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من النفي بل من الاثبات اذ
النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا انتفى
عني وثابت لغيري وقد سهى في ذلك اما اولا فلانه اذا ادعي في
ما انا رايت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول يجب
ان يكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول
وكان النفي منحصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم ههنا
ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل
رؤية احد من الناس منتفية عني وثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات
في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد الامرين انه تحرز
ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يثبت ولا زيدا فلا يصح
ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا
يستعمل الا معه وهو مردود عند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بما ذكر في ما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة

لان زيدا مضروب لك والمفروض ان الضرب واحد فضرب زيد هو ذلك الضرب =

من صاحب الايضاح =

فاعل يقتضي ضمير المتقدم على وجه الايلاء =

اي الاولى ان يقال في الاعتراض على السكاكي =

فاذا سلم ان ذلك الادعاء حق كان هذا الزعم سهوا قطعا =

اي الثابت ... في الاثبات زيدا =

اشارة الى ان هذا التعليل يقتضي امتناعه مطلقا =

الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد انك ضربت كل احد سوى
زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبنى على رجوع
الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان هنا وجها
آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه
ضرب زيد ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك
المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اى لا غيري
وما انا ضربت من سوى زيد اى ضربه غيري فيكون هناك من ضرب
كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان هذا المقام من
مداحض الاوهام تري حماجه فيه قد زلوا فلم يثبتوا على ما تخيلوا وفا
ولقد ثبتناك تثبيتا وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا والحالة
المقتضية للنوع الثاني قوله والحالة المقتضية للنوع الثاني يعني اعتبار
التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وصور هذه الحالة
في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل
واقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الردع عن الخطا الى الصواب واذا اردت
بهذا المثال قصر الافراد قلت في توكيده زيدا عرفت وحده كما مر
في الفاعل المعنوي قوله نبههم ان يقال جعله شبيها به لتقدم والتشريك
في علة النهي اعني هنا قصه منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك
تناقضان فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا من الناس او قلت
انا لم اضرب زيدا ولا احد غيري اعني لا فرق في لزوم التناقض في

والضابط ان يقال في الحالة المقتضية للنوع الثاني ان يكون هناك فعل قد وقع للمخاطب خطا في قيد من قيوده سوى الفاعل وانت تريد رده عن الخطا الى الصواب او وقع له تردد فيه وانت تريد ازالة تردده وانما زدنا ذكر التردد لما عرف من انه لا خطا في قصر التعيين

وذلك لان اختصاص عدم الضرب بزيد يقتضي كون غيره مضروبا فيكون منطوق ولا احدا منافيا لمقتضاه وقس على ذلك المثال الاخر اذا قصد منه تقديم الفاعل

[illegible]

[illegible]

١٢٧

صورة العطف بين ان يكون المقدم على حرف النفي او يكون مقدما عليه
ايضا والنهي الواقع في مسئلتي تقديم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي
مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد
الخطا في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن
بك ظان ظنا فاسدا انك يعتقده قد ضرب عمروا او انك يعتقد كون زيد
مضروبا بالغير ذلك الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت
زيدا بتقديم المفعول والفاعل في كلامه رد الخطا بك في زعمه فانه يصح منك ان
تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا
احد سواك بتقديمهما في كلامك ليوافق كلامه لا لتفيد التخصيص وهذا هو
الفرق الواضح الذي اشار اليه بقوله وكذلك امتنعوا اى مثل امتناعهم وانتهائهم
عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته قوله فرد بالنصب جواب للنفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد
مررت يريد ان تقديم المفعول بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم
المفعول به الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اى
التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او
مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من متعلقات
الفعل وخبر المبتدا وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل
لموافقة الكلام السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او رعاية الفاصلة او غيرها الا ان هذه قليلة فيجعل في حكم العدم قوله وفي معنى

ذكر خبر المبتدا هنا لدخوله في الضابطة المذكورة وان لم يكن من متعلقات الفعل

فلذلك لم يقل لازم غالبا بل اطلق اللزوم

قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى انه تعريض مساق كلامه يقتضي ان يقال
بدل يذهب يقولون كأنه تعريض ليكون ح اخلا في حيز تسمع معطوفا مع الظرف
الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون لكنه عدل
عن ذلك لأنه ليس قول جميع ايمة علم المعاني كنظايره بل مما ذهب اليه في الكشاف
فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة
عطفا على تسمع اي ولذلك يذهب او ان يجعل قوله وفي قوله لتكونوا شهداء يقولون
وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون عطفا على تسمع ايضا لا على قوله في معنى اياك
نعبد يقولون مع ظهوره لئلا يقع الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا بد
كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير وانها لا سبهم
وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفعل
اعني لا يلتذ دون بعدما قيد بفيها وقد يقال الاول يتعلق بالنفي والثاني بالمنفي
اي لا يكون في الآخرة تلذذهم في الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة وقوله ليست
بالآخرة خبران في قوله بان الآخرة وايقانهم بالنصب عطف على اسمها وقوله
في شيء خبر ليس ومن الايقان حال منه ان جوز تقديم حال المجرور او صفة لما نكره
في شيء وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي المتصفة بالآخرة عند الله وفي الآية
تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون الآخرة لا بشيء
هو غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان الآخرة التي عليها اهل
الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني من تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون
بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان

وهو قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب فانه معطوف على تسمع كما عرفت = منه

فالتلذذ مقيد بكونه في الآخرة والتلذذ في الآخرة مقيد بكونه في الجنة فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد = منه

والتقدير ليس في شيء من الايقان ثم حذف الموصوف وغيره

لا شك ان التخصيص يشتمل على اثبات ونفي وليس التعريض بشيء منهما بل المعرض به معنى آخر كما يظهر بادنى تامل صادق فيما قررناه ويسير ذلك تحقيق التعريض بما لا مزيد عليه في مباحث الكناية = منه

اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم
على الامم اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة
لجعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس مدخل في
كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا مزكيا لهم
فانه كرامة ثانية وعدي شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب في لا له على ان تعديله
اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وتراهم عطف على تسمع اي ولذلك
ترى ايمة علم المعاني قوله لا للعرب وحدهم كما ترعمه طايفة من اهل الكتاب قوله
لو قوعه في مقابلة كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق
واذا حمل تعريف الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا
فمقابلة البعض الآخر اعني العجم لا الكل فالأظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول
اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا
انه قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود واوقعه في مقابلة الكل وكون
الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكلا الاختصاصين باطل فانه رسول لكل
الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني على كون الناس
معمولا لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا
فيكون من تقديم معمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا
لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما
سيأتي او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه
ايضا تخصيصا وقد يقال بتعلقه بارسلنا بجعل قوله رسولا توكيدا او الثا

روي ان الامم السابقة ينكرون يوم القيمة تبليغ الانبياء عليهم السلام اليهم احكام الله ثم فيؤتى بامة محمد صلى الله عليه وسلم فيشهدون للانبياء على اممهم بانهم بلغوا فيقال لهم من اين عرفتم ذلك وانتم متأخرون عنهم فيقولون باعلام الله ايانا في كتابه على لسان رسوله الناطق بالصواب ثم يؤتى بمحمد صلى الله عليه وسلم فيزكي امته =

كان بعضا من النصارى يزعمون ان محمدا صلى الله عليه مرسل الى العرب فقط =

هذا اعتذار لتوجيه ما ذكره فانه اذا قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود صار الملحوظ مطلق البعض المقابل للكل وانت خبير بان المآل فيما ذكرنا انه اظهر وفيما ذكره واحد وهو ان لا يكون رسالته عامة الا ان الكلام في المفهوم ان هو من الحسان فتأمل =

اولى والحال بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما نذكره الآن
ويتم المقصود قوله ولافادة الامثلة التي تقدمت بعد قوله والتخصيص
لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي شرع نذكرها الى قوله في سائر كتب
الله من النفي اى ولافادة تقدم ما حقه التاخير التخصيص ترى ائمة علم المعاني
يفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يفرعونه على نفس التخصيص المستفاد
من التقييد بالوصف فكانه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف
مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك بني التفريع عليه لا على التقييد بالوصف
الدال عليه وقد يقال اراد تخصيص الوصف بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه
اقحام لفظ النفس عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون عطف على قيل واذا
لمجرد الظرفيه والفاء في قوله فكما داخله تقديرا على قوله يذهبون ايضا عطف
على يفرعون اى يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص فيذهبون
ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه كما
كذا ذهبوا اذا قيل ما ضربت اكبر اخويك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر
لانه بتقدير الوصف اى اخاك الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل
لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف في الاثبات
يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات لئلا يلغو ذكره اذ
الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات
والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اى ولان التقديم فيما ذكر يدل
على انه ضارب لانسان آخر مسعود وذلك لان منطوق العطف يناقض

مفهوم التقديم كما عرفته فان قلت اذا كان كل التقييد بالوصف كما
جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت
ولا احدا من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم
يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص
على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم
انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى
كيف جاز في مقابلة ذلك الظان ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق
آخر بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق فا
وليس بشيء الا ترى كيف جعل الوصف في افادة التخصيص اصلا وشبه به
التقديم في افادته قوله وشمتهم عطف على تراهم يفرعون ومعنى لا فيها
غول ان الغول مقصور على الاحصول في خمور الآخرة لا يتجاوزه الى الا
في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول في خمور
الجنة لا يتعداه الى الحصول في خمور الدنيا ومرجعهما الى ما ذكره بقوله
وان المعنى ما كلمة عطفا على تقدم الظرف والمقصود التعريض برداءة
خمور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة الكبرى والغول غائلة الصداع
او الاثم او اغتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري وينزفون على
صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقدم هم على ينزفون
لتقوى الحكم السلبي وتقدم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله

التقديم م
فينبغي ان يتوهم اختصاص الحكم باحدهما
وخروج الاخر عنه ==

ولا يمكن ان يجعل التخصيص فائدة في صورة
التقديم لانه حاصل بدون التقديم والا لم يحصل
فيه اصلا بخلاف الوصفين فان التخصيص انما
حصل بهما اذ لو ذكر لفظ شامل لهما فات التخصيص
قطعا ==

حصول م ونات
جعل بمعنى النفي ان عرض من السند
اليه والثاني واحد والاول
سبب ما يتعدى على التخصيص للانتقال
العقول ==

الم ذلك الكتاب هو اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون
السابق مع ظرفه المتقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على نشبههم
كانه هم ولو اجرى كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله هو الم الى آخره
يقولون يمتنع قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلمة لا
اعني النفي جزء من المسند اليه كما قررناه في العبارة الاخرى ومحصول المعنى
ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله
هو وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت فرد منه فلذا
قال على ان ريبا بالتنكير للتقليل قوله دليل خطاب نصب على انه خبر ...
اي هو يصير التقديم لافادة التخصيص بل مفهوم دليل خطاب على ما ذكر
والاتيان من يقدم خبر المبتدا عليه وقد سبق انه عمم حكم التقديم بحيث يتناوله
ايضا فلا يرد ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى ان المتعلق
بجواب متى اعني افاد اي وافاد تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس
افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل اذا ظرفه محضة
معمولة لقرات كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة
للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في
قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر
وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته
ولما احتمل المثال هذه الوجوه امر بالفهم وقد يقال اراد ان يشرع في بيان
آخر فقال فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان

وجه افادة التقديم التخصيص قوله استدعاء الحكم اي استدعاء التقديم
الحكم ثبوتا ونفيا تمييزه والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه
منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو
النفي والثالث لتقديم الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله
لما عرفت متعلق بلزم وحالة التقديم هي الحالة المقتضية له قوله ان نزى
سامعك الى آخره وذلك لان تقديم الفاعل او المفعول او غيرهما يدل
على انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي
ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من متعلقات الفعل هو الظرف وسائر
المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك
اي غير الذي نفيته من الفاعل او المفعول اذ الغرض ان الفعل واقع فلا بد
له من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي لاستدعاء المقام غير
ما نفيته نفيك الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهوم منه
باستدعاء المقام واذا اثبت غير من كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه
خطأ اي لكون اعتقاده خطأ واعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص
جار في تقديم كل ما حقه التاخير من معمولات الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكفي في
افادة التخصيص مجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
على ما مر قوله ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي و
المفعول وغيرهما من متعلقات الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعته من
التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي بذكره اما لتعظيمه او التبرك

١٢٧

او استلذاذه او كونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان اراد
انه اذا كان التقدم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل
في بسم الله موخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به يرد
عليه ان السوال في اقرا باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم
للمخاطب لان قوله اقرا الى ما لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة
والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام
دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب هو النبي عليه السلم
كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقدم
وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقدم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان
يقدر الفعل موخرا ليفيد الاهتمام باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه
ذلك السوال وكان جوابه انه انما لم يتقدم باسم ربك ليلا يتوهم التخصيص
الذي هو نابٍ عنه المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كما
ان ما خبره عن الفعل في قال الله وشكرت الله مع انه لا ينافيه وبما اوضحنا لك
انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سواء قصد بالتقدم
فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل بسم الله متعلقا باقرا الاول
وباسم ربك متعلقا باقرا الثاني يتضاعف فيه الفساد والله الهادي الى الرشاد
قوله بتقدم الفعل على المفعول الخ حمل على انه جعل باسم ربك مفعول اقرا لان
المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التقديم يطلق
على معنى يتناول غير المفعول كما في قوله غير معدى الى مفعول به ثم ان الفعل كما

فان التخصيص هو الغالب الذي يتبادر الى الوهم

يعني ان اسمه تعالى وان كان اهم عند المؤمن نصب عينه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب تاخيره في الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة له في نفسه

اما قصد التخصيص فلانه ناب عنه المقام واما قصد مجرد الاهتمام فلانه يوهم ما هو ناب عنه

وذلك لان المفعول اذا اطلق يتبادر منه المفعول به

ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع
النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة
بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله مقروبه وفي الاية
على الزيادة كما توهم والوجه الاخر في يعطي ويمنع قصد التعميم في المفعول
بالحذف قال والحالة المقتضية للنوع الثالث اي تقدم بعض
معمولات الفعل على بعض ولفظ ايراده يروى مرفوعا عطفا على محل العتاقة
وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقدم بعض متعلقات الفعل على
بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد
الاهتمام بشان الانطلاق لا تخصيصه به مع انه في الحقيقة من تقدم
الخبر على المبتدا فتدبر قوله يتقدم ما يتقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض
معمولات الفعل على بعضها تعميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني
التقديم لمجرد الاهتمام تقدم المبتدا على الخبر وتقدم العامل سواء كان فعلا
تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب
اتمنى مع انه من تقدم المفعول على الفعل قوله احدهما ان يكون فيه مسامحة
لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون
وتقييد المبتدا وذي الحال بالمعرف احتراز عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقدمهما
والعامل ملحق بالموثر والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء من الفعل واختار في المفاعيل
الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مر في تبعيد الفعل
وهو تقديم المفعول به ثم المفعول الذي بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم
وترك البواقي على اختياره وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده

امر بالتدبر لسطا ذلك الوجه في عدم افادة التخصيص وهو ان القصد بعد دخول علمت الى كونهما مفعولين لا الى كونهما مبتدا وخبرا

كما هو مذهب عبد القاهر

فليس من معمولات الفعل وان كان من متعلقاته كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو
في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه غير عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية واورد
للتمييز مثالا ولم يقل ممثلا غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل وايضا
فاعل ممتلئا مستتر فلا يظهر ان يقدمه لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل لم يقل
في حكم الفاعل لئلا يوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم
فاعل الا المجرده كما في اعطيت فان زيدا عاطا اي آخذ من عطوت اي تناولت
واما المزيده كما في كسوت فان عمرا مكتس وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف
كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى
مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فصل لاتحادهما
في الاعراب من جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت
انا وفلان زيدا اي المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات وبعده عنه
شارك ساير التوابع في استحقاق التقدم على غيرها واذا اجتمعت التوابع
قدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر
عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت والاسم المبهم المميز
فان اصله التقدم على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقدم على المستثنى و
كالخبر الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقدم على الظرف مثلا في نحو طاب
زيد نفسا يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة واحترز عن استحقاق
الموضع باعتبار عارض كالمفعول به اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة
والخبر عن المنكر ونظايرها قوله وثانيهما ان يكون العناية فيه ايضا سابقة لا
نحو قولك في الدار صاحبها وضرب زيدا سيده وابن ابيه

فان قلت يرد اخلو في تقديم العامل على معموله فلعله هنا جهة اخرى مقتضية للتقدم هي الابهام والتفسير فان حق الاسم المبهم ان تقدم على مفسره مع قطع النظر عن كونه عاملا فيه وذلك لا ينافي استحقاق التقدم بسبب كونه عاملا فيه كالمبتدا المتضمن لما له صدر الكلام فان له اصالة التقدم و استحقاقه من وجهين

بمعنى ان اراد ان ينبه على انه قد يكون في المعنى فاعلا للمجرد وقد يكون فاعلا للمزيد

اي في بعض الفعل

اي في جميع التوابع

لان كون العناية لاجل كونه الاكون نوعا من العناية

قد ذهبت ان العامل في المستثنى اصالة التقدم منها البت كونه عاملا باعتبار كونه نحو جاء وجاء

نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوب قداماها وان التفات بفتح الهمزة
عطف على كونه يجري مجرى التفسير وما في كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه
قيل وثانيهما ان تجد كل في اعتنائه بتقديم ما تقدم لكونه نصب عينيك كما تجد ك
قوله وازري اي ستر ولفظ قيل عطف عليه وتقول ثاني مفعولي تجد و قوله مقدم
اي المفعول على الفعل عطف على مفعول تغيير الى وحق المفسران تعقب مفسره
وتقدم وجه الحبيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد
يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده فلزم من اتصاله تقديمه على الفعل
ايضا فلذلك لم يفد تخصيصا قوله تقيف شعرك اي تنتصب فرحا و مفعول
لله شركاء تقديره لله شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اعتقدوا
في زعمهم واعتقادهم ففي المثال الآية قدم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله
عليه وقيل قدم فيهما المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة واذ جعل لله
مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل
كاف الى الشان قوله او لعارض عطف على لكونه في نفسه وذلك اشارة الى
كونه نصب العين ثم ابدا النغمات الخاطر البه ثم ان المص اورد للعارض
اربعة امثلة من عند نفسه وبين فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام
ثم عقبها باربعة اخرى كانتها من نظم القرآن على ترتيب امثلته اعني ان الاول
من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله تعلقت الخاطر ثاني
مفعولي توهمت بمعنى ظننت قوله مما نحن متعلق بما تقدم في هذه الكتاب
للقرآن في الوقوع يقال كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن مجيئاهما وقوله مثل

فلما حاجة الى التقييد تقال التقديم وذلك كما يشير

عطف ذلك او ورد الفاء بينهما وقد تقال معنى معول تقديره ان يقول فتح العطف الفاء

بناء على انه تم من ان الكلام في تقديم متعلقات الفعل بعضها على بعض وقد عرفت بطلانه

عرفت م

متعلق باحدث اي احدثت في الحدث مثل اخذتك فيه وقولك لصاحبك قوله
فتحدس بذا هو العارض الذي يورث الاهتمام قوله واعجبني عطف على اعجبني
الاول قوله او كما اذا وجدت عطف على كما اذا احدثت وهو المثال الثاني
من امثلة قوله انت تستبعد وقوعه يعني من جهتين مختلفتين في اقتضا البعد
وقوله من جهة بعده متعلق بالنفات والمستتر في بعده للجهة والبارز
للموعود وبحذر فانك وحال النفات ظرف لتجد وضعفا وقوة تمييز عن
نسبة التفاوت الى الانكار قوله بالنسبة اي بالنسبة الى الجهتين وضمير تعا وللانكار
وذاك صفة لنعا ومنه اي التفاوت الذي هو في الضعف والقوة فقوة القصد
المتفرعة على قوة الانكار المترتبة على قوة الجهة في التعبيد امر عارض يوجب
زيادة الاعتناء بذكر المنكر وبجعله نصب عين المتكلم قوله في الاول تتعلق في
المعنى بان يقول لا ما وجبت ولا انكرت كما يشهد له قوله وان يقول في الثاني قلنا
في تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان يقول واراد هنا بالمرفوع الفاعل وتوكيده
وما عطف عليه واما المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التوكيد والمعطوف
اذ لا يتصور تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان
ينفصل يتقدم هذا عليه للغرض المذكور فيقال وحده هذا انا ابي وجدي كما
في قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال
بل ذلك مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا عرفت هذا هو الثالث من
امثلة وابرات الاشتباه مصلحة فت هو العارض الذي اورث الاهتمام
فاقتضى تقديم الحال اعني من محبتك على الصفة قوله او مثل الذي في قولك

في الموصول

الحلم لله عطف على مثل الذي في قولك بايت الجماعة وهو الرابع من امثلة و
المحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرور من اعني بالحق
وبهارون حتى قدما على المفعول بلا واسطة والمناشي مواضع الحدوث
والحصول واراد بقوله لطيفا والطف ان تلك المناشي تتفاوت فبعضها
لطيف وبعضها الطف وقيل ما صفة خفاء اي تتفاوت مراتب الخفا في
اللطافة والضليع القوي من الضلاعة ويقال له بالفارسية بهلو آور
وعدم شق الغبار كناية عن السبق والظالع هو الذي في مشيته عيب
اي غمز هناك اي في مضمار المناشي وعدد راما التنزيل تعجب منه ومدح له
يقال لا در دره اي لا كثر خيره واصل الدر اللبن وتغذية الاحاطة لتعلقه معناها
معنى الاشتمال ومقتضيات يروى بفتح الضاد وكسرها وقوله الا ترى شيئا
استيناف لبيان ما قبله منها اي من لطايف الاعتبارات عليه اي على حكم ذلك
الشيء فيه اي في التنزيل قوله من وجه لطيف متعلق براعي كما ان من الطف وجوه
متعلق براعي يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف
فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه هي الطف من كل وجه جمع من
الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية اي اللطافة
وفي الكمية اي العدد وقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه
وما نحن فيه هو التقديم لعارض واذا احدثت ظرف لتستقصي وضمير
تتخذها للامثلة يعني انك اذا احدثت الامثلة التي بلغتها اليك مسارح
نظرك فربما ملك استهديت بضوئها الى معرفة ما عسى يظلم عليك من نظايرها

اللبن خير الاطعمة عند العرب وهو الاصل في التغذية والتربية

فاذا كر... كان المعنى من الاحوال المقتضية

قوله مقدم اي المجرور على الفاعل واللام في لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسورة
مع تخفيفه وانهمك في كذا اي جدّ ولجّ والاستمرار المبالغة والالحاح وفاعل
فكان ضمير الاشتمال الذي دل عليه اشتمل والنكد قلة الخير ونزّهته تمييز عن
النسبة لا عن الضمير الراجع الى تلك القرية وكذا مبنيا اي انكد تنزيها واسوئها

فان هذا الضمير الراجع الى القرية لا ابهام في نفسه حتى يحتاج الى تمييز ونسبة انما المحتاج الى ذلك هو النسبة كما بيناه

قوله الا كانت اي مجيبا في فكره معنى هذا الكلام وفي التعبير عن القرية بالمدرة
تحقير لشأنها نحافاتها اي نحو ابنها واطرافها وهناك ظرف لغو لكان وفاعل
يلم ضمير سابق الحديث قوله ومنها اي من الامثلة ان قال الله تعالى في سورة المؤمنين
قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا
هذا وقال في سورة النمل وقال الذين كفروا أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون لقد أبناه
وعدنا هذا نحن وآباؤنا والعامل في اذا في الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بإن
واللام اي أنبعث اذا متنا انخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في
الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور قوله هناك اشارة الى
الآية الاولى وهنا الى هذه الآية قوله لا جزء هناك اي في الجملة المسطورة فيها ههنا
والبُنى بضم الباء وكسرها على طريقة غرفة وغرف وسدرة وسدر قوله كالعوض جمع بنية

وفي الصحاح ان البُنى بالضم مقصور مثل البِنى يقال بُنية وبُنى مثل ذِرية وذُرى وبِنية وبِنى مثل جِزية وجِزى

يعني ما تقدم من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت
جاز ان يكون من قومه وصفا ايضا فقدير متعلقه معرفا فلا حاجة في
تقدمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية
على ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقدم الوصف
الآخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا بهو وي نصب صلة اي لاجل

يعني اذا جوز كونه وصفا كان التقدم ايضا محتاجا الى اعتبار العارض

المجرور ان يكون كلمة من الداخلة عليه صلة الدنيا وهو وي نجرها فقبل المعنى
لاحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور وقبل معناه
لاحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يكن ههنا منها وفي كلامه نظر
وهو ان من قومه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه

يعني ان الصلة مجموع الجار والمجرور ولا شك ان المجرور بعض هذه الصلة

هذا النظر انما يتوجه على ما ذكره في هذه الآية لا على نظيرها من الامثلة التي ذكرنا ما لم نذكره

اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه به من حيث المعنى غير معقول
اذ لا طائل في ان يقال اترفناهم عادا ونعمناهم في الحياة الدنيا التي دنت من
قوم نوح الانبياء وبل بعيد وهو ان يراد دنت من حيث قوم نوح اي كانت
قريبة منها في الزمان او شبيهة بها في الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة اي
على الفاصلة الالفية في طه تقدم لذلك على موسى وزنه عليهما السلام
وليس في الشعر آية هذا العارض المقتضي لتأخير موسى عليه فقدم رعاية
للاصل مع المحافظة على الفاصلة النونية ايضا قوله فما كان الغرض الى
من ايراد الامثلة الاجمالية والتنبيه على التقديم لعارض مع رعاية الاهتمام و
ضمير فيها للنظائر وخاصتين حال من المستتر في مستقر وهذه الانواع
الثلثة اشارة الى اعتبار التقدم والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوي
واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتباره بين متعلقات
الفعل قوله فليكن اي ما عرفته فيما سبق على ذكر منك لتعلم ان ذلك الطرق
قد يسلك في هذه الانواع فيتنزل المصيب في الفاعل او المفعول منزلة المخطئ
فيتقدم وقد يعكس فيترك التقدم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات
بمنزلة الاهم فيتقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات

خطابه مناسبه لما ذكر قال واما الحالات المقتضيه لتقييد الفعل
بالشروط * وصف المشروط بالمختصه لاحتمالهما في الاستقبال و المضي
و في عموم العقلاء و عدمه و في كونهما حرفا او اسما ظرفا و غير ظرف و لم
يعد اذ و حيث فانهما بدون ما لا ينبغيان شرطا و ابتدا و بان لانهما اصلها
و عقبهما باذ الزياده مناسبتهما اياها ثم بسائر الظروف الاقرب فالاقرب
ثم بما يختص العقلاء و قدم ما على مهما لانه اصلها و اخرانى و انى لقلتهما و
فصل لو بما عادة الكاف لانها لا تفعل اصلا بخلاف اذا فانها قد تجزم في
الشعر كقوله و اذا تصبك خصاصه فتحمل و لانها للمضي و شرطيتها تقديرية
و لم يذكر اما استغناء عنها بمهما و قوله فالذي جواب اما و ضمير عنها للحالات
و قوله اما ان فهي للشرط في الاستقبال شروع في تفاصيل مبني هذه الكلم
اي فهي لتعليق حصول مضمون جمله لحصول مضمون جمله اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال
ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الجمله الاخرى
كما اشرنا اليه و لا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل
في الحال و ليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجمله الاولى كما لا يخفى قوله الخلو
عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به تمايزان و اذا
و اما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما و قد يتوهم ان اقتصاره
مبني على جواز استعمال ان في المحال و ليس بشيء فانهم اتفقوا على انها للمعاني
المشكوكه فالاصل فيها ان لا جزم بشيء من طرفي الشرط و قد نبه على ذلك حيث
قال و هو لا يعلم اكرمه ام لا و حيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل ما هو خارج

فانهم يفسرون اما بمهما كما هو المشهور

اما دبالجمله الاولى الجزاء الذي ذكره اولا في تفسير معنى الشرط و انما قلنا ليس في الاستقبال ظرفا لحصولها لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالاستقبال فيفهم منه كون الموقوف مقيدا به ايضا دون العكس

عن الاصل بسبب الجزم و لا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه
فاذا استعملت ان في المحال كانت خارجه عن اصلها قوله في مقام الجزم
اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله لاستدعاء المقام اياه كما اذا سئل
العبد هل سيده في الدار و هو يعلم انه فيها فتجاهل خوفا منه و قال ان
كان في الدار اخبره بانك على الباب و كما اذا استطلت الليل فقلت ان
لم يطلع الصبح فما ذا اعمل و انت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل
ضجرا و تولها قوله ان صدقت اي ان ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور
صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على
شكه و اظهار التثبت المتكلم و تمكنه في امره و قد يجعل ان صدقت مثالا
للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل في بريه
تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله و اما تنزيل المخاطب منزلة
الجاهل فقد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة
الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن المؤذي
ان كنت اباك فلا تؤذني او ان لم اكن اباك فكيف تراعي حقي و كلمة كيف
للانكار اي لا يكون عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول و
بعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا
و تقبيحا قوله و لامتناع الجزم تعليل لقوله فلما ترك المضارع اي في الجزاء و
حاصله ان الجزاء متعلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر
عنه بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكته و يعلم مما ذكر من ثبوت الشبهه

١٣٧

سوق كلامه لبيان حال الجزاء كما لا يخفى على ذي مسكة الا انه ادرج في هذا البيان ما يعلم به حال الشرط ايضا منه

في تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وانما قال نظرا الى اللفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد استقل الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي موذن بالتحقق قوله مثل ما ترى مثل لنكتة العدول في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اي يظهروا عداوتهم ويعملوا بمقتضاها لا ان نفس العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيتها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرتا ان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل وثالثتها وودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز ان ينتفيا حال الوجدان بتقدير القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار اذ به تنحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء متعلق بالشرط فمعناه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعول يحتمل مع ضمير يحتملها لما انه حملا على المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل الثقافة فلا يكون متعلقة بها فالاولى ان يجعل وودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية

عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا الشرط اراد ان يذكر كلمات الشرط منفصلة اي واحدة بعد واحدة فصدر تعدادها بكلمة اما فقال اما ان وتركها في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال بعد ذلك لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة في جزائها كما ادخلت في جزاء ان لقربها من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فيناسب ترتب الشيء على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون اذا فيما ذكر من المثال ظرفية مجردة معمولة لمعنى المفاجاة اي ثم فاجاءوا زمان اشراك فريق منهم في زمان اذا اقتهم منه رحمة فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو اذا جئتني اكرمك فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيها اي في كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات مع ان الاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمه معارض فجعله لقطعي نصدر للمصدر المعرف اعني القطع على

اذا وقع نحو اذا جئتني اكرمتك لجواز ان يقال لما كان انما اختصر ذكر اكرمتك المجيء سابقا على الاكرام عبر عنه بلفظ الماضي وان كان معناه مستقبلا فتامل منه

واما التعبير عن المجيء المستقبل بلفظ الماضي فيحتمل ان يكون لما عرفت من تقدمه على الاكرام فلا يكون هناك انقلاب الماضي بتوسط اذا الى معنى المستقبل ويحتمل ان ينقلب الى معناه بتوسط اذا لانها تدل بوضعها على لزوم الاستقبال كما صرح به النحاة منه

نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة له اي قطعا محققا وقوله او
باعتبار ما عطف على تحقيقا اي او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي او حالا
بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس
وعرفي فان المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق ق
نحو قولك اذا انعم عليك زيد فاكرمه تجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده
وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار الشعف به في قوله نحو قوله علي اذا ما
لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان حافيا وقد صحف جماعة
رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال بعضهم رجلاي
فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زايد في
بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة
جدا وبان الحافي اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا التصحيف
بحضرة جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهى بها قوله وهو النكتة
اي كون الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على
المستقبل فقوله في الاستعمال متعلق بتغليب وقوله لكون الماضي وفي
تغليب متعلقان بمعنى التاثير المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى
القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على
القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في
الجملة وقوله نظرا حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى لفظه او مفعول
له اي حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه قوله قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة

الباء في قوله باعتبار اما للملابسة او السببية فالمعنى او ملتبسا باعتبار او حاصلا بسبب اعتبار وانما قال او قطعا ملتبسا اظهارا للموصوف المقدر

هذا التصحيف انما وقع في اهل خراسان ومن يليهم دون عراق العرب والشام والعراق ... اعراب البيت

ولو قدرت على الاتيان زرتكم سحبا على الوجه لا سعيا على الراس

الاضحوكة ما يضحك منه صح

كانه قيل هو السبب المؤثر في كذا

استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في
المشكوك مع المضارع بناء على ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا
فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله حيث اريدت
الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل
على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة اعني الخصب
والرخاء لان الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله
عليه فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد
الله تعالى عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم
فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة
قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين
آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن
ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لان
مع المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام
الموطئة يلزمه المضي وايضا اللذة والفضل العظيم فهناك شائبة تحقق
معنى قوله بلفظ اذا متعلق بقال مع حيث اريدت تعليل له وقوله لكون
حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنى ان ذكر اذا في جانب
الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة
مقطوع به وقوله كثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اي قطع بحصولها لكثرة
وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكر في الكشاف من ان حسن

الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف
نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة
الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف عهد للذاهب الى كونها معهودة
او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف
عهدي كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنسي على مذهب
الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اقتضى
لحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة ورودها
عليهم صارت بمنزلة المعهود والحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال
اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف
الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما لخصناه لك اتضح عندك
المرام من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين
القيم وذرهم في خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف
على قوله بلفظ اذا يريد ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع
جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات فجيء
بلفظ ان في جانب السيئة ونكرت لانها اذا وقعت لم يقع الا شيء
قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اي
ولان السيئة لا يقع الا في الندرة اي في قليل من الزمان قيل قد عددت
قوله ومنه اي ومما استعمل فيه اذا مع الماضي في جانب الحسنة وان
مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني الرحمة منكرة كالسيئة

اظهار [illegible] الذي عن قوله او جنس

فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى النوع يريد نوع القليل للنظر الى
لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان ههنا مستعارا
للايصال اي اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان يصبهم قدر
يسير من السيئة قنطوا او شكوا وكان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة
مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق
اي القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة
لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث
يطيشون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مضرة وقد يقال اراد ان غاية
القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا
بين اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتناقضين لو غير حق كل منهما بقدر
الامكان هو المطابق للبلاغة [illegible] واما قوله ونحو وان كنتم في ريب
الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقية القرآن وفي حقية حشر الاجساد
فقد استعمل ان فيما هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم
من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيهما للقصد
الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب
وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذي نبه
عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله
فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب
الارتياب الى العاقل الا على سبيل الغرض كما يفرض المحالات لاغراض

والتقدير

لانك اذا اذقت ذوق الطعام يفهم منه القلة قطعا

الكلام على اللف والنشر

يتعلق بغرضها كتبكيت الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة
في ثبوت شيء كقوله تعـ ولو سمعوا فرض فيه سماع الأصنام لغرض التبكيت
والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين
فيها الالوهية التي لا تعقل الا لذي العلم ثم الاصل في فرض المحال كما
نبه عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا انه
ههنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لاجل القاطع ثم جعل بمنزلة ما لا
قطع بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والالجام
فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل
الفرض والتقدير ومثله قوله تعـ قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة فان حقيقته عند ذلك القائل
امر محال ونظائره كثيرة ومن ثمه توهم ان كلمة ان تستعمل في المحال
اصالة قوله وتنبا في اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق الارتياب
بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك للغرض
المذكور ومثله اي مثل وان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن
قرا بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا
واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بناء على اشتمال المقام على
ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا فرضه ومعنى افنضرب عنكم
انهملكم فنضرب اي نصرف عنكم الذكر اي القرآن وما فيه من المواعظ

اسم ان ضمير شان مقدر نسخه

اي الالزام

صفحا

صفحا نصب على المصدر اي اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اي
للاعراض او معرضين واذا قرئ ان بالفتح كان تعليلا اي لان كنتم
قوما مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال
وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى تأويل اجيب بان
الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف
جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي
المحقق في الحال ومن ثمه قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند
المبرد والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان
مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه اذا اريد بقاء الماضي على
معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله تعـ ان كنت قلته وان
كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف فان كان الشيطان ينسينك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك
فحيث اراد ان يقيد شرط ان بالماضي قدر تعـ بكان قوله وهذا اي
ومما استعمل فيه ان في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول القائل عند
التقاضي الا ان القطع ههنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعجل
وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم يقل ومثله والعجالة بالضم
اجرة العمل والتسويف التأخير يتجرم اي يتعرض ويكشف في مفعول قولوا
محذوف اي فقولوا لم تعجل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله
منزلة من لا يعتقد انه عالم اي بل يشك في انه عالم فلا يكون له اعتقاد بوجود

لا في الآيتين السابقتين
ولا في هذه الآية هو منه

علمه ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت
لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا اني عملت على توهمهم وادعى
انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فقال وقوله وبكم دعا من
العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على
الرتبة المشار به الى وجه آخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وهو
انه كان فيهم من لا يرتاب بل يعاند مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك
اي غير المرتاب على المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في
حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان
وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه وا
ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا
جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهي نكتة اخرى لاستعمال
ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب ۞ وباب التغليب نبه بذلك على انه
يجري في فنون كثيرة لا تختص بما ذكر فمن انواعه ان تغليب الاكثر من جنس
على قلة فينسب الى الجميع ما هو منسوب الى اكثره كما في قصة شعيب عليه
اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب ففي
قوله او لتعودن في ملتنا تغليبان قوله والا فما كان اي وان لم يدخل
بحكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده
اليها قوله صغيرة فيها نوع نفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة وفيه اشارة
الى نديه كما بين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المؤنث في صفة

توضيح هذا المقام مع البسط والاطناب ان
يقال ان قوله ان كنت لم اعمل يدل على فرض
عدم العمل في الماضي على انه مشكوك عند المخاطب
لا تحقيقا بل تقديرا فلا بد ان يعتبر المتكلم للمخاطب
هناك شكا في عدم العمل ويلزمه اعتبار الشك
في العمل وان ينزله منزلة الشاك في احدهما فاما
ان ينزله منزلة الشاك في عدم العمل او منزلة الشاك
في العمل لا سبيل الى الاول لان المنزل منزلة الشاك
في عدم العمل لا يكون شاكا فيه بل جازما به فيفهم
ان الواقع عدم العمل وان المخاطب جازم به لكنه
يجري على سنن من لا جزم له به وهو بط قطعا فتعين
ان ينزله منزلة الشاك في العمل ويلزم من الشك في العمل
ان لا يعتقد العمل فلذلك قال السكاكي بتنزيلهم منزلة
من لا يعتقد انه عمل اي بل يشك فيه وفي ذكرهما
اللازم مبالغة لا تخفى لما قدر المتكلم شك المخاطب
في العمل جاز له ان يفرض كل واحد من العمل وعدمه الا
انه فرض حصول عدم العمل لانه المناسب للمقام
وهو الذي يترتب عليه الجزاء المذكور فقوله بتنزيلهم
اشارة الى التصرف المصحح للخطاب بان وقوله
فيقول بيان لمعنى الكلام الصادر مبنيا على ذلك
التصرف وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لان المعنى
فرض عدم العمل عندهم وحاصله فرض اعتقادهم
بعدمه فظهر انه لا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا
اني عملت لان هذا ليس بمعنى فرض عدم العمل
عندهم بل هو لازم لذلك الشك المقدر كما عرفت
فكان المتكلم قال انكم لا تعتقدون عملي بل تعتقدون
عدمه وذلك غاية التجهيل ثم المقول بان المناسب
للتنزيل المذكور ان يقول ان لم تعتقدوا اني عملت
من الاوهام الكاذبة التي يزول بادنى تامل واكثر
فسادا منه ذلك ان يقال انما لم يقل ان لم تعتقدوا
اني عملت لانه مقطوع به وقال ان اعتقدتم اني لم
اعمل لانه مشكوك تقديرا الا يرى ان كلا من الاعتقاد
وعدمه المذكورين مقطوع بعدمه حقيقة وانه يجوز
تقديره بكون كل منهما مشكوكا فلا فرق من هذه
الجهة فتامل

مشتركة بينهما يطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا
اريدا معا اتي بصيغة المذكر كقوله كانت اي امراة لوط من الغابرين اي
الباقين في القرية والعذاب الى الهلاك وقوله وكانت اي مريم من
القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور اي جعلت من جملتهم
في التعبير بلفظ يختص بالذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس
متناولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا الا ابليس
داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه
من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله عدت
الانثى من الذكور اشارة الى انه يشبه تغليب المذكر على المؤنث في كون
اللفظ متناولا لغيره وضع له ايضا مع رمزة لطيفة لا تخفى مكانها ومنها
تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجمع في لفظ واحد جهتا خطاب
وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله بل انتم قوم تجهلون
فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار
عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب
جانب خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه
لان الخطاب اشرف وادل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ
فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب بعينه فتغليب المخاطب
على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى

هذا اذا لم يكن معناه كانت من سبيل
الآباء القانتين

اي جعلت داخلة في تلك اللفظ
مع المذكرين

يعني ان ذاته هو المخاطب
كما يقال الخبر هو المبتدا

ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب
من سواه عليه بلا تغليب لامتناع ان نخاطب في كلام واحد اثنان او
اكثر من غير عطف او تثنيه او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل
جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه
عليه اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب ولا
تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يحمل على تغليب العقلاء على غيرهم
بان يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن
الجميع بصيغة تختص بالعقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم
واما قوله تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق
لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا
وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس
والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتوالد والتناسل
ففي لفظ كم في يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام
والا قيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا قيل يذرؤكم
واياكن ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف
لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد
المتناسبين على الآخر بان يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليهما
ثم المغلب هو الاسم الاخف الا ان يكون الاثقل مذكرا كالقمرين فان قلت مجرد
اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنيه كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى

بل يحمل على العاسن فقط كما هو الظ

بل يغلب المتكلم عليهما فيقال انا وزيد فعلنا لا فعلا وانا وانت فعلنا لا فعلتما وانا وانت وكذا الحال في الغيبة والخطاب على ذكره فيقال انت وهو لا فعلتم لا فعلوا

اشارة الى هو الجمع العقلاء

كالعمرين للحسنين

ليصير من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن
لطهر وحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه
ادعاء ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تثنيا ولهما فيثنى باعتباره
كما قيل في العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافق هو المغرب من
خفق النجم اي غاب وقيل المشرق لانه يخفق منه الكوكب اي يلمع وانما فصله
عما قبله بقوله ومنه اي ومن هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتفارقة
المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب واما قوله تعالى واذا مس
الناس ضر اراد الضر اي سوء الحال ان نادر كالسيئة فقد استعمل اذا في
المشكوك فيه بنا في ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن
ذلك بان هناك امورا ثلثة تعاضدت في اقتضاء كون الضر مقطوعا به
فان لفظ المس ينبئ عن القلة في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام التوبيخ يدل
على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس المستحقين لتماديهم في عصيانهم مستحقون
لان يلحقهم ويخامرهم كل ضرر ففي استعمال اذا تنبيه على ان مساس قدر يسير من
الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به وآخر الآية على ما في الروم
دعوا ربهم منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب
ح واذا مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله واما قوله تعالى واذا مسه الشر يريد
الشر ههنا كالضر هناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها اعني
تنكيره الا انه ناب عنه شيء آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر
على ما تقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على

كان السيئة نادر بالقياس الى الحسنة كذلك سوء الحال نادر بالنسبة الى حسن الحال

في النسخة الموثوقة فلا اشكال عليها

الانسان على ما بنيا دراليه الوهم فيكون استعمال اذ انبتهما على ان مثله تحقق
ان يكون ابتلائي بالشر مقطوعا به تيقان اى بجانبه اى بنفسه كان الجانب
منعم والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله
وعند النحويين ان اذ في اذ ما المناسب للاجمال السابق في تعداد كلمات الشرط
تقديم اذا ما على اذ ما لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ ظرفا للزمان
الماضي معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية
القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال كانهم لم يجعلوا اذ ما
كلمة براسها كما توهم بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما ومتى ما واينما وانما
قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذ ما وقال من
حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذ ما مع كونه نادرا ايضا اقرب
الى السعة قال اذا ما خبت نيرانهم تقد قوله الا في الابهام في الاستقبال فان
قولك آتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق
العتب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يقال
اراد ان اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط فيعذر في ترك الاتيان
بعذر المطر مثلا واذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر به قوله ومتى ما اعم اى اشد
واقوى عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم
المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت
طالق تطلق في اى وقت دخلت من ليل او نهار لكنه ربما يخص بعض الاحيان
بخلاف متى ما فيكون اقوى عموما وليس في شيء منهما تكرار الطلاق بتكرار الدخول.

على ما توهم انما ذكرك كلما وعطف الاحيانة على الامكنة اما تفسيرى او تنبيه
على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذى
يلاقى المتمكن بحجمه واعمية اينما في الامكنة على قياس متى ما في الازمنة قوله وحيثما
نظير اينما اى في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وجوهها يختص بذوى
العلم وتعمهم في الشرط وفي الاستفهام ايضا مرغما اى حال كونها جار الاربعة براغم يسلكو
اليه قومه اى يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وما لتعميم
الاشياء اى في الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رايت شبحا من بعيد استعلمت
ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد تطلق كلمة ما على اولى
العلم كما في قولهم سبحان ما يعقل او يسال بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما
اعم على قياس ما مر في متى ما فيتناول كل شيء من الاشياء بحيث لا يختص بحال
ما فانه قد يختص وجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما ظاهر لان الاولى شرطية
والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في متى ما واينما واذا جعلت كلمة براسها
فوجه كونها اعم وضعها كذلك مناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا
قيل اصلها مه بمعنى الكف منضمة الى الشرطية فهم زيادة التعميم منها من الامر
بالكف عن كل شيء قوله او غير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة
الى القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحدة والثقل والطيب والكراهة
قوله والمطلوب بهذه المعممات اى الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات
المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرهما ترك التفصيل الى الاجمال
في هذه الامور اما واحدة كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاختصار

عن نظوبل لا بفی بالاحصا او بفی لکنه بمل م الاختصار حاصل فی الکل قوله ای
عدد حال من المفعول اعنی ان یاتی زید الی آخره ای فی قولک یا هذا المقبول
ذاهبا الی عدد ربما تعذر استیعابه فانک اذا لم تقید قولک من یاتی
یفید تعذر استیعاب عدده قطعا وان قیدته بقولک من بنی زید
مثلا لم یتعذر قوله مع قیام الاملال اما فی صورة التعذر فالاملال لازم
واما فی غیرها فقد یکون املال بسبب الکثرة وقد لا یکون فیقصد ح
الاختصار وترک التفصیل الی الاجمال لفقد احسن من طبق الآیة علی
ما نقله من المعنی م حذافیر الشیء اعالیه واطرافه جمع حذفار والنظم
فی نظم الآیة ان یقال فذلک هو الفائز وانما ذکرا ولیک نظرا الی ان عموم
الافراد یفید شمول الحکم للجمیع قال واعلم ان الجزاء والشرط قدمه
علی الشرط لانه العمدة والشرط قید له ولان تقدمه هو المناسب لقوله
لما کانا تعلیق حصول امر یعنی مضمون الجزاء بحصول ما لیس بحاصل یعنی
مضمون الشرط والقصد بالغ حیث جعل الجزاء والشرط نفس التعلیق واراد
ان معناهما من حیث انهما جزاء وشرط ذلک التعلیق والمقصود ان الاصل
فی الشرط والجزاء ان یکونا جملتین فعلیتین مضارعتین فلذلک اخرج لو
لان الاصل فی جملتیها المضی کما سیاتی والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبریة
ایجابیة او سلبیة او تحقق نسبة انشائیة فان الجزاء قد یکون انشاء والحصول
المعلق علیه تحقق نسبة خبریة فی الاستقبال ایجابا کانت او سلبا ولا یجوز ان
یکون حصول نسبة انشائیة لان الشرط مفروض الصدق ای التحقق فی

تفسیر الآیة علی هذا الوجه مروی عن ابن عباس کما ذکر فی الکشاف

الاستقبال م وذلک لا یتصور فی الانشاء قوله استلزم ذلک ای کونهما تعلیق
حصول امر الی آخره امتناع الثبوت ای ثبوت مضمون احدهما فی الحال
اما الشرط فلانه لیس بحاصل فی الحال بل هو مفروض الحصول فی الاستقبال
واما الجزاء فلتوقف حصوله علی حصول الشرط وقوله فامتنع ان یکونا
اسمیتین او احدهما لم یرد به الامتناع بالکلیة بل اراد ان الاصل مطابقة
اللفظ للمعنی بحسب الظاهر فامتنع فی الکلام البلیغ العدول عنها الا لنکتة
کما سیصرح به وقوله وکذا امتناع المضی بالنصب ای وکذا استلزم ذلک
امتناع المضی ای امتناع ثبوت مضمونهما فی الماضی فامتنع باعتبار
رعایة المطابقة ایضا ان یکون الفعلان فی جملتیهما ماضیین او احدهما
وفی بعض النسخ لم یوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضی فاما ان یقدر او
یجعل ان یکون بدلا من المضی ومثل للعدول الی الماضی بثلثة امثلة منقلبة
الی معنی الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الی الاسمیة فی الجزاء وحده
لان الاسمیة لا یقع شرطا لاختصاص کلماته بالفعل واعاده ثانیا للعدول
الی الماضی الباقی علی معناه المحوج الی التاویل الذی سیذکره الا ان تقییده
الماضی الاول بالآن یدل علی ان ذلک الماضی بمعنی الحال فلو قال ان یکرمنی
الآن لکان اظهر فی التقیید واعبد قوله مما لا موجب لکونه مضارعا معه
بیان لقوله نحو فی المواضع الثلثة ای من الصور التی لا یکون معها ما یوجب
کون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا یجوز العدول اصلا وان کان
فیه نکت کثیرة وکلمة ان اذا اکدت بما وجب تاکید شرطها بالنون لیلا

لنکته فامتنع مع وجوده فی الشیء المثبت ... العدول علی ... علی الکاشف

انما کان اظهر لان المراد هو الحال کما یدل علیه القید المذکور فترک لفظ الماضی الی لفظ المضارع الدال علی الحال ادل علی هذا المراد وانما کان ... اذ یعلم ح ان ایراد المضارع الدال علی الحال فی حیز کلمات الشرط المذکور یخالف الاصل ایضا ویحوج الی التاویل کالماضی

نحط المقصود عن رتبة الأداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع
واذا كان الجزاء مصدرا بسوف او بالسين او بكلمة لن وجب كونه مضارعا
قوله لا يصار اليه خبر لقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ
منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل توخي ورد للمصير الى غير الاصل
نكتتين الاولى طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل الثانية طلب ابراز
المقدر في معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اسبابا خمسة ثم اشار الى الاسباب اخراجا لا بقوله وما شاكل ذلك قوله
لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع
في تحقق الوقوع وعليه اي وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه
بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله يوم ونادى فانه يوم عبر عن
الأحوال المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك
كثير في القرآن قوله وكذا اي وعلى مثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لنزولها
قبله زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فتح خيبر وفتح الروم
وفتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف
وانه فتح ينطوي فيه كل الفتوح وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي
قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل قوله ذا
للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى ولئن اتبعت
اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فابرز
اتباع النبي صلى الله عليه اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل

اعني صيغة الماضي مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعها و
بتعلق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا ابرز شركه في
قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا بمن اشرك وحبوط
عمله وكذا ابرز زلل المخاطبين في معرضه تعريضا بمن زللوا وبلحوق الوعيد
العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض
فيما ذكر من الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من
صيغة الماضي قلنا الاسناد الفرضي بكيفية الامكان الذاتي فلا تعريض من
جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون ممن يحصل منه الاتباع
والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة توجب كون
الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا في ولئن اتبعت ولئن
اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات فيجوز تعددها
على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو
التعريض قوله ونظيره اي ونظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يكن
في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي فانه ليس بحاصل والمنبه عليه اي على ان المراد وما
لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك اي ولكونه للتعريض قيل
آمنت بربكم دون بربي مع انه المناسب لولا قصد التعريض وتبعه اي ذكر
بعده فاسمعون حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض
فيمتنعوا اغواءهم عليه قوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في
النظير اعني آيتي وما لي لا اعبد واتخذ واما التعريض في الايات السابقة

نعني لا العدول غير المقصود لنكتة

فما لا يخفى حسن موقعه قوله طالبي دم المسمع اي قاصدي قتله وهو اي ذلك
الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى
هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة
الاصنام حيث دل على امحاض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراده لنفسه
قوله ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث
مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسئلون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى
نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله اعني
قوله وانا او اياكم حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم
يصرح بتضليل المخاطبين فان قلت ما فائدة او والاولى ههنا قيل وانا و
اياكم قلت لان المتبادر كون الفريقين معا اما على هدى واما في ضلال
مبين وليس بمراد ولو ترك او والثانية مع ترك الاولى يتبادر من الكلام انه
على نشر غير اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما
يشوش المعنى واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى و
الضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض باجرام
المخاطبين فيشارك في ذلك الايات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله
وايضا هو اقوى في الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقدم قوله
وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد
غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه
حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه قال لمن خوطب به

الظاهر ان يقال لا تسئلون عما عملنا
ولا نسئل عما تجرمون فعدل عنه الى
الاسلوب المنصف

والظاهر ان وانا لعلى هدى واياكم في
ضلال مبين فعدل الى الاسلوب
المنصف

لان حاصل الترديد هو التسوية اي انا
على هدى وانتم في ضلال او انتم على
هدى ونحن في ضلال مبين وقوله
اجرمنا فيه حط مرتبته عن مرتبة الخصم

اي انه موافق

قد انصفك صاحبه قوله ان ظفرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار التحسر
وقد يجعل مثالا للتفأل ايضا وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما
وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهار الرغبة في
ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور
عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت
الآية فيمن كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن
ترك الزنا لم يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد هذه
الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن
قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله ايضا كابطال
المسرة او المساءة بابرازه كذلك نحو ان اكرمتك او ان ضربتك او كالاستلذاذ
بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاني فلان كذا قوله
من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان
يقال ليعبدوا الله ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس
بشرط قوله ومن هنا اي ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل
في صورة الحاصل تنبه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة
المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما تقتضيه كمال الرافة
بعباده فان قلت فقد صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع اذا كونه اقرب
الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل بهذه الآية فاني يتصور التنبيه لنكتة تفاوت

الشرطين من ههنا قلت ما صرّح به فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع
مع اذا والتي تنبه لها من ههنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده كما بيّنا وذلك
على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قوله وابراز المقدّر
في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا الابراز
هي النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ
به هو كونه متعلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال
المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة قوله
فاعتقد هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتقاد باكرام المتكلم معلقا بحصول
اعتقاد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاءً الى تاويل الخبر وقد
مرّ امتناع وقوع الانشائية شرطا قال واما كلمة لو جعل اولا المعلق
ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع اكرامك
بما امتنع من مجئ مخاطبك فظهر من كلا سبيه معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع
اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع
اكرامك بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية الممتنع اي امتناعه الا انه عدل عن
العبارة الظاهرة الى ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار
المضي فيهما ومحصل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه
فرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق

به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء
المجئ في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
كانه قيل وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاؤه عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال لان انتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول مع ان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال
ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شئ فتربط ذلك الشئ بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته وقوله لو لم يخف الله لم يعصه وقوله لو كشف الغطاء
ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار
بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا
به وقوله امتنعت جواب حسن لتنزيلها منزلة لما واذا امتنع حملنا ها عن الشبه
امتنع ان يكون جملتا ها او احديهما اسمية ولزم ان يكونا فعليتين ولو قال والفعل

جعل قوله لزم لازما اولا نظرا الى الاستلزام
وان كان لازما ثانيا بالعكس
الى امتنعت

ماضيا لكان اظهر فان قلت لازم ايضا من قوله لتعليق ما امتنع و قوله بما امتنع على
صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا فيكون داخلا تحت اللزوم قوله واستلزم
عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليين مع كون
الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف لازما
من قوله مجبن كانت كما ان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط
اللازم الاول اي مجبن كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا واستلزم
لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم
ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يشاهدوها او اطلعوا عليها كاينة تحتهم او
ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اي عرفته اياه وجواب لو
في هذه الآيات محذوف اي لرايت امرا هائلا عجيبا يقصر العبارة عن تصويره
وهذه امور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به
فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي وكانه قيل هذه احوال قد تحققت وانت مارايتها و ح كان المناسب ان يقال و لو رايت لكنه عدل الى صيغة المستقبل
تنبيها على نكتة اخرى هي ان اللفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة
اللفظ الماضي المعلوم تحقق معناه فيمكن ان يقال تلك الامور ماضية نا ويلا و
مستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان معا قوله تنزيل مفعول استلزم ونظائره
للتنزيل ولو اخره عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لئلا يقع التعليل بين
اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزلته ونحو ذلك لان رب المكفوفة لكونها
على التكثير تقليل محقق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا شك ان وداد الكافر

اما ان لا له ما امتنع فظاهر في معنى الجزاء واما دلالته بما امتنع فلان ذكره في المثال دال على اعتبار المضي في الشرط وايضا قوله على سبيل القطع يدل كما عرفت على مضي الشرط وكان المصنف اختار الدال على العطف بناء على انه لم يصرح بلفظ الماضي ولم يقل بامتناع غيره في الماضي

قال الشيخ عبد القاهر ان المعطوف على الجزاء قد يكون مستقلا في الترتب على الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك واعطيتك وقد يكون مرتبا على الشرط بتوسط المعطوف عليه كما في قولك اذا جاءك الامير استاذنت وخرجت اي واذا استاذنت خرجت فما نحن فيه من القسم الثاني كما تبين لما كانت للتعليق المذكور لزم كون فعليهما ماضيين لزم تنزيل المستقبل ولزم المقصود في حصل على الاستلزام ضمير مصدر لزم اشعار بمعنى هذه الشرطية

كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه
ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين
ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود وما تعلق به رب محذوف اي تحقق و عند
الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي
ومعنى تقليل الودادة انهم من شدة الاهوال يدهشون فان كانت
منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة قوله واستلزم في
مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله
القصد قوله بستر الامتناع قيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت
على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم ح امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب
عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخل
عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع
الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع
دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت يدل
على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو تحسن الي لشكرت ان
انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب استمرار الاحسان
فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره و قوله فيما مضى اشارة
الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء
الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان لو جد هكذا عرفا فيلاحظ
انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا استمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع

ينبغي ان رعاية الجانبين وتنزيل المستقبل منزلة الماضي من التكثير لتحقق

اي لا حاجة الى ذلك على اي الكوفيين لان المكفوفة داخلة على الماضي و لا على القول الآخر للبصريين لان رب العاملة ح متعلق بماض مقدر

انتفاء ص

المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي وقوله على نحو حال من القصد
وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزئون ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله
مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله بهم وفنا فوقا وهو
انزال البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم على تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف
على يستهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل بما كسبوا كما قال بما كسبت ايديهم
وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو تحسن اما لانه لا يحتمل استحضار
الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن واما لان صاحب الكشاف حمله على امتناع الاستمرار
ولعله اظهر مما اختاره المص وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي
وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه السلام على اطاعتهم فيما
يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤسا و
اما اطاعته اياهم في بعض ما يرونه فيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرة
قوله ولك ان تردد الغرض من لفظ ترى ويود وتحسن هذا وجه ثان في هذه الثلاثة
وهو ان يقصد بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال
على الزمان الحاضر الذي من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى
احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في يود دما
الى صورة الوداده وهو ظ وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما مر
من ان القصد بلو تحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار ههنا لفظ
المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر في ترى استحضار صورة المرئي الممتنع
لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية

استحضار صورة تلك الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار
صورة انتفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار
صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر او لا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد الاستحضار
الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار
بالمضارع وحده وانما يتعين هذه المعاني باقتضاء المقام كما ان تعين استمرار
الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية
في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا يلتفت
الى ما يقال من انه جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا تختص بالماضي
فلا حاجة الى التاويل قوله فايلس لما يقولون يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا
فارجعنا نعمل صالحا وقوله منها ولبين تلك المقالات اشارة الى قوله تعم
يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا
انتم لكنا مؤمنين الخ وكانه اكتفى بذكر استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن
التعرض لاستحضار صورتي الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
قوله كما في والله الذي ارسل الرياح اي كالاستحضار الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت
بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متاخرا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي
قطعة من السحاب رقيقة والمندوف المضروب بالمندفة وهي آلة النداف حين تتضام الى
تنضم بعض تلك القزع الى بعض وتغلظ ثم قائمة تقام تارة اخرى اي تكون اولا عن قزع متبدد
وتنضام ثانيا بعد ان اي يصيرن ركاما سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضه بعضا قوله انه
اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال

اجاب بعضهم عن السؤال المذكور
بان كلمة لو في لو ترى للتمني وفي لو تحسن
للامتناع فلذلك افترق الاستحضار
فيهما فرده بقوله ولا يلتفت الى ... اه

يعني لم يتعرض لاستحضار الصورة في الآية الاولى
اعني قوله ولو ترى اذ وقفوا على النار اكتفاء بذكر
في الاخيرتين اذ يعلم الحال في الاولى بالمقايسة عليهما

في الصحاح الغول بالضم من السعالي وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول والغضب غول الحلم وفيه ايضا السعلاة اخبث الغيلان وكذا السعلاء والجمع السعالي

الماضيه قوله بانّي قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق وهو قوله الا من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى بطان وهو موضع والغول من السعالي وكل مهلك يسمى عند العرب غولا انهوى اي شرع كانها تنزل وسقط والسهب الفلاة والصحيفة الورق من القرطاس وفي الصحاح المستوي خرّت اي سقطت يقال صرعه اي القاه على الارض واهلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على ومن هذين البيتين بيتان آخران فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلّي لي مكاني فشدّت شدّة نحوي فاهويت لها كفي بمصقول يمانٍ النضو المهزول والشدة الحملة واهويت كفي بالسيف اي اومأت به فاضربها اي ضربتها والضمير للغول ولتعيين مرجعه اورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله او استلزم عطف على لزم او استلزم الاول او الثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي او استلزم لزوم كون جمليتها فعليتين ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا خبره تملكون لتكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفايده التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما وقوله لدلالة ضميره عليه مردود عليه بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصه لا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتني الا ان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فعله دلالة ما على محذوف فقوله منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى ضميره او مفعول ثان على تضمين الابدال الى معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون فحذف الجملة الاولى باسرها وبقي تاكيد فاعلها مع غيرها وبجاب بان فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اعني تملكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد يستعمل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين واني مباهٍ بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اي ان تملكوا لخلوا لخشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل هنا برز الكلام في صورة المبتدا والخبر فافاد الاختصاص كما يفيده صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ

حال والشال هذه اللطايف اي المذكورات في مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال تغلغل الماء في الشجر اي دخل في تجاويفه وعروقه الرائضة جمع رائض من رضت المهر اذا علمته السير وحبسته عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه اراد بالرائضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كامثاله من علماء المعاني واللام في قوله والمبنى متعلق بما يتم يريد ان مسائل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علم الله وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف ما لها من لطائف النكت مفصلة على وجه تحصل به ما علمه كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان آحاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن للبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل المعاني بعد بالقوة لم يصل افهام الراجلين اليها ولا الى اللطايف الجزئية التي يستخرج هي منها بل علم الله محيط بجميع مسائل علم

(margin: المفعول)

(margin: في المستقبل صح)

(margin: المبنى ههنا مصدر بمعنى البناء صح)

(margin: علم صح)

وتفاصيل لطايف التراكيب التي مبنى تلك المسائل عليها تتبع قوله ولا يدخل كنه بلاغة
القرآن الا تحت علمه الشامل يعني كان علم المعاني المحيط به الاعلام الغيوب لكن
ما هو المقصود الأصلي منه اي العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا لله قوله
هذا الفن اي الفن الثالث والاستيراء طلب الورى وهو خروج النار من الزند ولا
تقدح اي المستودعات والراكضين من ركض الدابة اذا استحثها للعدو وقوله الى
اناء مدى اي ابعد غاية متعلق بالراكض وكذا الباء في باستفراغ طوق اي طاقة و
المتفوق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وفواق زمان ما بين
الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرتضعها لتدر والافاويق
جمع افواق جمع فيقة بكسر الفاء وهي اللبن المجتمع في ما بين الحلبتين وقوله يتفوق
متعلق بتفوق وهو صفة راكض كمولع ومتوسل وطامع والصفايا جمع صفية
وهي المختارة وحبات القلوب سويداواتها وضمير عليها راجع الى ما يؤثرها يقال
خطيب مصقع اي بليغ مجهد والخبايا جمع خبية وهي المخبوءة قوله بذلك اي بما ذكر
من الركض وما تعقبه من الصفات تأتى كذا اذا تأمل فيه باستقصاء متنقلا
اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين
بالتنزيل عن ان يأتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز وبعلم المعاني والبيان
يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمالي ويعلم ان اعجازه لما فيه من النكت واللطايف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما اودعناه في الفن الثالث لا يتيسر حق
انضاجها والانتقاد كما ينبغي الا الذي طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقة في
سعيه لتحصيلها لا قوى باعث على تحمل المشاق وهو الطمع في السعادة العظمى واللذة

الفواق بالفتح والضم

وهي التفوق والموقعية

الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على محل المثوبة
الحسنى الفن الرابع قوله مركوز خبر مبتدأ ان ليس
يمتنع والمعنى عدم الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومي جملتين مغروز مثبت
في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى انكاره وقوله لا تحدا اما صفة لمركوز او حال
من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى اتحاد على التنازع واما
ضمير الشان وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان
الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام يقال تآخى زيد وعمرو اذا
اخذ كل منهما صاحبه اخاله والارتباط ههنا مصدر المبني للمفعول يقال ربطه
وربطه كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشئ صار محكما والاواخي
جمع آخية بتشديد الياء فيهما وهي قطعة حبل يدفن طرفاها وتظهر منها عروة
تشد اليها الدابة والمراد بالأواخي جهات الارتباط قوله والا ان يتباين عطف
على اتحاد والوشايج الوسايج جمع وشيجة وهي عروق الشجرة ويطلق على
القرابة المتشابكة والا ان يكونا اي مفهوما جملتين بين بين اي بين الاتحاد
والمباينة والآصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف او غيرهما
وهنالك اشارة الى بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطف على يكونا
بين الاولى اي بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة
لذلك اي لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما وحصول كلام ان
بين مفهومي جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما
قوله وهو ترك العاطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما

امتناع

اي الارتباط سعد كالربط

اي شدد الياء في المفرد والجمع

تقال ما مرني على فلان آصرة اي ما يعطفني عليه قرابة ولا

صار بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه
الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلث اعني الاتحاد والمباينة
ومدار الوصل على جهة واحدة هي التوسط ولا يقدح في المدارية التخلف على
سبيل الندرة او القلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط
مع التوسط قوله وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها يعني ان مدارهما ايضا على
هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم
بواسطته بعضها من بعض يصار الى طي الجمل والا فلا فلا يرد ان المدار
على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وحدها لا
على الجهات المذكورة ثم العمدة في الايجاز طي الجمل واحدة كانت او ازيد وقد
يحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم اختصاص طي الجمل باثناء
الكلام قوله وانها اي هذه الجهات الثلث لمحك البلاغة اي ما يمتحن به بلاغة
المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال بلاغته واصله الحجر الذي يحك به الذهب
فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اي الموضع الذي ينتقد فيه البصائر
ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها
على بعض والمعيار الميزان الذي يعرف به العيار والمسبار آلة تعرف بها غور
الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اي ظهر والمنجم موضع النجم
من تحت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر
مصدر جلوت السيف صقلته والصدأ بالهمزة والقصر مصدر صدئ الحديد
بالكسر اي وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من

جب

يعني انه ذكر طي الجمل لانه العمدة في باب الايجاز ولم يرد بعدد الجمل المطوية بل جنسها ليدخل الواحدة ايضا ونظيره قولهم فلان يركب الخيول اي ان لم يركب الا فرسا واحدا اراد وانه يركب هذا الجنس لا جنس الحمير

اي الوزن يقال عايرت بين المكاييل والموازين عيارا وعاورت عوارا بمعنى

رشت السهم اذا الزقت عليه الريش ورشت فلانا اصلحت حاله

قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لك بفتح الهمزة عطف على القدح والابداع
الاختراع والوشي النقش قوله كنحو ان تذكر اي الجمل تمثيل للتمييز المذكور مع
مساهلة في العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل في اي موضع تذكر متعاطفة
وفي اي موضع تذكر وانما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو
الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها
ودقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشأنه
واما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات
قوله وانه اي العطف او التمييز ويشهد للاول ان شأن الاول ان التعاطي
بالعطف انسب منه بالتمييز والثاني قوله فيما بعد واما توسيط الواو بين
جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطيه لا يقال رجوع الضمير
الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا
نقول اذا تبين ان العطف في اي موضع يقرب وفي اي موضع يبعد
وانكشف احوالهما فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك
وانما ذكر القصد في تيسر القريب والبعيد حيث قال فيهما هو ان تقصد
العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوع من معنى
المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد
اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يتضمن القصد فصرح بما في ضمنه
قوله هو ان العطف في باب البلاغة اي العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد
معرفة اصول ثلثة واما العطف الذي يقصد به صحة التركيب وتأدية اصل المعنى

غير متعاطفة

وذلك لان الكلام في سوق لبيان حال العطف لا للتمييز فلا يرتبط آخر الكلام باوله فاجابه بان بيان حال العطف يوجب التمييز فيحصل الارتباط وكانه قال ونحن نعينك على هذا التمييز ببيان حال العطف

اي معنى المصدر المبني للمفعول هو

فلا حاجة فيه الى الأصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح
له من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع فى كون الموضع صالحا للعطف
الى معانى حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد
المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك فالموضع الصالح لثم ان يكون
هناك مهلة وهكذا قياس باقى الحروف وفائدة العطف ما ترتب عليه من كون
الثانى من الاول على الارتباط الذى يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا فى معنى
اعراب اولا ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما فى الواو فان يكون
بين المعطوفين جهة جامعة واما فى غير الواو فان يكون بين المعطوفين
نسبة مخصوصة يقتضيها معنى العاطف قوله وانت اذا اتقنت معانى
الفاء بيان لقرب القسم الاول من القريب وهو العطف بغير الواو قوله على
معنى محصل اى معين مقصود فى نفسه يستدعى ذلك المعنى من المحل تفننا مخصوصا
اى وسطا
يشتمل ذلك التبين على فائدة العطف وكونه مقبولا فى ذلك التبين فالأصول
الثلثة ممهدة فى العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف
الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع فى معنى من المعانى على
احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فلم تثبت الاصول الثلثة ممهدة فى الواو
حيث قال انه معانى الفاء الخ
بمجرد ضبط معناه الوضعى قوله وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم الثانى
وقال انه ان الاعراب صنفان
وقال انه ان الصنف الثانى
من القريب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل
من الأعراب مع تحمل ما ذكره فى بيان قربه ان الاعراب صنفان اصل وتبع منحصر
ذلك البحث
فى خمسة والصنف الاول ليس موضعا للعطف باى حرف كان لفوات

شرط العطف فيه اعنى تقدم متبوع فكذا اربعة من الصنف الثانى لتعين تبع
منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما كما فى البدل فان المبدل منه
فى حكم السقوط واما لفقدان ما تقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين
كما فى الوصف والبيان والتوكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من الصنف
الثانى وقد تحقق عندك ان كل واحد من نوعى الاعراب دال على معنى فاذا
كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو اعنى المشاركة
فى ذلك المعنى وح فقد تمهد لك من تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه
ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هى الجهة الجامعة
بين المعطوفين فقد تمهد لك الأصل الثالث فاستبان امر القريب ورجع
الى تفصيل كلامه قوله واتقنت ان الصنف الثانى اى الاعراب التبعى منحصر
فى تلك الانواع اى لا يوجد الأعراب التبعى الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب
اى المقصود انحصار الحال فى تلك المحال
بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثانى منحصر
لا انحصار المقسم فى الاقسام فلا حاجة الى
فى تلك الانواع اى لا يوجد الاعراب التبعى الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب
التاويل هو منه
~~بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثانى منحصر~~
ليكون تلك الانواع اقساما له قوله واتباع الثانى الاول فيه تسامح لان
الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدرى
والمعدود فى تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل عنه
لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال
موضع العطف هو المعطوف دون باقى التوابع وايضا فيما ذكره دلالة

لان الاتباع المذكور موجود معها حه

على ان كلمة اى حرف عطف و لهذا انكر فقال بتوسط حرف قوله وعلمت كون
المتبوع عطف على النعت فى قوله وكذلك اذا انعت و انما اورد فى المعانى
السابقة الاتقان لكون تلك المعانى متقنة اى محكمة مقررة فى علم النحو بلا
شبهة و لا حاجة الى بيان ح عدل عنه ههنا لان كون المبدل منه فى حكم
التنحى والمعرض عنه انما يعلم مما وقع فى عبارة النحاة من ان المبدل فى حكم
تنحية المبدل منه اى تبعيده و ازالته مع ان كلامهم هذا ليس مجرى على
ظاهره بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا و لو كان المبدل
منه فى حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العائد الى المبتدا بل ارادوا
به ان العمدة هو البدل ح ما تقدمه توطئة له فكانه فى حكم الساقط فلو
و يوصون بتصريح بلفظ قسمة الغلط ح ذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا
بلا روية فان المتكلم يرى تصريحا بل انه ذكر الاول متعمدا الا انه اضرب عنه
و اعرض و التقريب ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة يقوم
مقام ذلك الشئ و ذلك انما يتصور اذا كان الشئ متروكا او فى حكم المتروك
ففى تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهم
باظهار كلمة الاضراب فى القسم الذى ظهر فيه اطراح المتبوع علم ان الكل
فى حكم الطرح بتقدير بل ح اما ما يقال من ان اقسام البدل متماثلة فيلزم
تساويها فى الاحكام فمحل نظر قوله و علمت فى الوصف عطف على علمت
السابق ح هذا ايضا حكم يعلم بالتامل فى هذه التوابع فان قلت ان اريد
الاتحاد فى المفهوم فذلك فى بعض صور التاكيد والبيان ح ان اريد

كالتاكيد اللفظى حه

كقولهم رايت رجلا بل حمارا حه

هذا القسم مما ظهر به حكم السقوط لان الاول فيه وقع غلطا فتنزل باظهار بل حتى يصير كسائر الاقسام حه

لان غايتها ممنوع كما يشهد به بدل الغلط حه

الاتحاد فى الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما فى الصفات التى يعطف بعضها
على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشئ منها الذات التى هى جهة
الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف و الصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول
قوله ثم رجعت عطف على النعت و علمت اى اذا رجعت بعد اتقانك و علمك بما
تقدم الى تاملك فتحققت ان معنى الواو اعنى الجمع يستدعى المغايرة بين المعطوفين
اذ لا يعقل جمع بين الشئ و نفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذى هو اذا انعت
ان الاعراب ح ما عطف عليه و لم يذهب عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه
كذا اذا غفل عنه ح الامثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول بناء على ان زيدا فاعل
جاء لا عطف على مستتر فيه و ان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر
و كذا الحال فى راكبا و اما قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك و رحمة الله السلام
فيشارك الصنف الاول فى انتفاء تقدم المتبوع الا ان المتبوع فى الصنف الاول
معدوم و ههنا موخر و المراد بلزوم عدم النظر انه جدير بان لا يوجد نظير
و ان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لا شكانى و ساكنه قبر بسنجار او قبر على
قهد و لا يخفى ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع فى السعة و ذكر
المحققون من النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة و عدم
التقدم على العامل ح كون العاطف احد الحروف الخمسة اعنى الواو و الفاء و ثم
و او و لا و قد يقال جاز ان يعطف و رحمة الله على ضمير السلام المستتر فى الظرف
بلا فصل ح لا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله و اما نحو قوله عز و جل و ابابيل
فيرسون بريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا متقدما على المعطوف

يعنى على النعت فى قوله و كذلك اذا انعت مع ما عطف عليه حه

فبطل ما نسب الى المص من ان كونها غير ثابت اذا قصد به التخصيص حد بعلبه قدم فيها التاكيد على المؤكد و عامله حه

كما فى قوله قلت اذا اقبلت و زهر تهادى حه

لقرينة توجد هناك كان العطف سايغا شايعا لان المقدر كالملفوظ به فقوله
فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا وتفسير له وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه
على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة
وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي م قد يقال ايراد الفاء
بينهما من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال
في نحو قوله تع فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في
واياي لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله تع واوفوا بعهدي م الذي تعرض له في علم
النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد هذه الآية من قبيل هذا الاضمار واما
نحو قوله فقال اوكلما عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع
آمنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم فقد قيل عطف
على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة
بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ وكذا في المعطوف اما باعتبار اجتماعه
مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة او بمهلة قوله المستدعي فعلا مدلولا
على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية
معناه المحصل من قرينة اخرى في سياق الكلام وانما جمع القراين نظرا
الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله هو اكفروا اسامحه لان
الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا لا اكفروا الذي عطف على قوله كفروا هو
الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف
على حصل الاول قوله ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو انما فيه بالواو

يعني على تقدير الفعل نفس التوبة من غفران باب التوبة بعزمها

وان شاركه في ذلك الفاء لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض
الانواع الاربعة صالح للعطف باي او بل كقولك اعجبني زيد اي حسنه او بل خلقه
وجاءني اخوك اي زيد وجاءني زيد بل حمار واراد بشرط العطف تقدم المتبوع
وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين وانما لم يجعل المغايرة
شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف باي قوله انما موضع النوع
الخامس يعني اتباع الثاني الاول في الاعراب بتوسيط حرف قوله واما نحو قوله
عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف
ليس موضعا للعطف فان قوله تع لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة
لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف
لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقديم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق
النفي في حكم الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب
معلوم على الوصف بجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في
الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت م وبهذا المعنى م اعتذر المص لصاحب الكشاف
بان ذكره سهو منه ولا عيب فيه للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه و
البشر لا يخلو عنه انما العيب في الخطأ وهو ان يتقرر الصورة المنافية
للحق فلا يزول بسرعة وقد يقال لتقدم تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع
بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله تع وثامنهم كلبهم
صفة لسبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم
ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان

معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو على تاكيد اللصوق الصفة بالموصوف فيكون هذه ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ويؤيده ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اى لم يبق بعدها عدد عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة فى تحقق هذه الصفة لموصوفها تدل على ان هذه العدة هى الصواب قوله وسيزداد ما ذكرت وضوحا فى آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تقدم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءنى رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما فى هذه الآية كان ذلك ادخل فى الجواز قوله ثم اذا اتقنت ايضا شروع فى تمهيد الاصل الثانى فى الواو وكلمة اذا مع ما فى حيزها معطوفة على نظيرتها فى تمهيد الاصل الاول وقوله معرفة موضعه ومعرفة فائدته بدل اشتمال من اصلان لان اصلين هما الموضع والفائدة لا معرفتهما الا ترى الى قوله فالعطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الوضع الصالح الى آخره قوله فاذا عرفت شروع فى تمهيد الاصل الثالث فى الواو وانما اختار عرفت على اتقنت وعلمت تفننا فى العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما متقن فى علم النحو او معلوم مما ذكر فيه بتامل واما وجه القبول فى العطف بالواو اعنى الجهة الجامعة فانما يعرف فى علم المعانى كما سيفصله واورد المثال من المفردات مع ان كان الكلام فى عطف الجمل اشعارا بان شرط الجهة الجامعة فى عطف المفردات ايضا وانما قال اولا محدث وثانيا محدثة

كلام الأستاذ

وهى قوله اذا اتقنت الى الاعراب صنفان الى آخرها فى حيزها من الشرط والجزاء

نظرا الى تذكير كل وتانيث كلها وقد يقال كلها تاكيد والمبتدأ انسوق المؤكد وكونها السابقة فوجب التانيث بخلاف كل فى ذلك فانه مبتدأ تذكيره واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها فمما يعد تعاطيه اخذا من سبب البعد قوله غير ممهدة لك يريد ان تلك الاصول الثلثة غير ممهدة ههنا بتمامها وذلك لان فائدة العطف بالواو فى الجمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل الواو فيما بينها لتزيين اللفظ وكذا موضعه المعلوم فى النحو انما يظهر فى المفردات بلا اشتباه ويظهر ايضا فيما هو فى حكم المفردات من الجمل التى لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل دون الجمل التى لا محل لها وهو اى عدم كون الاصل ممهدة هو السر والسبب فى ان ضاق مسلك هذا التوسيط قوله وما قصرها عليه اى ما قصر البلاغة على عرفان الفصل من الوصل الا لغموض هذا الفن وان احدا بفتح الهمزة عطف على غموض يريد غموض هذا الفن يجرى منه مجرى التغمر اى هو لغموضه كالعقبة العليا فلما تجاوزها الا من خلف الفنون الاخرى التى هى كالعقبات السفليات قوله واعلم انك اذا اتاملت والبا يريد بتقريب البعيد تخصيصه فى القرب وفاعل قرب ضمير مصدر تاملت وفى بحيث لا يخفى متعلق بقرب على معنى الظرفية وفى بادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفى باذن الله متعلق بلا يخفى قوله وسواد فى التنبيه ان الجملة متى نزلت الى آخره وتنزيلها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعنى تقدم متبوع على المعطوف اما فوانا تحقيقا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكميا

اى على هذا التقدير وان على التقدير الاول فالتانيث حاصل كما لا يذكر

فالواو تشبه واوا استينافية تقع ابتداء الكلام لتحسينه

واما وجه القبول فقد فصل فى علم المعانى فهذا الاصل ههنا كما فى السابق بلا فرق

اى ضاق موضع سلوكه والمراد به خفاء الفصل من الوصل

كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها وتنزول الجملة الثانية من الاولى
منزلة نفسها لغاية الى فوات المغايرة التى هى شرط العطف بالواو ولم يذكر
الصفة ههنا لان الموصوف ذات المحكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا
يتصور فى الجملة اصلا فالموضحة لما قبلها تجعل بيانا لا وصفا وانما ذكر
الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك تنبيها ولا لعطف المفردات كما
يدل عليه تمثيله للجهة الجامعة لعطف المفردات على ما اشرنا اليه وانتفاء
الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا
عند البلغاء فان قلت قوله لكمال انقطاعها عنها متعلق بقوله لم يكن بينها
وبين الاولى جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر
بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعده اعنى قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول
الواو فان قلت كيف جعل ههنا وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح
الذى هو الاصل الاول مع انه عدّه فيما سبق اصلا ثالثا قلت لما فيه الموضع
الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يثبتا ول وجه القبول لانه من حيث
البلاغة واطلقه ههنا فيتنا وله واعتمد فى كونه اصلا ثالثا على التفصيل
السابق لا يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا و
لا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة
التى تعم الجامع العقلى والوهمى والخيالى وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة
جامعة ولا شك ان الاتفاق فى الخبرية او الطلبية من المناسبات الجامعة
فيتنا ول كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما يكون الى الجملة موضعا لدخول

لان المحكوم عليه حقيقة لا بد ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا فى نفسه والجملة ليست كذلك بل مفهوم ذلك كله ليس اجزاء وجداته وانصف من نفسه واذا كان الامر على هذا لم يستحسن تنزيل الثانية من الاولى منزلة الوصف

نبهنا ٥

الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقتبسة الى الجملة
الاولى وهذا بمنزلة قوله فيما سبق اما موضعه النوع الخامس واعلم انه لم
يتعرض للاصل الثانى اعنى فائدة العطف بالواو ههنا اى فى عطف جمل لا محل لها
من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره كما مر فنقول فائدة العطف
بالواو فيما لا محل له من الاعراب هى التشريك والجمع بين مضمونى الجملتين
فى التحقق بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما فى ذلك التحقق
معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما فى الواقع فيجتمعان
فيه قطعا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم تكن مقصودة فجاء العطف
بتعيين القصد الى بيان الاجتماع ويقوى الدلالة العقلية بالوضعية
ويندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل
من هذه الانواع اى القطع والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد
وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وضمير ورودها لهذه الانواع والمستتر
فى طبق ورقى راجع الى ورودها وهناك اشارة الى اقتضاء الاحوال وحسن
البلاغة حال من ج رجه وجوز تقديمها توسعا وضمير مناط للكلام او الى كونه
واما الحالة المقتضية للقطع بين ولا الاحوال المقتضية للانواع المذكورة
باسرها على وجه كلى بل تمثيل فى اكثرها ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها
ليكون لك عود الى التامل فى هذه الاحوال مقتضياتها فينكشف لك
عنها غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن ودقته كما مر قوله لا تريد
ان تشركه الثانى اى تجعل الثانى شريكا للكلام السابق فى ذلك الحكم

يعنى انك اذا قلت زيد قائم عمرو قاعد فقد دل الجملتان على تحقق مدلوليهما فى الواقع فيفهم اجتماعهما بلا حاجة الى الواو فاجاب بان هذه دلالة عقلية يجوز ان يكون مقصودة وان لا يكون فاذا اتى بالواو تعين القصد وتايدت الدلالة واندفع توهم الاضراب فما يحتمله فكان من اجتمع قيام زيد وقعود عمرو فى الواقع ومنهم من جعل دفع توهم الاضراب هو المقصود الاصلى من العطف فى هذا الباب عكس هذا كما اذا قيل اكس زيدا واطعمه كان المعنى اجمع بينهما ... ساطع

ومن قصده بعكس ذلك فقد وهم ٥

٩

لان الارادة ليست سببا للقطع بل عدمها ه منه

فان العطف يجعل المعطوف شريكا للمعطوف عليه وحكمه لازم لكنه ليس مقصودا فقيد اولها منه

فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى قدم على الاول لاتصاله بالفعل يقال
اشركت زيدا عمروا اى جعلته شريكا لعمرو قوله فتقطع بالرفع عطفا
على لاتريد و لايجوز نصبه جوابا للنفى وكلمة ثم فى قوله ثم ان هذا للتراخى فى
الرتبة فان التفصيل اعلى مرتبة فى البيان من الاجمال و فاعل كان ضمير
الشان الذى بعده يوجد وانما قال قبل الكلام السابق لان غير المشتمل
على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر
هو العطف على مالبس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله
وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على
مانع لا قبل الكلام السابق و لابعده قوله كالمورد هو على صيغة اسم
الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشا للسوال كانه يورده والتقييد
بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل و يطلب بالرفع اى ثم ينزل وجاز نصبهما
عطفا على يكون قوله فتقطع بالرفع ولايجوز نصبه اذ ليس من تمام
الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اى فيقطع هذا الثانى عن الكلام
السابق لذلك اى لطلب وقوعه جوابا للسوال المنزل منزلة الواقع قوله
بالفحوى حال من السوال اى و تنزيل السوال مدلولا عليه بالفحوى فان قيل
تنبيه السامع على موقع السوال انما يكون مع القطع واما اغناؤه عن
السوال و عدم سماع شئ منه و عدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصلة
على تقدير العطف ايضا فكيف تجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان
النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السوال بالفحوى منزلة الوا
قع

اذ يجب القطع ولو حمل على ما يتبادر من العبارة وهو انه لا يوجد قبله دخل فيه ما يوجد بعده و فسد الكلام اذ لا يجب القطع حينئذ كما عرفت منه

الرفع هو الواقع فى النسخة المعتبرة والنصب انسب بالمعنى لانه من تمام الحالة منه

١٥٧

والقصد الى جعل الثانى جوابا له لا لترك العطف فان قلت المحذور لازم
ايضا فان تلك المعانى الثلثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعنى على
تقدير العطف وتوضيحه اذ ذكر الثانى عقيب الكلام السابق سواء كان
معطوفا عليه او معطوفا عليه ترتب عليه تلك المعانى واذا عطف عليه
لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر اذ انه لم ينزل السوال منزلة الواقع
لم يذكر الثانى ولئن سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل المجرد تنبيه السامع على مع
السوال و اما الاغناء مع ذلك التنبيه الى اخرها اشكال البناء فى تقليل اللفظ
للمعية لا للسببية كما رشدك اليه قوله وهو اى تكثير المعنى لتقليل اللفظ تقدير السوال
وترك العاطف فان تقدير السوال اشارة الى تكثير المعنى و ترك العاطف اشارة
الى تقليل اللفظ قوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اى او للقصد الى غير ما ذكر و
اراد بما انخرط فى هذا السلك ما نزل لاجله السوال منزلة الواقع وذلك كالاشعار
بتنبيه السامع لموضع السوال او ادعاء ظهور السوال بحيث يستغنى عن ذكره
والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتنوع على تنزيل السوال منزلة
الواقع قوله ويسمى النوع الاول قطعا والثانى استينافا فالمراد ان نوعى
الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستينافا كما يوهمه العبارة بل
اراد ان نوعى القطع الحاصلين من ذينك النوعين يسميان القطع والاستيناف
فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم العام قوله وايراده عطف على تمام
المراد يجرى منه مجرى التفسير على طريقة هو لك اعجبنى زيد وكرمه كانه قيل غير
بايراد تمام المراد قوله مطلوبا فى نفسه اى تكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا

اى اذا لم يقصد التنزيل لم يذكر الثانى فلا يتصور ح حصول تلك المعانى منه

ولو اريد بالسبب التقليل وهو تقدير السوال وترك العاطف منه

تقتضى المعنى مقدم تقتضى المعنى بحسب الكلام

ظاهر عبارته

كالاشارة الى هذه المعانى

بالنظر الى صفاته كغرابته مثلا والفظيع هو الشديد الشنيع والعجيب ما يتعجب منه
لغرابته واخفاء سببه واللطيف ما دق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المنصوب
يعني مثل العظيم والكبير مما فيه استدعاء للاعتناء بشان المراد وقوله فيفيده
بالنصب على يكون فهو من تمام الحالة المقتضية للابدال ذ فيه استثنياف القصد
الى المراد ليظهر مجموع القصدين مزيد الاعتناء بالشان يتميز مقام الابدال
عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الخفاء قوله وظاهر مثل
ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز او سهوا ونسيانا او خلاف شمول
او اريد زيادة تقرير قال واما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين
الجملتين فهي ان يختلف خبرا وطلبا مع تفصيل نعرفه في الحالة المقتضية للتوسط
وذلك هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين معنى
الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال
ذلك الاختلاف وانما لم يقل مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسط لان
المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر
هنا يعرف مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما
اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الكاشفة
في هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان يختلفا خبرا
وطلبا الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا
للانقطاع اذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية او الطلبية وذلك لان اختلافهما
خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به

ولا يقال ح اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او واحد منهما
فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق
والوجه في حل تركيبه ان تقدر بعد فاء الجزاء مبتدا حتى يكون الجزاء جملة ثم
يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير
التقدير هكذا او فان اتفقتا خبرا فهي ان لا يكون وح ينتظم اللفظ مع رعاية
تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة
بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها هي خزانة لصور المحسوسات
والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة
تتصرف الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد
بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم
من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس
بشيء لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت
كلية ام جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضايف
وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصورة
في الخيال جامعا خياليا لها وليس تقارن الصورة صورة مرتسمة في
الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي اجتماع الجملتين
عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه
يقتضيه الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان مميزا بين الاشياء المشتبهة
وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد

والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الخيال محلا لتقارن الصور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال فالضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي او لا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او في المخبر او في قيد من قيودهما كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في احد من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يقال تم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا لها بعلم بجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حقه ضيق على ما سيجي قوله او تماثل عطف على اتحاد وهناك اشارة الى تصور من تلك الثلثة وقوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين لا يبقى الا الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف

اشار الى ان المراد بالخيال ههنا خزانة الصور مطلقا سواء كانت خزانة للصور المحسوسة او للمعاني الجزئية او للمفهومات الكلية ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني الجزئية والكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا

انما ذكر المخبر عنه والخبر دون المسند اليه والمسند لانه في بيان الخبر

للاجتماع ظاهر فان المتضايفين متعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورتين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب ... العلة والسبب المعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات قوله فالعقل كذلك عطفهما بالواو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تنبيه لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يابى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من مخترعاته وافٍ بما هو مقصوده وقد يقال حرى ان لا يخالفه ليست والاولى بحسب المعنى ان يتم بقولنا وان خالفه لا يستطاع قوله والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصوريها في الجملتين شبه التماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوريهما بل هو قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل تروج هذا ايضا مصراع فرد كما وقد يلحق به كان الوهم منشأه مزوج قوله والا اي وان لم تصدقني في ان الوهم يبرزهما بشبه المثلين في معرضهما فالزم وخذ بقوله تعرف به صدقي فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلثة لمشابهتها الامور المتماثلة بسبب الاشتراك

تعليل م

على م

المروجة الطبيعية

في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي بهائها وطراوتها اشراقا حسيا بالشمس والقمر
ومعنويا بابي اسحق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن
ايضا الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستغناء
عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله وقل لي عطف على عليك وقوله
سواء اي سوى الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما وهو في المعنى
استثناء من الاستغناء التي اخبر عنها بالذي حسن وانما قال او بقول الشعرا
بان كل واحد من القولين واف بما هو مقصوده اعني ظهور صدقه في احتيال الوهم
قوله وقد عرفت حال المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين اي
وقد عرفت حال المثلين في شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما
عن التشخص فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي وقوله
او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل احدهما
بالقياس الى الآخر ويتعاقبان على موضوع واحد مع ان بينهما غاية الخلاف
قوله كالسواد والبياض اي كتضاد السواد والبياض مثل اولا بالمحسوسات بالذات
باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل بجملة اخرى من الافعال البدنية
واللسانية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام و
القعود من الاوضاع والذهاب والمجي من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة
مجي وذهاب بالنسبة الى شخصين والايمان والكفر اعني اذعان الحق وجحوده
من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعلنا نحو الافعال الاقوال ايمانا
وكفرا لانبائه عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان ثانيا الى اللسان

واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل بالموصوفات بالمتضادات
فانها في حكمها ونبه بايراد مثالين ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين
وآخرها على ان قوله وكالمتصفات بذلك اي بما ذكر يعم الجميع ولا يخفى ان
السماء والارض شبه تضاد لاشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما
لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط ولانهما ليسا كالاسود و
الابيض خارجان عن مفهومي السماء والارض وكذلك السهل والجبل يلزمهما
لزوما بينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة
واما الاول والثاني فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والا
الا انه ليس بين وصفي الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما بينهما
شبه تضاد قوله فان الوهم ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع
الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات
اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما
منزلة المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر
المغايرات الا ترى ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة
وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض ونظائرهما و
ذلك لان الوهم دائما في الاحتيال فان قلت اذا كان شبه التماثل و
التضاد وشبهه بين امور كلية لم يكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال
والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك
كليا او جزئيا الا ان لها آلات يستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات

فی ادراک المعانی الجزئیة المتعلقة بالمحسوسات والنفس یستعمله وتستعین
به فی ادراک سائر الحواس ایضا ومن ثمه قیل الوهم سلطان القوی الحسیة
بل بما یستعمله فی المعقولات المنزهة عن المحسوسات بل فی المعقولات
الصرفة ولذلک تخطی فیها وحکم علیها باحکام المحسوسات فالجامع الوهمی
ما اقتضی القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واختیاله فلما کان الوهم
آله فی هذا الاقتضاء نسب الجمع الیه کما نسب القطع الی السکین
والخیالی هو ان یکون بین تصوراتهما ای بین متصورات هذه الجملة و
متصورات تلک الجملة تقارن فی الخیال ای فی القوة التی هی خزانة للصور
محسوسة کانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخیالی لیس یعتبر فیه
علاقة مقتضیة فی نفسها للاجتماع او شبهه بها کما فی الجامع العقلی و
الوهمی بل هو مجرد تقارن بین المتصورات فی الخیال سابق علی العطف
لاسباب مختلفة مؤدیة الی ذلک التقارن وقوله فان جمیع ما یثبت
تعلیل لما یدل علیه تنکیر تقارن مع اسناده الی اسباب منکرة اعنی تفاوت
الصور فی التقارن کانه قیل للمتصورات تقارنات مختلفة لان جمیع
ما یثبت فی الخیال مما یصل الیه من الخارج بطرق الحواس یکون ثبوتها و
تقارنها بحسب التادی الیه والتکرر لدیه لاسباب مقتضیة لذلک التادی والتکرر
فاذا تادی الیه صورة واحدة مرارا مکررة صارت واضحة عنده ولذلک
ای ولان الثبوت فی الخیال بحسب التادی والتکرر لما لم تکن الاسباب المؤدیة
المکررة علی وتیرة واحدة ای طریقة معینة فیما بین معشر البشر اختلف الحال

فی ثبوت الصور فی الخیالات ترتبا ای اجتماعا علی کیفیة مخصوصة و
وضوحا فکم من صور تترتب تتعانق فی خیال لانعقاد الاسباب فی
حقه وتلک الصور بعینها لا یری بعضها بعضا فی خیال آخر وهذا اشارة
الی اختلاف الصور ترتبا فی الخیالات وکم من صورة لا تکاد تظهر فی
خیال وهی بعینها فی خیال آخر نار علی علم ای جبل مرتفع وهذا اشارة الی
اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخیالات قوله وان احببت ان
تستوضح ای تزید فی وضوح ما یلوح به الیک ای یشار الیه ملقی الیک من
تفاوت الصور فی تقارنها ووضوحها فحدق جواب الشرط من تحدیق
البصر لشدة النظر من جانب اختبارک ای لاجل امتحانک وتلقی امر من
تلقاه اذا استقبله وبدل من حدق وحده فلا یجب الفاء والمعنی
تلق کاتبا تعدیدک له الاسری الی قوله معدود انک مع ما بعده فالقول
بان الکاتب هو المعدد علی معنی تلق کاتبا ای خذ کلامه تعدیده لک
توهم والتخلة تبرم النجار یسمی بالفارسیة شکنه قوله وآخر وآخر ای
وتلق آخر وآخر والمراد الکثرة لا خصوصیة الاثنین ولهذا جمع الضمیر فقال
بما یملا بسون ای تعدیده ما یلابسون وهؤلاء المذکورون ارباب صناعات
مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الی ذکر اهل العرف العام فقال
وان کان من اصحاب العرف والرسم یقال عرفهم ورسمهم کذا ای ما یتعارفونه
ویتعودونه فایا نصب علی انه خبر کان وفاعله مستتر راجع الی ما
مذکور معنی اعنی من یعدد له قوله فلقه جواب ایا وقد یقال هو منصوب

بمضمر بفسيره هذا الظاهر اى ام ابا وجد ملق فيلفه على طريقه واياى فارهبون قوله
فانهم متعلق بملوم والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار و صدرها وحيعا
حال واللام في ولمصاد فيهم متعلق بلا تستبدعون العدّاى لا يبعد ونه بدعا
خارجا عن القانون في عد الأمور واذا غبّرت العدالى خلاف ما ثبت
في خيالات اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبدعوه
وانكروه انكارا تاما و قوله هل تشبهات فاعل فعل يفسره ما بعده اى
هل تتلوا شبهات اوليك والمقصود هنا بيان تفاوت الصور في
الوضوح بعد استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدم و تجلو من
جلوت العروس و فيما يحكي حال من شبهات اى كائنة في جملة الامور المحكية
و تحكي جملة استينافية و قوله سلك طريق و مركب الجد من قبيل لجين الماء
اعني اضافة المشبه به الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحل للثبات
على الجد وقد حسنت ها هنا الاستعارة بان بناء على تشبيه الطريق
بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المجة بالاظلام جعل الظلام كستر
يستره المجة اى الطريق الواضح وجهها وسوى الاغراء مفعول ثان لادر
اى امر اسوى الاغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه ولقد
احسن حيث عبّر عن الجد في السير بلطم خدود المجة بايدي الروافص جمع
الراقصة وهي الناقة التي لها نشاط في السير كانها ترقص و نشر
الظلام جناحه ومنع لهم رواقه عبارة عن شمول الظلام للهواء و ستره
لوجه الطريق والقاهم العصا كناية عن النزول و قوله فقابلهم عطف

على ما استطاع اقترا اى انكشف لك العبوس عن فريد تخبطهم اى
سيرهم على غير بصيرة فبينا مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع و بين
ظرف لانسهم والزبى بالزآء المعجمة جمع زبية وهي الرابية لا يعلوها الماء
و تطلق ايضا على حفرة تحفر في مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ
السيل الزبية كان غاية في الاجحاف و الطغيان و قد يروى بالرآء المهملة
جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمرأة فاذا بلغهما الحزام سقط
السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين
تضربان لفظاعة الشر و بلوغه النهاية والمثل الاول في تركيب الكتاب
وقع حالا من المستتر في الظرف اعني في وحشة الظلماء والثاني
حال ايضا من المستتر في مقاساة لانه بتقديره في مقاساته خبر للمبتدأ
اعني هم قوله مظلم بهيم اى خالص لا يخالطه شيء من النور يقال فرس
بهيم اى لا يخالط لونه ما يخالفه فلم يتمالكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا
على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه باطا ثناؤه و ماد حا
سناه بالقصر وهو النور وسناؤه بالمد وهو الرفعة والشرطية
اعني واذا شبهه بشيء عطف على يحدمه قوله فما شبهه اى فما شبهه والعدول
الى المضارع لتصوير الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص قوله
او التفاوت عطف على شبهات اى هل التفاوت فيما ذكر تتلوا عليك
سورة غيرها تلونا او تجلو اليك صورة غيرها جلونا وانما عطف باو
الا لان الاستفهام راجع الى معنى النفي و كلمة او تفيد عموم النفي كقوله تعالى

مسيل
جاوز السيل الزبى

بالرآء المهملة
هي الهضبة
العالية

مسيل
جاوز الحزام الطبيين

اى جادة
الطريق

اثما او كفورا اى لا يبلو شئ منهما ما ذكرنا من اختلاف الصور واما للتنبيه
على ان كلا منهما كاف لنا بينما هو اصل المقصود اعنى الاختلاف وانت
تعلم ان التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على اختلاف
الصور فى الخيالات تقاربا ووضوحا ايضا قوله فيها حكيه متعلق بالابداد
ومن ذوى الحرف حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام بتقدير القول
اى قايلا على انه حال من الجوهرى وكذا الحال فى اخواته وتنقب الفكرة
هو التعمق فى المعانى ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعانى
والتفصيل هو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة للتحسين والتزيين
شبه المعانى اللطيفة باللآلى المفصلة فى الحسن والبهاء والسمط هو الخيط
ما دام فيه الخرز والزايف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو
الردى الباطل من الشئ وهو معرب يقال درهم بهرج كذا فى الصحاح
وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال البهرج اقرب الى العرب
احميته اذا جعلته حاميا اى حارا والكير منفاخ الحدادين من زق
او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار
سبكته اذبته وخبث الحديد والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام
مركبا فى معنى وجيزا نه ركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام فى معنى
المدح كلام فالوجيز صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والنحم بسكون
الحاء وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر افحمته اى وجدته ساكتا
والمعنى اخرجت الكلام عن عيب وجدانه غير معيد لمعناه بمنزلة الساكت

والقطيس بوزن الفسيق هو المطرقة العظيمة واعترض بان قطيس
الافهام قريب من ماء الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس
والدنان جمع دن والراووق المصفاة وتمشى عذوبة الكلام فى
المفاصل ورقته فى الافكار وحدته فى العقل باعتبار حسن لفظه ولطافة
معناه وجودة مغزاه فى نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه حتى
يصير كانه نشوان والرقم النقش والرسم الاثر استبهم الامر اشكل واستغلق
واللكنة عجمة فى اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد فى موق
العين فان كان سائلا فهو غمص والبرود ما يبرد به الشئ وبرود العين
من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن رمد قوله
او سلوك واخبار معطوفان ايضا على شبهات قوله قائلا تصريح
بالقول المقدر فيما تقدم وما تاخر يقال نفر البعير اى نفر وشذ اى انفرد
عن الجمهور قوله اضيق من مجرد الاسماء التى فيها اللام وقعت نكرات
والتى بدونها وقعت معارف ولعل السر فى ذلك ان اللام فى جميع ما
وجدت فيه او فى بعضها اعنى قصبة للوحدة والافراد فلا يناسب
التعريف الجنسى فترك التعريف فى الكل رعاية للموافقة قال
ولصاحب علم المعانى فضل احتياج فى هذا الفن اى الفن الرابع الى
التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اى الذى يجمع بين الجملتين عند
المفكرة لا سيما النوع الخيالى منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع
وهى مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء

اى فن الفصل والوصل



بمعرفته ولما كان النوعان الأولان من الجامع اعنى العقلى والوهمى مما يدخل
تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالى اذ لا ضابط له بل مبناه
على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالى
قوله فمن اسباب معناه فمن الاسباب اسباب تجمع بين صومعة وهى موضع العبادة
وقنديل وقرآن ومن الأسباب اسباب تجمع بين دسكرة وهى موضع الفسق
ودكاكين الخمارين وابريق واقداح وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب
يظهر تباين الاسباب فى شان الجمع بين الصور فى خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا
كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فيما بين الامم والاشخاص
فقل اذا لم يوف صاحب علم المعانى النوع الخيالى حقه من التيقظ تعالى وفاه
حقه اى اعطاه اياه وافيا تاما وانه اى والحال ان صاحب علم المعانى من اهل المدر
حضرى اى يستجلى كلام رب العزة اى كيف ومن اين يستجليه وهو مفعول لقل
دال على عامل اذا والمعنى لا يستجليه اذا لم يوف الخيالى حقه قوله مع اهل الوبر يتعلق
بكلام وكذا حيث يتعلق به والمستمر فى بصروا سفا الله سبحانه او للكلام
على الاسناد المجازى وانما جمع الدلائل لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع نع
الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون آلخ ما يدل منه بتقدير
مضاف اى نسق افلا ينظرون واما مفعول له لنا نسق تعالى نسقت الكلام
اى عطفت بعضه على بعض واللام فى لبعد يتعلق بالنفى المستفاد من انى
يستجلى اى لا يستجليه لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر فى مقام النظر اى
التفكر فى معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخى

فى الرتبة فان بعد البعير فى خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله
فى ذلك المقام قوله وذلك اى تيقظه او توفيته حقه بتيقظه يحصل اذا نظر كان
جل مرمى غرضهم اى معظمها بعود اليه غرضهم نزول المطر نحلا اى محله وينزل فيه
يجيره اى يدخله فى جوارنا وحفظنا تقال اجار من ان يظلمه ظالم واجاره الله
من العذاب منيع اى ممتنع على طالبيه لاستحكامه بذ الطرف اى هو مشرف
عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال و
لاصحاب مواشى بذاك اى ومن يتكفل لهم بطول المكث فى منزل من عزم الأمور
اى من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اى نظر المدرى هذا النظر المذكور
وعند ظرف لما يدل عليه ابرى وهو مبنى للمفعول على صيغة الغيبة مسند الى ضمير المدرى
فالمعنى ايقظ الحضرى عند نظره هذا ان البدوى اذا اخذ يفتش الخ والمراد تنبيه
انكار الظن قوله هناك اى فى خزانة الصور وضميرها لصور الابل والام يتعلق
بمقارنته او بعون اى البدوى من اعونه الشئ اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه
وضم بعدها الصور التى الابل والسماء او لانقص اى لا ارفع من نضضت الشئ
رفعها يليها اى عقبها بعد من اى بعد صور الابل والسماء والجبال قوله
لا اى لا يرى الحضرى البدوى كذلك لم تتآخذ اى لم تجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا
قوله على ذلك الوجه اى على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور ظن
النسق اى عطف الظروف الثلثة اعنى السماء وما بعدها على ما قبلها وعطف
الاحوال الثلث اعنى كيف رفعت الى آخر على ما يتقدمها لا اتفاقها كلا منها فى الجامع مع
بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قد مر ان عطف

قيل وبعده هو الابلق الفرد حديثا ذكره
تغير على من رامه ويطول ويقال ايدل
على ان المراد بالجبل حقيقة الجبل و
هذا البيت فى الحماسه جبل المرزوقى الجبل
على جبل الفرد السمو ==

هو على صيغة الخطاب مسندا الى ضمير المخاطب
وهو سهو لا يخفى على ذى مسكة ==

عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور قبيل
عطف الجمل لانها من
بعيد عطف الاحوال فان
الظرف والفعل وانما عطف
قدرت بمفرد لا فى حقيقة لكان من
المفردات وان قدرت بتيال لكان من ==
عطف الجمل التى لا محل لها

المفردات معتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية مذكور
لذلك واما الحالة المقتضية للتوسط اعرف بان التوسط عن بيان
كمالي الاتصال والانقطاع لتوقف تعقلها عليهما وذكرا اولا فهو اختلاف
الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا
خبرا او لم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما
بتضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف فليس يتمحض كذلك الخروج وايضا
وسط الشرط اعني قوله اختلفتا بين المبتدا والخبر لان ازالة الاختلاف تقتضي
سابقة الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه الذي هو ادخل
في القانون ايا المراعات تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا ولان مباحثه
اكثر وادق واراد بتضمين احدهما معنى الآخر ما يعم استعمال احدهما في معنى
الآخر وانسياقه الى تقدير الآخر وقوله شركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف
على مشتملا وانما قال في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى المواد المتكثرة للجملتين
المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع منصوبا
فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكلمة من في مما تليت تبعيضية لا بيانية لمكان
تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره ههنا ليس بكمال الانقطاع ولابد في اثبات
التوسط من نفي كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن
في نفي كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها
مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشتركا معا اي اشتمالا واشتراكا
كائنين على نحو اشتمال المقام واشتراكه في قوله غزو وعلا واذ لا يخفى تعليل

لاشتمال المقام في هذه الآية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون بمعنى
لا تعبدوا والان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه
قولوا والمعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا
وقولوا او قيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة
الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا بان المصدرية بدلا من الميثاق
فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة
لان وقوله تعالى وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او
بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة
معنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى فليمتاز واي هو دال
على تقديره لانه خبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى
لا تعبدوا او بيان تضمنه اياه ان قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول
وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة الآية فيكون
متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على
ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان
الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار
به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا معرفا يتبادر منه
الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس
فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة
في سياق النفي فقال يوم الحشر في حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده

على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل الحشر يكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين
ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام
الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعني قوله ان اصحاب الجنة
متقيدا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر اليوم
انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين
يسار باهل الجنة الى الجنة لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون ح قوله في
شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما سيكون بمنزلة الكاين مبالغة في التحقق فقد
تحرر ان معنى الاية هو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال
وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد الى طلب الامتياز فاشتمل المقام على معنى
علمنا زواعنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر يدل الدال ذلك الخبر عطف عليه قوله
وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم
الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم
لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة
ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء
مقتضى ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب اجيب ان المعطوف
بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان
لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا
مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالة بالمفهوم على معنى
ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف

ذلك التطويل في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما نقله من ان هذا الكلام يقال لهم حين
يسار بهم واف بالمطلوب قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي
ذكره اعني علمنا زواعنكم بل نقول لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم
الجزاء بطريق الخطاب مجملا مدخل في طلب الامتياز كما يلوح بالتامل الصادق
بهذا تقرير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالاوجه
في الاية ان يحمل من عطف القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم يتنبه له
الجامدون على ما صرح به في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل وقد ذكره
العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة
على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس
الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف
عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة بل
هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى
مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف هو المجموع وشرطه التناسب بين مجموعي
القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن ولا بد من التناسب
بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل
قوله هو الاول والآخر والظاهر والباطن من ان الواو الثانية لعطف
مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الاوليين المتقابلتين لانك لو عطفت
الظاهر وحده على واحد من الاوليين لم يكن هناك تناسب كما صح في المفردات

لان طلب الامتياز انما هو للوصول الى الجزاء

ذلك صح في الحمل ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع حمل على قصة اشتهابل
هذا بالجواز اولى فلكن ذلك اعني عطف القصة على القصة على ذكر منك فانه
يجيبك عن تكلفات باردة في مواضع شتى قد يغفل والامتياز واطلب
في معنى الخبر تذييل وفوقه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون
ممتازون منفردون عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه
عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد و
قوله وان قوله ان اصحاب الجنة قوله وان المقدر ثلاثتها بفتح الهمزة معطوف
على قوله ان الذي قبله واما كونه اي كون المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف
عليه في الذي نحن بصدده من الآيتين في جهات تجمعها عند المفكرة فظاهر
اما الآية الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين في المسند اليه والتماثل في المسند من
اعني ترك العبادة لغير الله نحو وقولهم للناس حسنا والاشتراك في قيد اخذ
الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز وشبه التضاد
بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار والاتحاد
في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تع فلما جاءها هو بالجر عطفا على
قوله نحو قوله غزوحلا واذ اخذنا وهذا شروع في تضمين الطلب معنى الخبر على
عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها
انه بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها
اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تع نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة
المباركة قيل المراد بالمبارك فيهم موسى عليه السلام لانه كان في مكان النار والملائكة

الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة و
في ذلك الوادي وحواليها من ارض الشام فان الله تع جعلها موسومة بالبركات
في قوله تعالى الى الارض التي باركنا فيها للعالمين في الظاهران قوله وسبحان الله تقدير
الامر تنزيها له عن في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا فالحال
في عطفه على نودي بحال الق وضمير انه للشأن والشأن انا الله على انهما مبتدا
وخبر او لما دل عليه ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت
تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك و
ملخص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان ان هذه
لا تاتي الخ فيكون قرينة على ان المقدر وصل الق لكن يظهر من هذا
ان الق مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل
ففي قوله والق معطوف على ان بورك مسامحة والمراد انه
عطف على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف
على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما تفسير
لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك
عاك والدليل على ذلك قوله تع في سورة القصص وان
الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف
التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان
حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا
على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول قلت لا باس

لان الخبر والطلب اذا وقعا فی حیز القول کان القصد منهما الی
اللفظ المودی للمعنی فتکسر سورة الاختلاف فیجوز العطف ای
انحی قال بین القولین بل نقول اذا کان لهما محل من الاعراب
مطلقا جاز العطف بلا تاول کما ستعرفه فان قلت ای للخبر والطلب
لعل کلام الشیخین واحد الا ان المصنف تسامح بذکر ان
فی المعطوف علیه قلت فح لا تضمین فی الحق لان قوله
وقیل الخ علی هذا التقدیر اظهار لعامل المعطوف علیه فی
المعطوف کما یقال معنی جائنی زید هو عمرو جائنی زید وعمرو وقد مثله
لا یعد تضمینا اللهم الا ان یختار ان العامل مقدر لفظا وتحمله
تضمینا فیلزمه ان لا یکون وعمرو فی المثال المذکور معطوفا
علی زید قال واما قوله وبشر فقد یتوهم ان بشر عطف علی اعدت
تضمین احدهما معنی موافق الآخر کما تشهد له قراءة زید بن علی علیهما السلام
وبشر علی لفظ المبنی للمفعول عطفا علی اعدت فیکون بهما نحن
بصدده ولیس کذلک بل هو عند جماعة معطوف علی فاتقوا علی
طریقة قولک یا بنی تمیم احذروا عقوبة ما جنیتم وبشر یا فلان بنی
اسد باحسانی الیهم واعترض علیه اولا بان الجهة الجامعة بینهما وان کانت
موجودة باعتبار التقابل بین المسندین والمسند الیهما الا ان
العطف بین امرین لمخاطبین من غیر تصریح بالنداء کما صرح به
فی المثال المذکور مستقبح بل غیر جائز عند بعضهم وثانیا بان فاتقوا

جزاء لقوله فان لم تفعلوا ولیس قوله وبشر مسببا عن ذلک الشرط فلا یصح
عطفه علی جزائه واجیب عن الثانی بان المعنی فان لم تفعلوا فاتقوا النار
وانتقوا ما یغیظکم من حسن حال اعدائکم فاتیتم وبشر مقامه لان التبشیر
مقصود فی نفسه ایضا مع غیظهم وبهذا القدر من الربط کاف وقد
ذکر العلامة انه من عطف القصة علی القصة لان المعتمد بالعطف
هو مجموع وصف ثواب المؤمنین فهو معطوف علی مجموع وصف
عقاب الکافرین کما حققته وذهب بعضهم الی انه معطوف علی
فانذرهم مقدرا بعد اعدت علی طریقة قوله وامتازوا واختار
المصنف انه معطوف علی قل مقدرا قبل یا ایها الناس اعبدوا وایده
بان تقدیر القول بواسطة انصباب الکلام الی معناه کثیر فی القرآن
والکلام فیما نحن فیه منصب الی معناه لانه هو یامرهم وینهاهم علی لسان
النبی علیه واورد علیه ان قوله وان کنتم فی ریب مما نزلنا علی عبدنا
ان لم یدخل فی حیز القول المقدر اختل نظم الکلام وان دخل کان علیه
مامورا بان یقول وان کنتم فی ریب مما نزلنا علی عبدنا وفساده ظ
واجیب بانه مامور بتادیة معنی الکلام بعبارة تلیق به کان یقول
وان کنتم فی ریب مما نزل علی او مامور بتادیة هذه العبارة علی
طریقة الحکایة عن الله تع فلا اشکال فی نظیره قوله تع قل للذین کفروا
ان ینتهوا یغفر لهم ای ادّ الیهم معنی هذا الکلام بطریق الخطاب او ادّ
کلامی هذا الیهم بطریق الحکایة قوله ای فی قلنا او قائلین کلوا اشارة

الى تجويز التقديرين فالأول عطف على انزلنا وقد حذف المعطوف مع
العاطف والثاني حال من فاعله قوله ومن ذلك كرر لفظه من ذلك مبالغة
وتصريحا بان كل واحدة من هذه الآيات مما قدر فيه القول بوساطة
انصباب الكلام الى معناه وانما قال اذ قائلا انت يا موسى ليعلم ان قائلا
متعلق باضرب لا بضرب المقدر والا لكان المعنى قائلا هو وههنا بحث
وهو ان قائلا ان قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعني
اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل
بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلاله ايضا فالوجه تقدير الفعل
معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل فانفجرت ولو قدر
العاطف الفاء لكان اظهر قوله اي وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا اسم
الفاعل لمكان الواو والمانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل
وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف
الطلب على الخبر اعني جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما في والق عصاك
قوله اي يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة
عبد الله المنبئة لكونه حالا مقيدة ليرفع وانما قال على قول اصحابنا
اي البصريين لان التقدير عندهم يقولان اي قائلين وعند الكوفيين
ان يا بني متعلق بوصى لما فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول
خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة اعني
البلة الجاني وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بني

بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضي لتلك الصلة
وتعلق به يا بني نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف
فالصواب تقدير القول قوله اي ويقولون ذوقوا قدره مضارعا معطوفا على
نظيره اعني يضربون لانه اولى وان جاز تقدير اسم فاعل معطوف على
مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين
كما مر في قوله واتخذوا قوله اي فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير القول
ههنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين
ولا ينتظم الكلام الا بتقدير فقولوا بعد الفاء وذلك انهم عاهدوا
مشركي العرب فنكثوا الا اناس منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين
وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر آمنين لا يتعرض لكم فيها وهي
الاشهر الحرم فالمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم
ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله عليه السلام نسب البراءة عن
العهد اليهما كما نسب الى قوله وكذلك عطف وبشر هو عطف على
قوله وعندي انه معطوف على قل مرادا اي ومثل عطف بشر على قل مرادا
قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين
آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر عنده انه جعله
معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله
لكونه في معنى آمنوا وذلك لانه دلالة على التجارة المنجية وتعليم لها و
المتعارف في التعليم هو الامر والنهي ويرد عليه ان تؤمنون تفسير

للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا في سلكه اذ لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير فالصواب تقدير القول كما اختاره لانه كثير وفي قوله وكن الحاكم دون اشارة الى رجحان ما اختاره اما في هذه الآية فلما عرفته آنفا و لعدم التصريح بالنداء ايضا واما في قوله وبشر الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان تتفق الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هي الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته في الحالة الاولى اعني قوله فهي ان اختلفتا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا او ان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراكهما في جامع وقد تقدم الوجه في جمع الجوامع كالعقلي اقوى واظهر وله مراتب متفاوتة في الظهور و كذا الحال في الوهمي والخيالي متقدم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم يريد انا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما بين الجمل على وجه كلي مع تمثيلها في بعض المواضع فالآن نذكر لك امثلة كثيرة لها لتجذب تلك الامثلة بضبعك وتحفظك عن التزلق ان استقبلتك مداحض في زمان شروعك في سلوك طرقات تلك الحالات قوله إن عسى بكسر الهمزة في النسخ المعول عليها فالشرط اعترضتك متحمة لتعويقه معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى وتوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها عسى ان

وعسى

لانها كلمة انشائية

١٦٩

بالفتح ايضا وليسا بظاهرين معنى ولفظا قال من الامثلة القطع للاحتياط قوله لم يعطف اراها على تظن مع الاتفاق في الخبرية والاشتراك في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما اعني المحب والمحبوب مع ان المسند اليه في الاول وقع قيدا اي مفعولا في الثاني كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجامع اعني الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيديهما وح يفسد المعنى كما ذكره قوله و لبس مستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون قد قطع وقوله لانصباب الكلام تعليل لنفي الاستبعاد والى ايراد متعلق به واضافة ايراد الى عبارة السؤال اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال وجب ان يكون اراها استئنافا لانا نقول ليس يجب ان يجعل السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله فما هو هنا كما اي ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون ثبوته لاجل اللفظ اعني رعاية الوزن بل هو في مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحطت هذه التراكيب عن مرتبتها الى ما دونها وانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هنا نكتة معنوية قوله لم يعطف

لهم الف خيفة ان يظن يريد ان لهم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على
الاصح وبهذه الاسمية تشارك الفعلية السابقة فيفسد معنى البيت اذ
نعني مذهب البصريين
يصير لهم الف وليس لكم الاف داخلا فيما زعمه المخاطبون فان
قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها مفرد ومفعول لا
فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما يجعلها
في قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم يتضمن معنى القول فكانه قيل
قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز عطف المستقلة
عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى وان
لهم الفا قوله تغري الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في
القرائن الحالية وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه
قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح لكل شي كنية وكنية الكذب زعموا
قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة
بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام
للتجارة وليس لكم شي من هاتين الرحلتين وايضا قد آمنهم الله تعالى
من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون واليه الاشارة بقوله
اولئك اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا و
الالاف مصدر آلفه يؤالفه والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف
مصدر الفه يألفه الفا قوله وذلك انه اي الشاعر وحين ابدى ظرف
لجزان اعني فصل وضمير كان للانكار قوله والماجلة انا معكم انما نحن

مستهزئون لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى
ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه موكدا
لانا معكم قوله لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه
جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص
بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط
ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما اسناد
الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما كان او موخرا فلم يلتفت
اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيده سواء
سمي جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا
جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما
في قوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
فيكون ترك عطف الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وماسو
اي بيت مفعول معه ومستدرجا حال من فاعل خلاهم ومتصل
خبر قوله فان استهزاء الله وقوله بكل حال ظرف للنفي اي استمر
انتفاء الانقطاع في كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل لما
يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المقدم
ليس تحرى بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطع الا انهم بمثل ما تقدم
اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء با
لظرف المقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه

في كونه من قولهم فان قلت انه من استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت
قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول والاعتراض بجواز
العطف على قالوا انؤمن مع قيده متوجه على ما بين الآيتين ايضا
وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الآيات الثلث مع ما في حيزه المقدم
عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله
يستهزئ والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك
المقيد اذ لا مدخل لشئ منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان
يكون اذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا وان كان مرجوحا
ح لا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكر من المحذور فالاولى
المصير الى الاستيناف على ما اوضحه ايضا كما مر فان قلت لماذا
خالف في ايراد الآي ترتيبها في نظم القرآن قلت لان عطف جملة
الله يستهزئ على ما سبقها المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي
الرأي من العطف في الآيتين الاخيرتين ح البحث عن ترك العطف
الاظهر اهم قوله في الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ
قوله لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير
الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السوال و
تنزيله منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لانه يلزم تعين الاستيناف
على ما ادعوه اي على وجه حصرهم في الصلاح بانما قال ومن امثلة الا ستيناف

سعد الدين

لصاحب الايضاح

قوله عن جماعات العذال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة صفة
لجماعة لا لامراة بشهادة قوله صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف
وكلمة حين هنا في حكم لما وتصور جوابها وضمير كان المطوق على
شرطها راجع الى ابتداء الشكاية قوله فبني اي الشاعر الكلام عليه
اي على تقدير السوال وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي
ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السوال فانه يكون بلا عطف اما
لمكان الاختلاف طلبا وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا
او لان جمعهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعاطف بينهما و
جندب بضم الدال رواية الكتاب ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب
من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب وجنب اسم موضع و
هو في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل عريت اي حط عنها رحلها و
الاجام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والعقائد
موضع قريب من الكوفة فتح اي جندب في السير وذلك اي النافة
من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطفه
قوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل هنا جمع عاذلة
صفة لامراة بدلالة قوله رابني وقلن قوله بكى اي اكثر البكاء و
العدان بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع
دفنت فيه تلك القتلى والمحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند
فانه حرق مائة من الاعداء بالنار فضرب المثل بناره والحرم الماء من

حصر
وجه كون
بلا عطف

من دخله كان آمنا لم يعطف كانوا على طالت للاستيناف فوراو
كيف ابكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت
بل يطابقه لان المعنى كيف ابكيهم اعالمة بحالهم ام جاهلة ولا وجه
للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم لى وقيل المعنى كيف اندبهم
واصفهم فى بكائى صفهم لى فكان الشاعر قال لها قولى كانوا على
الاعداء الى آخره ولا يخفى عليك ان الجملة التى قطع عنها كانوا اعنى
طالت افيائهم غير التى نشأ منها السوال اعنى قوله تبكى قوله عفاة
اندرس وعفاه درسه تعدى ولا تتعدى والحنان السحاب
المصوت والعسوف الظلوم والوبل القطر والهطال كثير الهطل
وهو تتابع المطر وقوله اذا عفاه جملة اسمية قطعا فالظاهر ان يجاب
بمثلها فيقال كل حنان عفاه ومن حدابهم عفاه على طريقة ما عرف
فى ماذا صنعت فكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السوال بل قصد
الى ما يفهم منها من معنى الجملة الفعلية على قياس ما جعلته فى من قام
ولا يتأتى ذلك فى ماذا صنعت اذا جعلت اسمية فتأمل قوله عفاه
من حدابهم قيل معناه عفاه من حد الابل وسائقها بهم اى بسببهم وبهم
من المادحين والسائلين تقال عرضت اى ضجرت ومللت و
الغرض لم يجرب الامور ادخل عليه اللام الجار تقوية لعمل اسم الفاعل
وبعد ظرف لما غرضا قدم عليه توسعا طوى كشحه اى اعرض عنه
وجانبه قوله للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب اى اختار هذه

العبارة على ان يقول للمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة
او الجامعين بينها اشعارا بفائدة تكرار الموصول فى الايمانين
والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل ترتب عليه الايقان
بالآخرة فكرر الموصول فى الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو
الجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصاص
وجعل كل اصل منهما فى ضمن فرعه لان كل فرع يبتنى على اصله ويدل
عليه فهو يتضمنه قوله اختصوا حال من المتقين وكنه الشئ غايته ووقت
الامر كنهه ايضا ولا يبتنى منه فعل وقولهم لا يكتنهه اى لا يبلغ نهايته
كلام مولد ولا يقادر قدره اى لا يغالب قدره فضلا ان يغلب
ومقولا فى حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السوال
هكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اى اسباب تأخذ
فى شانهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها فكان سوالا عن
السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة له على السبب قلت الكلام
السابق يشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا
باسم الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات
حتى صاروا كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب
بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا اى
ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان
اتصافهم بتلك الصفات التى اختصوا بها فلا مجال للسوال والاستبعاد

لا يكتنهه كنهه

لا يقادر قدره

فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب المآل قلت
لا يخفى ايضا ان الذي يؤول حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى
ذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت حصر الفلاح مستفاد
من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من
قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن
سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين ومشير الى
ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتب الحكم على الوصف المناسب
المخصص فيكون مختصا ايضا قوله ولك ان تقدر لهذا وجه ثان
في الآية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا على بيان الموجب اي
انطواء ظاهرا مفصلا والا فالاستيناف على الوجه الاول منطو
عليه ايضا ليكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انطواء خفي اجمالي
كما بيناه قوله ولك ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستيناف
وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى
وصف وتابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص فكانه لم
يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي
اي بالموصول الثاني مع خبره التعريض يريد ان فائدة اخراج الموصول
الثاني عن كونه صفة للمتقين كالموصول الاول هي التعريض باهل
الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد صلعم وهم ظانون انهم على
الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد و

وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن
آمنوا بالكتب المنزلة كلها لا بالتورية وحدها وايقنوا بالآخرة على
وجهها لا كما يزعمه اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ
في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب
والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل يجعل الموصول الثاني اي
جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الى آخره من مستتبعات
هدى للمتقين الى معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى
للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان
حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان
المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس
هدى لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال
وليس بظاهر واذا جعلت هذه الجملة برأسها اي بتمامها من مستتبعات
وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا
الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سيأتي قوله والفصل
من هذه الوجوه لاستيناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات
اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات
الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك
نوع غفول عن السبب المبين كما مر وايضا استيناف الذين يؤمنون

بالغيب ينطوى على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف اولئك
كما عرفته وايضا لا فصل ههنا بين منشأ السؤال وبين الجواب بذكر
صفات المسئول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث
فلان الاستيناف تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان
ههنا ينتظمان فى سلك واحد من الاعراب وقد يختلفان فى الوجه
الثالث وايضا تصحيح عطف الموصول الثانى على ما قبله فى الوجه الثالث
يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف
واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى بزيادة الهدى
والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصائرين الى التقوى
وعلى التقديرين يحسن استيناف الذين يؤمنون بالغيب واما
استيناف اولئك والابتدا او بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان
على تقدير الصحة الى تكلف فى وصف الضالين بتلك الصفات
الجارية على المتقين قوله فصل تنزل على كل افاك اثيم ليقع جوابا اعترض
عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا
لا للاستيناف واجيب بانه لا منافاة فى اجتماع اسباب الفصل وكانه
نبه بقوله ليقع على ان هذا السبب اعنى الاستيناف فى غاية الظهور
فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق للعطف
عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك
السؤال والافاك الكذاب والاثيم الكثير الاثم والضيف يطلق على

الواحد

عشر
الواحد والجماعة وهو فى الاصل مصدر ضيفه اضافة وكانوا اثنى
ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا فى صورة الضيف او لانهم كانوا
ضيفا فى حسبان ابرهيم عليه او معنى المكرمين انهم مكرمون عند الله قال
بل عباد مكرمون او عند ابرهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته
واذ دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثانى والا فبما فى
ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث
وان لم يرد به معناه المصدرى واراد بقوله منكرون انهم ليسوا
من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا عنهم
اى انتم قوم منكرون فعرفونى من انتم فراغ اى ذهب فى خفية من
ضيوفه كما هو ادب المضيف والهمزة فى الا تاكلون انكار لترك
الاكل او حث عليه فاوجس اى اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون
به سوء حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضى الله عنهما
وقع فى نفسه انهم ملئكة ارسلوا للعذاب قوله فى القرآن كثير تقديم
فى القرآن على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب
كثير فى غيره ايضا قال ومن امثلة البدل المثال الاول يجرى مجرى
بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغايرة للارتحال وغير داخل
فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثانى والرابع يجريان مجرى
بدل الكل والثالث يجرى مجرى بدل البعض لدخول الثانى فى الاول
قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الرجل اذا كره اقامة

لم يعرض فى هذا المقام لما بينهما من الاداب اذ لا بحث فيهما

فان الحدث والبناء والنقه ونظائرها جاء بعضهم منه وقوعه فى زمان يصح ان يحمل فى الظروف

تحرم بطعامه اى اكل منه والمعنى دخل فى حرمة ايوائه

فان الارتحال يستلزم عدم الاقامة

لان ارحل يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة وقد عرفت ان دلالة ارحل على تلك الكراهة اظهر واقوى من دلالة الرخصة والارسال فيما لا نعمة فيه كمال الاظهار

من بصاحبه لمخالفة سره علنه فربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قال له ارحل فقد كل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء المدلول ارحل وعلى كراهة هذا المذهب يكون دلالة لا تقمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل قوله مثل ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ابدا اشنا الى آخره كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثاني فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا او لا لكون الكلام الثاني اوفى بتأدية المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما لبس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا ومبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامعين انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وبين انهم فانبوا

وأما المثال الاول فلا مجال فيه للاستيناف

رد على من قال ان يكون الاول بدل اشتمال

ذكر السكاكي في المثال الاول ان الثاني اوفى بتأدية المقصود ولم يتعرض لذلك في باقي الامثلة فتوهم ان ذلك لظهوره في الكل وليس كذلك فان المثال الثاني ليس من هذا القبيل لان الكلام الاول فيه غير واف بالمقصود

ذلك خداعا وجوّز الكشاف ان يكون مستأنفا كانه قيل ولم يدّعون الايمان كاذبين وما رفقهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لان ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحليم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام المسلمين مع كونهم عنده في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخداع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين او فادعوا حقيقة ان اريد بخدع الله خدع رسوله لانه الخليفة عنه بأوامره ونواهيه قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان الوسوسة قول خفي بقصد الاضلال يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله والقائه الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب لخلود الآكل وان لا يموت ابدا وملك

انما قال ظاهر الكلام مبنى على ذلك لان ... فيها ... والتاكيد ... كما ستطلع عليه

لابنى اى لايتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف «
لاريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبنى على ما هو
المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولاريب
فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتداء وانما
مات هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها
بعنق بعض قوله حين كان وزانه اى قياسه ونسبته
وهو في الاصل مصدر وزنه وازن موازنة وقد يطلق
على ما يوزن به جعل لاريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب
تارة بمنزلة التاكيد المعنوى والاخرى بمنزلة الحال المؤكدة «
وبين الاول بقوله يدلك على ذلك اى على كونه بمنزلة نفس
في جاءنى الخليفة نفسه الى آخره لم حكم بان تقرير كونه حالا
مؤكدة ظاهر كما ستطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين
هاهنا مستعملة استعمال لما وجوابها كان عند السامع اى كان
الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة
انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمبالغة فينظمه السامع
في سلكه وبلوغ مسند الى قوله وصف الكتاب وضمير شانه
للكمال وتلك المبالغة مصدر بولغ وحيث جعل قيدا لبولغ
وكذا قوله شهادة قيد له بعد تقييده بالقيد الاول والموصول
هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد بحسب

المقام

المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام
الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم
يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه وحتى «
التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فيؤول المعنى
الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب
هو الذى يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر
مصدر جازف اى اخذ الشئ بغير تقدير ومعرفة بكمية
والفعل في فاتبعه مسند الى لاريب فيه اى جعل لاريب فيه
تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان ينظمه السامع
قبيل التامل في سلك ما جوزف فيه وقد اجيب به
اى بذلك الاتباع المجز واتباع نفس الخليفة مصدر في فاتبعه والحاصل
ان لاريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع
توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور
في لاريب فيه راجع الى الكلام السابق اعنى ذلك الكتاب كانه
قيد لاريب فيه ولا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقيق
واتقان وجاز ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما بيناه من نظم
الاية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفى الريب
عن الشئ شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين
كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهرا

177

لانه يوكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذى هو الكتاب كما ان ريبا يوكد
معنى الخبر الذى هو الحق قوله ولذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على
ذلك الكتاب واللام فى قوله للذى قبله متعلقه بالتقرير والضمير المجرور
لهدى للمتقين وفى قوله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب مسوق لوصف التنزيل
بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب مبتو عا بلا ريب فيه مويد له فصار
موكدا بهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجاز فيه من الكلام تتمة له
فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لا نشراكهما فى
انهما تاكيد ان لذلك الكتاب والمذكور فى الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه
كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه مجلبه [illegible] حالية او معطوفة جملة
تقديره هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا الذى هو قوله هدى للمتقين ويكون
نفس الكتاب هداية محضة مستفادة من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة
لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله واما بيان واما مبين ان ما قبل هدى
للمتقين مسوق لما ذكر اى لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فما تراه من النظم الشاهد
له اى التنزيل وقوله لاحرازه اما بدل اشتمال باعادة الجار واللام فى موضع الباء
الى الشاهد للتنزيل باحراز التنزيل قصب السبق فى شان التنزيل اعنى ما هو المقصود
منه وانزل لاجله وهو اى ذلك النظم الشاهد تلك الشهادة وقوله ثم تعقيبه عطف
على من النظم وانما اورد لفظ ثم تنبيها على الترقى فان تقوية الشاهد وتزكيته
متراخية الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف النداء بالبليغ لكون الريب منفيا
بلا التى فيه للجنس قوله وانك معنى وانك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق

شهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه والمقصود منه لتعلم منه ان
شان الكتب السماوية وما هو المقصود منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية
يتفاوت شان الكتب السماوية فى درجات الكمال لان كمال الشى انما هو بحصول
ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه ورفعة مكانه ومرتبته بحيث
انحصر جنس الكتاب وكماله فيه فقد دل على كمال كونه هاديا فصار هدى
للمتقين كالتاكيد اللفظى لما قبله حيث اتحد معنيا بما فى المآل بخلاف لا ريب
فيه فانه كالتاكيد المعنوى لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله ان الذين كفروا عطف
على قوله وكذلك فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام فى فصل ان الذين كفروا
عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سياتى بل فى فصل لا يؤمنون وختم الله
فانه لكمال الاتصال وذلك لان لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم
أأنذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية
ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظى لما قبله وكذلك ختم الله مقرر
ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص الحق اليه
اى يصل اليه خالصا ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يثبتون به عبرة ولما
كان انتفاء المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة
تاكيد لقوله لا يؤمنون قلت لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله
لا يتعين فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه كان
الاولى عدم عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد الاول ليس
تتمة المؤكد بالثانى على قياس ما تقدم وقد تعالى ختم الله استيناف و

فانه صير بمعناه ح ولذلك فصل قوله ان الذين كفروا وليس مراده وليس الكلام [illegible]

[illegible]

التاكيد المعنوى لها فان قلت ما جعل ختم الله

وقد يشكل مقال ثبوت العذاب العظيم من لوازم عدم الاجابة الى الايمان وهو المقصود من التسوية كما مر فيكون ذلك الشرب مؤكدا للتسوية

بعيد واما قوله تع ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين
او على خبر ان لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا ينبا درمنه
تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما ترى اى كالتقرير الذي ترى
قوله وكذلك قوله انا معكم اى هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد وقوله
لما كان المراد الايجاب لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم فلو با
بفتح الهمزة اذ المراد هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا
الحال في همزة انما نحن وضمير معناه لقوله انا معكم فلوبا قوله وقع قوله
انما نحن مستهزئون تقريرا وجه التقرير ان ابهام الايمان يتضمن نفيه و
الاستهزاء باهله يتضمنه ايضا فكان الثاني مقررا للاول وقد يقال
معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام لان المستهزئ
بالشئ المستخف به دافع له قطعا ودفع نقيض الشئ تاكيد لثباته ومنطوق
ما هذا بشرا يوكده مفهوم ان هذا الا ملك اعني نفي البشرية ومفهوم الاول
اعني اثبات الملكية يوكده منطوق الثاني وانما قال في مقام التعظيم لان نفي
الآدمية في مقام التحقير يفهم منه عرفا اثبات الشيطنة او السبعية او البهيمية
وقوله كان في اذنيه وقرا اى ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله كان لم يسمعها
وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا قال ومن امثلة الانقطاع
طلبا وخبرا قدمه لانه اقوى قسمي كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك
مانع بل في ذلك الاختلاف كما مر والرائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء
والكلاء من راد يرود اذا جاء وذهب يقال ارسبت السفينة القيت

مراساتها للتقف والمزاولة المعالجة والتضير للحرب قوله فتكل تعليل
للامر بالارسا والمزولة والحتف الهلاك تجري مقدارا اى
بقدر من الله وقيل في ديوان الاخطل فقال سيدهم والعظيم
للسفينة وذلك انهم لما راوا ما فيها من الاموال طمعوا في
في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليأخذوها
فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل
لا محل لها منه قلت النظر هاهنا الى المحكي اعني كلام الرائد
دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام عام
متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب
الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشئ فان الجمل التي لها محل
من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكتفي في
كون العطف بالواو وبغيرها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات
الى ذلك الاختلاف وعدمه الا ترى الى قوله تع وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون
المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة
موقع المفردات وليست النسب التي بين اجزائها
مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب
بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل
في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف

بينهما بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها
فيعتبر صفاتها العارضة لها ولیس یظهر فایدة العطف
بينها بالواو الا بتأمل كما مر ويقتضي ان يكون بينهما مزيد
مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة في سورة نوح عم
بصحة قولك قال زيد نودي للصلوة وصلى في المسجد
كما ذكرنا سابقا قوله ملكته حبلي تمليك الحبل عبارة
عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقاؤه
على غاربه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات
اليه لقلة الرغبة في مواصلته والتصرف فيه وقال اني
في الهوى كاذب اي قال انك في دعوى محبتي كاذب الا
ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع
فيهما اي في يا لكلك وادفع وذلك لان الجزم فيهما تخرجهما
عن صلاحية العطف ويجعلها جزاء شرط محذوف اي
ان تأذن يا لكلك على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع
اليك الاجرة فان قلت لماذا اسند الفصل في مزاولتها
ويا لكلك وادفع الى الاختلاف دون الاستيناف مع كونه
محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق كالاسناد اليه اولى
فان قيل عطف انتقم على الخبر الذي يليه مما لا يجوز الاشارة
لكونه معقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه على قال

يعني اني في الهوى لكاذب

وقد

وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين و
وربما يجعل استينافا بتقدير قلت انتقم الخ جوابا لماذا قلت
وقوله ومن امثلته اي امثلة الانقطاع لغير الاختلاف
ويعني القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع
بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله ويقع في حاك بعينه
اي في اثناء الحديث الذي تكون فيه قوله مثال الاول
كنت في حديث اي مثال الاول بهذه القصة قوله
وان خاتمي عطف على مقدر ان خاتمك على ما وصفت وان خاتمي وترك
العطف في قوله ان خاتمي ضيق لا يخلو عن نكتة قوله لينبو مقامك
عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد
يعتبر في بعض المقامات كان يكون مثلا في تعداد الامور التي
تتعلق بك وبيان احوالها فتقول كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق وخفي
كذلك فيحصل لكن مقام اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكر
خفك مع خاتمك وكذا في قوله فيحصل هذا وبينهما جامع غير ملتفت
اليه اشعار بما ذكرناه ايضا في ما لا يصلح ان يكون جامعا في شيء من
من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب
فليكن منك على بال ولا تلتفت الى ما يتوهم من ان قول المصنف
ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين
الجملتين اصلا لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا

قوله او يكون في حديث عطف على يكون في
في حديث وتقسيم له كما يشعر به قوله بغتة والاحتمالات
وقد تم وان حصنا ثلثة الاول ان لا يكون بين الحديثين
تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت
اليه في ذلك المقام وقد عرفتهما الثالث ان يكون
بينهما تعلق ما لكنه لا يصح جامعا بها اصلا كما يدل عليه قوله
بعيد التعلق به وانما فصله عنهما لانه مقدمة لبيان
الفصل في قوله تعالى ان الذين كفروا الخ قوله وكون ما
ما عقيبة الظاهر وكونه الاخر ووضع المظهر موضع المضمر
لا يقال بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم
الاساس في سياق كل منهما وكذا في الآية اذ الحاصل
انه هدى للمتقين وغير نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود
بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم بالقياس الى
الكتاب [illegible] وكونه اساسا ولهذا اطلق
الجهل وقال وسواء [illegible] جهلهم ولم يعتد [illegible]
واما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو ذلك التعلق
البعيد وكذا الحال في الآية اذ المقصود ان لا تقع في الآية
اي سواء كان بالقرآن او غيره قوله بخلاف متعلق باخرج به
اي اخرج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حالة الحاصل

اذ ذاك ونحو قوله فهو اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عطف
ليس مستحسن ايضا لكن المطلب ح اهون اذ هناك جمع في
الجمع الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو وهنا مجرد
الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كانه لا رد لما زعمته الجنبية
من اندراس هواه كما حكاه في البيت السابع زعمت هواك عفا
الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم [illegible] في هواك
للنفس اي اذا دعت ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها
بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن شيمي
الوفا ولا تغدت نفسي على الف سواك نحوم ونحو قوله
بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف
المفرد على المفرد وان للجامع شرطية ايضا كما مر وما يقال
من ان كرم ابي الحسين له حلاوة او ان مرارة النوى داء
وكرمه دواء فيهما الاتحاد [illegible] قوله يعلم ما يلج هذا مثال
للتوسط في المفردات لان كلمة ما موصولة لا استفهامية
الآن توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل
الواقعة صلات وقوله ان الابرار مثال للتوسط في
الجمل قوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما نتلو واما مجرور
عطفا على قوله وانما لم يتعرض لامثلة التوسط بازالة الاختلاف
لانها قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسنات

ان تكون الجملتان متناسبتين يريد ان التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورثه
حسنا زايدا علا ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك يعني
كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين
او مضارعين وكون الخبر في الاسميتين اسما او فعلا مضارعا او ماضيا
الى غير ذلك من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير
ان يقصد التعرض لقيد زايد معين فيصح ما ذكره من الامثلة ولا يرد
انه اذا كان المراد من اخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام
زيد لانه يفيد زايدا وتلخيصه ان النسبة تقصد على وجوه ثلثة الاول
ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق
اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار
ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه ويدل
على استمرار الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر الثاني
ان يقصد معها خصوصية معينة فلا يجب ح رعاية التناسب اذ ربما
لا تتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد
وبالاخرى عدمه الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت
فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة
معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب
بقوله فتقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد فصل ان الخبر في الاسميتين

فيجب

فعلى ما قيل من ان ما بين الجملتين يحتملان ان يكونا فعليتين ايضا
ان يقدرا متناسبتين في الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح
على مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا
تقول عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على فتقول لكان
اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول كذلك ايضا للاختلاف
في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد وقد فرقنا في ان التا
تقييد التقوي على ما سلف ح اذا رفعت احد الاسمين في احدى
الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الاخر في الاخرى
واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ح لا ينبغي لك ان ترفع
في احديهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية
سواء كان مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيد لقيته وعمرو مررت
به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلاما له
وقد نبه بما ذكره على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق
يراعى في الجملتين ايضا وقوله امثال ذلك مما يليه ما سبق في
علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد امثال
ما ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي
واريد عدم التجدد في الاخرى ح فايدة لفظ بعد تقوية الثبوت
المستفاد من قاعدة دفعا لتوهم قصد الحدوث به وقيل
دفع توهم كون الجملة حالا او عليه اي على كون المراد باحديهما التجدد

يعني اذا جاز الرفع والنصب في كلتا الجملتين

وبالأخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون ام استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام داخلتان بحسب
المعنى على المستويين وقد يقال المستويان هنا مضمونا الجملتين كانه
قيل ابهذا اوقع ام ذلك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله اذا جاءهم
امر اي اصابهم مكروه وضر فانه وقت الدعاء والابتهال لكشف البلوى
وقوله احدث بالتخفيف من الحدث المقابل للتعب وقد يروى بالتشديد
من التحديث المناسب للاحداث وقوله استبعادا مفعول له لما دل
عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان
للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد
في الاعتقاديات والى انه يفضي التقليد الى امور ظاهرة البطلان
كحال هؤلاء في تقليدهم آبائهم قوله في عبادة تماثيل اشارة الى ما
قبل الآية اعني قوله اذ قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها
عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم
في ضلال مبين قالوا اجئتنا ... فبالحري ان يلحق به الكلام في الحال
قوله لمجيئها بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة
بخبر المبتدأ اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس بالحري
لمجيئها وهذه الواو فرع للعاطفة كما اشرنا اليه وسيصرح به ولفظة
ربما ظرف او مصدر قوله مع الواو حالا اي مقارنة لها وقوله لا
معها معطوف على مقدر اي ومجيئها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل تارة

الاشعار من حيث انه اول الامر بالتعليق حتى صارت الهمزة وام داخلتين على الفعل ١٢

ليس في القرآن بهذا اللفظ ١٢ منه

اشار الى انه يجوز ان يلحق مبتدأ وقوله بالحري خبره وقد جوز انه قد يشبه الباقي الحري ويجعل مبتدأ والباء زائدة ١٢

بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة بحيث انه اتى بما بعدها اعني
معها لا اصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك اي في ان الحال في اي
موضع يجيء بالواو وفي اي موضع يجيء بدونها واراد بقوله حال الاطلاق انه اذا
اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد
به الحال الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار
بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال
ومن ثم قيل الاصل مدلول الدليل والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل
ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفائدة لفظ معا انه لولاها لربما توهم
ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا تحقق
وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم
بيان اصل المؤكدة بعد ما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان
المنتقلة اللاثابت قوله وصفا ثابتا اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال المؤكدة
ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او
فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذي يفهم منه كونه عربيا
وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله اذ يفهم منه القيام
بالقسط ولا شك ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف
اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق
ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما

وبعضهم يسميه حالا مطلقة ١٢

اشارة الى وجه تسميتها بالنوع الثاني ١٢ منه

ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها ولو فسرت الحال
المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولو مدبرين
ولا تعثوا في الأرض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر
احوالا مؤكدة مع انها ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت
وذلك لان المقصود من النوع الأول بيان ان الفعل صدر من الفاعل او
وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان
بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات
والصفات اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني وجب
ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بيتا وشفيقا
وسخيا جوادا وبطلا شجاعا وما ليس مشتقا كعربيا وكوفيا يا انما تقع حالا
مؤكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله تعالى كتابا بالغسط ولما كان الاصل
في النوع الأول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت و
اللزوم كاسمي الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناهما للموصو
بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة وهذا لا ينافي ما تقدم من ان
الأسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل
على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به
ههنا اللزوم وقد يكون الحال المتنقلة اسما غير مشتق كرطبا وبرا اذ يفهم
منهما هيئة غير لازمة لا فائدة في تقييد المجيء بها والتأويل الذي اشار
اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو او الانحطاط فيحدث له طول او قصر

ولا يجب ايضا حذف عاملها ومنهم من يجعل ما يأتي بعد الجملة الفعلية نوعا ثانيا ويسميه بالثابتة وهو تكلف بارد
منه

ذهب بعضهم الى ان اسم الفاعل في هذه الامثلة بمعنى المصدر كما في قولك قم قائما وبعضهم الى انه بمعناه وقد يجيء حالا
منه

قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا يريد ان هذه صفات لازمة
منه

ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الأسباب الطارية قوله ويجيئها في الا
ان يأتيا عاريين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة
التي يتضمنها الأسم ومن المتنقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف
النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فانتفى الصفة المنفية قد يراد بها
وكذا في تقييد الفعل بما قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة
والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية فان انتفاء
الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنها بما يدل على
الثبوت فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم
من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان النفي منضبطا متحصلا
قلت ذاك بطريق الالتزام والمختار في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت
الصفة او الهيئة المقصودة فلا يخالف هذا النهج في فن البلاغة وان جاز
مخالفته بحسب النحو قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى
كون اعرابهما غير تبع يقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف
لانها في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فان قلت قوله يقي الحق يدل على ان ذا الحال
هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر
اعني احقه او اثبته وعند المص ضمير الفاعل فيها اختار تقديره في قسم
النحو حيث قال في قسم النحو اخص التقديرات في زيد ابوك عطوفا احق عطوفا
وفي هو الحق بينا بينه وبينا قلت لما كان في ذلك الضمير عبارة عن الحق صح

استعمال

كيد لما

اي الى تعيين مفعوله مقصودا منه

ث

جملة ذا حال قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو لأنه متحد بالمخبر عنه كاتحاد الصفة
بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه
في غير كلمة اي قوله والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا من ان حق النوعين ان لا
يدخلهما الواو قوله الا بعد ان يكون هناك اي في موضع انتظام الاعراب
للكلمات تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان
الهيئات الاعرابية وضعت دالة على معان معنوية تطرأ على مدلولات
الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب في موضع قد
تناول شيئا بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك
دليلا على ان لمدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من
الكلم المنضمة اليها فلا تحتاج حينئذ الى تكلف متعلق آخر كالواو مثلا
والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها هيئة لذي الحال وقيدا
لعامله او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو
مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا
وقوله لكن النظر اليها اعتذار عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة
بيان ذلك ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بافادة فائدة هي النسبة
التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من
وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم يكن متحدة
بالجملة السابقة عليها اتحادها اذا كانت حالا مؤكدة ولا شك انها غير
منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة بينهما تنزلت منها منزلة الجملة

١٨٤

المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة
على الاجتماع والاتصال لتقاوم استقلالها في نفسها وتربطها بما قبلها
زيادة ارتباط كما يدخل بين الجمل المتوسطة بين غايتي الانقطاع والاتصال ثم
اذا جعل لا ريب فيه ههنا حالا مؤكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة مؤكدة للجملة
التي قبلها ايضا ولا يخفى جريان هذين الوجهين في لا شبهة فيه وانما قال الجنايات
جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى في نحو جاءني زيد
بقاد الجنائب بين يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة
عنها لان المجيء يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا
الحال في وسيفه على كتفه وقوله بسط خبر لكن فان قلت ما ذكره يجري بعينه
في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت لما ان يقول ارتباط
الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز ههنا الجواز هناك و
قد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر
اشتهار كون الواو للحال وقد نصرناه بدليل ظاهر تحققه في مباحث الالفاظ و
الجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة فقد يمتنع
ويجب وقد يجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة
شرع في تفاصيل ذلك قال الضابط فيما نحن بصدده اي من دخول
الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا مستقلة اذ قد ظهر ان المؤكدة يمتنع فيها
الواو قوله لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية
جملة فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما مر فكانه نبي الكلام

فهو كالجزاء المحض الذي لا يحال ... الجزاء ... لك

على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية فالجملة الفعلية واردة على اصل الحال الا لاطلاق
فاذا كان على نهجها ايضا بان يكون مثبتة ليست في حكم المنفية كالتي فعلها
مضارع مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه
فيها ترك الواو جريا على موجب الحال بل استغنا بها عن دخولها وانما قلنا ليست
في حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سيأتي
ولذلك لم يمثل هنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او يعد و فرسه على ان الحال
قد يكون سببيا كما يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لا يكاد يسمع
اشارة الى ان دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام اذا اجري على
ظاهره واما اذا قدر معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا منه قوله لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت
وارهنهم مالكا قوله وذلك ان يكون اسمية في الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك
لان الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة وخص التقييد بالاسمية ولم يقل فيما
سبق وذلك ان يكون فعلية في الحال غير المؤكدة لان المؤكدة تقع اسمية ومفردة
ولا تقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال
يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية
منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ما جاء بلا واو هذا الاصل معدود
الحقت بالنوادر نؤكد قوله فالوجه الواو ويتعين المراد به رجحان دخولها
بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم وكان دخولها من قبيل سنن الهدى وللنحاة
اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت

فيّ او بين مفرد نحو فوه الى فيّ اي مشافهة وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم
اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث
منها الى غير ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ما ابتداه على ان البدء مصدر
بمعنى المفعول وحاصله انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده فرع
على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحالية
بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي
والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات والافعال
كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال المسيب بن علس يصف غواصا نصف النهار
بنصب النهار من نصفت الشيء بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء واخوه ورفقته
بالغيب لا يدري اي لا يعلم ماذا حال الغواص وفي الصحاح برفع النهار من نصف الشيء
بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو ومحذوفه
اي والماء غامره اي ساتره وجبان الليل ظلامه وستره ما آب اي ما رجع قوله مضوا
من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انقضائهم قبله والرواح النزول من
السير في آخر النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشي وغالهم اهلكهم والقدر
بسكون الدال وفتحها ما قدره الله من القضاء قوله لا ارتفاع قبيله متعلق به خلو والبيت
لخالد بن يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تاجرا لقد
وجد فيها نقصا حال كونه لا ينبت الا بالصاب وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها وخبرها
لتأكيد الثبوت كما تزاد لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت
وما ينهنهني الوعيد يقال نهنهت الرجل اي كففته وزجرته افادوا من دمي

اى يكنوا ولى القتيل من دمٍ وجب على من افاده الامير مكنه من القود قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك ارجح ترجيحا للاصل على النهج مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا مبتدا خبره منتظم فى سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته اياه فى الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي وكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما فى بيان حكمهما قوله لورود لا على نهج الحال يعني نهج وروده على اصلها الذي هو التجدد قوله فلحرف قد وذلك لانه فى حكم حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال قوله حتى يصلح للحال فيه نظر لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما بينت كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة فى معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا اذا قلت جاني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجي فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجي فالايم

جاء زيد امس راكبا ويجي الآن راكبا وسيجي غدا راكبا

واذا قلت فيفهم منه مقارنته اياه كان ابتدا الركوب كان متقدما الا انه قارن المجي فى الدوام واذا قلت جاني زيد يركب دل على تقارنهما وح يظهر صحة كلام القوم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف اذ لو صدرت بهما تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وح يجب ان يأول قوله من زمانك ما لزمان الذي اعتبره المتكلم فى عامل الحال ولك ان تقول ان عاملها قد يكون متغيرا بزمان التكلم فاشترطوا هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طردا للباب فلا تحتاج الى ذلك التاويل هذا واعلم ان ما نقل من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقرب الى الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم ونظام الكلام فى سلك المضارع معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك فى العلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا لمر له المكرر ح قوله قد جهده السير بفتح الهاء اى اتعبه واوقعه فى المشقة قوله الا ان ترك الواو فى النفي وفى الاثبات ارجح متعلق بقوله لك ان تقول الى آخره وبهذا المجموع بيان وتاكيد للانتظام فى سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان الترك فيهما دفع لتوهم عدم رجحانه فى الماضي المثبت الا يرى الى عادتهم حرف الجر فى الاثبات قوله بحسب التقديرين يعني بتقدير الفعل يحصل فيكون الظرف ح جملة فعلية قطعا وبتقدير اسم الفاعل كحاصل ح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرتفع به كقولك جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان كان بعده

ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية فيعمل الظرف في
الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسمية قدم خبرها مفعوله وان لا يكون شاملا
للافراد ولكونه بتقدير جملة ولا شك ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل
فيصح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على
تقدير الفعلية والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية
نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين
والمتبادر من قوله جاء الامران انهما ثبتا وبان كالمباح والمشهور ان ترك
الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها
ترك الواو كقوله خرجت مع البازي علي سواد وقد يكون مع الواو كقوله
وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والترجيح في
غلبة ترك الواو وامتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على
تقدير الفعل الماضي واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط واذا
لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله تعالى فخرج على
قومه في زينته قوله ثم من عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه
بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى من عرف ان السبب في تقديم
الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع
الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس ههنا اصلا لامتناع دخول
الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جواز اذا كانت تلك النكرة في
سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة

١٨٧

اي كونها بمنزلة المعرفة

فهذا الاعتبار منضما الى اعتبار انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز وتنبه
ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال
دفعا للالتباس ولوجوب تركه فيه اذا اريد الوصف لامتناع عطف
الصفة على موصوفها البتة وانما قال فتامل ليعرف بطلان قول من
ادعى خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله واما ليس فقد افرده بالذكر اذ ليس
من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون
ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة للنفي كانتفى
وامتنع حتى يلزم فيه قطعا كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على
نفي الحال صريح فلا مجال عنه لتقدم لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل
المنفي اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه
ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل وادور في الاستعمال وذلك لان
المجوز للواو هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض
وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف نفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة فلذلك
كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك ههنا في صور معدودة ملحقة
بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه كلامه قوله اذا جرى في وصف حالها
في الاستقاء حيث اذا جرى في كفه الرشاء لم يبق في البئر شيء من الماء
بذا وقد قيل ان مع لم يبق فيه ما جعلوا ان تخلى لا حال اي جعل القلب
كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اي صيرته صريعا خاليا
واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا

اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوى
في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحده وقد يكو
جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب
مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق فلا
معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل والطيها لانهما العمدة في
وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا
بل قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا
مفعول له وقيل حال نبا على انه قريها في صدر قانون الجزم باطي واللاطي
وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن
البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سياتي وكلمة هنا قائمة
مقام العايد الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال استغنى بذلك
اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسطهما في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر
فيما تقدم طرق الايجاز على الاطلاق كطي المسند اليه والمسند مفردا او
جملة وطي المفعول ونحو وكطي السوآل الذي هو نحو جملة تكتب في القرآن
وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع
وتقييد الاسناد بشي من القيود وذكر متعلقات المسند وكذكر
الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق ايجازات
بطي المفردات والجمل وسبق ايضا اطنابات بذكر المفردات والجمل وبين
هناك ايضا حالاتها المقتضية اياها ففي ضبطها استغنى عن البسط ههنا

الكلام م

انما قال على الاطلاق ليتناول طي المفردات

لانه يعرف حد ايضا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين
لا يتيسر الكلام فيهما بزيادة الايجاز والاطناب امران نسبيان ضرورة
ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا
شك ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعين المنسوب اليه وليس
لنا كلام على مقدار معين يجب بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لهما
بل كلام يفرض انه يصلح لذلك لامتياز الموجز عن المطنب بحيث
يحكم على هذا الكلام بانه موجز فان كلما هو واحد اذا نسب الى آخر
اتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث تصف بالاطناب
نعم ان لا مجال فيها للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل
لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل الكلام اوساط
الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا
اليه ومقيسا عليه فانهم وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان
الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم
في تادية المعاني مشهورا بين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم
الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه راجعا
الى الجهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون
الشي نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافات
كثيرا ما يحقق معانيها الا انه يحتاج الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه
الذي قرر في علوم اخر قوله شئ حصل بالجر على انه بدل من البناء قوله نسبيا

فهام

عليه ثاني مفعولي جعل قوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لا بد
للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بلا وجه لانكاره لقوة
اشتهاره فيما بين الناس كما مر فصح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم
لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد اداء اصل
وضعه فلا يحمد لهم فيه ولا يذم ايضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم
من امور دينهم او دنياهم نعم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة
عد كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة رأى
فيه تجريده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك الاصوات
كما سلف في صدر الفصل الاول في تسميته بمتعارف الاوساط تمييزا له
عن كلامهم الذي يكلفوا فيه بتعلل او تكثر قوله ناقل من عبارات متعارف
الاوساط تنبيها على ايجاز الحذف او ايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي
قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح
بان الايجاز والاطناب لا يختصان بالجمل ولا طيهما بل يكونان ايضا
بالمفردات ولا طيهما كما ذكرناه قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار
والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد بين فيها
طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند
وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتقييد
المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة اخرى مؤكدة لها كما مر
البتة انها واللام في لئن فهمتها مؤكدة موطئة وفي لتعرفن جواب القسم المقدر

والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من
الايجاز والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر
وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم يأتون تارة بالكلام
في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا
خفيا لا يدركه الا الافراد الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه
خوفا من الرقباء قوله وحي الملاحظ نصب على المصدر اي يوحون بمعنى
يشيرون قوله كما تليت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات
مقتضية اياها فقد ارشدت بذكرها الى مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء
الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لست انت
كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا
ذم بل صادف من اختصارك وتطويلك موقعه اللائق به حمد في باب
البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا لانه عجز
في الكلام وقصره اي جعله قصيرا وسمي الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر
في كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي
قوله طرق الاختصار والتطويل مع قوله للاختصار والتطويل محمول على
المعنى اللغوي والعلم في الايجاز اي المثال المشهور في باب
الايجاز قوله علم كلمة يقال فلان علم في هذا المعنى اي مشتهر به فان بلغت
الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط مما كلامهم حتى تجاوز عن اعلى طبقته
ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا

هو التطويل بلا طائل

ههنا ه

ان المعاني المظنونة تحت قوله تعالى في القصاص حيوة بحيث لو لاذ ابا الاوساط
لاذ و ما تعبا ... اطول منه الا ابري انه كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغائهم
في هذا المعنى قوله واصابته اي اصابة قوله في القصاص حيوة محز البلاغة
بالايجاز الذي فيه يظهر بفضله وزيادته على ما هو اوجز عندهم في هذا المعنى
اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه ا قلة الحروف فان الملفوظة
في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر ٢
الاطراد اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما
ادعى للقتل ٣ عدم الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تعلق
متعلق الجار اعني في القصاص مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل
ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان يقدر انفى من تركه ٤ ما في تنوين حيوة
من التعظيم او النوعية ٥ صنعة الطباق بين القصاص والحيوة ٦ النص
على ما هو المطلوب بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته
٧ جعل نقيض الشيء منبعا له بايراد لفظه فيه ٨ الخلو عن التكرار مع التقارب
فانه لا يخلو عن استبشاع فلا يعد في الاكثر ردا للعجز على الصدر حتى يكون
محسنا ٩ عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من
توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في
موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان
١٠ ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد
صرح بهذه الحيثية في قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز هذا ايضا من

ايجاز القصر وقوله ذاهبا اما حال من المستتر في الخبر اي قوله هدى للمتقين كاين
من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام
اي يعد من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين
الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى الآخر وهو ان يحمل
المتقين على حقيقته ويجعل ثبات الهدى لهم من قبيل قولهم اعزك الله واكرمك
على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الآخر ايجاز يعتد به وقوله لما
ان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معناه
المتعدي اعني الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء
للضال لا للمهتدي قال في الصحاح هداه الله هدى وهديا والهتدى بمعنى وجه
حسن الايجاز المذكور في الآية شيئان ا قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه
وهو وصف الشيء بما يؤول اليه وانه مجاز شايع منه قوله تعالى اني اعصر خمرا ولا يلدوا
الا فاجرا كفارا وقوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم
يمرض المريض ويضل الضالة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال الصائر الى
التقوى مستفيضا بحسب شخصه ٢ التوصل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز
الى تصدير اولى الزهراوين يعني سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقهما
من زهرت النار اضاءت بذكر اسم اولياء الله وفي هذا التصدير تشويق الى
التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا التصدير
انما يصح اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا
بالتقوى بالفعل وليسوا كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة فانه ايضا

من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم
من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة يقصر عنها البيان
وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب
عنه اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي
يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال
الاوثان من انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا
ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن
حمل الآية على ان المراد نفي المثل اي لو كان ثمه شيء مثل ذلك اي العلم المحيط بالاشياء
كلها لاخبرك بحكم العادة لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج بها عن حاق
عما تقتضيه نظم الآية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانما عطف على مقدر اي التحقيق
ما ذكرناه وانما قال صاحب الكشاف الفاء في قوله فتوبوا للتسبيب لا غير
لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب
اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم و
جاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل على ان القتل تتمة للتوبة تابعة
اياها واما الفاء في فتاب عليكم فمتعلقة بمحذوف اما جواب لشرط مقدر اي
فان فعلتم فقد تاب عليكم وح يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا
في مقول موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب
من الله على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله اذ قال موسى لقومه وقال
ايضا الفاء في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام

سواء كانت ماضية او حاضرة او مستقبلة

بليغ انتهى كلامه والمصنف اختار في الآيتين العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية
لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك
ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة وايده بعضهم بالنقل عنه والصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد ان
القفول لانا جئنا خراسانا قيل ولو ادعي اختصاصها بتقدير الشرط كما يوهمه
عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرناه فانه
اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان الفاء على كونها متعلقة بسبب
محذوف شرطا كان او غيره يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف
واما وصفا لها بوصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة
موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه
المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات
وحذف القول يعني في قوله تعالى فقد كذبوكم اذ تقديره قلنا او فقال تعالى ان
قلتم انهم معبودنا والهتنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة اشعار بان
السامع كان غافلا عن هذا الترتيب والنتيجة ففوجئ به واما على تقدير العطف
ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف
عن اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشك عنه وعلى ان
السبب الاصلي في الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي
الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف

اشارة الى تحقيق كلام صاحب الكشاف وهو قوله لا تقع الا في كلام بليغ

صدق ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول اانتم اضللتم عبادي هؤلاء

على قوله فتوبوا اى انظر الى الفاء التى تسمى فاء فصيحة فى قوله فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفاء كما ان قوله كيف افادت كذلك قوله وتامل عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مفيدة محتاجة الى تامل يظهر به موقعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام اليه فالفاء فى فقلنا المقدر داخلة على كذلك يحيى الله فاء فصيحة تقتضى تقدير فضربوه فحيى ولا يخفى عليك ان مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعنى انه جعل الآية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقالا عطفا على آتينا لان الموضع موضع الفاء يقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر وقدر لقالا اعطوفا عليه مترتبا بالفاء على آتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا اقتضت من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعلا وعلما شكر فعلى وعرفا علمى وقالا لسانى وهذا وجه وجيه وجوز المصنف عطف قالا على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء العلم وتسببه عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتب فى قم يدعوك فان المعنى على السببية اى فانه يدعوك لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستيناف كما اختير فى الآية العطف بالواو تفويضا للترتب الى فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعاء على قم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر مسببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوض الاستفادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من

فاعل اخبر او قال وان يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة مفعول لتفويضا ومثله صفة له وانه اى التفويض ومن امثلة الاختصار فصلها عما تقدم منها لعدم ادراجه اياها فى حيز انظر وتامل مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف وابداء ذلك الاحتمال وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان للاختصار فى العبارة امثلة كثيرة والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا فى العبارة الا نرى الى قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فلئن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز والى قوله وذكرت لك ان كلا من الاختصار والتطويل متفاوتات الى آخره فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان لما عبر حال احدهما من الآخر ولما صح قوله وسمى الايجاز اخذا ذاك عنها وقد تخلل بعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى متعارف الاوساط كما عرفت وان الاختصار قد يرجع فى دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بانبسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان فى الكلام حذف وقوله لدلالة فاء التسبيب فى فكلوا يعنى انها تدل على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس فى قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على تقدير ابحت لكم الغنائم ويجب ان يقال فهذه الفاء فصيحة اتفاقا لان المحذوف سبب غير شرط فكان الاولى بيان نظمه فى سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله سبق اثباته فى اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ فى اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يؤاخذ احدا الا

بعد تاكيد الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتم من
الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل الآية كفوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل
فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المتوعد عليها لانها من جملة
الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة للمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم لما
انهزم اهل مكة برمي القبضة من الحصبا واخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون
وافتخروا بذلك وكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم
على انه جواب شرط مقدر وهو في الحقيقة سبب الجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم
بقتلهم فبعدوا عن الافتخار اي تجاوزوا لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما
جعل الافتخار مشكوكا مع كونه واقعا تنبيها على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا
واما قوله فلم تقتلوهم انتم باضمار تاكيد ضمير المخاطب ففيه نوع اشعار بان
الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه قوله تع ولكن الله قتلهم وقد يقال انما
قال بها لدلالة الفاء دون فاء التعقيب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما
في الآية السابقة قوله وكذا اورد مثله اشارة مصدرة بلفظ كذا يعني انها ايضا
من قبيل طي الشرط لدلالة الفاء كقوله تع فلم تقتلوهم آ قوله تع فانما هي زجرة واحدة
فان تقديره اذا كان ذلك اي البعث فما هي اي البعثة الاخرة اي صيحة واحدة
وهي النفخة الثانية وقيل هي ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا اي
لا تستبعد وها فانها سهلة هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلائق
كلهم احياء بصرا ينظرون الثاني قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا اولياء بحق
فالله هو الولي بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد

من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تضمنها ام المنقطعة
في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا
جعلت الفاء تعليلا له حتى تستغني عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو
الولي ليس على معنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد يقال انما يحسن التعليل
في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به الذوق السليم
ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال قال الثالث قوله تع فاياي فاعبدون اذ
اصله فان لم تتاتّ آه وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص
في العبادة ينصب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم تتات جزاء الشرط
محذوف ايضا اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تتات ان تخلصوا العبادة لي في
ارض فاخلصوها لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم تتات وهي في
الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون
فقيل تكرير لما قبله ليطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدوا
عبادة بعد عبادة وصح كون الثاني مفسرا للاول باعتبار الاتحاد في النوع
وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود
في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية
تعلقه بالمفعول وانما صح بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في الذكر ان
يتبع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اي لما
حذف الشرط قدم المفعول على عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض منه على
طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع

بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص ثم منه انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد وقوله كلا نترك هنا لفظة كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى وادخل هرون فيه تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى انى اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الخ ولذلك قال اى ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتدعا قوله لدلالة ايهم على ذلك بوساطة علم النحو يريد ايهم يكفل مريم جملة اسمية تقتضي محذوفا يرتبط بما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو ان التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان القاء هم اقلامهم في النهر كان لاجله وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا اقلام زكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله فعل ما فعل اى فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادتكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق اى يثبته ويعليه ويبطل الباطل اى يزهقه ويستاصله وانما قدر المعلل المحذوف موخرا ليفيد على قصد معنى الاختصاص اى ما اختارها لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو تشييد الاغراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله محذوف اى ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ابقاء عاطفه داخلا على التعليل القايم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى

صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اى لنبين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فيكثر الحذف ح وكذا قوله ليدخل الله معلله محذوف وهو ما دلت عليه الاية وسيقت له كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اى ليدخل في رحمته اى توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا ترك فيه لفظ كذا لانه لا يشارك ما تقدمه في حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار قوله او الم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر وقد يفسر الحمل في الاية بمنع الامانة والغدر فيها بالامتناع عن ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اى لا يؤديها الى صاحبها حتى يخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون ولي عليه حق فمعنى الاية ح انا عرضنا الامانة اى الطاعة فانها لازمة الوجود كان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقيادا مثلها واطاعتنا اطاعة مثلها اى من الجمادات حيث لم تمتنع على مشيتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صغر جرمه وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن اداء الامانة محتملا اياها وعلى هذا التفسير وصفه على طريق المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة وبالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداؤها ولا يشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات وإباءها واشفاقها

عن ترك اداۤئها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء على ظهري و
معنى الآية حينئذ ان ما كُلِّف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله انه لو عرض على
اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها لما تحملته ولأبى حمله والاستقلال به
واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا فلا
بد ان يقدر ثم خاس به اي غدر بحمل الامانة وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه
كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهل
وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان كان في
الاختصار بطي عرضها على الانسان وقد يقال على التفسير اختصار مخصوص
لان تصوير عرض الامانة والامتناع من ترك اداۤئها او من اداۤئها يقتضي تصوير
القبول فعلا فالاولى ان لا يجعل قوله اذا لم يفسر ظرفا لكون الآية من الاختصار لانه
يوهم الاختصاص بل شرطا جزاؤه كان الاصل قوله منبها على صيغة المفعول حال
من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من شربا وبل هذا الكلام والذي
مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق بالظرف
الواقع صلة في قوله ما عليه اي ما ثبت عليه الانسان في الغالب واحترز به عن
الانبياء ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على
كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية قوله تتمة فلا تذهب نفسك
عليهم حسرة فكلمة من اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر
جزاؤها قوله قرأه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجوب
الفاء في الماضي بدون قد وايضا لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا

على تقدير تزيينه واما اذا كان تتمة لمن يهداه الله فمن موصولة والمقدر خبرها وانما
قدم الوجه الاول مع تأخر قرينته في نظم الآية لانه افيد وانما قال حسرة بدون حسرات
مبالغة في الانكار اي ما كان ينبغي ان يكون منك تحسر ما عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي
لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب
للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر لمن يهداه الله كانت الهمزة لما
انقيادي كانه عليه الصلوة والسلم اعتقد حتى تحسر على تركهم الاسلام ذلك التحسر
ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد رد صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله
من هذين الفريقين كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله صلعم قال لا فقال فان الله يضل
من يشاء الآية ولم يلتفت اليه المصنف لظهور ان لا يترتب ما بعد الفاء عليه نوع
خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات
مفعول له اي لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة
مساوي افعالهم قوله وقول العرب مبتدأ وايثار للامجاز خبره وقوله بنيت على
صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة سلفا وانث الضمير العائد اليه في معها لكونه
عبارة عن غاية الشدة والقطاعة وحتى لا يخبر بالرفع في نسخة مصححة على انه متسبب
سبب عما قبله ونصبه على جعله غاية له اظهر يقال ما اجاز بنت شفة اي ما تكلم
بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز وجل فصله عما تقدم لانه نوع من ايجاز القصر ليس له
ضابط مخصوص هو ان ينفي اللازم او ما يجري مجراه قصدا الى نفيه ونفي ملزومه معا
قوله ولا اعلم الله تعالى متعلق به جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة
من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقة بمعنى كلمة التفسير اي افسر ما لم يعلم نفيا لا

وكذا ان يكون منصوبا له المقدر يدل عليه سياق
الكلام كانه قيل سبحانه فيها ما لا الاله او ان
الكلام قصد النفي الملزوم بنفي لازمه وقد يقال هذا
الوجه جوز فيما بعدها وترك الايجاز ذهابا الى انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم تمت

ثبوت له ولا اعلم الله تع متعلق حال كونه نافيا للملزوم الذي هو المنبأ به اعني كون
الاصنام آلهة وشفعاء لهم عند الله نفي لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ
الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة
الى مذهبه مع اشعار بانه يجب عموم علمه تع للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل
على سواء قوله اي اعتبار كان يعني من الثبوت لذاته او بغيره في الماضي او الحال
او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا
بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد صلعم والقرآن
وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا بل علم شرعا ان الله تع بفضله يقبل التوبة من
عباده فلذلك قال هنا فلن يكون اي فلن تثبت قبول توبته تنبيها على ان عدم قبولها
فرع لعدمها فلم يقل هناك فلا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تع
بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال قصدا لامتنان في العيان وقوله
الواجب في حكمه اشارة الى ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة
التائب ولا يقيل عثرته وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما هذه
مصدرية وعيها لم ينزل موصولة والمعنى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب
بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اي من حيث كونها شركاء ولا
انزل الله باشراكها حجة فقد نفي في الآية الفرع الذي هو انزال الحجة قصدا الى نفي
الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الآية وجه آخر من هذه الاسلوب اعني
ان يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع
ثبوتها في نفسها فنفي الانزال وقصد نفي الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب

ولا يخفى ان نفي الحجة في نفسها اولى على انتفاء
الشركاء من نفي انزالها

حال من ضمير ينسف اي كائنا على طريقة قوله ستبيدها ثم اج بسيره على لاحب
لا يهتدي بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها
ينجحر السد ومد الشيء وسدت الناقة وشققت خطوها واج الظليم اذا عدا
وله حفيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في الطريق
والانجحار الدخول في الجحر وقوله اي لا ضب ولا انجحار ايماء الى ان قصد الشاعر
نفي الانجحار لا نفي رؤيته او الى ان في قوله وجهين من ذلك الاسلوب كما
في الآية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفي الرؤية
وقصد نفيهما مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الآية
والبيتين وهو نصب على الحال وفي التعبير بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس
ههنا لزوم عقلي كما في الآيتين السابقتين بل لزوم عادي قوله ومنه اي
ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع معا بنفي الفرع وحده
قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه العلم بالشريك وقصد به نفي الشريك
والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي منه الاطاعة لان النفي متوجه
الى القيد على ما عرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما
تقدمهما لان الاصالة والفرعية قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي
ايضا قوله ومن الايجاز نوع مخصوص من ايجاب حذف فيه المفعول
اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط
يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به
مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على

فالفرع فيهما جار مجرى اللازم المطلق الشامل
للعقلي والعادي وان حمل اللزوم على العقلي
فقط كان اللازم العادي ايضا جاريا مجرى
اللازم

على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيئ مخلوطا ومخلوطا به فلا نحتاج الى تقدير خلت لا يدل على هذا ايضا من التقدير اذا المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير وح يكون تقدير الآية هكذا خلطوا عملا صالحا باخر سيئ والآخر السيئ بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة والأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قولي لك هذا مما حذف فيه المفعول بها واسقط اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك لأن قوله قل للذين كفروا امره عليه الصلوة والسلم بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد اد اليهم هذا القول المنزل عليك اوادّ معناه بعبارة الخطاب منك قوله ومن قرأ بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن مسعود رضه ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب هكذا على قراءة الغيبة لتتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى التقدير وجه مرجوح جدا ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض اختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما في بما ينفع الناس مصدرية اي بجريها في البحر ملتبسة بنفع الجري للناس او موصولة وبث عطف على انزل اي وما بثه فيها

او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها قوله ترك الايجاز بيان لما سبق من كون الآية من امثلة الاطناب وهو اي ذلك الايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لايات اي علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او منتهٍ اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى ساير الصفات السلبية وانما قال لآيات نظرا الى المقصود وهو ان في ترجح وقوع الممكنات لآيات وقوله لكونه متعلق بترك ولا مع صفة كلاما اي غير كائن مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اي متدرجين في الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فهم بكسر الهمزة اي والحال ان في القرون التي هذا الكلام معها من تعرفت اي في الموجودين ومن تقدم اي في الآتين في الزمن المستقبل وقوله من تركيب التفصيل بيان لمن واذا كان كذلك فعل اي مقام للكلام ادعى لترك الايجاز الى الاطناب اي لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على هذا النظر لان كل واحد منها يحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله او اثر الاطناب فيه على الايجاز بيان لكون الآية من امثلة الاطناب وقل استيناف ولما كان ظرف لآثر وتقريعا منصوب به على انه مفعول له وليبتهج عطف على تقريعا ووقع عطف مثلا او اثر والخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما نالوا من كرامة الايمان ودخول بين على احد لكونه ههنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي والجملة صفة ليوما بتقدير

العايد اى لا يجزى فيه وشيا اما مفعول به او مصدر اى شيا من الحقوق او قليلا من
الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت الآية على نفى الخلاص من جميع
الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطى بدلا او بغيره فاما ان يجزى شيا او يشفع او يقهر
وقد بولغ فى نفى النصرة بالجملة الاسمية قوله اذ كان متعلق بلم يوثر وكذا قوله لئلا يخص
متعلق به ايضا وقوله النقش متعلق بكلاما وقوله وفى الاصل الجاهل حال وقوله لئلا
يخص المطلوب منهم اى من الامة وهو استغاث صوته ذلك اليوم فى ضمايرهم بفهم احد
كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كمقابليهم وان لا يكون بحيث يناسب فهم
سامع كالفهيم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يخلص الى ضمير بعض دون
هو الفهيم والبليد ولذلك عطف باو دون الواو فان قلت اى فايدة فى الاطناب
بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل وتمكين النقش واما الفايدة بالنسبة الى الجاحد
والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار قوله اذ ليس احد من مصدقى حملة العرش
يرتاب فى ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفايدة صيغة المضارع
فى الافعال الثلثة الدالة على الاستمرار والدوام وفى عطف يستغفرون للذين امنوا
على يؤمنون اعلام بان الاشتراك فى الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت
الاجناس وتباعدت الاماكن قوله لترك جواب لو او ثم والمستتر فيه راجع الى والله يعلم
انك لرسوله وقوله فقوله الى آخره تعليل للملازمة وقع بين اللازم والملزوم على طريق
الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ايهام يعنى لولا الفصل المذكور فى
البين لربما توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انك لرسول
الله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المصنف انه ضرب على قوله هذا الفصل

١٩٨

نحو فقيل للاحتراز عن اطلاق الفضل على شئ من القران ورد بانه لا فايدة فيه مع
قوله فصل فى البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما يحكيه
مبتدا خبره من باب الاطناب وقوله وكذا ما يحكيه اعتراض بينهما ولو لا لفظة كذا لجاز ان
يكون من باب الاطناب خبرا لهما قوله لكفى عصاى الاولى ان يقول عصا اذ فى عصاى
اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة بالاطناب بانها انما يكون اطنابا ان
لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من ايجازاتها بانها انما يكون ايجازا
ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة
معلوم عند المصنف وعن الثانى بانه اراد بالايجاز والاختصار فى مباحث امثلة الاطناب
ما يقابل الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال لو لم يرد اطنابه
لقيل كذا ومن ثم ثبت بنفيها الاطناب قوله ومما يعد هذا اطناب بزيادة ما ليس
بجملة اعنى الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله وانما قال يعد لاحتمال ان يقال
زيادة لك فى الكرة الثانية مما توجد فى متعارف الاوساط ايضا وهو اى الاطناب
فى موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك
لن تستطيع معى صبرا تقريرا لما كان قد قدمه اليه من عدم استطاعة الصبر معه وترغيبا
له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رآه قد غفل عن ذلك وذهب عما
هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك
المقدم فاقتضى ان يقول فى الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك
القول مما يخص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لا
المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد قدم

فى قوله لو لم تكن على تقدير العصر مستتر راجع
الى ... فصلا فى البين وهو قوله والله يعلم
انك لرسوله

اى بمعنى الايجاز فى موضع وبمعنى الاختصار
فى موضع آخر فلو لم يرد بهما ما يساوى المساواة
ايضا لم يتم ما ... ثبوت الاطناب

معنى اذا لم يكن كان في حيز الشرط بخلاف ما اذا كان في حيزه فانه يجوز وقوع الماضي خبراله بدون قد اتفاقا كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه قد من دبر الى غير ذلك

لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى اي هو ايضا مما يعد من الاطناب وهو في موقعه وقوله لاكتسا متعلق بزيادة لي قوله وان كان الطلب بفتح الهمزة عطف على اكتسا وضمير معها للزيادة ومن تأكيد بيان لما لا يكون وضمير بدونه للزايد الذي هو لي ع لو قال بدونها اي بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لي المجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك اشرح صدري والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك ان هذا الدعاء وقت ارساله الى الكفرة مردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر ليحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما يؤذن متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اي على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدا خبره في موقع ومن الاطناب حال من المستتر في الخبر او بالعكس والاول وقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظة مثل لا يوجد في بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة صحيحة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كانت مفعولا به وعلى التقديرين هي كناية عن ضمير الشان المضاف اليه وخلافا حال من المقول اعني لا واصلحك وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه بكلمة لا دفعا لايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه ومن ثمه قيل هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود الملاح قال ولك ان تعد باب نعم وبئس يعني ان الاطناب بحال الاوساط الناس في تاديه اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم

فان قلت كان قولك اشرح لي يدل على انك تطلب شرح شئ متعلق بك فقد علم المفعول ثم اذا قلت صدري علم تفصيلا وليس في قولك اشرح ما يدل على المفعول مجملا حتى يكون صدري المذكور بعده تفصيلا له فتأمل

حرره رحمه المرحوم

فان قيل اذا كان هذا الكلام المفروض للاوساط فكيف قال اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد فلعله اراد بالاختصار ما يقابل الاطناب ويتناول الايجاز والمساواة كما مرت اليه الاشارة

زيد وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه ههنا اعني متعارف الاوساط محققا كما في ساير الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم قوض عده من الاطناب الى الشك ونسبه الى الوضع قوله وان يجعل عطف على ان تعد واختار لفظة الحكمة لانها انسب بالواضع من النكتة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاختصاصهما متعلقة بتوخي في لكونهما بالاقتضاء والضمير المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير يحققهما للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال احد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال احد الامراء وخلافها وعليه فقس سائر النظائر فمحصل ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افادا اجمال الاطلاق واثباتا نقصانه المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع الكمالات جنسا او مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في الكلام قوله وتجعل عطف على ان تجعل قوله مرادا باللام الجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد كما في المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او نعم الرجال الزيدون وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا للكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار به الى معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك

مبالغة ونشر على الترتيب

حيث قال موضوعا على الاطناب

كالدقيقة واللطيفة مثلا فان بناء الالفاظ مستعمل في المتكلم دون الواضع والمناسبة ظاهرة

مزيد انه تثنية وجمع ثم عرف باللام الجنس دون العكس فلا حاجة اذا قصد بالرجل الجنس المقصور تثنيته وجمعه

يكرر ولذلك لم يتبين احد فى المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهنى المشار به الى واحد من
الجنس لا بعينه فانه يفوت ح المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين
كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهنى ليس قليلا على ما توهم قوله لكونه من افراد ذلك
الجنس اى بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله او اذا
قلت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اى كيف توجه المدح الى زيد اولا على
سبيل الاجمال قوله فاضمرته اى فاضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر
موضع المظهر كما مر الا انه لما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس
زيدا عنى رجلا فان المراد به الجنس دون الفرد وفرد ذلك الجنس زيد كما عرفت
كان فى ذلك الضمير بهذا الاعتبار زيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع حينئذ تفسيره
اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده فى مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
قوله وان هذا الباب يكسب الحسن استطرادا فى اثناء مباحث الاطناب قوله
الواقع فى موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضى مزيد
التقرير قوله وفيه تقدير السؤال طلقه ولم يلتفت الى القول الآخر وبنا المخصوص
على السؤال جعله مبتدا ئيه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اى فى مباحث
الفصل والوصل لطف هذا النوع اى البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك
ان السؤال المعنوى لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه
ان يسال الى غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اى موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز
عن العبث واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظاير قوله ولو لم يكن فيه اى فى
هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما تضمنه هذا الباب من اللطايف الاربع

الى الاطناب والاختصار الموجودين فى هذا الباب وسوى ايهامه الجمع بين
المتنافيين اعنى الاطناب والاختصار انما قال ايهامه ذلك فى جمعه بين الاجمال
والتفصيل وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة
بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا و
قبل اسناد ابرار الكلام فى معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل
المجاز مما لا يستحسن بل هذا الباب نفسه تبرز فى ذلك المعرض فالضمير فى فيه وانه
وايهامه للاختصار بترك المبتدا وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام
ورد بلزوم انتشار الضماير مع التكلف فى كون ذلك الاختصار موجبا
للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من
وجه آخر يابى ان يجعل الاختصار مبرزا للكلام فى معرض الاعتدال كما يشهد
سلامة الفطرة واما قصة الابراد الى هذا الباب فيتم اذا اعتبر خصوصية هذا
الباب فانها تقتضى ايصاف مطلق الكلام فى ضمنه بصفة الاعتدال قوله
لكفى جواب لو لم يكن مع قوله فى تعليل للشرطية وتاخيره انسب والسحر الكلامى
غرابته الموسح فى القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله على اشال ذلك
اى اشال ما ذكر من اللطايف قوله وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعنى
لو لم يكن لكفى اى فيه هذه اللطايف التى كل واحدة منها كافية شاهدة وفيه
لطايف اخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك فى الفنون الاربعة على كيفية
استخراج جهات محاسن الكلام ففتش فانك ان فتشت عنها فى هذا
الباب مملوا بجهات من الحسن مما ذكرناه او احلنا به على تفتيشك بعد

اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على
مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام الجنسي او العهد الذهني
او مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام والتمييز و
كتعقيب ذلك المسند اليه بمخصوص تعيينا له ففي ذلك تشويق الى ذكر المخصوص
وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السؤال وحذف المسند اليه في الجواب
وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الابهام من وجهين قوله و
كنت عطف على جواب الامر اعني تر عدل فيه الى الماضي قصدا الى التحقق قوله
في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار
هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس دون العهد وحيث
قال وفيه تقدير السؤال قوله والفعل الذي يليه اي مع فاعله المظهر والمضمر
ماخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكت تقدير السؤال و
حذف المبتدا وفيه ايضا جعل الانشائية خبر المبتدا مع عدم ظهور تقدير
القول وفيه تكلف في اعتبار العايد الى المبتدا بجعل الجنس منزلة العايد و
تعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وهو ان يجعل اللازم
بتقدم الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدا بعده تفسيرا وفيه ان الضمير في
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدا المقدم
رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان قطعا له عما هو حقه
للاحتياج الى العايد قوله على ما رايت يعني ما قررته من كونه في تقدير اسمية
حذف مبتدأها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس

دون العهد فانت خبير بوجهه مما قررناه لك في اختياره اياه قال
واعلم ان باب التمييز لما بين ان من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريقة
الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب لسلوكها ازالة
باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله يعني باب التمييز كله سواء كان عن
مفرد اي ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اي ذات
مقدرة في نسبة اما في جملة او مضافا اليها فان قولك طاب زيد علما معناه
طاب شيء زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله منادية ثاني مفعولي تجد
وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس
بمنزلة الصفات للاجناس في كونها مبينة لكميتها فحقها ان يجري عليها
والفعل في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعني النفس وقوله طرب
الفرح عمروا وملأ الماء الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق ويخالفه في التعدي
كما في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي
تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا في المعنى قوله ولما
متعلق بقوله ترى ما ترى يريد ان مصادفها الموقع ههنا اقوى لان مقام
المبالغة اعني اظهار الشكوى يقتضي زيادة التقرير والمقصود بيان [illegible]
حسن لطريقة الاجمال والتفصيل في صورة جرت من باب التمييز وصورة
اخرى من غيره ولما كان كلامه في التمييز والصورة المشتملة عليه اعني اشتعل
الراس شيبا وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائف واية كلمة مبتدا خبره لا تحوي

والمعنى انكار عدم احتواء كلمة من كلمات القرآن على لطايف اى لبس لا تحتوى الكلمة
عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء
الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفي على
الفعل الناصب لفضلا هو انتفاء عدم الاحتواء اى نفى انتفاء عدم احتواء الكلمة
عن عدم احتواء الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية وبقى ذلك الانتفاء قوله و
لامر ما كلمة ما ابهامية يوكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة ببلى واهل الوبر
الشعر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله هنالك اى فى مقام تلاوة
الآية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل فى الفصاحة
والبلاغة او كونها حاصلة من امى لم يخالط اهل الدراسة وهذا ميل منه الى ان
الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بفأتوا لركاكة المعنى اى لم يتعرضوا
للمعارضة اصلا قوله على انهم حال من فاعل ما احاروا ولا اصدروا وفيها
دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله فى بان المفاخر بفتح الميم جمع
مفخرة وهى ما يفتخر به والاخراب بضم الميم اسم فاعل من فاخرته والشطط
تجاوز الحد والامتهان الابتذال قوله تابى لهم العصبية جملة موكدة لما
تقدم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب
المطر اى نزل والمراد ههنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانية والجهام
سحاب لا ماء فيه قوله مفتقر الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى اى واخذ
مرتبته الاولى من اللفظ اعنى متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم
الى النظر فى التفاوت بين ذلك الماخوذ اعنى اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين

ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر فى ان احد الطرفين
فى كم درجة متصل بالآخر ومرتبط به اذ فى كل درجة من تلك الدرجات نكتة
سرية فقوله وفى كم درجة عطف على قوله فى التفاوت وقوله يتصل صفة
لكم درجة بتقدير العايد اى الى النظر فى كمية درجات بها احد الطرفين
بالآخر وقد يقال الجار اعنى فى كم درجة متعلق بيتصل والتقدير والى النظر
ليعلم فى كم درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور فى
القرآن على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم قوله فان
الشيخوخة مشتملة اى دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس اللذين
تعرض لهما فى الآية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما
داخل فى الشيخوخة لانها كبر السن مع ما من روادفه قوله ثم تركت اشارة
الى تراخى الرتبة واما قال التوخى زيد التقرير اذ كان فى المرتبة الاولى اعنى
الاجمال تقريرا خصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها لا تخلو عن تاكيد لكن
التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثانية يعنى فى الجزء
الاول اعنى ضعف بدنى ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن
كان كناية عنه قوله فحصل انا وهنت عظام بدنى وفيه تقوى الحكم فان النفى
فى افاده التقوى بمطلق الضمير الراجع الى المبتدا فى الامر ظاهر وان اشترط
كون ذلك الضمير مسندا اليه فتقول هو انا وهنت واما تقرير التقوى
على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن
عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية فى انى وهنت عظام بدنى قد

قررت بالبناء على المبتدا وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعني
نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريقي الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت
العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما
احتمل ان يكون من بدن غيره فقوله مني يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله
وهنت العظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله
اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول
وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى
المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد
كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من القبيل
الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن للعظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم
فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد فرد وقد يقال ان اراد ان الجمع المستغرق يتناول
كل جماعة جماعة لانها افراد مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد
واحد لانها افراد مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان
ولذلك قيل الكتاب من الكتب والملك اكثر من الملائكة وايضا نسبة الوهن
الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل واحد من الآحاد الداخلة على تلك الجماعة
على قياس ما عرفت في النسبة الى المجموع قال في الكشاف انما وحد العظم
لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي
هو عمود البدن في قوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو
جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها

يعني فكأن هناك من ظن عدم الشمول فرد عليه وهذا انما يناسب ذلك المقام اصلا
فانظر في كلامي الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا تركت الحقيقة عطف
على ما تركت هذه المرتبة الثانية شرع تبيين مراتب الدرجات في الجزء الثاني
اعني شاب راسي فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس بسرعة اشتعال
النار كان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت
له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها
مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت هذه المرتبة التي هي ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني
طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مبتدا خبره من جهات قوله والفرق بين اذ يشهد به
كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ نير محزه وكون التنكير لازما للتمييز لا ينافي
قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم يعني في سلوك الاجمال
والتفصيل في نسبة الراس اليه فان اشتعل الراس يفيدها اجمالا ومني يفيدها
تفصيلا قوله لقرينة عطف تعليل لترك مني قوله لمزيد مزيد التقرير تعليل لذلك المعلل
وقوله وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حواله تادية مفهوم مني على العقل بقرينة
العطف اذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وهو وانما قال ايهام لما
مر من ان العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا
شك ان الايهام اعني الايقاع في الوهم نوع من الافهام فجاز ان يكون مقصودا
وموجبا لمزيد مزيد التقرير قوله واعلم ان الذي تفتق اي فتح وشق الاكمام
جمع كم بالكسر وهو غطاء النور ووعاء الطلع والازاهير جمع ازهار جمع
زهر وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التي تنبها في هاتين

هذا كلام حلّ لاستعارة التصريحية دون المكنية على ما يجب الحصر
ومستطلع على طلعه الكلام هناك واما قوله فيما سبق الرعي حكمه
ان ما سلك في علم البيان من ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان
الاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه

وهذا انه وصل الى التقرير للفطن
فعبر عنه بالحوالة على العقل تزيدا وذلك
التقرير الزائد

الجملتين قيل اراد ان المقدمة لما اختصرت تلك الاختصار وصارت مع قلة اللفظ
مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي هي اساس له يشتمل على
غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطايف ولما كان من البين المكشوف ان
في ما بين الجملتين اطنابا بالقياس الى متعارف الاوساط اعني قد تحت اشار
الى ان الاختصار بينهما بمعنى اخر ورد ذلك بان الاختصار في المقدمة بالنسبة
الى متعارف الاوساط فكيف يوذن باختصار ما بعدها بمعنى آخر وايضا كيف
فتق اكمام تلك الجهات عن ازاهير القبول بل المراد ان اختصار المقدمة آذن
باختصار ما بعدها حتى وما ترك اختصاره دل على ان ذلك لما بيناه من النكت
فيقع لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم الاختصار بدل لما حث الايجاز
والاطناب قوله والذي نحن بصدده من القبيل الثاني تنبيه على ان ما بين
الجملتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب
بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب
ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب للطايف المنطوية فيه قبولا
فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى هذا فقوله والمقدمة
للكلام شروع في بيان وجه حسن وارتباط اخر وهو ان اختصار المقدمة يوذن
باختصار ما يورد ما بعدها وهذا الايذان معمول به ههنا لوجود الاختصار
فيما بعدها ولا يقدح في ذلك كونه بمعنى اخر لان المعتبر في كلا المعنيين قلة العبارة
وانما يختلفان في المنسوب اليه فالذي آذن باختصار المقدمة هو ذلك
المشترك فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بالبسط مما ذكره ردا الى جهالة قلت

لا رد اليها بالقياس الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها كما
لا رد اليها في اعتبار متعارف الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا
كان المقام خليقا بالبسط كان المبسوط الذي ذكر غير مطابق له لانا نقول مقتضى
ظاهر المقام هو الابسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن
وصف انقراض الشباب والمام المشيب ما لا اولى ان يختصر الكلام في هذا المعنى
ولا يبسط كل البسط قوله من انقراض ايام متعلق باحق ومن المام المشيب عطف عليه
وما اصدق صفة ايام بتقدير القول ومن يقول استحضار لصورة القول استحسانا
له والمراد صفة مشبهة اضيفت الى فاعلها والامر افعل التفضيل اضيفت الى فاعله
على طريقة اضافة الصفة المشبهة الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام
والاضافة قوله ومن لي اي ومن يكفل لي يعني ان الشيب مع كونه امرا عيبا اتمنى
ان يبقى لي ربنا فاتمتع به ولا يغيب عني لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله
فانه لا يكون الا ما يشاء فقد انطقه الله بالحق حيث حصر كون الاشياء في مشيئته
واسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب قال
فصل اعلم ان القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام
سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر حيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق
او بالاضافة بطرق معهودة وفي قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين الفعل
والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر
كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم الفعل نحو
مختصا بهذا البين المبتدا والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند في

قال الشريف في ... الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها
او مفعولها والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويندرج فيها المنسوب كما سمى ... وافعل
التفضيل بمعنى الزيادة وقال في قسم الصرف ولا افعل
التفضيل بحسب ... احدهما ... الفصل ...
على غيره والثاني ... المشهور ...
فيه وفق تطبيقه على ...

ق ... قصر ... على ... وحده ...
احترازعن قولك اختص
القيام بزيد

هذا دفع لان يقال من ان القصر قد صرح فيما
سبق بان القصر يجري بين المسند اليه والمسند
مقتصر كل منهما على الآخر ثم احال القول الجاري
فيما عداهما فكان ينبغي ان يقول ههنا ما يجري
بين المسند والمسند اليه يجري بين الفاعل
والمفعول بين المفعولين وترك ذكر الفاعل
والفعل لكونهما مذكورين صريحا معا فعلم

مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر في
عليه اى قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وعكس عليه عكسه وما
بين المفعولين ومعنى قصر ذى الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجى مقصور
على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذى الحال ان المجى على صفة الركوب مقصور
على زيد قوله ومن كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز
وما انتصب عنه وما عدا المفعول به من ساير المفاعيل لا الاستغراق الحقيقي
فلا يرد انه لا يجرى في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف
عليه قوله وانت اذا تتبعت اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر
في اشتراكهما من المسند اليه والمسند بل المبتدا والخبر ولذلك قال في الاخر واذ
قد ذكرت القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت فقد حان
ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد
ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اى قصر المنسوب اليه على المنسوب
وقصر الصفة على الموصوف اى قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار
نسبة بين طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر وان
كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند
السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا
ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده
اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا باندراج الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان او اخر
يتناول الواحد وما هو اكثر منه والاخرج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي

ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين قوله
بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما مر غير مرة وقوله دون ثان في موضع
الحال اى منجا وزا وصفا يصدق عليه انه ثان اى بالقياس الى الاول واحدا
كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اى يعتقده متصفا باحد
الوصفين مطلقا او غير دو بين الخصوصين قوله وسمى هذا اى هذا المذكور
المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا
ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف على
بوصف دون ثان اى لفظ مكان منصوب على الظرف اى بوصف واقع في مكان
وصف آخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية
لرعاية الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر فكانه نبه بايراد المثال
من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاخرج المثال
المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال في القيام والقعود على انه
لا يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجاري بين
المتنافيين وغيرهما قوله او الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله
الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف في قوله قصر افراد نصب على
المصدر وقايم مقام دون موصوف ثان في قوله او قصر قلب عطف عليه
وقايم مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قايم الا زيد
كلام مركب من مبتدا وخبر بطل فيه عمل ما بتقديم الخبر وبانتقاض النفي بالا
ايضا وتقديره ما شاعر او ما قايم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدا

من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاخرج المثال المذكور من اقسام القصر كالقلب

وناصبه المحصل له بمعناه

واذا جمع عنه قصر التعيين اشترط عدم تنافي الوصفين وحوها ه

الذي هو احد وفي الظاهر مبتدأ قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعل ما شئ
او ما قايم على انه صفة رافعة لظاهر وان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
ولو قال او قولك وما قام الا زيد لمن توهم ان هناك قايما لكنه تردد بين شخصين
لكان اظهر اذ فيه تعرض لقسمي الافراد معا وفي قوله او اكرم والا على انه لم يرد بقوله
ثان امرا واحدا او قوله في جهة من الجهات معينة بريديه مثل عدا وغربا او ما بينهما
وهذا قيد معتبر في المثالين معا لكون كلاما صادقا موافقا للاستعمال الشايع قال
الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قايم الا زيد لم يرد به انه ليس في الدنيا قايم سواه
كالسحالة بل اراده قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير
بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقايم كما يدل عليه تقييده الشاعر في مثال
القلب بقبيلة معينة او طرف معين هذا وقد يقال لا تنحصر القصر فيما ذكر من
ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه
من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول انه الا شاعر بناء على ظنه خطا كان
او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سياتي ويجاب عنه بانه لقلته
لم يتعرض له هنا ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر
الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسياتي مثاله واما قسمه
الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء
اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير
صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه
وللقصر طرق اربعة يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف

المسند لاختصاصهما بالمبتدأ والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف التقديم فانه
وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص
وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع
اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة للافراد والقلب انما هو بالنظر الى حال
السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة
من النحاة كما مر واقتصر في ذكر لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين
يعني الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقدم الاثبات
تارة وتقدم النفي اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وح يكون من قصر الصفة على الموصوف
كما قصده ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة
وسيصرح باستعمال لا غير في كلا القصرين قوله وتبنى غير ليا بالضم على نحو بناء
الغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة
واذا ابقيت غير الم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فيقول ابيت زيدا
لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا فهنا فعلى سبيل الاستطراد
للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي و يكون اخراج المذكور من ذلك العام
مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا
زيدا فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير
المسند اليه وقد منعه في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى
منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا المذكور باد وانه كليس وما وان المذ

كان م

القصر م

في الابهام م

كور

هنا ولغيرها من كلمات النفي قوله فيجعل النفي عاما ليتناول كل شاء يعتقد
ممن عدا زيدا ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه
فكانه خص بالذكر من عدا زيد لبقائه على ذلك النفي دون زيد قوله وثانيها
اي وثاني الطرق الاربعة النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها وانما الا
من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر فتامل
وذكر في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمستقلة كالقيام في صيغتي الاسم
والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل وللقصر القلبي
مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني انهم وان لم يعتقدوا بعده من
الهلاك الا انهم لما استعظموا اعدام بقائه لهم نزلوا منزلة المبعدين هلاكه
وجعلوا كانهم يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد
عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك
والتنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة من دعوى التبري عنه والتنزيل
منزلة المنكرين كما زعمه بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بعلى اي مقصور
على الكون على زلى لا يتعداه الى الكون على ولما لم يكن معنى الوصفية في
الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف يتضمن
معنى يتصف به المبتدا اعني الحصول والثبوت على زلى فكان هذه
المبالغة منه في توضيح المعنى ودفع لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب
على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه

الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى
الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم
لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الانذار والطرد ولا ترددوا بينهما لكن
طمعهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله فالمراد لستم في دعوى
للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين
بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمله على
قصر الافراد اعني على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرنا من
ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق
القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف
للخبر اعني بين الصدق والكذب فيكون التردد من المتكلم اي لستم كما
عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين
وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يتضح التشبيه بظاهر حال
المدعي فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما
ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما
قوله لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه فمعناه لا يمكن ان تكونوا على الحق
الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وبين كذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من
المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية
امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي
بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك

اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان تترددوا
بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي بين صدقه وكذبه
عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان تقتصروا
على ما هو ظاهر حال المدعي وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا
بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى يتناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم
بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا
عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اي
ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا تنوير لكونه مقولا في مقام
اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تقدم انت ههنا للتقوي و
الهمزة للتقرير فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال للناس غير ما امره الله
به وهو دعاؤهم الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم
الى عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادته ابدا واختاروا
عبادة غيره كان عيسى عليه السلام ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون
ح قول عيسى قصر قلب قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على
قوله في قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية لجريان
قصر الصفة على الموصوف فيها دون قصر الموصوف على الصفة ولم يذكر
مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم قوله لمن يرى ان بد البيس شاعر
وان زيد البس كاتب يعني ويرى ان عمروا شاعر وان عمروا كاتب قوله و
تحقيق وجه القصر وجه القصر في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد

لا قصر افراد اذ لم يجعله الله بمنزلة العامل الامرين معا ولا بمنزلة من قال احدهما لا بعينه

من المثبت والمنفي مذكور فيه مصرح به كما هو حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء فان
المنفي ليس مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه
فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه القصر في الاول يعني في
قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق بتحقق ويجوز ان يكون الشرطية خبر لكن
وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخرى من غير علوم العربية جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المص ان نفس الذوات التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها
على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا
مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدي نفعا لان القصر الواقع في الاعراض
كقوله ان حسابهم الا على ربي وقولك ما السواد الا قابض للبصر خارج عنه والقول بان
الاعراض تقاس على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي
ليست مشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت
جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل
جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفي عنها الوجود وما يتبعه من الصفات
كما حقق في علم الكلام وهو ايضا باطل لان المص قد صرح في مباحث بين بان النفي
والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك
ان تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي و
الاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها
او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يصدق لذلك
لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية

هذا سر الا لمن كان العاقل لكن الحكم الكاذب يجب ان يندرج في القواعد اللغوية

وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث النعت
ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا يستقل بالمفهومية
نعلم ذلك من علوم من فهما موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل
الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت معنى زيدا وانسان مثلا ولم تتصور
معه نسبة شيء من الوجود او غيره اليه ولا نسبته الى شيء لم يكن هناك نفي
او اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه
ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض الاشيا اليه
ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشيا التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب
فاذا اخرج شيء منها بالاستثنا كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر
ومما قررناه تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله و
حين لا نزاع بمنزلة الشرط وبينا ولها جزاء له وعامل فيه قوله وتحقيق وجه
القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه
بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه
بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة نسبة
الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود
النفي عليها او اراد بالوصف هنا معنى الآخر اعني القايم بالغير وقد سبق
منه مثل ذلك في مباحث الصفة واما ما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا
فاما ان ينفي نسبة الوجود اليه او ينفي نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان

ولا اثبات
ع
يعني قوله ان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة
وذلك البعض متعدد لما رسم فانه لا يخرج عن واحد
من كل يتنقص بالعروض فلا يمكن قصر زيد
على صفة واحدة قصرا حقيقيا صادقا الا
ان يكون قصرا ادعائيا

ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع
النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى
ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق
او مقيد فشملهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل
واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيثناول عطف على توجه وقوله
لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم
آخر هو النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا
ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة
المقام وقراين الاحوال سواء كان عاما او خاصا متنبيا ولا متعدد فاذا
اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما
ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة
بلا شبهة ۝ وما لها اي ثالث طرق الاربعة استعمال انما ذكر
الاستعمال ههنا دون ساير الطرق لان الطريق ما يسلك ويستعمل به
ليتوصل الى مطلوب ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم
معان مصدرية يستعمل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظة
انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء هو على صيغة اسم الفاعل
ولو قال لمن يردده بين المجيء والذهاب او يراها منه لكان تصريحا
بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بقسميه معا في قصر الصفة
حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني

تعليل لما لا اله الا الله توجيه بان ... على النفي والاثبات
صريحا من غير استثناء بان ... حصله وحدا
الدال على ... وبلا ... انضا الى جعل
الاثبات ... فيه ... قبيل الاثبات ... ان ... كان ... اد
بعضهم ولا ... ان ... لم يكن ... ا ...
اثبات ان ... سواه

اي كلمة ... في قصر القلب والاستعمال
في قصر الافراد ومعنى قطعيه ... والصرح
اراد ذكره بدليل قوله او يراه منهما

زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جائيان قال وان زعمت ان المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده كان يكلفا الا ان المعنى يلتفت اليه قوله ويضيف اليه الذنابة مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ويضيف المجي الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما ما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفا حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك الافادة هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وايده بالمقايسة الحسنة للتضمين وبنبه ايضا على تضمنه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق اي ما قالوا من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير وتعين فيها ان يكون ما موصولة والعايد محذوف اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول الا كان متعرضا لبنائه له وايضا لم يتعين حينئذ كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقاء ان على عملها وايضا الحا في قوله صلعم حرم عليكم مقيدة بالفتح في نسخ الرواية واما ما توهم من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضي البناء للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم متحدا وبان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد بعينهما وبان في اقتضاء الحصر قوله وترى

عطف على نسمع وفي اختيار نرى مبالغة في كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك اي لكون انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما والا فالضمير للعلماء وذلك اشارة الى تضمينه معنى ما والا والربعي منسوب الى ربيعة قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند نفي كان ان لتاكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه كقوله ان الله لا يستحي قوله على ما يظنه حال من النافية اي كاينة على الوجه الذي يظنه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له في علم النحو الامام الرازي بناء على ان قوله لا النافية مع ما يتعلق به من كلام السكاكي مدرجا فيما اسنده الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعتا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق بالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اشرف لكن يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما ونوالي حرفي الاثبات والنفي ثم تعقيبهما بالمثبت فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم في النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر انتصلت وفاعل ناسب مصدر ضاعف بتاويل ان يضاعف او لفظة انما كما هو فاعل ان يضمن وانما قال ناسب ان يضمن لان التاكيد على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى

وهي الاول الضمير للنحاة وذلك اشارة الى ما تقدم

بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ الموجود في القصر فيما اورده
من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني فيما كذا الاول
بالثاني ولم يكن هناك تاكيد على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب
الشركة في المثال المذكور كان هناك الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا او
تكريرا والاثبات الثاني تاكيدا على تاكيد واما اذا تردد فيه كما ذكره فيجعل
تجويز السامع ان يكون الواقع بلا مع ملاحظة لذلك والتفاته اليه نوع اثبات
لهذا حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا له واما في صورة القلب فيجعل الاثبات
تاكيد الاعتقاد ثبوت المجي في الجملة وهذا التاويل جار في الكل وايضا ما ذكره
من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما
شاعر الا زيد وتميمي انا وقد يجاب بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض
الصور ولك ان تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا حكم بان الكلمتين
باقيتان على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان
هذه المناسبة اقوى قوله وبالعكس اي في القصر الكاين بالعكس او كانتا بالعكس
وقوله ضمنا صفة اثباتا اي ضمنيا قوله ومما ينبه انما كان هذا منبها لان اسباب
انفصال الضمير معدودة ولا يتاتى هنا شيء منها سوى تعذر الفصل
لغرض بان يكون انما يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا قوله مثله اي مثل انفصال
الضمير في ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغايب اعني يضرب
الى ضمير المتكلم قلت هو بالحقيقة مسند الى الغايب اعني المستثنى منه المقدر
اي ما يضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر

بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته
وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا
للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا
الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا فقوله صحة انفصال الضمير معه اراد به ما يعم
الوجوب وغيره الذايد الطارد وذمار الرجل ما يتعلق مما لم تحميه ويعنف
من جاه وحريمه والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه واباه يقال فطر الفارس
القاه على فطره اي جانبه قوله ورابعها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير فانه
يفيد القصر على ما قدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا والمفعول او لا
كقولك انا كفيت مهمك ثم انه اقتصر في قصر الموصوف على احد قسمي الافراد
اعني صورة التردد وفي قصر الصفة على قسمه الاخر اعني صورة الشركة قوله
بالاعتبارين يعني الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت فصله لانه من
قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان
التقديم فيه يفيد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا
عن المذكور ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك
زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول يعتبر في الضرب وفي الثاني في عدمه
يشهد بذلك الفطرة السليمة وهذه الطرق تتفق من
وجه قد سبق ان المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بخطا وصواب
فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف
باحدى الصفتين وخطاه تعيين احدهما او احديهما والخطا والصواب

فی قصر الافراد اظهر واما قصر التعیین فلا خطا فیه بل المقصود به تقریر صوابه ونفی تردده وقوله وتحقق فی قصر الافراد حکمه فی بعض وهو صوابه ونفیه عن البعض وهو خطاه انما یصح فی احد قسمیه دون الآخر اعنی قصر التعیین وقد سلف تحقیقه هذا کله فیما اذا کان المخاطب ممن یصح علیه الخطاء والتردد لا فی مثل ایاک نعبد قوله وتختلف من وجوه عطف علی تتفق من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل ای بسبب ان الواضع وضعها لمعان یفید القصر بحیث یجزم العقل بالقصر اذا نظر الی تلک المعانی ودلالة التقدیم علیه بوساطة الفحوی ای بسبب مفهومه الخطابی وحکم الذوق فان من له ذوق سلیم ای قوة دراکة لدقائق تراکیب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فیها اذا نظر فی مفهوم الکلام المشتمل علی التقدیم فهم منه التخصیص واما من لیس له هذه القوة فربما انکره مع کمال قوته الادراکیة فی المعقولات والمنقولات روی عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة تقدیم فی التنزیل اجاب بانه فاعل مختار یفعل ما یشاء وقال الشیخ ابن الحاجب وما یقال انه للحصر فلا دلیل علیه قوله والطرق الاخیرة الاصل فیها النص علی المثبت دون المنفی کما ترک الاصل المذکور فی طریق العطف کراهة الاطناب علی ما قرره فی الکتاب واوضحه کذلک ترک هذا الاصل فی مثل قولک ما زیدا ضربت وما انت قلت اذ المقصود به قصر الفعل علی غیر المذکور لا قصر عدم الفعل علی المذکور کما اشرنا الیه فیکون النص هنا بما نفی دون ما اثبت قوله والطریق الاول لا یجامع الثانی هذا هو

الوجه الثالث من وجوه الاختلاف فی ان العطف بلا لا یجامع الطریق الثانی اعنی النفی والاستثناء ویجامع الطریقین الاخرین اعنی انما والتقدیم والسبب فی انه لا یجامع الثانی هو ان لا العاطفة وضعت لان ینفی بها عما بعدها ما اوجب لما قبلها کما فی قولک جاءنی زید لا عمرو وهو ظاهر وفی قولک زید شاعر لا منجم فانه قد نفی فیه عن منجم ما اوجب للشاعر وهو کونه مسندا الی زید ثم من شرط منفیها ان لا یکون منفیا قبلها بغیرها ای بغیر تلک العاطفة المخصوصة من کلمات النفی ای الکلمات الموضوعة له کلیس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من کلمات النفی عن ان یکون منفیا بحکم العقل او بفحوی التقدیم او بانما او بافعال تضمن معنی النفی کابی وامتنع فان المنفی بلا یجوز ان یکون منفیا قبلها بهذه الامور کما سیاتی وانما لتحقق الشرط المذکور مثالا واحدا من قصر الصفة علی الموصوف وثلثة امثلة من قصر الموصوف علی الصفة ما یتنافی فیها الوصفان اما بالتضاد کالقیام والقعود او بالعدم والملکة کالحرکة والسکون او بالسلب والایجاب کالوجود والعدم فیکون المنفی بلا فی هذه الثلثة منفیا قبلها بحکم العقل قوله یکشف لک الغطاء وذلک ان الذی سبق فی تحقیق وجه القصر فی النفی والاستثناء هو ان النفی فی قصر الموصوف المذکور علی الصفة او الصفة علی الموصوف متوجه الی المتنازع فیه وصفا کان او موصوفا فاذا اوقع بعد لا العاطفة شیء من ذلک المتنازع کان منفیا ما قبلها باداة النفی فیمتنع تحقق شرط منفیها اذا جامعت طریق النفی والاستثناء فلذلک

علی الصفة م

هذه العبارة اخصر عبارة
المذکور من قوله نفیا بسم

العرب ح لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب وان كثرت في عبارة العلماء، ففي الكشاف
فما ارسلناك الا نذيرا حفيظا مهيمنا عليهم وما كان في ذلك الاختلاف الاحسدا بينهم
لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة
دفعا لما يتوهم من جواز نحو ما جاءني الرجال لا النساء، لا هند قوله وهو يا لتني لا
عمرو وقد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوى على سواء فكان الاولى
ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرو قوله ووجه صحة مجامعة لا لما كان انما بمعنى ما
والا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة احدهما دون الآخر فبين
ان الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال
المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح
اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا
عمرو والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفي
ذلك الامتناع بلا عما بعدها وقد وجد هنا شرط منفيها ونفي في الثاني
المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما
ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجموع عنه وتجامعه لا العاطفة كذلك
انما يجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو وتجامعه لا العاطفة بخلاف قولك
ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا تجامعه العاطفة وكذلك
ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا تجامعه ايضا فالاشتراك بين
انما وامتنع في مجرد كون النفي ضمنا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى
ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاءني زيد وما جاءني الا زيد

في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى
ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاءني زيد لا عمرو او زيدا ضربت
لا عمرو وكان القصر مستندا الى انما او التقديم لتقدمهما وكانت العاطفة
مؤكدة لذلك واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من انما اي
التقديم لعدم احتياجه الى التاويل حتى يكون المقصور عليه زيدا وكان انما
مؤكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن تقديره بما و
الا الا بتاخير زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله اسما مبنيا لم ترده معرفة
وانما لذا ذكرناه قوله لكن استدراك من قوله وتجامع الطريقين الاخيرين
وفاعل جامعت كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها حرف
اذا وقوله بشرط يريد انه شرط لصحة المجامعة كما يصرح قوله واذا كان لم احصل
لم يصح فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن
المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط
اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة
انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون
مقرونا بتعقل المسموع كان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشارة
الى ان المراد بالانذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة ما له تاثير فانه المختص
بمن يخشى الساعة اي عقابها وهذه الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث
والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في
غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار

نصبت لذة لم يكن الكلام صحيحا وان رفعت
انعكس المعنى المقصود واحتيج الى تقدير
الضمير اي ذكرناها لها

تحصل مع انما اذا اوجد في الكلام التقديم مع انما فيه
الا من عرض يغير معانيه ان امكن تقديره بما والا
لا خراجه عن وضعها واعرابها كقولك انا تميمي انما
فهو مستند القصر الى انما ويجعل التقديم هنا كالتقديم
في ما والا وان لم يمكن استند القصر الى التقديم و
يجعل انما فيه مثل ما والا مؤكدا له كما عرفت ومنهم من
قال ان القصر في انما زيدا ضربت وانما تميمي انا
يستفاد من التقديم فلم نفرق بين الشيئين
وزعم ههنا ان التقديم اقوى ثم صرح عن قريب
بان دلالة التقديم اضعف والتعويل على
ما فصلنا

بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اي قدر من العقل والمسكة
واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يعجل من
لا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة
هذا مع ان النفس في العبادة مطلوب ايضا وبهذه الامثلة الثلثة من قصر
الصفة على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثاني فلان
المقصود منه قصر الانذار في من يخشى كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة
تنوين منذر كما في بعض الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص
باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة هنا كما ايضا فلا يقال
لمن اشتهر بان امره التذكير لا السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد
ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص هنا
كالاختصاص فيما ذكرناه او يقول ان ذلك الحكم مخصوص بلا العاطفة
وطريق النفي والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو
ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه اهما المتكلم انه مخطئ
ويصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ
لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال مع ظهور
المناسبة فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز
ذلك في القياس واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار والاعتقاد
قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان
الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا يخطئ

ولا اصرار من المخاطب فاجاب بانه من نقل الكفار للرسل هذا الكلام الذي الحاصل
ان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي انه متصف ومنزه عن صفة البشرية
ومنسلخ عنه حكمها بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول
يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار
البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم قوله
بناء مفعول له المضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك المعرض للبناء
او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان
يكون مفعول جهلهم لفساد المعنى قوله او ما يتبع اي الايتية وما تتبع قولهم
في موضع آخر مقولا في حقك كيف تجد ما يحكى عنهم هنا كما اي في ذلك الموضع
ويجري ثاني مفعولي تجد وفاعله ضمير ما يحكى ومن تقرير بان ما يسلوث
وظلمة بيان صفة لجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو
اي ما يحكى عنهم ما انتم الا بشر الآية وانما جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم
عقبوا انكار الرسالة هنا كما على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن
شيئا وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما
كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك
الجهل اقوى من هذه قوله واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار
لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى
انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة وافقهم الرسل على ذلك
القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم و

كونهم مقصورين على البشرية وتقدير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة
وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد
تبكيته وافحامه باظهار بطلان مقدماته الباطلة وفي ذلك استدراج للخصم
الى ان يصير مسكتا لا تنتشر له اصلا ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتماشيه
في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا ان نحن
الا بشر فانه حق لكن لا نم انها لا تجامع الرسالة فان الله يمن على من يشاء
من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر لتكون على وفق
كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاراة ولم يقصد وابذلك تسليم الحصر
واللام في ليعثر متعلقة بالمجاراة وحيث يراد ظرف ليعثر وهو من العثار
بمعنى الزلة قوله اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في المثال
الشيخ المرفوع لكما من بعد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز قائلا ان انت الا نذير اى انت
نذير لا مسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات في
القبور قوله لما كان النبي صلعم جوابه ابرز لذلك قوله وما كان متمناه
ومتى رآهم معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص لا على كان ونداخله
جواب متى ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من
الحزن وضمير كاد ويبخع للنبي عليه وضمير له لما اى تداخله الوجد الذي
كاد النبي يبخع اى يهلك نفسه لذلك الوجد ويتساقط عطف على جملة كان
رآهم تداخله اى كان النبي يتساقط اى يلقي نفسه في السقوط والهلاك

هذا بيان لحاصل المعنى لا ترجمة لفظ

لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط ويلقي حال من
مفعول تدعه واللام في ليهيموا متعلقة بيلقي يقال هام في الارض اى ذهب
متحيرا او بل كانت اضراب من قوله وما كانت ولفظة عوده قيدت في
بعض النسخ بالنصب وقد مرجحة مستوفى وقوله عسى متعلق بمعنى ما تقدم
اى كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا او يعوا اى يحفظوا
راكبا في ذلك اى في الدعاء وتزيين الايمان والصعب من الابل لم يذلل
وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص مما عطف عليه قوله
لست هناك اى في محل ان تملك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا
نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتدا خبره
مصبوب في هذا القالب اى قالب قوله وما انت بمسمع من في القبور ان
انت الا نذير لكانه عليه بواسطة قربه من الله واصابته في الامور وارشاده
الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا وانه
يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة
والبشارة لا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم
يؤمنون لان التبشير والانذار انما يجريان بالقياس اليهم وتوثران فيهم او
اراد نذير للكافرين وبشير للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صيغة
مخاطب اى مخاطب كائن في مقام وجملة لا يقصر على خطائه وما عطف عليها صفة
مقام بتقدير العائد اى يقصر فيه وقد اورد لكل واحد من قصر الموصوف على
الصفة وعكسه مثالا فيما يلقاه المخاطب لا يقصر فيه على خطائه وقوله انما

الله آله واحد من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب بلفقه على السامع واما مثال
قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه تغلبيه فقولك انما خالق الله قوله والاصل
في انما هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم بحيث لا يعوز كحقيقة
اي يسهل عليك تحقيقه معتبر في استعمال انما بخلاف ساير الطرق فانه لم يعتبر فيها ذلك
لانه اعتبر فيه عدمه وقد يقال هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق انما من اسلكه
مع مخاطب في مقام لا يصر على خطاه الى يقال اعوزه الشي اذا احتاج اليه ولم يقدر
عليه وترقيق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحفي هو التعطف وقوله انما
هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما الله
آله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب
الشرك خطاء واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى
الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن الثاني قول الشاعر هو ابن
قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب ثاقب في رفعة
المحل والاضاءة تجلت اي انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدي الناس به والجلاء
بالفتح الوضوح وبعد لني اي يلومني والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من
افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اي على مدحي اياهم والضمير لمدوحيه وما
قلت اي ما حكمت ولا اثبت في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت بها
قبيلة سعد قوله لا ادعي ذكر الادعاء ليناسب التسليم قوله ان كل امر فاعل النظر
الواقع صلة اعني لديه هل لو اي هل للمدوح نظير اي ظاهر انه لا نظير له قوله وما يحكي
عطف على قول الشاعر اي ومن الثاني ما يحكي عنهم في هذه الآية وهو انما نحن مصلحون

والابيات الثلثة المتوسطة بينهما استشهادات على ادعائهم الظهور في كل ما
يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكي من قبيل الثاني وقوله على
مجرى صفة للمصدر اي ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او حال اي جارين على ذلك المجرى
قوله ولذلك اي ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية
وبالقصر وبانه امر جلي والاضافة في قوله معرفة الخبر وموسط الفصل من اضافة
اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منهما الى ذي الحال اعني
الجملة قال واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة
التي ذكرنا من باب المسند والمسند اليه بل من المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة
كثيرة من الفعل وقد ذكرنا ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله ع وما قلت لهم
الا ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله
ونحن نذكره اي القصر في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلهما اي
فلطريق النفي والاثبات وانما هنا كل اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه
عدة اعتبارات لجواز تقدم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما والا
دون انما قوله فتقدم وتؤخر بالنصب عطفا على تقول كانه تفصيل له اي لك ان
تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا وتؤخر غيره عنه لان
ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه قدم او اخر فلا التباس هنا كما في
انما الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدور في الاستعمال لما ذكره قوله لان الصفة
المقصورة على عمرو الى آخره تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو
قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من ان المراد قصر فا علية

عليه وتصرح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لاشك ان ذلك
الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعني قصر الفاعل على المفعول يكون
راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وقس على
ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقدم
والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير
جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم ح الحصر في الفاعل والمفعول
معا كانه قيل ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما
على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المص ويؤيده
قوله تع وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم
فارسا وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح والاختيار
التقدير فيهما على ما ارتكبوه اي اتبعوك في بادي الراي ولا اشتهي باب الامير واختار
فارسا وقامت عليك النوايح لا يمكن بعد تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة
وما كسوت جبة الا زيدا وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اي ما ظننت في زيد الا
منطلقا وما ظننت منطلقا الا زيدا وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز
تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت قصر ذي الحال على الحال
قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد
في زمان المجي الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف
اذ معناه في المثال المذكور ان المجي على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه

فيهما على جواز التقدم ايضا قوله والاصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر ههنا من
امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه
سبق ان اخص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما
اشرنا اليه ويدل السياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلمة
الا تكون مستقلة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد ان على
عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا تكون
الاستلزام وحدها ثم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام
كما نبه عليه بقوله لا اقتضاء المقام معنى شي من الاشياء قوله ولذلك
اي لاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظاهر ان
تانيث الفعل كما في الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا
وقد يقال نظر المص الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل
فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقه فلذلك اذا كان ما بعد الا فاعل وجعل ما
بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يدل عليه في الكلام التام وهو مردود بقوله
الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظاهر الى المذكور
المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وفصل بين علامة التانيث ضمير احد
وقيد التراتين بالرفع لانه اذا نصب صحيح فلفظ كانت مسندا الى ضمير العقوق
او الاخذة واذا نصب ساكنهم كان بقي مبنيا للفاعل مسندا الى الحي
وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها
بالهزال من السير والنخط طوى اي اضمر وهزل والنحز الضرب بالاعقاب

تقال هزلت الدابة هزالا
على ما لم يسم فاعله

والحث على السير والأجراز الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات فيها
والغرض بوزن النفس للرحل كالحزام للسرج وقد ينبع بهمزة الاجراز على
انه جرز والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم
القوي قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد
الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام معنى
شيء من الاشياء قوله وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه
مناسبا له في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة
مخصوصة تقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا
حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبوس او في ما صليت
الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات
اي الامور الثلاثة التي استلزمها كلمة الا في الكلام الناقص توجب اي تثبت
جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير
المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا
الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص
اذا ورد بالتقدير الى المقام كان افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة
اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال
المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو
زيدا اشارة الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير بلا
فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيدا مقصور

اما قال ولا جسم ولا حيوان ولا او جسم او حيوان لظهور المراد وكذا قوله كسوة وملبوس وقوله في مكان وموضع كذا

على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور
على زيد كما تحققته قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر
احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله
كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان انما قدر بكذا لان
المستثنى اعني رفيقا موصوف كانه قيل الا اشخاصا رفيقا فلا بد ان يؤخذ احد
موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت
يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا و
قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم فكما انك
اذا ذكرت احد الاصلين السابقين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق فانه
كذلك اذا ذكرت احد الفرعين العلميين في الاستعمال بدل الآخر لم يعبر
عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخترت
الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا
يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو
على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق و
ذلك لان الفرعين في بعد من الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال
وكثرته وكانه انما قال لم يعبر عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين
يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور ولما كان
ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا
زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا

منكم رفيقا بتقدم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا
ثانيا لاختير كان بينهما فرق ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على
المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني
لزم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم
يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام
في هذا المقام يأبى ما زعمه على ان الفرق بح قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا
منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان
يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم
يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح وبين
قولك فان الاول يدل على ان المنبر لاختيار الفارس اي الخطيب الا منكم يعني انه
يقتصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى و
الثاني يدل على انه لا اختيار منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا
فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير
المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان بعض الامثلة الآتية
في انما من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا قوله لا تضع على
صيغة النهي بيان وتقرير لقوله لعرفه وامض عطف عليه ونزل صيغة
امر بيان لما ذكره لك والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه الا
عمدة او فضلة لا ما يذكر في آخره فقط فان الموصوف مع صلته المشتملة
على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه

في قولك انما جاءني من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول
مع صلته وفي قولك انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فتقدر
نحو انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضر
احد الا زيد منحصر الضرب في زيد وكذا الكلام في التقادير الأخر قوله
وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب مقدم تقديره ما زيد الا يضرب وذلك
التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه من قصر المسند اليه على
المسند قوله ولا تقيسه اي ولا تقس انما في ذلك اي في جواز التقدم والتأخير
عليه اي على ما والا وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر
فذاك اي ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين معنى
شيء آخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف بخلاف
انما فانه كالفرع عليه في تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لان افادته
للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار
المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغي
ان يكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا التقدم والتأخير في ما والا ليس
لان المقصور عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ليس اذ لا دلالة ههنا على
تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما
لم ينعكس الامر في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان
تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا وقد يقال انما قال يؤدي الى الالتباس
ولم يقل يلتبس اشعارا بان الالتباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب هو له وكذ

هو عطف على تنزل والمعطوف لم يذكر

قوله تقديرا مثل تقدير كل منها بمعنى كذلك

فقدّر اي فقدّر انما هذا لك تقديرا ما هذا الا لك وانما لك هذا تقديرا ما لك الا هذا تقديرا مثل تقدير كل في الامثلة المذكورة يعني قدر الاول بما هذا لاحد الا لك والثاني بما لك شي الا هذا وكانه فصله ليبني عليه حديث الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا بشهادة التقديم وبقوله انما لذة ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما بالمثال فلان تقديم المبتدا فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قدم انه يجب فيه باعتبار التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا لذة وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما تميمي انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر بانما على المبتدا على طريقة ما شاعر الا زيد وما تميمي الا انا الا ترى كيف قدر انما لك هذا بما لك الا هذا واذا تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيه جماعة قوله ولا تقول ما جاني غير زيد لا عمرو والرواية في عمرو هو الرفع عطفا على غير وقياسه على ما جاني الا زيد لا عمرو ويقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه واشتغال الاعراب الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا ... واعلم ان هديت يروى بالتشديد من هديت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من هديت الفراش بسطته والشاهد الحاضر المعاين قوله بناء او بناء اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت و

المناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك والباء زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والمجهل الفلاة لا اعلام فيها والمتعسف موضع الاخذ على غير طريق اي نحتك وبعدتك عن المجهل ما يلي بك الى الطريق المستقيم وصرت بك الى تلك المناهج والآجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي تردده الدواب وتخوض فيه والنمير ضد الآجن والغليل حرارة العطش انتجعتها قصدتها والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبني واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحشدت على صيغة المتكلم في نسخة معول عليها اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند احد بمجموعه وهذا ابين في كلامه انبت حذوت اي قدرت عليها اي على تلك الامثلة وابت عطف على انبت وفاعله يد الخطل وفاعل تتصرف ضميرها او بالعكس اي ابت يد الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيها حتى اليه عنايتك وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني امثلة انما هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها و قيل فاعل ابت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في كلامه بالكسر فهو خطل ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج المناهج وسلوكك ايها نصب و

فانه يعني سلوك ... احد من القواعد وان ... عليها ... بما حشدت ... ان يكون الحال في الاعلام

يعني ابت ... تتصرف ... الخطل ... ان ... الاول

وقد ورد الى هذا المعنى كقوله عليه السلام يأبى الله ورسوله الا ابا بكر وفي رواية اخرى يأبى الله والمسلمون الا ابا بكر ومنه قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره

الأعلام واتحافك لها وبتمثيل الأمثله وحذوك عليها اذا كنت ممن ملك
الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اى الفطره المستقيمه وتصفحت
كلام رب العزه اى نظرت فيه بتامل فى نظمه ومعانيه اطلعتك اى تلك
القواعد والمناهج والأعلام والامثله مع ما ملكتهما من الذوق والطبع
على ما يورد كل مشاكل اى فى كلام رب العزه موارد اللذه اى حركة السرور
وكشفت اى تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت هى ايضا لك ما اجلبه
اثبار اولئك المصاقع فان اختيار اولئك الواصلين الى نهاية بلاغة البشر
المقارعه على المعارضه حتى انتهى الحال بهم الى بذل مهجهم وسبى اولادهم ونهب
اموالهم بدل احتجاجا على ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه
وبدانيه كما بين فى علم الكلام قوله فان ملاك اى اشتراط مع تلك القواعد و
اخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر فى علم المعانى دون ما عداه من
العلوم والا اى وان لم تختر علوما اخر بل اختار هذا العلم لم يحط بطائل
اى بفائده مما تقدم او تاخر اى من مسائل هذا العلم او من شعبه وكله ولا
غرو بمعنى لا عجب والصبح مسفر اى مضى مشرق قوله فسيذكر اى سيذكر على
سبيل التفصيل وتبين النكت فيه وان سبق فى مباحث الفصل اشارات
اجماليه الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب القانون الثانى من علم المعانى
وهو قانون الطلب قد تفنن فى ذكر القانونين فقال هناك القانون
الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال هنا القانون الثانى
فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الثانى اما مبتدأ محذوف

الخبر او خبرا محذوف المبتدأ اى القانون الثانى هذا او هذا القانون
الثانى قوله يبتنى عليها المقام وذلك لأن بيان احكام اقسام الطلب
يتوقف على تلك المقدمه اعنى بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى
نوعيه والتنبيه على ابوابه الخمسه فى الكلام والتنبيه على كيفية توليد
ابوابه لما سوى اصلها اى اصولها لكنه وحد لعدم الالتباس على طريقه
قوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا ففى المقدمه مقامات اربعه وهى
اى المقدمه المشتمله على تلك المقامات الاربعه فلفظه هى مبتدأ خبره قوله
ان لا ارتياب الى قوله ناطقين الكلام الى التفتيح لابواب الطلب فالمقام
الاول اعنى بيان ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا
كتصور شئ ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة مخصوصة مثلا لامتناع
توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين
الطالب والمطلوب وانما اخره مع ان الأنسب تقديمه على التصور
ليربط به انه يستدعى فى مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب و
يذكر عقيبه انه قد لا يستدعى امكان حصوله وقد يستدعيه قوله ولكن
هذا المعنى اى استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب
فانه سيفرع على هذا فى مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل بوجه
الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق
بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظايره فى توليد
النتايج ومنها قوله فى الباب الرابع ولا نطلب هذا طلبا للحاصل فان

الطلب حال وقوعه متوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون قوله
قوله والطلب بهذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم
ما لا يستدعي امكان المطلوب مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشأنه
فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال الانقسام على التنا
وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد
من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء
اللاامكان اعني الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في
المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت
والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا وانما الخلاف في ثبوت الواسطة
بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل اما ثبوت متصور
اي مدرك مطلقا او انتفاء منصور للحصر العقلي ولا بد من اعتبار الحصول
معهما لان المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار
الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت
او انتفاء في الذهن ولا نعني بحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف
الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء القيام موجودا
او ثابتا في الخارج قوله ثم اذ لم يزد الحصول في الذهن على التصور و
التصديق اي لم يزد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك
التصديقي لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري
او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او انتفائه في الخارج

وحصول انتفاء مدرك تصوري
او مدرك تصديقي فيه صح

وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب
الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك التصديقي
لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك
التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر
ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع
الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق
به اي ما من شأنه ان يتعلق التصديق به فلا غبار في عبارته قوله وطلب حصول
التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن والحال
انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور
الشيء على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فالانسان اذا لم يتصور شيئا
اصلا لم يمكن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث انه
شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء كالانسان
مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم
يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة
غير حاصلة متفصل بها ذلك المجمل او يزداد بها تفصل ذلك المفصل قوله
ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول المتصور الى تفصيل المجمل او تفصل
المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره
قوله اما النوع الاول من الطلب ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب
وكان من المستبعد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في

حكم بان النوع الاول هو الذي لا
يستدعي امكان المطلوب التمني صح

قال اصل غير الواقع فى الزمان الماضى جاز وقوعه فيه عند من يجوز اعادة المعدوم بعينه علينا المراد عدم امكان وقوعه فى الزمان الماضى المسند الاى المعاد

المحال العقلى لكون غير الواقع فى الزمان الماضى واقعا فيه وفى المحال العادى كعود الشباب والى انه اذا جرى فى الممكن وجب ان يكون مستبعد الحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال ولا لك طاعة فى وقوعهما فوقه واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثانى فالاستفهام الخ الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثانى فى هذه الاربعة سوى الاستقراء الذى لا يفيد غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة فى ان هذه الاقسام الاربعة من النوع الثانى ولو سلك هذه الطريقة فى التمنى لاشعر بعدم انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمنى بانه انحصر فيه النوع الاول بقى ذهن المخاطب فى بادى الراى مترددا فى ساير الابواب الخمسة المذكورة فى صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل وازالة لترددة مع كونها مبهمة لا ما الاولى وهذا اولى مع ان الافتنان فى ذكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام طلب حصول فى الذهن الاستفهام يتناول اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطلوب لان المتصور اما تصور مدرك بثبوتى كالقيام واما تصور انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابى واما بانتفائه وهو التصديق السلبى واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوايل وقدمه فى التقسيم لان مفهومه وجودى

وامتناع انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظ لامتناع الحكم على شىء او بشىء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثانى يسمى تصديقا مركبا ويسمى هل الطالبة له مركبة وفى قوله ثابت او متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به فى ها الانطلاق ونا بها الانتفاء مطلقا لانه بمعنى الانطلاق منتف فى ليس الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شىء وانتفائه فى نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا فى التصديق لان التصديق بوجود شىء او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفى المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند فى هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره بديهى حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثانى يحتمل الطلب فى التصديق وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه فى هذا النوع ايضا بديهيا فيستغنى عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهى والنداء

بهذه الثلاثة من الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين المنسوبين الى
الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه وما اختاره مذهب
ابي هاشم وذهب غيره الى ان المط في النهي هو كف النفس عن الفعل لان
حصول انتفاء الفعل في الخارج محال م فقد عرفت جوابه وقد يقال قدم
النهي ليذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج
كما ذكره وانما مثل للنهي بقولك للمتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال
للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سياتي تحقيقه قوله والفرق
بين الطلب في الاستفهام فقد تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني
وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح للفرق
بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي تجعل طلبك
متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك
نقش له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور
او المصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع
لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش في ذهنك
مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه
ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر و
اخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك اضرب
لمن لم يضرب فمعنى كونه ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع
خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان اي كونه فيها لطلب حصول

النقش الذهني لما هو في الخارج ولعين باستفهام قلت المط الحقيقي في الاستفهام
كقولك ازيد قايم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة
الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم
وهو امر خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له والحصول
فان قلت ماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش
في ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن المخاطب
فلا اشكال م ومن زعم ان المط بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا
غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد
عن الصواب قوله وتوقعه هذه المعاني يريد بها انتقاش الاشيا في
الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية
او بمعنى آخر حققها اي في التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال
يستدعي علوما اخر وان قد عرفت هذا هو المقام الرابع
من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها
واللفظ اذ سموا المضمون خبرا انها اعني قال الحري ان يشرح المعنى يليق
بها ان بيننا اذ قد عرفت اي اطلعت وما رفع عبارة عن الامور الثلاثة
التي بينها وما يتفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بنبين
واذا بد تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول
يعني انا نبين هنا اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها بعينه
حملت بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني وتولد لذلك امثلة

ولا نتعرض الى افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم
من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار
الاصلي والتبعي الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا
رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها
صار البيان تفصيليا ومن ههنا يظهر ان المطلع على الخواص سياق الكلام
في العلمين معا واللام في لئلا ونها متعلقة بضمنا ثم والضمير للفصول كم ما
مفعول لئلا ونها وهناك اشارة اما الى علم البيان فمتعلق بالتلاوة والى
باب كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة
الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفردات فلفظ ما كافة وقيل المقدر كما امتنع
اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن يهمك همه
اي تحزنك حزنه قصدا الى المحادثة لازالة الهم قوله فتطلب بالنصب على انه جواب
للنفي الذي تضمنه امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب قوله ولا
بمعونة قرينة الحال معنى السوال كانك قلت هل تحدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته
في معرض التمني اظهارا لحبك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء
الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بما يتك قوله في مقام لا يسع امكان
التصديق بوجود الشفيع وذلك بان يكون لك هناك التصديق بعدمه و
فائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام اخراج المتمني في معرض ما
يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يأتيني زيد بترك نقية
العطف بالواو دوا ورد لفظة كذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب

لكنه ذكر هنا باعتبار ان غير التمني ولد التمني بمعونة قرينة الحال وقال با
اذ لولاه لامكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع
على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو
وجب ان يراد به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها
والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو
لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو
متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع وقوله وسبب
مبتدا خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب
الخمسة وقال بالنصب اي لولاه لم يحمل على التمني فالنصب هو القرينة وبعد
المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة او الاستبعاد
في التمني قوله او كما اذا قلت بناء من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه
الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقرائن
الاحوال قوله امتنع اي امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك
بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث
العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه بمعونة قرينة الحال الى
نحو الاحث ليظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض
محبته للنزول قوله لعلك بحالها اي بحال الانداء وهو انه واقع والصواب
ان يقال وتوجه الى ما يلابسه بحذف ما لا يعلم اذ لو كان الاستحسان محرم لا
لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل اعني الانداء في الاستحسان

مجازا وانما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر اقوى
فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبره في الهجو لانه
في نفسه مستقبح جدا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء
قوله هل تهجو الا نفسك او غير نفسك اي هل تهجو غير نفسك فههنا سؤال ان
ظاهرها طلب التصديق بان هجو الاب هل هو هجو نفس الابن او غيره
فيكون هجوا لغيره لكن التصديق بانه هجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل
على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك
قبل المناسب بعدم تاديبك والامر مبين لانه اذا استفهم عن احد طرفي
النقيض مثل اما قام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن
يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والاب مساق كلامه ان يقول و
توجه الى نحو انسيت تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع
الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب
معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا
قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من ان اعتبار شيء
مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام عن اصله قوله امتنع معرفتك به
عن الاستفهام اي امتنعت ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها
معلومة الوقوع وانما قال انظني لا اعرفك لانه لما كان تصلفه بحضور من
المتكلم مع عرفانه كان علامة لظنه انه غير عارف به والا لم يتصلف بحضوره
كما ان الاقدام على الاساءة علامة نسيان التاديب والا لم يسئ قوله امتنع المجيء

عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بمعونة القرينة التقرير اي تقرير المجيء وانه في
موقعه وقد يستعمل لانكار المجيء ايضا قوله وتوجه الى مطلوب اي مقصود
للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وجعله
سمة له والتحدي اي الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في
الغلبة قوله الى نحو اعرف لا ازم الشم اي تذكره والانتباه وليس المراد التذكر
والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه
يقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكرام مبالغة في التهديد لان
عدم المبالاة بامره اقبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل ربنا
اشكو فذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه
المعاني المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها
وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم
فلا يلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين
القطعية فلكل علم له مرتبة لا يجاوز بها عنها والا بطلت العلوم الظنية بأسرها
وكان استعمال التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة
قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات
للتمني واحدا وللاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء
واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشد فان
من لا يستضيء بهذا المقدار من البيان لا يستضيء ايضا باكثر منه كما يدل عليه
المثل من لم يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح

الباب الاول فرع

في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع
وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته
الامر في احكامه قوله هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة
للابتداء ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء
بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق
بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة لهما رابطة احدهما بالآخر وعلى القياس
معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة
لكل تمن مخصوص عارض لمتمن مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في
مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل كانه عمل بهما ايضا يفيد ان الوضع
معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه
في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي
تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله
وكان الحروف اي ورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون
كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من
هل ولو المستعملين لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر بان لكان مسامحة والظاهر
ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن ما ولا وقوله مطلوبا
حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب منهما والحاصل ان هل
ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا
مع لا وما التزمتا معنى التمني لافادته بل يتولد منه معنى التنديم في الماضي

ومعنى التخصيص في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التخصيص والتنديم
ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان
التخصيص من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا بابا برأسه كما يتوهم
للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لاصالتها في باب
الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وفيها لام الانها
قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر
كقولك انها لابل ام شاء فان الدال هنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن
لم يعدها في كلمات الاستفهام جعل عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك
لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبهما بهل لانها حرف مثلهما
وانما قال يقوى آباء ان يكون اصلها اي او ان لان لزوم حذف همزة اوان
وحذف احدى يائي اي وقلب الواو وادغامها في الياء مع كون الاسم غير متمكن
يأبى ذلك الاصل فالكسر يقوى ذلك الآباء لانه ثقيل في مقام التخفيف وقد يقال
لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من اين او
فعلان من اي يتحقق الحال اذا جعل علما قوله وثالثها الا يختص اي لا يختص
طلب شيء من حصول التصور والتصديق بل يعمهما وانما اخره عن المختص باحدهما
لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات قوله و
طلب تعيين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا تاملت
ادنى تامل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسال
عن التعيين واشارته هنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور تابعي

علا اى لذلك الاشكال المبنى على ما ذكر على التصديق حتى يجاب عنه مه

بالتصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هنا كل الجواب عن اشكال
مختص بالتصور ينتهى على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا
قوله تقول فى طلب التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه
او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متاخر عن التصديق بالاسناد
بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط فى صورة جملة فعلية
والآخر مركب فى صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه يتضمن
معنى الكائن الذى هو المسند فى الحقيقة ثم ان قولهم ان مثل قولك ادبس
فى الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبنى على الظاهر
توسعا الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على
وتيرة واحدة لم يزدد بالجواب فى تصورهما شئ والتحقيق ان المطلوب هو التصديق
فان قلت هو حاصل كيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما
لا بعينه فى الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان
مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه
فى احدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا الحكم
بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه اى من حيث انه مسند اليه كما
نبهنا عليه وبهذه الحيثية اشارة الى ذلك التصديق المطلوب فتامل وقس عليه
نظايره قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى قسمى التصديق
فى صورتين مختلفين كما مر فى الهمزة ولا يصح ان تقابل هل بام المتصلة لانها
لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فينافيها هل الطالبة للتصديق

مع التردد فى تعيين شئ من الاجزاء

وضعا قوله بانقطاع ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها فى قوله هل عندك
عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد
المستويين والآخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلى
الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة من حيث وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام فى الدار والعنب زيد ام عمرو واجازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن فما ذكره المص من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقال هل
بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا تنافى بينهما فظهر ان ام
فى الاتصال لطلب التصور وفى الانقطاع لطلب التصديق فهى كالهمزة قوله دون
ام عندك بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك
ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر
قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب
الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف
على التبع اى لاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو
رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل واى الكلام
فى جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره
فبينه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره
هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص فيتدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال
فى هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقديم لغرض
آخر او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه

[illegible]

لكن كل واحد من الاحتمالين بعد قبيح قوله دون هل زيد اعرفته فانه غير قبيح لان
المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقدم على معموله و
كذا لم يقبح ارجل عرف وا زيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول فلا تدافع بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله
واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند
اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا
واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه
التخصيص والتقوى على السواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها و
ساير متعلقات الفعل كالظرف والحال اذا قدمت عليه افادت التخصيص اما
دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة
خرجت وهل في المسجد صليت وهل راكبا جئت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف
وهل هو عرف وهل انت عرفت والغرض انها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه
اراد انه لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى هي ان هل في
الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل فلا تفارق الفها اذا وجدته في الكلام كما
فيما نحن بصدده واذا لم تجده كما في هل زيد قائم تسلت عنه ذاهلة وعرفت
ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور
فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال
عساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج ما طوي ذكره
الى تأمل ما قوله ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال نحو الحكم

ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف فكان الاولى ان يقول وهل تخصص
المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان هل معنى تقتضي ذلك التخصيص و
ليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال و
الماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل
عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقته كقولك هل يضرب
زيد اي الآن او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد
بالجملة الحالية اعني وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة لطيفة على قصد معنى الحال
بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله قوله في ان يكون
متعلق بقوله على نحو اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا كائنا على نحو اتضرب زيدا
في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل مع ما عطف عليه اعني ولا
ستدعاء متعلق باستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة
واشار في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين احدهما
ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد ثبت فيما سبق ان
الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات اي المفهومات
المستقلة بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات
الافعال دون الاسماء فلذلك كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال
دون الهمزة والثاني ان هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال و
انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب
كزيد مثلا لم يكن في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او

[illegible]

غيره الى جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي
ذوات ليس فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال ولا بغيره انما ذلك في النسب
والافعال تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فتكون هل ادعى لها واقوى تعلقا
بها ولو كان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول هل تخصص المضارع بالاستقبال كما
صرح به اولا فيكون ادعى للفعل فلذا استلزم ذلك يعني استلزم ذلك المذكور
فهو كون هل لطلب الحكم واستدعائه في التخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام
بهما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام
ويجاب عنه بانه اراد اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد
وهو ركيك جدا ويقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي الامرين استلزم هل مزيد
اختصاص له الا انه وضع لهل مكان له كما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر
خبر يكون وانما كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا
ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله
ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله عن طلب الشكر اي طلب
حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام
الغيوب قوله وهل انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سواء جعل
انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة
الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو ان في هل
انتم تشكرون زيادة تاكيدا اما بالتكرار اذا جعل فعلية واما بتقوي الحكم ان جعل
اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه يكون ادخل

لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان هناك ما يستدعي تركه
فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد و
وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي
يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي مقتضيات
المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا لداع قوي يدعوه اليه ونكتة
يقصد بها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن
التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل
مرفوعا مقدرا من كل احد بل ممن يعرف تلك النكت المنظور فيه عليها
سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة في نحو ازيد منطلق اهون لان استدعاءها
للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسمية فكانه لم يعدل
بها عن اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينتقص حسنه ذلك الانتقاص
الكامل قوله فانه اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب
الفعل كما في قوله فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم
دل على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار
دل على زيادة التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي
ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فما ذا
يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا
في هل زيد منطلق مظنة للاستمرار له والدوام قوله من طلب حصول التصور
بيان للنوع الاول على معنى من المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال

وذلك لان النوع الاول هو المختص المذكور كما مر لا طلب حصول التصور

من المستغرق في قوله من النوع الاول ليصح منك تطبيقها اي تطبيق تلك الكلمات
في الكلام على ما يستوجبها اي يستوجبها والمعنى تطبيق تلك الكلمات على الشيء
الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالمستغرق في يستوجب لما وضمير
المفعول المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه اي على الوجه الذي يستوجب
الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام قوله تقول ما عندك يعني اي اجناس
الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشياء على
الاجمال فتسأله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افاد
تصورا لم يكن حاضرا عندك وقد عرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان
وهذا تصديق آخر غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو
ان جنسا ما من الاجناس كائن عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصله عما قبله
لوجهين الاول ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال
عن موجود خارجي الثاني ان الاول سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني سؤال
عما هو نوع تعيين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اي جنس من اجناس المفهومات
هو فيجاب بما رادف تلك اللفظة ان وجد والا فمركب معين مفهومها
ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين
خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله لغة
فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا
واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله
الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي يفصل مدلولها

الاصطلاحي بعد معرفة خصوصية اجمالا لكن يجاب بنحو حيوان ناطق وبلفظ وضع
لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقائق الموجودة
والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف يقنعون بالمعرفة
الاجمالية قوله اي من في الوجود يؤثرونه في العبادة اراد اي جنس من
اجناس الموجودات يؤثرونه فيها كما تقتضيه مساق كلامه وقد صرح فيما
بعد بان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه
جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا
بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمالها في السؤال عن وصف اولي
العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما المفردون يا رسول الله قال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا يستعمل ما الموصولة في ذوي العلم قصدا
الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكون
ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى عليه السلام
ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلاثة مذكورة في الكشاف الاول
ان يكون فرعون قد اراد بالسؤال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت
وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه من افعاله الخاصة
ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمص
اختار هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال بناء على
ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره
وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء كان معتقدا

انا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون
معنى قوله وما رب العالمين اى اى اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عليه
عالما بالله اجاب عن الوصف اى عن سؤال الوصف فقال رب السموات
والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجسام
بل حقيقته ممتازة عن حقايق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد من
فرعون ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المؤدى الى العلم اليقيني
بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب الجهلة
الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف اظهر فى الدلالة على وجود الصانع
وصفاته لانه من الايات المتعلقة بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة
بالافاق فقال ربكم ورب اباىكم الاولين ولما راى فرعون استمرار موسى
بانيا على جواب لا يطابق سؤاله استهزاء به وجننه قايلا ان رسولكم الذى
ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور
المتجددة ادل على صانع يجددها حماله نوع استمرار وعرض بجنون فرعون
واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتفطنون لما
نبههم عليه مرتين من فساد مسالتهم الحمقاء وحكمة جواب الكريم ولقايل
ان يقول لا مدخل فى هذا الوجه لكون ما للسؤال عن الوصف كما زعمه المص
بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان ما للسؤال عن
الجنس فقط كانت هذه القضية باقية على حالها لا يقال ان جوابه باكو
مبنى على انه حمل كلمة ما على السؤال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على

المخطئة فى السؤال والتنبيه على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته المتنازه عن حقايق
الممكنات كما ذكره الثانى ان يكون فرعون قد سال بما عن خصوصية ذاته
كانه قال اى شىء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هى فاجاب
موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر
لا سبيل الى معرفتها انما الذى اليه سبيل هو معرفته بصفاته الاستدلال به
بافعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذى لم يتعرض
له المص ظاهر ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين
اولى الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الى آخره وهو الذى مال اليه العلامة
حيث قال فى الذى يليق بحال فرعون يعنى ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام
ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما اجاب
موسى بالربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه
وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب وقال لئن
اتخذت الها غيرى قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون
فرعون قد سال بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعترف موسى بربوبيته
كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن
الجنس فتح له لكون رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه ادعائه الربوبية
لنفسه كان معترفا بربوبيته هو واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليم قوله
والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين فى قول موسى على غيره سال
عن وصف رب العالمين طامعا فى تعيين موسى اياه ولا حاجة فى ذلك

الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله متعلق بكونه عنده مشتركا والسوال التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه الى ما فوق الى دماغه وتصويره في خياله والباء في بتسليم متعلق بالنفخ وضمير له لفرعون طل
وايضا بالربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك اي بكونه ربا الى ان يعقبوه بقولهم اي يذكروا عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون قوله وان يكون ذلك السوال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد ساء الطاغية بتخفيف الياء من الطغو والضمير في جوابه وحاضريه وجهه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه ظرف بتقدير في بمعنى مكانه على ما سلف قوله فيجعله بالنصب عطف على يحسن اي فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضريه مخلصا له من طعن الطاعنين قوله لجهله متعلق بطاعنه واذا كان متعلق بجهله وضمير فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله لم يكنه اي لم يكن المخلص فرعون كالطمع وقيل اي لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين ولم يكن المخلص المخلص بمجال تعميق في كلامه اي توسع ومآبه فاه قوله من المسجونين اي من الذين عرف حالهم في سجني كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا وما من للسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن العارض لذوي العلم فاذا قيل من جبرئيل كان بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك كان بنحو زيد

[illegible]

[illegible]

وقد يستدل على وروده للسوال عن الجنس بقوله منون انتم حيث وقع الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسا فسالهم عما يشخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقته قوله اي معنى الكمار بث سوا اي بحق على طريق الانكار اي ليس لكما رب سواي وعلى هذا الوقال بل بدل ثم لكان اولى قوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء قوله ثم هدى اي عرفه كيف يرتفق بما اعطي يعني براه بموده اوداكسب استعمال الات در تحصيل كمالات وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصره قوله وتقديره اياه على ما قدر يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله واتبعت عطف على سلكت فيه اي في ذلك الطريق او السلوك والحديث هو الدليل الحاذق ولزمك جواب فاسلكت بكونه اي بكون ذلك الصانع الذي وصف والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات وآثارها يودي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون العبادة من الكل خالصة دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على ان الضلال انما ينشا من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد

اتوا ناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت الى الطعام فقال منهم
زعيم نحسد الانس الطعاما

ويكون تقديم المفعول الثاني على الاول لمزيد الاهتمام

واشار بقوله جاز الى ان الوجه الاول اولى وكيف لا ومنه يتم المعنى بلا خفي

المتشاركين اكتفي فيه باقل ما يتصور منه التشارك اعني الاثنين واراد احد الشيئين
المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه اي وانما
وصف الامر بعبوه للمتشاركين تاكيد للتشارك وزيادة ايضاح له قوله فيطلب
منه اي من ذلك القايل وصفا يميزها اي يميز تلك النبات عندك عما يشاركها في
الشوبية وذلك الوصف المميز لكونها كتانا او قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف
المميزة في متعارف الناس قوله ايكم يا بني هذا سوال عما يميز احد المتشاركين في
الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين آل معنى
السوال الى ما ذكره بقوله اي الانسي ام الجني ولم يرد به ان ايا سوال عن ذوي العلم
كمن الا ترى كيف نكر الجنس في تفسير من وذكر فيه الاجناس الثلاثة فقال
يعني ابشر هذا ام ملك ام جني وعرفه في تفسير اي ههنا واقتصر على ذكر جنسين
من تلك الثلاثة على ان ما صرح به اولا من معنى اي يدفع توهم هذه الارادة قطعا
قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلاثون فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية
محمولة على العدد الوسط في نصب المميز وافراده وهذا التفسير للمثال الاول
اذ المناسب للثاني اعشرين ام ثلاثين قوله وتقول كم درهمك آخره تنبيه
على ان مميز كم تحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام وقوله عز وجل قال قايل
منهم كم لبثتم يعني قال هذا ذلك في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدره
وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل النار في سورة المومنين
والمميز ههنا مذكور اعني عدد سنين والظاهر ان كلمة قال هذه من كلام
المتقدم عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلامه تعالى عطفا على قال تعالى

منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمستفهم في قال الله او الملك المامور بسوالهم
من الملايكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك
او لبعض روساء اهل النار وهكذا الخلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم
الا قليلا قوله سل بني اسرايل كم آتيناهم هذا السوال للتقريع والاستفهام للتقرير
ومن آية مميز كم قيل اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد زيد في مميزه لفظة
من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها في غير مواضع هذا الفصل
قوله فيمن يروي بنصب المميز يعني نصب عمة او خ تعين ان كم استفهامية مرفوعة
المحل على الابتداء وعلى رواية جر عمة تكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا
واما على رواية رفع عمة فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب
او بالجر وعمة مبتدأ لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول للخبر
المبتدأ اعني حلبت قدم على المبتدأ والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او ضربا
شديدا زيد ضرب ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي قوله
وخالة هي ما بعد لعمة في احوالها الثلاث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ
من اليد او الرجل وامراة فدعاء قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن
وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اي حال
فتارة تكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل
النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت قوله او شج هو فعل من شجي على
وزن حزن ومعناه والجذلان من الجذل بمعنى الفرح قوله ينتظم الاحوال
كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا وقد مر ان كيف يسال بها

عن الأحوال والصفات التي لها نوع استقرار قوله قال تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت الآية ردا لهم اي فأتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة انى في حدها بمعنى من اين وآخذون الى انها بمعنى اين ومن متقدر فقوله وانى اي ويستعمل اخرى بمعنى من اين تيتنا ولا المذهبين ومعنى ايان يوم القيامة ايان يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث

واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة قرائن الأحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرفي الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا على حقيقة الاستفهام فيحمل على معنى يناسب المقام قوله فيقال ما هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام ايضا وما لي لا ارى الهدهد بنفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف انه قال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر يستره ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكره انه حمل ما لي على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين معا قوله وكيف تؤذي اباك للانكار اي لانكار الايذاء والتعجب اي من ارتكابه والتوبيخ اي لفاعله قوله وعليه اي على ما ذكر من

الانكار والتعجب والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اي متلبسا بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتدا او من المفعول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه بقوله لانه الاصل الذي يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا ولانه المحتاج الى التأويل بارجاعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقق ذلك اي تحقيق ورود قوله تعالى كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني وملخص ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سؤالا عن الاحوال التي يكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها كقولك كيف جئت اي راكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا يرى انه ينقسم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعاني قوله في حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا بد واما عالمين

بدل من الظرف الواقع خبر ان يكونوا وقوله افساق جواب فاذ قيل اي انساق السؤال الى ذلك اي الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله والى حال علم بهذه القصة اشارة الى ان قوله وكنتم الخ في موقع الحال وليست الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا في اصلاب آبائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التأويل بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني يكفرون وانما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليهما قوله صير الكفر جواب اذ قيد والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد قوله هو ان هذه الحالة اي حالة العلم بهذه القصة قوله سواء اي عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجب ههنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان كيف للسؤال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان انكارا للحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا فلما حال الكفر دبقه وتبيعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة الكناية وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به الانكار بمعنى النفي اي لا ينبغي لك قوله حال تذلل المخاطب اي انه ظرف ليقال قوله لكونه سؤالا يعني ان قوله اين شركائي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يدعي لها انه يغيث اي سؤالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه

بر ما في وقد

وقد يتوهم ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله انى تعتمد هو على صيغة الخطاب اي كيف تعتمد او من اين تعتمد فانى تؤفكون اي تصرفون يقال افكه يأفكه افكا بفتح الهمزة اي صرفه انى لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى وكيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات قيل وقع على قريش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عليه فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم القيامة وهو من اشراط الساعة ومتى جعلت هذا اجد للقول في انكاره بانكار زمانه فيكون انكار له بانكار زمانه فيكون انكارا له بسببه قوله وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القرائن الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك في ذلك فان امكن حملها على حقائقها فذاك والا فاحملها على ما يتولد منها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال التنقيط لما لقنت اي لما عرفته وفهمت قوله وقوعا او غيره وقوع تمييز لحال نفس الفعل وانما قال حال نفس الفعل لان حال متعلقات الفعل غير معلوم والغرض بان قوله او غيره وقوع مستدرك لان التقدم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما هو واجيب بانه اشارة الى صورة النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع فيه ههنا عدم الفعل الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى ذاتي المعلوم من

الفعل ح عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم
العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه
ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد اذا جعل كلمه او بمعنى الواو قوله
ازيدا ضربت مفعول لا تجوز وسائلا حال من فاعله قوله عن حال وقوع
الضرب اى عن انه وقع ام لا وانما نهى عن ذلك التجوز لان التقديم يستدعي العلم
بوقوع الفعل والسوال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فيتدافعان قوله
ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اى لا تجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع
الفعل لان علة النهى مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه
على الظاهر اذ لا تخصيص ح فلا تدافع ولم يعتبر في المفعول ان لا يكون بعديه
لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه اما عرفت على ظاهره
فانه كثير يساوى اعتبار التخصيص قوله ولا ازض ازيدا ضربت ام لا وذلك
لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا او ام لا ضربت احدا كان الشك في
نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام والهمزة وان
حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل عمرا كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن
الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا
ضربته او ام لا ضربه احد وقع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته
بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال هنا ايضا بنية التقديم لانه اذا
اجرى على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك
فوات المعادلة قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما

اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن
قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت
ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى
الحمل على الاقرار كما شاع في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الفاعل
قوله فاخذه احرس حذوت النعل بالنعل ع عداه بعلى لتضمينه معنى البناء
والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل
والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان
يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا اكدته
اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت
انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت اانت ضربت زيدا وقس
على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانه نسجه على منوال النفي وذلك لان حال الانكار
الى النفي فكما ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد
انكاره من الفعل ومتعلقاته قوله اوقل ازيدا ضربت ام عمرا المثال الاول
اعني اضربت زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا
انكرت من يتردد الذي طلب الضرب بينهما وتدعي انه ضرب احدهما فقد لزمه
انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا للضرب بالاتفاق فاذا
انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء
ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اى لو كان من الله تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنس الضأن والمعز واما

بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل
والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئاً
منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون ذكورة الانعام واخرى اناثها
واخرى اولادها حيث كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم
الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ
غيره واثبات اتخاذه وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار
دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عنده كما صرح به في قوله بل
اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصله عما قبله لاحتماله ان يقدر الفعل المحذوف
مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول لان سياق الكلام دل على انهم انكروا
ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب
ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا امنا لان الاتباع
منهم ح من بعده وقالوا واحدا استبعادا لاتباع الامة الكثيرين واحدا وارادوا
انه واحد من افنائهم ليس بافضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اعني قوله ابشرا منا
اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه
على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشئ في
الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم
يكون في الحال والاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي ربك
وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفيكم وقوله
اصطفى اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى ليس في الحال ولا يكون في

الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والاهتداء
بها وانتم كارهون لها قوله ولذا اي لان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق
لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضي ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل
فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو
ازيدا ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن
لكم دليل على انه يجوز اعتبار التقدم في آلله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس
المراد ان الاذن يتكرر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان
نحو زيدا عرفت حقه ان يحمل على وجه تقوي الحكم دون التخصيص مع اعتقاد رعي ذلك
تارة بانه اراد ان في الاية بناء اخر سوى ما تقدم واخرى بانه بني كلامه ههنا
على مذهب من يجوز اعتبار التقدم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف
ايضا كالشيخين عبد القاهر وجار الله فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكشاف
من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي
الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه حال من مفعول احمله الراجع الى نحو آلله اذن
وفي قوله لتقويه حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوي اذا دخل عليه
حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين
لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد قوله وانظم في هذا السلك اي سلك نحو قوله آلله اذن
وهو الحمل على الابتداء لتقويه حكم الانكار دون التقدم وهذا ظاهر في قوله
افانت تكره الناس افانت تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور
الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرر اصل الفعل واما قوله

صدوره عن فاعل آخر

انهم يتيمون فالظاهر منه قصد التخصيص برد قولهم لولا نزل هذا القرآن
على رجل من القريتين عظيم وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين
لقسمة رحمة الله الا ترى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المص نظر
الى ان المخاطب لم يعتقد انهم مخصوصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه
فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام
ولا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان ما تقتضيه ذوق طائفة
لا يلزم حجة على آخرين فان قلت يتقوى به حكم الانكار او التقرير امر معقول
فما معنى تقوى الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك اانت ضربت محمولا
على الابتداء قلت كان المتكلم تخايل له ضربه فاستفهم عن تحققه وتقرر
الامر بكثرة التاكيدات في قوله انك لانت يوسف لظهور العلامات
المجيد كما يرشد اليه جوابه عليه بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله واذ قد عرفت
هذا بان لما وعده في بحث تقديم المسند اليه من ان تضمن الاستفهام يقتضي
صدر الكلام الا ان ما ذكره لا يفي بما وعده لانه يدل على ان المستفهم الذي هو
المطلوب اهم لا على ان الطلب اهم فيحتج ان يقدم المطلوب على اداة الاستفهام
فان قلت المقصود بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم الذي
ذكره هو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب
اهم من عدمه والاهم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار
اذ لا بد ان يكون اهم من عدمه والاهم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المص
منقوض بالامر والنهي والقول بان الاستفهام الحصول الذهني الذي هو

اشتغال اشرف الاجزاء واستقلاله بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي
فانهما للحصول الخارجي فليسا في تلك المرتبة من الاهمية مما لا يليق العرفي
الامور العرفية فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاهم
في متعارف اهل اللغة قوله فلا يتحكم بصيغة غائب من التحكم وفاعله لزوم
كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها بصدر الكلام وعدم تغيرها
اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر في كلامهم من ان كلمات
الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول
الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب التقدم
عطف على لزوم يجري مجرى التفسير وخص بالذكر هذه الظروف المقدرة
بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقدمها
على ما وقعت هي خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا
الحال في اني وايان لانهما في معناهما وصورتهما ولعل السر في وجوب
تقدمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد
والحصول في مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او
بالفعل فوجب ان يقع اين في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة
التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل افي الدار زيد ام في السوق بخلاف
قولك زيد اين هو فان الاستفهام هنا عن النسبة التي في الجملة الواقعة
خبرا عن زيد فيحتاج هنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا
للمبتدا فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احواله على ما تحققه ولا احتمال

يعني اذا قدرنا الاسم فلا شك في ان الاستفهام تح متعلق النسبة بين زيد والحصول في مكان وكذا اذا قدر بالفعل لانهما متحدان في حصول ما اريد بالكلام

اليه فى مثل ابن زيد لأن الاستفهام فيه عن نسبة الحصول فى المكان الى
زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبر المبتدا حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وما شاكل
ذلك يتناول ساير كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت
قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت
وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا يبطل وذلك لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شئ واحد
ولذلك يعتبر الاستفهام متقدما على الجار والمضاف واما ما روى عن
بعض الثقات انه قال بعلما ذا او يكون ما ذا فقد قيل ان ما ذا فيه متعلق
بمتاخر محذوف تقديره ما تقدمه للامر حروف واحد هذا الحرف
انما هو فى امر لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا فى امره ايضا وقوله
فى ضبطها اى ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة
بقواعد فى علم الصرف واما الاسماء المذكورة فى علم النحو فسماعية يحتاج الى
عدها اذ لا ضابط لها الا ما ينسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثيات
المجردة قياسى قوله والامر يعنى بهذا اللفظ المركب من ا م ر وقيده
بقوله فى لغة العرب لان الامر فى عرف النحاة عبارة الصيغة المخصوصة
كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق
منه فيقال امره يامره فهو آمر وذلك مامور وآله الى ما قيل من ان الامر
طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة مثلا
على سبيل الاستعلاء لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثلا بين لما

اشرنا اليه من ان نحو نزال قياسى عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب
ابى الحسين دون العلو الذى اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان
مستعليا عد فى عرف اللغة آمرا مسيئا للادب ولما بين ان معنى لفظ
الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع يبين
معانى تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه الصور اى الالفاظ
المذكورة والتى من قبيلها يعنى اخواتها التى لم تذكر ههنا هل هى موضوعة
فى اللغة لتستعمل فى الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه
على اقوال مشهورة فى كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة
لذلك انها حقيقة فيه اى فى الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل
على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال من الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات
الحقيقة قوله الى جانب الامر اى الطلب الاستعلائى اذ قد عرفت انه المعنى
المعنى الذى فيه الامر ويدل على ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من الدعاء
والمجاز فهذه المعانى مقابلة للطلب الاستعلائى الا الاستعمال فيه ولو حمل
لفظ الامر ههنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعنى فيه
راجعا اليه ايضا كما يوهمه كلامه السابق لكان ركيكا سمجا وجعل الطلب
ابنه اللغة على اضافة الصيغة والمثال واللام الى الامر دون ما عداه من
المعانى التى تستعمل هى فيها مؤيد لما استدل به اولا ابناء على ان المتبادر
من اضافة الالفاظ الى المعانى كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التى
بينهما وافوالها وانما لم يجعله دليلا براسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر فى هذه

الأضافات نفس الصيغه على العرف النحوي فيكون الأضافه بيانيه لكن هذا
الأحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الأمر هناك هو المعنى اللغوي الذي
هو الحقيقه الأصليه وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة
اللام بيانيه مستبعد جدا او قد يقال تسمية النحاه الصيغه بالأمر دون
الأباحه مثلا تصلح للأمداد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة
وقعت خبر القول ان هذه الصور وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ
قوله فالأظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي فالأظهر فيه قوله ولا
شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان يعني
قد عرفت ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب
المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب
الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور اي يقتضي قصد الزام
الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث على
ان الايجاب ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم
من ذلك ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب
والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل
وذلك لان الفعل حينئذ يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى
الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب
جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما
يتصور اختلافها بحسب احوال من هو اعلى رتبة واحوال المامور وشناعة

المقام وقيل معناه يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل
والعرف قوله والا لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى
رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان طلب تحقق الايجاب
بلا وجوب يحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى انه
اراد بالأيجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي
ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه
فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى
الفاظ الأمر واصل استعمالها ان تستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور
هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم تصادف هذه
الألفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء
من غير الأعلى فيفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون
هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيفيد طلبا للفعل مجردا عن
الوجوب والايجاب واما بان لا تستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد
والأباحة قوله اي استعملت بيان لتولدها مما ناسب المقام والدعاء
هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف
والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين
ولا بد في الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل
كلامه يشعر بان فيهما طلبا للفعل وقد يتعسف فيقال هناك طلب يتوسل
به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل وكان الاولى بالمصنف ان يقول وان استعملت

حيث قال لا او لا والا لم تفد غير الطلب ثم انما ح
الافادة يشعر بالحمل على الترجيح ما ذكره من اشتمالها
على معنى الطلب والصواب ما قررناه من ان
قوله والا اي وان لم تصادف تناول اقساما ثلثة
احدها ان لا يكون مستعملة في الطلب

في مقام طلب الأفضل افادت الندب

الباب الرابع في النهي

قد عرفت الخلاف في ان المكلف بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل
وقوله تحذو به حذو الأمر محمول على التضمين اي مذهوب به مذهب الامر ولولا
تضمين معنى الذهاب لقيل تحذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم في الامر
ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف
اي لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اي وجوب الترك وانما قلنا
المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال
الأمر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط
لافادته الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب
بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو
مثل الأمر في اصل الاستعمال متلبسا باعتبار الشرط المذكور في الجملة
فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونهما حقيقة
والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل
الاستعمال بهذا الاعتبار وقوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط
المذكور افاد طلب الترك فحسب اي بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام
ههنا على قياس ما عرفته في الأمر وقوله وان استعمل في حق المساوي لو قال
وان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء
ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال وان استعمل في مقام
الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت

ما الفرق بين امر الأباحة ونهيها قلت هو ان الاول للمستاذن في الفعل
فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني بالعكس
واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي
على الالفاظ تنبيها على انها تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد تستعمل لا تفعل في
مقام طلب الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل تنزيها قوله والأمر
والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القراين اقتضيا الاتيان بالفعل و
الترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة
في الأمر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ
بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب كثيرين في
النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار واستغراق الأزمنة بخلاف الامر
فانه لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في
ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قرائن الاحوال لفظية
كانت او معنوية ولفظ توقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل
الشيء موقوفا وقوله عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا
يستدعي تعجيلا ولا يجوز تأخيرا بل كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والنظر مستندا
خبره مبنية وانما جعله مبنيا لا دليلا اما لانه يدعي بداهة المدعى او لانه تحرز عن
القياس في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر
ان مثل الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب وان احتمل ان يكون
ذلك لخصوصية هذين الطلبين فحمله عليهما تنبيه على ذلك اي على ان الامر والنهي حقهما

الفور ﴿قوله لما ان المولى﴾ متعلق بتبادر الفهم ﴿وقوله دون تقدير﴾ حال من الفهم
او من مجرور الى والمعنى تبادر الفهم الى التغيير منجزا دون تقدير المولى الجمع بين القيام
والاضطجاع في الامر اي الطلب ﴿قوله واراده﴾ مجرور معطوف على الجمع اي
تبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما في الطلب
مع ارادة التراخي للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان الامر بالاضطجاع مقيد
بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام ﴿وكذا
الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء﴾ فانه
يتبادر الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخي في ترك
الحركة ﴿قوله وكذا استحسان العقلاء﴾ اي وكذا مما ينبه على ان حقهما الفور
استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امره به مولاه وانما ينتهم
بهذا التنبيه اذ لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا ﴿قوله واما الكلام في
ان الامر اصل في المرة﴾ فقدم في الامر المرة لانها اشبه بان يكون مرادة بالامر
من الاستمرار وذلك اما لان الامر يدل على خصوصية المرة كما ذهب اليه طائفة
واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور والماهية
الفعل تتحقق بمرة واحدة وهذان المذهبان يتشاركان في ان المرة
الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج
وقدم في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهي من المرة وذلك
لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل المتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات
ومن ثمه ذهب اليه كثيرون واختار المص في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه

الذي لا يخفى وجهه على ذي فطرة سليمة ﴿قوله ولا تطلبن الى قوله قبل صيرورته
حالا﴾ اعتراض توسط بين المعطوف عليه اعني كقولك في الامر وبين المعطوف
اعني وقولك في النهي ﴿قوله كما نبهت عليه في صدر الفانون﴾ اشارة الى
قوله هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوب بان لا يكون حاصلا وقت
الطلب فانه اذا كان الطلب مستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حال
وقوعه متوجها الى المطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة الى
زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود للمطلوب في الاستقبال قبل صيرورة
الاستقبال حالا فلا يكون حج المطا بقولك لتتحرك تحرك حاصلا في الحال
فلا يكون قولك تحرك طلبا للحاصل ﴿قوله فالاشبه الاستمرار﴾ خبر لقوله
وان كان الطلب بهما راجعا الى اتصال الواقع ﴿قوله تشترك هذه الاربعة في
تقدير الشرط بعدها﴾ يعني انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك
لانها تدل على الطلب والغالب في المطلوب ان يكون مطلوبا لغيره ووسيلة
الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتبه عليه
فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا
هو معنى الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع
مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره
زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه ﴿قوله اما العرض الى اعتراض﴾
توسط بين المعطوف ﴿و﴾ فيما يقال من ان الابواب المعينة على تقدير
الشرط خمسة مشهور في كلام النحاة ﴿قوله على حدة﴾ اي على انفراد براسه بل

داخل فی الاستفهام لانه من مولدات دخول الدعاء فی الامر نحو قوله تعالی فهب
لی من لدنک ولیا یرثنی بالجزم وانما جاز ان یکون الانزال قرینة لان همزة الا
التی فیه للانکار وانکار النفی اثبات فیتوافق الشرط المقدر مثبتا وقرینة
کما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف قولک لا تدن من الاسد یاکلک علی مذهب الکسائی
اذ لا تتوافق بشکل بینهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب بجزم
اذا قصد السببیة وقدر الشرط واما اذا لم تقصد کان المضارع باقیا علی رفعه
اما حالا کقوله تعالی فذرهم فی خوضهم یلعبون واما وصفا کقولک اکرم رجلا
یحبک واما استئنافا کقولک اکرمنی اکرمک بالرفع ثم الجمهور علی ان یرثنی بالرفع
صفة ولیا ورد المصنف بانه یلزم منه ان زکریا لم یوهب من وصفه لهلاک یحیی
قبل ابیه وذلک باطل لا لما قیل وانه یجب ان یکون کل دعاء من النبی مجابا فانه ضعیف
بل لانه یلزم الخلف فی کلامه تعالی حیث قال فی سورة الانبیاء فاستجبنا له فانه
یدل علی انه تعالی اعطی زکریا ما سأله مطلقا من غیر تفرقة بین اصل المسئول وصفته
وقد اجیب عن رده بان الروایات متعارضة والاکثرون علی هلاک زکریا قبل
یحیی قال فی الکشاف فی تفسیر قوله تعالی لتفسدن فی الارض مرتین اولاهما
قتل زکریا وحبس ارمیا حین انذرهم سخط الله والاخری قتل یحیی بن زکریا لا
الاستیناف اخبار جازم بانه یرثه فیلزم الکذب فی کلامه علیه السلام علی ما اختار
فلا یجوز الحمل علیه لانا نقول المقصود التعلیل لا الاخبار کانه قیل لم تطلبه فقال
لیرثنی لا لاغراض اخر فلا یلزم ترتب غرضه علی ما طلبه لاجله فان قلت
لا محیص عن الاخبار الکاذب علی قراءة الجزم قلت لعله بنی الاخبار علی ظنه

ای اخبار المصنف

کانه قال ان تهب لی ولیا یرثنی فی ظنی فلا کذب فی ذلک وبهذا التاویل یندفع
الاشکال عن قوله علیه السلام کل ذلک لم یکن فی جواب ذی الیدین مع وجود السهو فی نفسه
وقال تعالی قل لعبادی الذین آمنوا یقیموا الصلوة ای ان تقل لهم اقیموا الصلوة
وانفقوا یقیموا الصلوة وینفقوا وفی جعل فعلهم مترتبا علی مجرد قوله علیه السلام
اشارة الی ان حق العباد المشرفین بالاضافة الیه تعالی والایمان ان یکونوا
بحیث یترتب امتثالهم علی مجرد امره علیه کما ان فی قولک ان توضات
صحت صلوتک اشارة الی ان الطهارة هی العمدة فی صحة الصلوة حتی کانها
مترتبة علی الطهارة وحدها ومن لم یدرک هذه النکتة اختار اضمار الجازم
ای لیقیموا علی طریقة قول الشاعر محمد تفد نفسک کل نفس ای لتفد واحتاج
ایضا الی تقدیر القول ای قل لهم قولی لک لیقیموا ولزمه ان اضمار الجازم نظیر
اضمار الجار فی مثل قول رؤبة خیر بالجر فی جواب من قال له کیف اصبحت
فان الجزم فی الافعال بمنزلة الجر فی الاسماء ولا خلاف فی ان اضمار الجار ضعیف
فکیف یحمل نظم القرآن علی ما هو نظیر للضعیف قوله فانظر ای تفکر حسن
لکن رجحان ما اخترناه قوله وتقدیر الشرط الخ کلام استطرادی وفیه تنبیه
علی ان تقدیر الشرط کثیر جار فی غیر هذه الابواب الاربعة ایضا فلا یترک
الی اضمار الجازم النادر فیما هو افصح کلام وابلغ نظام قوله واشار الی ذلک
فی القرآن کثیرة کقوله تعالی فایای فاعبدون وقوله اذا لذهب کل اله بما
خلق ای لو کان معه آلهة آخر اذا لذهب وقوله فایای فارهبون ای ان کنتم ترهبون
شیئا فارهبونی لان رهبوا غیری قوله وکذا تقدیر الجزاء لها ای لغرابة الاجوا

اذ اما خفف من

كذلك اى كثير في القرآن ايضا منه ما قد مر من قوله تع ولو ترى اذ وقفوا على النار
ونظايره ومنه قوله تع ان كان اى القرآن من عند الله اى منزلا من عنده وكفرتم
به اى انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على
مثله اى على مثل القرآن وكونه حقا وفي اقحام لفظ مثل تفخيم للقرآن كما ان في
تنكير شاهد تعظيما له فآمن اى شهد فآمن به واستكبرتم عن الايمان به هنا
قد تم الشرط والجزاء مقدر اى ألستم ظالمين فهذه الهمزة لانكار النفي و
تقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه
الشرط المذكور ينبئ عن هذا الجزاء اشد انباء الباب الخامس في
النداء قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه قال هناك الضرب الذي يجب الاستتار
انما رفع ستة احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله اذا كان
بعيدا عندك او تقديرا بالتبعيد كانك عنه معرضا كنحو يا آله الخلق او لما هو بمنزلة
البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى حد الامر الذي ينادي له كنداء الله
ثم ليسمه بيا وأي والهمزة لنداء القريب وقد ينظم اى في جملة يا وا للندبة خاصة
واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا آله الخلق انك تتصور نفسك فيه كانها في مكان
بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تتصور هناك بعدا بل تجعل
كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن
هنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء نبه بقوله نوع من
الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب مستقل له امثلة كثيرة على قياس
باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول عن

١

الاستفهام وقد التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء لكراهتهم التصريح
باداة النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا
لله للمسلمين ويا للماء وانا ايها الطلل ويا ناقة جدي ويا عين بكي اذ فيه شائبة
النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال
اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب
والبناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء
تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص ما
اريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا اقري الضيف
ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت ما دللت
عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسبت اليه اعني قري الضيفان فصار
مآل المعنى الى قولك انا اقري الضيف متخصصا بقراه من بين الرجال وقس
على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه نحن معاشر الانبياء لا نورث
فيحتمل ان يكون بتقدير القصد الى الاختصاص على الحقيقة وان يكون منصوبا
بتقدير اعني واخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير
الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب
الاقبال منه على ذلك الفعل تنبيها على انه امر معتنى به لا ينبغي ان يكون متهاونا
فيه ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب
قد استعمل في غيره عقبه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر ويقع

نحو سواء علي أقمت أو قعدت

معنى ان للنداء معاني أخر متولدة ليس شيء منها بأعلى جدة كالإغراء والاستغاثة والتعجب للنداء والتحسر في الأمثلة المذكورة

بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
قوله فلما يتفطن لها اي لا يتفطن لتلك النكت من لا يرجع الى دربة اي عادة
في نوع هذا اي في علم البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن الجد في الامر
او البلوغ الى الكمال فيه كانه اخذه باضراسه ليتمكن في اخذه او قطعه بها حتى
وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه
وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله ولا يعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها
واما الباء في قوله بضرس فللاستعانة قوله والكلام بذلك اي التكلم باحدهما
في موضع الآخر حتى صار في متممات البلاغة اي مكملاتها وما يعتبر في تحققها
لا لتوابعها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله
افتر لك اي كشف وابدى لك ذلك التكلم من السحر الحلال متلبسا بما ثبت منه
اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله
ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما قد سبق وهو اشارة
الى ما ذكره في مباحث ضبط القرآن وذيله بقصة السؤال عن المتوفي بصيغة
المتوفى قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق القياس كانه قيل لا يمتنع ان يستحسن
الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام
الواحد مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة
لك فيه اصلا مع خبرتك بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سلمت
اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف
المقام فسلمه بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد

لحسن الكلام من انطباقه على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم
مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحب له عراف
اي ولا بد له ايضا في ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم دون آخر واراد
بقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام التي يساق لاجلها
الكلام قوله والا لم يمتنع اي وان لم يكن للكلام صاحب عراف بجهات حسن
غير متخط اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي وجد منه على غير جهات الحسن وخرج بتغير
الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعني قصد الانطباق على مقتضى الحال
وينزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم منه من الخواص المناسبة
للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام
مع عدم قصده فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت اليها كما مر قوله ولا بد
مع ذلك اي ولا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق من الصاحب
العراف من السامع الى ذوق والاصمخة جمع الصماخ وضمير عنها للالتفاتات
والشرطية اعني قوله اذا اتصل مسخة بيان لما تقدمها من ان الآفة العظمى
والبلية الكبرى من تلك الاصمخة وضمير دونها للاصمخة قوله لا ترى الدر
اي لا ترى الدر اليتيم بدله ولا يقابله بل تفضله على الدر وينبغي مصدر
مسخة ويفوقه صفر او العائد محذوف اي يفوق الكلام بسببه والمشخلب
بفتح الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمة اردا الخرز واقلها قيمة قوله
ولا ما تجد القرآن نكر الامر تفخيما له وان كان معينا معلوما حتى صح ان يقال
ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام تجد القرآن

تتفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين ما بين الطائفتين فان علماء المعاني
والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف واصل الى
حد الاعجاز والجهلة سووه بكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة
المعنى الاصلي بل من الجهلة المتمردين من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك
في فن دفع المطاعن عنه والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب
تكثر اراد باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله في معناه الاترى انه جعل
فيما قرئ مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني ما مر او نحوه وجعل
مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف المقصود وقد
توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذلك
بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا قوله تارة تكون
بيان لما تقدم اي تارة تكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل
بالوقوع وقوله ليتفال على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك وفي
قوله بلفظ المضي دون ان يقول يجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ
مستعمل في معنى الطلب قوله وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله
اذا حسن اعتبار ما هو ابعد اي من التفاؤل بلفظ المضي وذلك الابعد مثل اباء
الكتاب عما ذكر كيلا يتوهم منه بالتصحيف ام يستقبح وما هو ابعد من هذا الابعد
مثل اباء اهل الظرف اي اهل الكياسة مع لطافة الطبع اهداء السفرجل كيلا يتوهم
تطير بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عيادة الاغبياء في قصة هارون
خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير واما ذكر الوفاق في قصة غيره

ففيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفاق اي او هل خلع
غير هارون حين خرج الى الاخ لم يتبع ما عليه الاغبياء من شجرة الخلاف
قوله افترى اي افتعل فتفطن لي خلع هارون مع غيره كان لامر غير ما نحن فيه من
التفاؤل مع الاحتراز عن التطير قوله حين غضب ظرف لاغضبه وحين افتتح
بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد الحسني من اولاد زيد
بن الحسن على رضي الله عنهم وهو الذي استولى على طبرستان وما يليها
خلافة المستعين بالله ويسمى بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي وقد
ولي الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير يعني التفاؤل
اي التطير اذ قد عرفت ان التفاؤل بحسب معناه اللغوي يتناول التطير ايضا
قوله وهل تسمية العرب يعني ان ما ذكره تفاؤلات من واضع اللغة او من اهل
العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر ان
اللام في هذه المعطوفات تعال كذا وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية
وتارة حمل المنى على طلب تناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة تكون قصد التفاؤل
الا انه لاحظ في عطفها جانب المعنى فان قولك الجهة المحسنة لاستعمال الخبر
في موضع الطلب تكون كذا معناه ان استعمال الخبر في موضع الطلب يكون
لكذا قوله غلط اي غلط الطالب المحسن في الحكم بخلاف ما خيل اليه تارة و
استخرج الطالب لحكم المحسن مجملا تارة اخرى مع علمه اي على ما ذكر من ان الطالب
متتبع لغرض المجيب وشيخ المعرة هو من قرى بلاد الشام ابو العلاء صاحب السقط
والسرى هو السير بالليل والتأويب السير بالنهار وهما في موضع الحال على

ومن هذا القبيل ان هارون سال المامون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين فاحترز عن لفظ مساويك

... بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب

... ولي الديالمة والجبل وذلك في سنة خمس ... وفتح الري ... والبلاد

ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اى يصحبنى سار يا وماوبا او فى موقع الظرف بتقدير
مضاف اى وقت سريع وقت تاويب قوله وتارة لقصد الكناية كقول
العبد للمولى وذلك ان حصول النظر اليه من المولى فى الاستقبال لازم لطلبه
النظر منه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية التى لها حسن فى نفسها وقد
انضم اليها هنا نكتة اخرى تزيد فى حسنها وهى رعاية الادب مع المولى بترك صيغة
الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور اى على المطلوب الذى ذكر فعلا كان
او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب ابلغ حمل من حيث انه يدل على تحقق
الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه بالطف وجه فمن حيث
انه يدل على ان المخاطب فى محبة الطالب بهذه المثابة اعنى انه بحيث لا يحب ان
ينسب الطالب فى كلامه الى الكذب بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان
ينسب الى الكذب يقول لك تاتينى غدا او لا تاتينى يعنى يحملك على الاتيان بالامر
والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب فى الظاهر ولو قيل الخبر
هنا باق على معناه لكنه استعمل فى موضع الطلب لابلغ حمل بالطف وجه
لكان فى غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر الرواية برفع مناسبات
على معنى وتارة تقصد مناسبات اخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله فقصد
التفاول بنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لعقل وتارة
لمناسبات اخر ومن تلك المناسبات كان يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما
يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف
ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او

ان يقصد اظهار انعقاد الاسباب كقولك اشتريت لى كذا بدل اشتر او
اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتنى فى موضع
اعطنى او ان يقصد ادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد فى مكان
ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل فى المناسبات قوله وما من
آية كلمة من زائدة لاستغراق النفى وآية مبتدأ ومن آى القرآن وواردة
صفتان لها والجملة الواقعة بعد الا خبره وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال
الخبر فى موضع الطلب والدليل على ان لا تعبدون ولا تسفكون ويؤمنون
وتجاهدون بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والدلالة على طريق النجاة
انما يكونان فى متعارف الناس بالامر والنهى دون الاخبار والنكتة فى
العدول الى الخبر اظهار الرغبة فى وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه ابلغ حمل
بالطف وجه ووصف بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو فى الاستقبال
قوله فانظر اى تفكر حتى تبين لك ان ما ذكرناه من هذه الاخبار فى موضع الطلب
احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة
ورجوع المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن
حمل تؤمنون على انه كلام مستانف متاخر فى النزول بناء على ما روى من
انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملنا فنزلت الاية الثانية
فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هى فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون
وههنا بحث وهو ان تؤمنون سواء كان متقارنا فى النزول او متاخرا خبر بمعنى
الطلب بناء على ما سبق سواء قدر ههنا سؤال او لا فلا يكون حمله على

اى الضمير نظرا الى ان احب الاعمال تتناول
تعبدوا

الحاصل ان حمله سواء كان متقارنا
فى النزول او متاخرا ليس وجها آخر حتى يمكن
فى ترجيح الوجه الاول عليه بخلاف لا تعبدون
ولا تسفكون اذ فى كل منهما وجهان كما عرفت

الناظر وجها آخر مخالفا لاستعماله في موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل
اي ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الى ان
رحمه الله او يرحمه اذا صدر عن غير البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله
اعاذك الله من الشبهه وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى مغنيا عن ذكره
هنا لان ذاك مثال للدعاء بلفظ المضي من عند نفسه وهذا استشهاد لكه
بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمه الله التفاول واظهار الرغبة
في وقوع الرحمة او الانباء عن استحقاقها وفي يرحمه الله احدى ما ذكر ان
كانت في صيغة الماضي اظهر قوله ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام
الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا
على النكتة الاولى كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله
ونا رة مناسبات اخر قوله اظهار الى درجة اي اظهار المعنى الرضا الى درجة
كان المرضي في تلك الدرجة مطلوبا فان ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير
نخاطبا العزة اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي
لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله ان
تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي الى العشيقة
بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او
الامر بضد الاساءة يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بما تفعلين
في حقي لا نلومك اساءت او احسنت ولا نبغضك وان ابغضت قوله تنبيها
بذلك اي بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او وعلى الامر بالاساءة على ان

ليس المراد بالامر الايجاب وذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب المانع
من الترك مع الامر بضده معطوفا احدهما على الآخر باو المقتضية للتخيير مما
لا يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقرير
لمعنى الخبري وتبعيد عن معنى الالزام الذي لا يناسب هذا المقام قوله فانا على
كل في ذلك حال من فيه ذكر لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله لمزيد الرضا اشارة
الى درجة مطلوبية المرضي كما مضى في قوله او توخي اظهار نفي ان يتفاوت جوابه
عطف على قوله لتوخي اظهار مزيد الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في
مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى اعني اظهار معنى الرضا بوقوع الدا
تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا
للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على توخي اظهار معنى الرضا الى
درجة المطلوبية واما على توخي اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت
لفظ الطلب اي الامر تفاوته اي يتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا ساءت
وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا
نلومك ولا نبغضك بل نثبت على محبتك فكانه يطلب منها ان تسيء و
في حاله او تحسن وينظر في حاله حتى تبين لها ثباته على محبتها بحيث لا يتغير عن
ذلك اصلا وجعل ضمير تفاوته راجعا الى الاساءة مما لا وجه له وقوله
كما تقول تمثيل اخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه دائر بين النكتتين
كما عرفت وفي قوله لتبين ثباتك على الصيام صام هو او لم يصم تصريح بان
اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا

لا تناقض

[illegible]

[illegible]

من استعمل الانار وتعدها
والمذكور في عبارة المتن هنا
متعد كما في نسخ الرواية

فان الشاد رمنها ان هذا القدر كاف
تنبيها لا حاجة الى اعتبار الرضا الكامل العموم
الى الطلب كما لا يخفى

بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا يمكن في ذلك على رتبة قوله وعليه اي م على توجيه
اظهار نفي تفاوت الجواب وهو ههنا ان الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت
لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدما وقوعا وكذا الحال في عدم تقبل نفقة
سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار اظهار
معنى الرضا في هاتين الآيتين فكن فيما حققناه على بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات
يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب مجمعيا او مرغوبا فيه او عجبا او مستغربا تنبيها
على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر مبتدا خبره منخرطا اي الامر في باب التعجب
منخرطا في هذا السلك اي سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما
اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو على قول من
يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في
الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي
ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الآخرين اعني ان يجعل اكرم بزيد امرا من الكرم
والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد صار ذا الكرم على ان الباء
للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم او
صفه بالكرم واعتقده انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى
كلام ظاهر تعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة
اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا
تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها
كانت اساليبه ايضا كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه

والمسند وكما في اثناء بعض الحالات الماضية وتارات بالتحري كما في ابواب
امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عرق في
البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار رطبة لها عروق راسخة
في ارض البلاغة تتشرب تلك العروق من موارد سحر البلاغة الا انه اعتبر
في الكلام فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المتكثرة فكانه جعل العرف
مشتركا بين الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سهى
اذ ليست العروق والافانين ههنا منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب
الحكيم اي والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هو افضلها
وارسخها عرقا واكثرها تشعبا وهذا الاسلوب نوعان الاول تلقي المخاطب بغير ما
يترقب الثاني تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه
افتخر فيه بسلوك هذه الاسلوب اي اتت المرأة مشتكية عندي ما وقع من اوله
القرى ومعالجة الاطعمة للضيفان والحال انها قدرات الضيفان تقصد
منزلي وكانت مترقبة مني ان احوزها المسامحة في ذلك فتلقيتها بخلاف
ما ترقبه وامرتها بزيادة الجد والتعجيل فقوله تشتكي حال من ضمير اتت وقد
رات حال من ضمير تشتكي وكان في حال من ضمير قلت والضيف في الاصل
مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه
بسؤاله قوله تع يسالونك عن الاهلة فان الخصم حمله على انهم سالوا عن
السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب
الغائي تنبيها على ان السؤال عن الغاية والفائدة هو الاليق بحالهم لان

ذكر الاسباب الفاعلية لتلك الشكلات بعيد عن افهامهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الاية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما عن ما بال الهلال يبدو دقيقا الخ فكما يحتمل السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله يسالونك ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله ينزل سؤال السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله ان يسال هذا رد خبره البق والجملة خبر هو والمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بناء على انه بمعنى المسئول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا وقوله البق بحاله اي بحال السائل كما مر في الاية الاولى او اهم له اي للسائل كما في الاية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على طرز قوله عليه يكون قوم في اخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في

الاستعمال ونظيره ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد يجعل الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لربما صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من هنا تبعيضية كما تقول فر من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الا بان يتكلف كون ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من نشاطه والوقور الحكيم الرزين والمسحور من اثر فيه السحر فجعله متحيرا طائشا والشكيمة في الاصل هي الحلقة الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والخارجي هو القبعثرى كان من الذين خرجوا على علي رضي الله عنه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة والفعلان اعني الان وشن نازعا في الفاعل اعني غير ان سحره والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد متغابيا مظهرا من نفسه الغباوة مبرزا اي مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابراز باعتبار ما تاخر عنه من قول الخارجي ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله متوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقتين اي متوصلا بما ذكره من التغابي والابراز الى ان يحمل الحجاج والامرة بالكسر الامارة تقابل الصفد اي اعطاء من الصفد بالتحريك

وهو العطاء وصفده اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام
فاذا قوبل بالايعاد المختص بالشر تعين للخير قوله ولكن عطف على مقدر
اى خذ ما ذكرناه ولكن مستقلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما
نحن له فيكون حالا من المجرور وقد تقدم عليه اى اذا قضينا الوطر من ايرادنا
لما نحن متصدون له وبصدد بيانه من علم البيان مع استيفائه الاخذ في التعرض
للعلمين هو تعرضه لخصوص مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض
والقوافي فانه استيفاء اخذ فيهما نظرا الى تتميم المراد منهما بحسب المقامات
ولذلك قيد ختم الكلام في علم المعاني بالآن وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن
شرح فوائده بابلغ تبيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان في تقرير الكشف
عن فرائد علم البيان فانه الموفق والمستعان
الفصل الثاني في علم البيان اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان
والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة
ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول قوله
والخوض فيه اى في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لتنضبط بها الحيثية المعتبرة
في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها
في وضوح الدلالة على ما يفادها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مر في
المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح
ليظهر كون معاقده مضبوطة في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله
وليس بشيء لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين لك ذلك

فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة
فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما
يكتفى في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز والكناية
ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعى ان التشبيه من
مقاصده حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه والالفاظ قوله وهي
ان محاوله ايراد المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي
فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجوز كون
الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور
كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم البيان شعبة
من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث
في علم المعاني عن افادتها اياها والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد والمعنى وفي
قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا
لما مر في حد البيان من ان الخارج عن هذه المراتب مردود قطعا والباء في قوله
بالدلالات اما ان تعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالظرف الاول
اعني قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت
من بستانك من العنب اى الاكل المتبدئ من البستان ابتداء من العنب فلا
يكون مما امتنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت
بزيد بعمرو واما ان تعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا ممكن مكانه لا واضافته
ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف

اليه فيما تقدم على المضاف وتو بهذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار فوله فيما
بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية وقد يحصل قوله بالدلالات طرفا مستقرا
حالا من ايراد المعنى وانما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المجاز اما
لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المجاز وله مبالغة وتنبيها
على ان طلب المحال من العاقل كالمحال واما لان تانيث المصادر قد لا يلتفت اليه
لكونها ما وله بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله
فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت
قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا لها واشار
اشار بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا تبين حال مثال بوجه علم
جريانه في جميع الامثلة على سواء ثبتت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت
نظرية ومثل هذا الاسلوب في النظريات مقصوده البرهان الكلي في مثال جزئي تانيسا
قوله امتنع ان يكون كلام اراد بالكلام المركب مطلقا لان قوله خد يشبه الورد
في الحمرة مركب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدا
او خبر اي هذا خد او له خد وقوله الكل منصوب على انه خبر يكون وضميره للمقول
قلنا اعني خد يشبه الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام
كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة
فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان
فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت
في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ اكثر

اكثر فينتقل فيه منه الى المعنى اسرع فتتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت
هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية
بعد التساوي في العلم بالوضع لا تتفاوت في انفسها لا نفا ان جاز ان يكون بعض
الالفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي
في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا في نفس الدلالة بل هناك مزاحم
تحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا
اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات
لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا
واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فالامر
ظاهر واما اذا علم بعض دون بعض فلانه لم يفهم ح ما هو معنى ذلك الكلام لان
الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من مراتب
الخفاء ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدرية اي انتفى الفهم انتفاء
بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة
راسا وقد يقال اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت
والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا
تفاوت ويظهر مما ذكره انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت
في شيء من البعضين قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظة ذلك كما تقتضيه سياق
كلامه الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات
الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المجاز وله وقوله في الدلالات العقلية

متعلق يمكن وانما عدل هنا عن البناء المناسب لما تقدم من قوله بالدلالات
الوضعية الى كلمة في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك
الايراد فلا تتعداها الى الدلالات الوضعية وقوله مثل ان يكون نصب على انه مصدر
يمكن او حال من الدلالات العقلية او نصب بتقدير اعني ولا يجب ان يكون المثل
هو عين ما اضيف اليه لفظ مثل بل كثيرا ما يكون مستفادا مما في حيزه كانه قيل مثلا
يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله ولشان عطف على الشيء
اي ويكون لشان تعلق بذلك الآخر ويكون لشان ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل
لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جزا
اذا اغنى فيه لو قيل تفاوت الى لاستقام الكلام واتضح المرام اذ بتفاوت تلك
الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه يصح التفاوت في طرق افادة ذلك المتعلق
به اعني المعنى الآخر الذي تعلقت به الاشياء الثلاثة وعلى تقدير ذلك اذا كان
الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها
لان التفاوت في طرق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا
صحة التفاوت فيه انما يظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه
اراد فاذا توصل بواحد منها يثبت طريق واحد اذا نسب الى طريق آخر ممكن
هناك ظهر صحة التفاوت في طرق افادة ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفائه و
الخفاء اراد بهما نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتصاره على مراتب
وضوح الدلالة وتلخيص ما تقرر في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية
هو انه لا خفاء في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة تتفاوت تعلقها

به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او
اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر فاذا توصل
بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه
فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت في طرق
افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض
مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية
واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب
علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن
فيه الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا
العلم بانضباط ما هو فيه فقيد لها اعني الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج
لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة
فله حاجة ما الى معرفة انواعها ليتمهر فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها
في ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله
فنقول شروع في التعرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة في اللفظية
اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا
اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلاثة كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة
مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن

اي انما قال اللفظ دون اللفظ الشارح الى ما ذكره =

الى انها كون اللفظ بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر اسكان الدلالة حيث قال امكن ان يدل لان مجرد الوضع لا تحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تامل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه لم يكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بيدل اي المراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تعبيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء او بين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل متعلق بيدل وهو مشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لانه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء يتوقف على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي وهو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلاث وضعية و

يخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظ ايضا في تسمية كل واحدة من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس نسبتهما بالعقلية كنسبتهما بالتضمن والالتزام بل ادون منها بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان قوله ولا يجب في ذلك التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل اي ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال التعلق دفعا لان يتوهم من تسميته دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فما ضبطوا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الآخر ان يكون

عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما العرف عام اي امر معروف
فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما
بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على
صائل ع جراته وبين احجامه وجبنه وكما بين البخل ع الجود في مقام التمليح او التهكم الى غير
ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين
ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا
الى العقل او العرف او غيرهما اذ ح امكن المتكلم اي جاز له وتيسر ان يطمع من مخاطبه
ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده
للواقع او غير مطابق نقال امكني الشيء اي قدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد
المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل
التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلمة على واطلق الصور عليها بناء على ان نظم الكلام
كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان حسن المصوغ
يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعرف الصور مع تعددها
معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعني لفظ طرق فكانها غير مذكورة ومن
زعم ان المراد بالصور هنا هو المعاني الاولى التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي
هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هي التراكيب اللفظية قطعا
فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت قوله وهي الانتقال اي الدلالة العقلية
فانها الانتقال من معنى الى معنى وتجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على
ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز

اطلاقه على متعدد ومكانه قيل هي الانتقالات من معان الى معان فان قيل
المقصود هنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيرها قد يتحقق
من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى
اي معنى الى معنى بواسطة اللفظ فلا اشكال ثم اعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال
من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل
ذلك من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة
صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا
فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال والفهم
السامع ومفهومه المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا
عن حالة قائمة به هي كونه بحيثية يترتب عليها ما ذكر قوله كلزوم احدهما للآخر بادخاله
الكاف مقحمة بحسب المعنى على طريقة ما يقال العنصر اما خفيف مطلق كالنار او
الى ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اي سواء
كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفي تنكير علاقة
اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل
الكاف على التمثيل مع جعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب ح الجزاء الذي
هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذي رتب
عليه اعني قوله واذا عرفت مع ما في خبره واراد بالملازمات بين المعاني اللزوما
بينها يشهد لذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد
واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين

الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة وان لم
يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات
بين المعاني وان كان اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر فان قلت الذي عرف
فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى في الدلالة الوضعية
بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحده لكنه جاز اعتبارها مع
العقلية بان يكون هي ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم نطرح ان مرجع البيان
اعتبار الملازمات بين المعاني حتى علم مما سبق منه ان المركب التي يدل بها على معانيها
الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا
مع غيرها وقد مر منا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكر ثم اذا عرفت
لما فرغ من تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح وهي
الدلالة العقلية شرع في ضبط مجملات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب
في تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف
بحكم العقل اراد ان العقل يحكم بان ما له احدى جهتين الجسمين من الاجسام كانت له
الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون الشيء اماما لآخر يستلزم تعقل كون الآخر
خلفه فانه يعقل قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام الآخر نعم تعقل
كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخرا عنه لانهما متضايفان
فيتلازمان وجودا وتعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه مضايف لذي الامام
لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله
من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشي من العرف العام

اذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد اي
علاقة سيف كان طويلا وبالعكس وكالعلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا
بحكم العقل دون العكس وكالاسد يستلزم الجراءة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد
الناشي من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع البيان اعتبارها
الجسمين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام
اللزوم الى قسميه في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذ تصور لزوم بين شيئين
كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم
الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبارها بين الجسمين وقد يجاب بان الانتقال
من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سيذكره فكانه قال ههنا وجه لا
من لازم هو ملزوم الى ملزوم فثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله
ولا يريبك المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء من اراب بمعنى رابه اي اوقعه
في شبهة وشك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال
من احد لازمي الشيء الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا تنحصر
مرجع البيان في تينك الجهتين لكنك اذا تأملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما
ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم
الى الكامل الواقعة فينتقل الى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازم آخر
اعني البرودة فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول اذا
اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا او كناية
معا فان التجأ الى التكلف بان يرجح في احدهما فقط فقد اهمل في ذكر الناقل

المتم له حداو القفا في قوله فمرجعه ماذكر تعليل للنهي عن الاراءة اي لا يريبك لأن مرجعه
ماذكر قوله وقد سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث
اي هو لازم له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث
وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا نقضا
للقاعدة القائلة بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحا اولا ثم
اشار الى دفع مايرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اي
غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة
والكناية على التصريح وان لم يكن مختصا بفصل ومحصوله ما يطلعك عليه ذلك
الفصل من كيفية الانحطاط هو الانتقال من اللازم الى الملزوم معتبر بعمومه مساواته
اياه اذ لا يتصور انتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل لابد ان يعتبر
معه ما يصير به مساويا له وعند التساوي يكونان متلازمين فيجوز ان يكون الانتقال
من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق
نحو امطرت السماء نباتا في سلك رعينا الغيث وفي جعله نحو امطرت السماء نباتا
من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل فيها من
الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم
التبعية اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات
ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما
اعترف بانه تكلف ارتكبه رعاية للضبط بان الانتقال في المجاز انما من الملزوم
الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم

بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق بين المجاز والكناية
بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان اقرب قوله
وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصادقها لكن
طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما
المستتبع والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة
من عكسه اذا اريد بالملزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا
كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان
الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من اللازم فلا بأس علينا ان نتخذ كلا
منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن قوله واذ
لا يخفى شرط جوابه فلا عتب بالتاء الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم والمط
بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تحرير مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من
المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك ان الانتقال في المجاز من الملزوم الى
اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على
اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال
في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه
الى ان يعتبر امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا
للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم لملزومه لما مر من ان العام ما
بقي عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله وهو العلم
بكون اللازم مساويا مسامحة لأن المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية

لا العلم باحدهما وانما جوّز كون اللازم اخص بناء على ما مرّ من ان المراد
باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه
لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص
كان الملزوم اعمّ فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج
فيه ايضا الى اعتبار امر زايد يجعل الملزوم مساويا او اخص لانا نقول
المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه
تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه
المعين الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد
يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون ح
واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع
في حكم ما هو متبوع هذا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية
دون الكلية ورُدّ بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لا رما
للحيوة فتامل والاصوب ان يتمسك في تقدم المجاز الكناية بانه ينافي ارادة
المعنى الاصلي دونها فينزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز مبنيّ
هذا بيان ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على
الاصلين الآخرين ولما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة
وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدّر الكلام
بذكر المجاز وعقّبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها
للمجاز تناويل الاستعارة قوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا بحقق

تنابيث الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول وقوله تستدعي تنابيث الضمير خبر ان
المجاز وقوله من حيث تعليل لتستدعي قدم على معلله وانت خبير بان ما قرره
تستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا
كيلا يقع الفصل بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا
بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان
دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن
ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه وافنانه وعموم
تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه
وقوة نفعه في المطالب البيانية كما سيشير اليه قد ارتقى عن ان يجعل مقدمة
فلهذه الضرورة اتخذه اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان
هذا تكلف يرد ارادة المصنف تزويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال هنا فلا
بد من ان ناخذه اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان
نتخذهما والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ
بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ماله علاقة معه بحيث ينتقل الذهن
من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في
الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون علاقته المشابهة
او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان
استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة
المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية واصول علم البيان اربعة فاذا

لما انث اولا الضمير الراجع الى المجاز حيث
قال انما كان المناسب تانيثه ايضا في لا
يتحقق ويستدعي وقد وقع في النسخة المعتبرة تذكير
هذين الضميرين نظرا الى ظاهر لفظ المجاز منه

ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة
ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى ان له مراتب
متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطايف البيانية ما لا يحصى
كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون
السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني
الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو
مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة
هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا
حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا
الاول فقد ذكر آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل في علم
البيان ومقتضى ذلك ان يقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه
او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لما جعل مقاصد الفصل
الثاني اصولا ثلثة جعل ايضا عباراته سوى المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول
والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق منه في
الفنون الاربعة من قانون الخبر وغير ذلك قال الاصل الاول من علم البيان
اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين وقوله
شتى بالنصب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا قوله او بالعكس اي
او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة
اما في تمامها كطويلين جسم وخط او في بعضها كطويلين انسان وفرس والقصر

على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس فيما ذكره
على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات و
الاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تمييز وطولا بدل منه او نصب على تقدير
اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا فقوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين
اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه لانك خبير بما يدل على
عدم صحته وهو ان ارتفاع الاختلاف الخ ثم انه قدم في البيان التشبيه
بطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك
داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق
الذي هو لازم التشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع
الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين الذي هو ادنى ما يلي
التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد وح يبطل التشبيه الذي
هو وصف الشيء بمشاركته المشبه في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بمشاركته
بمشاركته نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا يعقل الا بين شيئين متغاير
متغايران ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون
التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث لا مجال لوصفه بها اصلا فيكون
باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه
ممتنع وكذا وان حاله عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج
جملة معترضة لقوله لا يخفى تقرره بما ينبني عليه قوله انما المحوج الخ والمعنى ان
هذا القدر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما

احتاج منه الى توضيح كامر لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وهو اي ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه انما قال او غريبا بدل او بعيدا تنبيها على ان بعد التشبيه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم النوع الاول النظر في طرفي التشبيه قدم هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لأن المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرها في اقسام اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت القتب والفراريج جمع فروج بالتشديد وقوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي كطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اي كلمس الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير وقد تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان يكون بناء الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم شممت العنبر وذقت ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد عد هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات قوله واما ما يستند الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي تركيبا للمتخيلة من المحسوسات المتأدية من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان

لم يكن محسوسا بنفسه الآن كل واحد من الامور التي تركب هو منها محسوس كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق فهو مبصر حقيقة فلمكان الكاف في قوله كالشقيق داخلة على الممثل به وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سيأتي والقرن بفتح القاف والراء حبل تشد به بعيران والملزوز المشدود من لزه اي شده والصفة واذا الزمت الحالات في قرن الحيات فسر الحسي بما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسي وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان حاله فاذا هل يعد قسما برأسه اولا وقد نبهناك فيما سبق على شمله غير مرة الثاني ان يكونا مستندين الى العقل اي مدركين به واورد له مثالا واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة ثلاثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة الرابع عكسه واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يكن هو ولا مادته وصف بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة يكون آلة لها في هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب او الناب المختص للسبع وكذا الحال بين الاشياء وتدل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك شبيهة باللسان

ولقد احسن من قال الوهمي ما لا يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه
لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قد ميّزه بذلك عن العقلي المحض وعن الوجداني
ونبّه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما
انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال ح لما الحق الوهميات والوجدا
المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فسّر العقلي بما لا يكون هو ولا مادته مدركا
بالحس الظاهرة فيقابل ح الحسي المفسّر بما تقدم وينقسمان المدركات باسرها
فيظهر انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اي فاعرف كون
الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الخياليات
مندرجة في ضمن الحسيات والفائدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط
على المتعاطي للمرام قال النوع الثاني النظر في وجه الشبه قدمه على النظر في
الغرض لأن وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار
قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا
وتحقيق هذه المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامهما او بعضا
منها واما صفة لهما والصفة اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما
عقلية هي ما عدا الحسية والعقلية اما حقيقية اي موجودة في الخارج واما
اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست
كذلك والصفة اما مرجعها امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله
لما انحصر التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما سنعرفه وضمّن انحصر معنى
تردد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون الاشتراك

بالصفة يتدارك لغلط في الى لغلطه بين و ادّعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة
والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد بالحقيقة هنا معنى الذاتي مطلقا اعني
ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثّل بجسمين ابيض واسود على
الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة
المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها ولذلك مثّل
هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ولغلط مثّل نصب على انه حال
من فاعل ان يكون اي مثّل اشتراك الجسمين في الجسمية وافتراقهما في البياض والسواد
قوله وكذا مثّل الانف والمرسن لما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء
فصّله وبيّن ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وان افتراقهما
بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات
اي الحيوانات التي يجعل المرسن في انوفها وصرّح بلفظ الاتصاف تنبيها على
ان الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في
فصل المجاز الذي لا يفيد ان الانف والشفة والرجل مطلقة تتناول الانسان
وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مخصصة بغيره من الدواب فالصواب
ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول ما
ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص
بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارئ على اصل الوضع فلا منافاة
وفي تمثيله للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا يشتركان في شيء من الذاتيات
اعني الجسم والخط تأييد لما ذكرنا من انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا

قوله ولو وصف اشد استقبح الوصف مع تاخره في الذكر لانه اوفر اقساما واكثر وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحسن الحصر الوصف فحذف ودل عليه بما ذكر بعد الوصف اعني قوله حين الحصر وكذا الحال في قوله والعقلي ايضا لما انحصر اي ولما انحصر العقلي فههنا شرطان معطوفان على الشرط الاول اعني قوله لما انحصر العقلي التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك مما ذكر فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعني ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل هو منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاوصاف تصريحا بانها اوصاف وقد مر ان المثال لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعلها داخلة في الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة تعرض للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما في جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او في ثلاث ويسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرف الخط اعني النقطة لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطؤ والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيفة

وصف الاصوات بعوارض مقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف باموره خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي الروائح اشارة الى ان كلا منها حقائق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعهما بالشهرة عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعني الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من في قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف فقد تفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما في الزق المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء وفي الحجر المسكن في الهواء وهما كيفيتان ملموستان بلا ريبة وقد تفسران بمبدأي هاتين المدافعتين فيقع الاشتباه في ملموسيتهما واراد بما يضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله وبين ان يكون مستندا الى العقل يريد به ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف في الحسي والعقلي ظاهرا قوله والعقلي ايضا يعني كما ان مطلق الوصف انقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغي لا للعوض والغريزة ما جبل عليها الانسان من الاوصاف والخلق ملكة تصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري واورد للنسبي

امثله اربعه فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه
مطموعا فيه او بعيدا عن الطمع امور نسبيه لا وجود لها فيما وصف بها ثم
مثل للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او بشيء تصوري وهمي محض وهو عطف
على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنه وكل ما هو علم بما
تخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعه وكل ما هو جهل بما تخيل فيها
من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه تناول الوهمي
كما تناوله في الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم عندك هذه جمله ابتدائيه ليست
الواو فيها للعطف لانه لم يتقدم جزء كلام اعني الشرط وحده فكيف يعطف
عليه كلام تام بل هي للحال فقيل من قوله والعقلي ايضا لما انحصر والاولى
ان يكون حالا من قوله لما انحصر التشبيه وما عطف عليه اي لما انحصر التشبيه
في الحقيقه والوصف وانحصر الوصف مطلقا في الحسي والعقلي وانحصر الوصف
العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم عندك ان الحقائق
منقسمه الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفه وان الصفات ايضا كذلك و
كان الانسب بسياق الكلام ان يقول والحقائق حين انحصرت في كذا وكذا
الا انه تجنب الافتنان في العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفه يدل على
انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفه الماهيه
سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقه الحقيقه وفائده قوله مما
ذكر ان تحقق الانحصارات السابقه في نفس الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب
احتمال وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكر ما ذكر عند ذكر قوله فنقول

شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه الشبه
اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد
كونه بحيث يعد في تعارف اللغه امرا واحدا سواء كان حقيقه لا جزء لها
كمفهوم الجوهر او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الى البعض ووضع
بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم
الجسم والحيوان والانسان او كان صفا واحدا على احد هذين الوجهين
قوله او حقيقه ملتئمه اي حقيقه للطرفين ملتئمه من كثره التئاما بحسب اعتبار
المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثره
بالاخره كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال او امور
مقصود من مجموعها الى هيئه واحده وانما حملنا الالتئام الحقيقه على ما ذكرناه
لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانيه مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا الا
في حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد في الحمره عد وجه الشبه وصفا
واحدا مع تركبه من جنسه وفصله والظاهر انه اراد بكون الحقيقه بسيطه
او ذوات اجزاء مختلفه وبكون مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر على ما
ذكره اولا ما فصلناه ههنا من معنى الوحده والالتئام من الكثره وبه يظهر
ارتباط اول التقسيم باخر المقدمه هذا وانحصار وجه الشبه في هذه الاقسام
الثلاثه ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين
في مجموعه من حيث هو لا في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم
التقسيم الاول ههنا الى خمسه اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا

واما عقلي وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لان ما في حكم الواحد
اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي او
كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها عشرة
اما الاول فقوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي معنى يحصل في
الشبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان الحس لا يحس الا ما
بشيء فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معاني معقولة
فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما
حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا هو
معنى قول علماء هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا او شمولا
وليس الباء في قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع
الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه
الحسي قوله فالحسي مثل لوجه الشبه الحسي بما يحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة
والمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال في ساير الامثلة والهمس
هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء
ما يقابل الجهر فيكون همسا عاشية وفي قوله على زعم القوم اي المولعين شبهها
دفع لما يقال المؤثر في القلب من نكهة الارض نكتنا اذا اثر فيها نحو قضيب
والتحقيق رجع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة قوله يا اي ان يكون غير
عقلي بان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا
كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط

بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلك انه متى كان حسيا
اورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلفي فيفرض كون وجه الشبه حسيا ثم تبين
انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيبطل الخلف قوله وقد
عرفت اشارة الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له مشاركة
المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا في الطرفين قوله وكل موجود اي كل
موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس
المعين فله تعين اي تشخص ممتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع
فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا المتعين جوهرا
او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل
مضطرا الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وحكم التنبيه على هذا الامتناع
ان ثبت ان نبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير
بان الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدي نفعا فلا انجاح لما يقال من ان
المحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا في محل ذاتها وليس هذا
لازما مما ذكره انما الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل
معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة
كالسواد في تشبيه شيء بحافة الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى
غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا
مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به
فلا بد ان يجرد هذان المثلان عن التعين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين

من انه سلك طريق الخلف فيفرض كون وجه الشبه حسا وابطله وعلى هذا كان الانسب العكس على ما ذكرناه اذ به يتم المطلوب بلا تعرض لامر زائد لا حاجة اليه كما لا يخفى منه

اعتبار رقية المحسوس مما يدل على ان مراده من الموجود المذكور ههنا هو الموجود المحسوس لا موجود مطلقا والا كان ذلك القيد لغوا

الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي
فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله
تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض
اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج ورادا على
ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة به اليه
في تحقيق ما هو بصدده قوله وتشنيع ان يقال بالغ في بطلان هذا القول حتى جعله
متشنعا واتى بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بانه مترتب على ما سبق اي اذا تحقق
ان الحس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول مراد
القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا الكلام ركيك جدا لانه
ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد
تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلين ليسا كذلك
وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا محسوسا ولئن
سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معينا مشتركا بل المشترك
حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا و
الاظهر ان يعترض هنا بما ذكره غيره من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا
او معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان
التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي قوله فان المثلين متشابهان في ذلك
لان المثلين هما المتشاركان في امر واحد صارا به متشابهين فمع المثلين
الحاصلين في الطرفين وجه الشبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا

كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه
حسيا هو العقلي في المآل اي ظهر انه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد
الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان
حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان آخران محسوسان ايضا نقلنا
الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء
الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق في
موضعه علوم اخر بين فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور
المتسلسلة مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء
كان التسلسل من جانب العلة او المعلول قوله والعقلي كوجود الشيء
عطف على قوله فالحسي كالخد وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل
لكل واحد من اقسامه الاربعة بحسب طرفيه مثالين ونبه باول الامثلة
على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا
كما يزعمه الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك
هو ليس بشيء فهو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد
بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة
وطريق الى ذلك الادراك على وجه المبالغة في الجملة كما ان الحياة طريق اليه على
وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى
واشار بقوله مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكر من الاصحاب والنجوم الى
ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالآخر الى الطريق الحسي لكنهما

ولا تختلجن في وهمك انه اراد اذا كان وجه الشبه
حسيا كالمثلين على زعمك فلا بد من الانتهاء الى
وجه شبه يكون عقليا لان بعد الالتزام يكون
وجه الشبه حسيا في الجملة وان وجب انتهاؤه
بالآخرة الى وجه شبه هو عقلي فتامل

[illegible]

يتشاركان في مطلق الاشتداد المشترك بين الاشتدادين والقسطاس قد يستعمل
لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل
يشبه به في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في
الدين لا الاحاديث الرسول عليه حتى يكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول
فقد ادعى ان المعقول بمنزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح منه
فصح لذلك تشبيه المحسوس فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل
الاصل فرعا وبالعكس قوله وفي اكثر هذه الامثلة اي امثلة وجه الشبه
الواحد وقوله في معنى وجدتها اما بدل من قوله في اكثر او متعلق بقوله يسامح
وذلك لثبوت نوع من التراكيب في العراء عن الفائدة وفي كونهما جهتي
ادراك وفي تحصيل ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس وفي
عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين الملمس
شائبة تركيب بخلاف الحمرة والخفاء والجرأة والاهتداء والهداية فانها
واحدة حقيقة لانها مدلولة لالفاظ مفردة نعم هي منها واما تلك الامثلة فا
عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها والى هيئة منتزعة من معان
عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له
على قياس ما سياتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك
واما القسم الثاني فقد سبق ان ما هو في حكم الواحد اما حقيقة للطرفين طبيعة
من كثرة واما اوصاف لها قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر هنا
انقسامه بوجه آخر وهو انه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتداء في

تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم
عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط النار ما عرفته غير
مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها اي زهرها واراد
بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة
اعني البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كائنة على كيفية
مخصوصة فيما بينها لا متضامة متلاصقة ولا متفرقة متباعدة ثم تنتهي
تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض و
انما قال في مرأى العين لان كواكب الثريا كبار المقادير في انفسها والتاء في
الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فتطلق على الذكر والانثى
ويفرق بالصفة فيقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس قولهم حمامة
ذكر وحمامة انثى والمراد ههنا الذكر والابتر المقطوع الذنب والغضا شجرة
معروفة ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكره من صفات المشبه
فكانه قال اذا شبه تمارى في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق
الشفة ماثلا على راسه شجر الغضا واراد بالاشل المرتعش اذ في تحريكه يوجد
المرآة الهيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق دون والاشراق تصريحا باعتبار
الهيئة الاجتماعية اذ بذلك ظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه
بيانا لقوله الهيئة التي تقدمها قوله او اذا شبهتها عطفتها واشعارا
بان تشبيه الشمس بكل واحدة من المرآة والبوتقة مثال ما نحن فيه على حدة
ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا وكالشمس اذ اشبهتها بالبوتقة

والمراد بوجه المناوبة في العمل تقال ناوب بين رجليه اذا قام تارة على احدهما وتارة على الأخرى كان المتحرك هناك ناوب بين الانبساط والانقباض قوله وذلك اي في قولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر تحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة اللين والتلاحم شدة الاشتباك ثم بدوله اي ندم وبظهر له رأي آخر تقال بدا له اي ندم وفاعل بدا ضمير راجع الى الرأي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذهب تلك الحركة العجيبة من الانبساط والانقباض للحال وموّدته خبر لقوله لان البوتقة وعامل في اذا احميت وناصب لقوله الهيئة المذكور في قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما لان الشمس مع ذلك لتلك الهيئتين ايضا يظهر ذلك لمن احد النظر اليها قوله ولوجه الشبه من هنا شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما نذكره هنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك الهيئتين واقتصر في كون هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه هنا على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله ولوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار نظرا الى ان معناه كوجه الشبه في سقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا معطوف

بمثار على انه مفعول معه وجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر في الكواكب التساقط لان التشابه حينئذ اتم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه هنا مركب اي ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف البيض متفرقات فيما بين النقع بالهيئة الأخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة لهما ملتئمة من امور متعددة ومحاسنه على انه لم يرد تشبيها مفرقا ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صلة لليل في الكواكب في كونه على وجه مبني على اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال الليل والكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه ليبتني على اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤوس ومن السيوف المتحركة في جوانب منه حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لوامعا حال والعامل فيها معنى كان والمتلألئة من تلألأ اذا لمع واديم السماء وجهها والملفية صفة للسماء والمستطرفة المستحدثة التي تعد طريفا اي جديدا وقوله دون شيء آخر متعلق بقوله نشوء

وذلك لان الكواكب اذا تساقطت كان لها استطالة واشكال وحركات في جهات مختلفة مع تداخل ... فاذا اعتبر تشابه الليل كانت هيئة السيوف المتحركة حركات مختلفة في اثناء العجاج كذلك فاذا كانت الكواكب في اماكنها فانها على استدارتها ولا حركة فيها فيقل التشابه بين الهيئتين منه

على بساط ازرق لا على شئ آخر يناسب للدر في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها كما لا يخفى قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي شارح الرفعة اي محل عال الرفعة حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري والمراد رفعته في المنظر بان يكونا شاملا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق وقد اسرجت صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع كلام المولدين والاصل فيهما الفتح ولما كان من البين ان لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان يصح تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة لم يبالغ ههنا في اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا تشبيه الهيئة وقوله من الشمع حال من المنصرف ومعنى من دونه من قدامه في مكان قريب منه قوله ويسمى امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه لا جميع الابيات فان قوله والشمس من شرقها قد بدت الخ ليس في حكم هذه الابيات وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار وعين الديك

مفردان والاضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بتفتح نوره والظاهر ان الحلي معين للمراد لا قيد له وان الكون في يد الاشل قيد للمرآة وان ما ذكر مع الحار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما مركبان وبعد التشبيه بها من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد من طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب عن له فضل احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات اذ لا حاكم في تمييز احد البابين عن الآخر اذا وقع التباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد منا او المشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق اي تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله فانما المريخ على امر تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تعين التفريق والاصح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها للطيور والقائها قلوبها بالذي كرها اذ يقال انها لا تاكل قلب الطائر فشبه

والمص صرح بذكر قسمين هنا وترك ذكر الآخرين اعتمادا على فهم المتعلم

الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي
ارداء التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا للتحذي في التمييز بين التركيب
والتفريق اذ لا شبهة على ذي مسكة انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه شبه بعد
ويقصد تشبيهها انما الفضل في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ و
حسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان
يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل له
ثلاثة امثلة الاول منها ماخوذ من قوله تع اعمالهم كسراب بقيعة والثاني
من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء
في منبت السوء والثالث من قول من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب
للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت ايهم
افضل واشار بلفظ مع في المثال الاول وبلفظ المنضم في المثال الثاني
الى اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث لظهور
التركيب فيه بقوله المتنعه لذلك اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر
ما يقع عليه النظر من الظاهر والمطمع من الطمع او وقعه في الطمع والمخبر ما يعلم
الناظر بالخبرة والموئس من اليأس او وقعه في اليأس ومنبت السوء هو الاصل
الردي واضافته كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة و
خضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمنة آثار الدار واضافة اثمار جمع
من اضافة المصدر الى المفعول من ثمر له اثمر الشجرة كذا قوله او الجماعة

بالرفع عطفا على الحسناء ولما ترك هنا عبارة مع وكذا اذا شبهت اجتماع
العطف بالواو تنبيها على ان كلا منهما مثال على حدة يغني عن الآخر لا
يقال حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده عقليا
لانا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن
المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف
المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الحصر ما هو
في حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه
الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع
اظهار تفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال
بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسناء
من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد باخر مثله
واما القسم الثالث قوله ان يكون تلك الامور يعني الامور التي فهمت من قوله
ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا او امرا بمنزلة الواحد ولما كان
كل واحد من تلك الامور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه
حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلاثة بلا شبهة بخلاف ما هو في
حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت والسعادة نزر والذكر على الآتي
ولم يذكر ذلك في الغرائب فقيل انه لخفيه وقيل ليس الا المطاعمة و
حسن الطلعة حسي ونباهة الشأن وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه ليس
بملتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة

فما كان واردا في كلامهم كان مطابقا لما ورد
في كلام ارباب البلاغة السليقية فلا حاجة الى ما قيل
من ان النظر الصائب يقتضي ان يكون الضمير في
تكلفوا راجعا الى البلغاء المورد من تشبيهات
والمعنى انه ليس بملتزم عند علماء البيان ان
يتكلف البلغاء التصريح بوجه الشبه ولا يخفى
عليك في هذا القول من الركاكة والسماجة

التابعين في موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقية ان يتكلفوا
التصريح بوجه التشبيه كائنا على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون
على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا له
مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز شنيع
وانما قال لما يكون وجه الشبه في المآل لان المستتبع المذكور وجه التشبيه
في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمآل قوله تعالى
بدل التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا وتوسعا ورد له
امثلة قوله اذا وجدوها لا تشتغل سيدا اذا وجدوها فصيحة الالفاظ عن
فصاحتها بالسلاسة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكده عطف تفسيري لقوله
لا تثقل اي لا تتعب اللسان بتنافر حروفها كما في الهعخع والمستشزرات
ولا تكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله سا وشكل
شلشل شلشل شول قوله ولا تكون غريبا اي لا تكون بحيث يحتاج
في معرفة معناه الى التنقير عن الكتب المبسوطة كقوله فكأنما اي اجتمعتم
واطلخم اي اظلم وجحيشت اي تحيرت او الى التخريج بدقة النظر كقوله
ومرسنا مسرجا وقوله مستكره لكونها غير مالوفة صفة كاشفة لقوله
وحشية وفيها دلالة على الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية قوله ولا معانيها مشتبهة معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي
فيصعب بالنصب على انه جواب النفي فتستعصي اي تمتنع عطف عليه
وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني قوله هي كالعسل شمول

لقولهم قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات اما ضرورية واما مستندة الى الا
يقينية التاليف بان يكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد
الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان يكون مشتملا على
شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم في
الحجة فهو تفصيل لهما قوله على ان وجه الشبه في المآل اي في الحقيقة
التي يؤول اليها الظاهر هنا كل اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه
الحجة شيء غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي وذلك الغير
لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء
والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة وافادة النفس من اضافة المصدر
الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو
كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله فشأن النفس بيان لحصول الاثر
السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات بلذة كونه على
صيغة المبني للفاعل مع رفع طعمه هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي
يقال لذذت الطعام بالكسر اللذة وجدته لذيذا فيفيد ان اي
يفيد الماء الذي يساغ ويتحدر بسلاسته والنسيم الذي يتحلل برقته
ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والنصب في كونهما وحالهما
للبصيرة والبصر وفي معهما الشبهة والظلمة لا يقال يطلق الظهور بمعنى
مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا
نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس طلوعها

في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة
الحجاب التي هي لازمة وتابعة لظهورها في حد ذاتها غاية الظهور قوله
كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في ذات الحجة ولا في
ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح عنه الصدور وتستفيد منه النفس
نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع ويحب وروده عليه من الاعتبارات التي
لا تحقق لها في نفسها قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتباري هو
انه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة يتبعه قوله واقول
يشبه ان يكون تركهم اي ترك اصحاب البيان التحقيق في وجه التشبيه وهو
انهم لم يحصروه في العقلي كما يقتضيه تحقيقه على ما هو به من كونه امرا كليا مشتركا
على ما يستحق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم بهذا الذي من قبيل
تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا امثال وجه
الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما
هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعني الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة
مطلقا كما جعلوا امثال وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة
المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع هناك محمول على متبوعه
ومثل امر اعتباري والتابع هنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري
وانما قال يشبه لاحتمال انهم لم ينتبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام
على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور
محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول فقد جاز بانهم



نحن اي وافقناهم وسرنا معهم في ذلك اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه
الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي
كله او بعضه قوله واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق من ان
تشبيه الشيء الاوصاف له بمشاركته المشبه به في امر لكنه اراد ان ينبه هنا على
انه قد يشتبه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في
الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صادفه اي صادف التشبيه جهة
صح لما ذكره فان مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال
اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق
الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عليه قوله فلم يرفع الفاعل
تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والغنث الواقع في امر سماع
والنفث ان يكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتفننين ان يقال
التعلل في النحو ان يقتصر في الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة
التي يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف
والتكثير فيه ان يتكلف استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي
يخل فهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يجدي
نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله
ليس كما بيننا الآن بل المهم لبيان لا تصحيح هذا التطابق المثال لما قصد بيانه
من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الطرفين اعني قوله في
الكلام وفي الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة المستفاد من الكاف

أي النحو كائنا في الكلام ومستعلا فيه شيئا بالملح كائنا في الطعام
النوع الثالث النظر في الغرض من التشبيه قدمه على النظر في أحوال التشبيه لأن الغرض أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتنائه على أمر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولما كان عوده إليه أغلب وأكثر لكنه قد ينعكس الغرض في التشبيه فيعود الغرض منه إلى المشبه به وحيث كان هذا مغلوبا مكثورا بالأول أشار بلفظه ثم إلى تراخي رتبته عنه وليس المستتر في يكون في قوله فاما أن يكون لبيان حاله راجعا إلى الغرض كما يتبادر إليه الوهم من سياق كلامه لأن الغرض هو نفس بيان حاله لا أنه لبيان حاله وكذا الكلام في أخواته بل هو راجع إلى التشبيه كما يدل عليه قوله فيعبه التشبيه لبيان إمكانه ولا يذهب عليك أن قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها ليعرف كونه بياضا أو خضرة أو صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال اللون المشبه أعني كونه أحد الألوان المخصوصة لتعيين ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعني أن حاله معلومة فأريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة إلى غير ذلك وفي قوله كالغراب أي سواده مسامحة إذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه إلا أنه اختار لفظ الحلك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان إمكان وجوده أي بيان

إمكان وجود المشبه إمكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة الامتناع أصلا قوله إلى حد يتوهم أي يتوهم ذلك الحد إخراج ذلك الواحد عن جنس البشر مثلا إلى نوع أي جنس أشرف من البشر والتقييد بنحو وأنه راجع إلى ما دل عليه معنى الكلام أي في الحال أن وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال إلى حد يتوهم إخراجه عن جنسه أمر شبيه بالممتنع متشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فإنه في ذلك التفضيل الذي رتبته مدع لأمر كالممتنع فيتبع ذلك الأمر التشبيه بشيء محقق إزالة للاستبعاد وإظهارا للإمكان بحيث لا يحوم حوله شائبة قائلا حاله كحال المسك أي حال ذلك الواحد وهو وصوله إلى حد يتوهم إخراجه بل أخرجه ادعاء كحال المسك وهو وصوله إلى حد أوجب إخراجه كما هو المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه إمكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا بلا شبهة قوله تقوية شأنه أي شأن المشبه كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقريره أي شأنه عند السامع وفي قوله إنك في سعيك هذا كرقم على الماء تسامح والمراد أن سعيك كرقم قوله فإنك تجد تمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى فإن تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شأنه في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا إذا حضر ذلك المحسوس حتى يشاهده فكأنك في تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله إبرازه أي إبراز المشبه إلى السامع وأراد بما شاكل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم

والاهانة والتشويق وحسن الاعتقاد وضده وما ينا سبهما قوله انتقاً تنبيها اى تزيين الوجه وهو تعليل لافراغا او لتشبيه بعد تعليله بافراغا والمجد وهو الذى اصابه الجدرى والسلحة العدن قوله والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان يقال في صورة شوها لان تركيب وضع لاضافى وكانه جعل اشوه افعل تفضيل من العيوب على الشذوذ كابيض واسود من الالوان فى قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود فى عينى من الظلم واراده تعليل لاظهارا او لتشبيه على قياس ابتغاء قوله نقلا له اى للنجم فيه حيز موقد عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان في وبان المسك مع كثرته جدا حتى بعد بحرا البسطرف اى بعيدا مراطرفا جدا بدا قوله وجه آخر بعنى غير النقل من صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادى قوله كالذى نحن فيه يريد البحر المذكور فاذا احضر اى المشبه به فى الذهن استطرف هو لندوره فيستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر وبروزه فى صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه ففى ما ذكر من تشبيه النجم بالبحر يستطرف المشبه من وجهين قوله واما مع حضور المشبه عطف على اما فى نفس الامر وضمير فيه للذهن اى مع حضور المشبه فى الذهن فى اوان الحديث وقوله مثل حضور بعد المعتقد فى المعنى اى واما ان يكون نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه فيه نادرا مثل هذه

حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج قوله ولازوردية بكسر الزاء هو الظاهر الثابت فى نسخ الرواية والمراد البنفسج نسب الى الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو اى تتكبر من تاه يتيه هو اذا تكبر وافتخر وحمر اليواقيت شقائق النعمان والغامات سافات البنفسج قوله فاذا احضر اى اتصال النار باطراف الكبريت احضار امع الشبه التام الذى بينهما استطرف المشبه لمشاهدة عناق اى معانقة بين صورتين متباعدتين فى الغاية وفى بعض النسخ احضار امع المشبه اى البنفسج وهو ظاهر لايقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام مشتملا على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به هنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر وللاستطراف فى تشبيه البنفسج بأوائل نار الكبريت وجه آخر هو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض طرى يرف واوراق رطبة من نار تجسم مستول عليها اليبس ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كانت صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا انعين ما نحن فيه يعنى الاستطراف الناشئ من كون المشبه نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه وتمام المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها اى عرف هذا الرجل واراد ديار الاحبة معرفة توهما او متوهما لاستيفاء لاندراسها وشمول البلى ابلادها اى مواضعها جمع بلد فاعتاد الديار اى اتخذها عادة رعاية للحقوق السابقة تزجى اى تسوق الطيبة ولذا اعتن فى صورة

زف لونه برق وتلالاه

اشار الى ان متوهما نصب على المصدر او الحال وجوز نصبه على التمييز فيما اذا هل هو من مفرد او نسبة والاول افضل

غنّه قلت فقد وقع اي عدي في معضلة ما عساه اي اي شيء عسى عدي
ان يقول له و يورد و ليشبه به هذا المشبه الذي ذكره يعني ابره او قرن
والحال ان عديا اعرابي جلف جاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك
المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكره
اذ ليس نظائر انظير يصلح ان يشبه به فلذلك رحمه ولما رآه اي عاينه
حضوره مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة
من ابعد موصوف وفي طي الاستظراف استحالت الرحمة حسدا
واما الغرض العايد الى المشبه به فجعل مرجع الغرض العايد الى المشبه به بل
ابهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه لان هذا الايهام هو الكثير الشايع
فيه وغيره نادر كما في تشبيه الجبهة وغرة الصباح اول الصبح ومن بياضه
وفي قوله حين يمتدح دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح
في مدحه اياه حيث يلقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم بين
دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليلة او للنجوم والظاهر ان يقال سنن
لاح بين ابتداع اي من احداث بدع الا ان الشاعر قلب تنبيها على
كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب لما يدل عليه
ذكر لفظ بين في الطرفين قوله حين اي شرط جوابه فقصد في تشبيه هذا
واراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر
لان الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى
الاهتداء كان مشبها بالمشي في النور والاستضاءة به قوله لجعل صاحبها

اي يجعلها صاحبها والمعتقد السلوك المذلل فيعثر من العثور بمعنى السقوط
على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي تعالى تردى في البئر اي يسقط
فيها والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة تقابل الهدى فيحمل
على العقايد الباطلة او على المعنى المصدري والبدعة تقابل السنة وقد
طوى ذكر ما يقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة والظلماء الظلمة ولم يرد
بقوله تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق
الدياجي اي حنادس الليل كانه جمع دجاة ان البيت من التشبيه المفرق
بل اراد ان تفضيل الهيئة على الهيئة في هذا المثال راجع الى تفضيل الاجزاء
على الاجزاء قوله وصفت بالسواد على سبيل التوسع المشهور واراد
بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية باعتبار
الاتمية ليكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه ولك ان
تجعل معنى كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتبين ولو
ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج الى تاويل فشبهه اي شبه الشاعر الظلام
بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم النوى
فؤاد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل بكسر الزاء وهو المايل
الى النساء يدعي قساوة قلب من لا يكون يعرف العشق ولا شك ان
القلب القاسي يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود في الغاية فنظم
الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى واوهم انه ايضا اتم في
السواد من الظلام قوله كان انتضاء البدر اي انسلاله وفي الصحاح نضا

كالحمل الهدى على الاهتداء

سيفه وانقضاه اى سلّه والنجآء بالمدّ الخلاص من الباسآء الشدّه والاخبار
الانكشاف يقال حسرت كمّى عن ذراعى اى كشفت ولا شك ان انقضاء
البدر من تحت غمده انتقال من حالة غير ظاهرة الى حالة ظاهرة وكذلك النجاء
من الباسآء فوجه الشبه بينهما داخل فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والانتقال
منكر على الحس وايضا فيكون اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور
فاذا قلت التشبيه كان ايهام اعرفية النجآء في نفسه وبما فيه من ذلك
الانتقال ظاهرا واما ايهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال اعنى وجه الشبه
فانما يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال
او حمل الاتم على ذلك المعنى الاعم قوله فشبه هذه اى صورة الانتضاء بتلك اى
بصورة النجاء قوله وقد لحل الليل السماك لما كان لمعان الكواكب في الليالى
المظلمة اقوى جعلوا الظلام كانه يحلى به اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف
الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة تشبيها
لها بالاماكن الضيقة والواسعة تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شئ له سعة و
جعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان
عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يرى مستبعدا اعقب امثلة الاثبات
بامثلة من الآيات وبالغ في كون الآيات من هذا القبيل بان كرر في
الثانية لفظ من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها مصبوبة في هذا القالب
قوله لان الكلام في الربوا اى في حله لا في البيع فالمناسب ان يقال انما
الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذيابا منقول له لقولهم وانما
اى فانوا ذكر للذهاب ...

زعموا كون الربوا اقوى واعرف في الحل بناء على ان الزيادة التى هى المقصودة
من المبادلة محققة فيه دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال وضميره
راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على
انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية والعبادة و
قوله لكونه تعليل لاقتضآء المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى افمن لا
يخلق كمن يخلق اى هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان
ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام يقتضى المقام
بظاهره وقوله يشبهها بالله اى يشبهها الاصنام به في استحقاق العبادة
واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما لمشاكلة من
يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولى العلم قوله و
ان الذى تقتضيه البلاغة القرآنية ان يكون وذلك لان لفظ من
يكون ح باقيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله على ابلغ
وجه واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحى العالم القادر من الخلق مع مكتسب
يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا
كبيرا فيكون الانكار ح اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض
ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره في اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله
تعريضا تعليل لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضميره للانكار الموجه
وكلمة عن متعلقة بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطفا على ان
يكون ومعنى يقوله تنبيه توبيخ بينهما قصد به التوبيخ وعلى حكاية متعلق

وكلمة عن داخلة على قال مصدر به او لا تكشف عنها

بتشبيه وفي اخبار افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان كون تشبيه
الجماد منكرا اذا كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا امر معلوم غير
محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون قوله مصبوب خبر مبتدا
قوله عز وعلا وانما غير الاسلوب لانه على طريقة زيدا اسد مع قصد معنى
عن التشبيه اعني اتخذ والمعنى جعل هواه مثل الهه اي هو مطواع لهوى
النفس يتبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الهه وهذا
القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعني ايهام كونه اتم في وجه
الشبه واذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو
المشبه به وجعله شبيها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل
على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما وجه الشبه اعني الطاعة والانقياد
فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد ولعل ثم مجزوم على انه جواب الامر وقد
يتوهم انه لا تشبيه في هذه الاية اذ ليس المعنى انهم شبهوا اهواءهم بالاله
وسموه الها اي معبودا يعبدونه بحق الله ان يكون مفعولا ثانيا لكنه
جعل مفعولا اول على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله
هذا القالب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات
المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الله ان قصد به مفهومه اعني
مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا اول ويحكم عليه بالهوى
اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون
المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته بل يكفي هناك مطلق معبود

الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه
ضمني قوله هو ما ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه
قوله لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه لما ستعرفه وفي بعض
النسخ واخص به اي بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر ههنا بيان الحال
لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سياتي ايضا
وقوله ارادة تعليل لقوله شبهته بسلحة واعتبر الزيادة في الاستقباح
دون الاستحسان لان المجدور مستقبح في نفسه فاريد ان ينقل اليه
مزيد استقباح السلحة بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه نقل
اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تقرير
الشيء بما يساويه التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير
فيجب ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول مبنيا ولا لما عدا
التقرير مما ذكره والاظهر ان يتناوله ايضا ليتجه نظمه مع ما عداه في
سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه
به اخص بوجه الشبه واقوى حالا منه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير
لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد
بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه
الشبه لا ازيد ولا انقص فظهر ايضا انه ادعى الاعرفية اما في جميع
ما ذكره او فيما عدا التقرير وقد صرح فيما سياتي بان الاعرفية معتبرة
في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان

لم يصح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من اشتراط الانجلية هناك فان
قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان
نقال اليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد
والافلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل
الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه
بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة والافلا تشويه
بل لابدان يعتبر فيه خصوصية منفرة فيكون السلحة اعرف بها قوله او
معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين اي ولا ابرازه
في معرض الاستطراف والمعنى لم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز
المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله اشبهته بحر
والامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة ولنستطرف تعليل لنقل
الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على الامتناع اي او نقلا للوجه
الآخر الذي للاستطراف في التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة
حضور المشبه في الذهن مطلقا فكانه قال او نقلا لندرة الحضور
من البحر المذكور الى ذلك الفحم ليستطرف واما الاستطراف الناشي من
ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا
لا لصورة الممتنع الى الواقع ولا لصورة النادر الى كثير الوقوع فلا تعرض
له هنا واما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الآخر واقع بازاء

لنستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف النوادر
كما ان نقل الامتناع لنستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه
يلزم ح ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن
التعليل وان لا يقع شي بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول وايضا
ليس بحسب اللفظ في قوله لنستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو
مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف
لا يخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف
والمراد بمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشي بما ليس
فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف
الشي بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص وردّ
عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه
وكون المشبه به اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور
مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر
فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه وليس
ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الخ على ان
لفظ المثل مقحم لزمك ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف
بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان
اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون
اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا

اي ليس في لفظ الاستطراف اعتبار
قيد حتى يكون ليس تقييد آخر
وقوعه بعد نقل الامتناع معللا له
مؤذن بالعد

نقول من المعلوم ان الحس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها
من النجم فيه جمر سوقد فان قلت فقد حكم بانا فقد جعلنا الغرض العائد
الى المشبه به ابهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه و
اخص به واقوى حالا منه وهذا البناء انما يصح اذا وجب في كل مشبه به
ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب
كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهنا
ايضا على جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي في ذلك الايهام
بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال والاقسام بقي ههنا شيء وهو
ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف او اقوى
في وجه الشبه لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يسع
الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتضاء
لا يخلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر واعلم انه جمع فيما بعد من التعرض
وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه
فلو ذكر ههنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك
للايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الاقسام التي ذكرها ههنا مع انه
سياتي تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشار بلفظ ربما الى قلة هذا الغرض
كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر وقوله
عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله يشبه ما اذا قد سبق انه وجد
نظيره في كلام المعاصر وانه يحمل على الحذف اي يشبه ما اذا يشبه فيكون ما اذا

في احد وجهيه مفعولا به للثاني المحذوف يكون الاول ح الاعلية و التسني
هو التيسر والتسهل تقال سنا ه اذا يسره والصاحب هو اسمعيل بن
عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب
الكافي توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة قوله واحد ابعد واحد اي
انتهى الى النفس من الخبر اي هو كالخبر في كونه منتهى بل هو ازيد منه في
ذلك قوله لكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت
هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى متشبها ومشبها به
بالقياس الى الآخر وقوله تفاديا تعليل المعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه
اي ينبغي ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين على الآخر بجعل
احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه مشبها به مع تساويهما في استحقاق
ما بين الصفتين ونظيره من هذا اي من كون كل واحد من الطرفين في
باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت لم يتبع
التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت
ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض
ههنا ما يرجح جعل احدهما مشبها ليكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما
اذا التفت عن سبك فلك بدت غرته كالصبح او طلع الصبح فقلت
بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا
واذا ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غير ما يلي علمك
يعني به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف واخص واقوى فاذا قلت
بوجه الشبه

تيسيره … [illegible]

في الكتابة وفاق اقرانه فيها الا انه فاق عليهم الصاحب … العالي كان الصاحب بن … والعالي … وبين الكاتبين … بعيد وقد رايت الكتابين … الصاحب وقالوا … نازل الدرجة من كلام الصاحب

الكلام السابق يشتمل على اختيار التشابه وترك التشبيه فقوله لكون تعليل للاول وقوله تفاديا تعليل للثاني وانما قال لاختيار الحكم بالتشابه ولم يقل لاختيار التشابه تصريحا بما المقصود فتامل

لون هذه كلون الكسلم تردد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون
المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا انك
اوردته في صورة التشبيه وقوله متى كان ظرف لأن يقال يعني انه اذا جعل
وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس
واما اذا نظر معه الى شدة البياض مع السواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا
الحال في الشمس والمرآة والدنيا فانه اذا لم تقتصر في وجه التشبيه بينهما على
ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منهما و
المراد بخصوص في اللون خصوصيه الطلعة المستحسنة وقوله لكون وجه التشبيه
تعليل لقوله فصح ان يقال لون هذه مع ما في حيزه ومعنى زيادة اختصاص
وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما
كالجراءة بالقياس الى الاسد واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد
اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره
الا انه قد يخص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي
غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا عن عدة امور معتبرة في
طرفيه لا من عدة امور تتركب هو منها فان الاعتبار من انتزاع وجه الشبه
انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي تتركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون
كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب
وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزاؤه ثم
اكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده فعد منه تشبيه الثريا بالعنقود

وتوسل بعض المكتفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية
بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة
تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا هنا ايضا كذلك مع ان
هذا التجويز مناف لما سياتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة
التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي
مطلقا مما تفرد به المصنف واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون
الوصف متحققا حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا
لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا
ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه تميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه
حيث اطلق عليه وحده والمصنف مع المصيبه قوله فان تشبيه الحسود
هذا التشبيه ضمني تقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه امور عدة اما
في جانب المشبه فالحسود ومحنته وتطلبه للمقاولة ليتوصل بها الى التشفي
عن وجع باطنه وصبرك على محنته وتركك لمقاولته مع علمك بتطلبه اياها
واما في جانب المشبه به فالنار المقتضية بطبعها الالتهاب وعدم امدادها
بالحطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة
من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك
ان الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة من عدة امور وانها امر
وهمي فان تلك الحالة هي كونها ممنوعا عن مادة بقائها يسرع فيها الفناء

وضميره للمحسود ولفظ اذا في اذا ام نا خذ ظرفه محضة والمصدور هو الذي
تشكى صدره ويستشفي بالنفث وقوله من قيامه بيان لما ينوبهم فقد تعرض
لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركب المشبه
في قوله وان من ادبته حيث قال كالعود المستقى اوان الغرس الموتق اوراقه
ونضرته يعني بعد الذي ابصرت من يبسه والى تركب المشبه هناك ذكر
كون الصبي مهذب الاخلاق يعني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى
تركب وجه الشبه في المشبه حيث قال من تمام الميل اليه اي من كونه بحيث
يمال اليه ميلا تاما ويستحسن حاله استحسانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات
بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره
فيه قوله وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حال
المنافقين وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال
الجمع او الفوج الذي استوقد نارا اي طلب وقودها وهو سطوعها
وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حوله المستوقد من الاماكن والاشياء
او اضاءت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب استنور المستوقد
اي اخذ نورهم واسله ومضي معه وما يمسك الله فلا مرسل له فهو ابلغ
من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمعه في قوله
بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى نستي مطلوب اي
سترة وتسهله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه وكذا الاسباب القريبة و
انقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم

ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه التعرض
الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم وانقلاب
تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم
بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق قوله وكالذي
اي كوجه التشبيه الذي في قوله تعالى ايضا اي هو ايضا مثال
لما نحن فيه كالذي في الاية السابقة والعطف باو في قوله
تعالى او كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين كاف في تحصيل
المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم
فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيحها
قصدت والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل و
يطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه
ظلمات ثخنته وتطبيقه منضمة اليهما ظلمة الليل وكون الرعد والبرق
في السحاب واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانسجامه
تتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق
فحيث كانا في اعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه
ايضا ويجعلون استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك
الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة تخلو
عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى
ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض

معها شقة من نار ولا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت
على انه مفعول له للجعل المعلل فقوله واصل النظم او كمثل قوم ذوي صيب
لا شبهة في ان ذوي مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلولا
ان الضماير في يجعلون اصابعهم في اذانهم تطلب ما ترجع اليه
لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل
مثل ليكون المعطوف على وفق المعطوف عليه اعني كمثل
الذي استوقد لا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوات
ذوي الصيب كما توهمه المص لان المشبه به اذا كان مركبا
وادخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة
من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا يرى الى قوله تع
انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود ههنا
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومن البين
فيما ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها
يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل
بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل
الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خلاء خاوية وقوله
اذ لا يخفى اه تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه
تشبيه حال المنافقين في المعنى اذ لا يخفى انه ليس شبه حال
المنافقين كابنا ودابرا بكلمة او بين مثل المستوقدين ومن

ذات ذوي الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة
المنافقين دائرة بين كونها شبيهة بقصة المستوقدين وكونها
شبيهة بذوات ذوي صيب وقد عرفت انت بطلان هذا
اللزوم وقوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دائرة بين
صفة اولئك اي المستوقدين وصفة هؤلاء اي ذوات ذوي
الصيب اي تارة في شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء
بالترديد على سبيل التنويع فلا بد من تقدير لفظ مثل وفي قوله
وهو صفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل استعير
من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة او الحال او
الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الا
ستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير الا
قولا فيه غرابة من بعض الوجوه وقوله ونظيره اي نظير قوله او
كصيب في ان تشبيه المشبه وآخر من شيئين من حيث
ان المشبه به ههنا في الظاهر شيء وفي الحقيقة شيء آخر مقدر على
صورة المضاف والمضاف ومعنى من انصاري الى الله من
جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة
احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون
بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني
مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن

الذين ينصرون الله اللهم الا ان تقدر ههنا مضاف اى نحن انصار نبي الله قوله فاوقع تعليل لكونه نظيرا كقوله اوكصيب اى هو نظيره لانه يع اوقع التشبيه اى يشبه كون المؤمنين انصار الله دائما بكون الحواريين وهم اصفيا عيسى عليه السلم وخلصائه انصار الله كما يشهد به اسقاطه المعنى ويؤيده نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما تقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما تقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان هذا الدوران انما يصح ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثم قال بعضهم لفظ من ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك فى زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين رد تشبيه شيء ثالث بينهما كما في قوله اذ لا يخفى ان التشبيه ليس من مثل المستوقد بل هو مبني على ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارة الكتاب اما سهو القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد صلعم كما ورد في حق زبير انه ابن عمتي وحواريي من امتي وادى ذلك الى ان غير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا القول يكون ما نحن فيه نظيرا كقوله اوكصيب في انه شبه فيه شيء باخر في الظاهر مع ان المراد تشبيه بمقدر على صول المضاف والمضاف اليه لا في ورود التشبيه بين شيئين شبه بهما المشبه

كما في قوله اوكصيب وقوله يستعمل صفة لمصدر اى ويسند الى ما قال ليكون العائد الى الموصوف معنويا اذ اللفظ يستعمل بنوع لفظ قال الا انه اختصر فاوقع ما قال فاعلا للمستعمل ومقدم الحاج يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اى زمن قدوم الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج ح الى تقدير الزمان فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى نحو اتيتك خفوق النجم قوله ثم نظر المذكور اى نظير ما ذكر من الاثنين ولفظ ثم للتراخي في الرتبة ولو قال ثم نظيره لنبا درمنه نظيرا وكصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولا شك ان البيتين يشاركان الاثنين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في الاية الاولى والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيهما اما في الاية فالى مجرور الكاف اعني الصيب واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه في الاية الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير امر اخر مضاف الى مجرور الكاف اعني الوقت الذي اضيف الى ما قال وصدر البيت الاول الا من راى بارقا اى برقا شريقا اى من ابصر الى جهة برق شريق اى شريق سحابه تمامه بمعنى انه غص لكثرته بحيث اسال البحاد الباء ويروى بفتحها وهو اسم موضع بنجد فانحى الى قصد التحقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد وصدر البيت الثاني فادرك ابقاء

شبه ودى وفي الثانية شبه كون الحواريين كما قدره السكاكي لو قدر لكون الحواريين لكان اظهر وكان المحذوف الكون مع الحواريين لفظا فان لفظا شبه عبارته قائم مقام الكاف فلا يكون محذوفا قلت يجوز قيام المثل مقام الكاف مطلقا ومن يجوز ان يقال لفظ الاسد في زيد كالاسد مجرور بانه مضاف اليه الكاف بتقدير اللام فتدبر منه

موضعه واما في الاية الثانية فيحتاج الى تقدير المضاف والمضاف اليه هو مضاف ايضا الى ما هو مذكور في مضاف وهو مضاف اليه الى المعنى بقدر ما اضيف الى الكاف في مدخول الكاف منه

العرادة ظلعها العرادة اسم فرسه وهى فى الاصل الجرادة الانثى
والفرس العشق المجرب لا يعطى عدوه بتمامه بل يبقى منه شيئا لوقت
الحاجة والظلع الغمز فى المشى لوجع فى الرجل اى اصاب ظلع
العرادة ذخيرة عدو او غمز فى مشيها والحال انها قد جعلتنى
من خزيمة بن طارق بفتح الخاء المهملة وكسر الزاء على مسافة
قريبة جدا فلو لا ظلعها لادركته قوله على ما قدر اى هذان القولان
نظيران للمذكور فى حذف المضاف والمضاف اليه كاسن
على الوجه الذى قدره الشيخ الامام ابو على الفارسى وقوله من
اسال من سيان لما قدر وانما اسند التقدير الى من يوثق
بقوله لئلا يمنع التقدير فى الاول بالحمل على التجوز فى اسناد الاسالة
الى البرق وفى الثانى بجعل الاصبع مجازا عن المسافة القريبة فى
المقدار من الاصبع فلا يحتاج الا الى تقدير لفظ ذو وكان الشيخ
الفارسى لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقيا اسم من سقاه الله
الغيث واسقاه اى اسال سقيا سحابه اى سحاب البرق
فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف
الثانى فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف
لفظ ذا ومسافة تدريجا انتصب اصبع على انه مفعول ثان لجعل
ثم انه زاد فى التاسين بحذف المضافات من الكلام قطعا للتوهم
الاستبعاد فقال هو سايغ اى جائز فى الكلام منه قوله تع فكان

قاب قوسين اذ فيه حذف ثلاثة مضافات متتالية اعنى مقدار مسافة
قرب ثم حذف مضاف آخر على حدة اعنى مثل وذلك ان ضمير كان لجبريل
وليس مع قاب قوسين اى مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره
فحذف لفظ مثل من خبر كان ثم حذف المضافات الثلاثة على التدريج
من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبريل مرفوعا مستكنا
فى كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على
ان المشبه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب قد يروى
آية من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمى منتزع من عدة امور
وليس بشئ اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف فى سلك ما جعل عليه
لكون اصل النظم على حذف المضاف الذى هو لفظ مثل والصواب
هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوى صيب
الى فبعد ما حقق اصله شرع فى تحقيق ما هو بصدده من بيان كون
وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور فى طرفيه والضمير فى
بينهم لذوى الصيب وفى انهم اما لهم او للمنافقين او لهما جميعا و
المقام المطمع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين
صورة ومقاساتهم الاهوال افتضاحهم بنزول الوحى الكاشف
عن اسرارهم وما انطوى عليه ضمايرهم و وقوعهم بذلك فى
مخاوف مقابله قوله وكذا الذى فى قوله غزو على مساق كلامه
تقتضى ان تعالى كالذى فى قوله عطفا على ما تقدم من نظايره لكنه

عدل عنه واورد جملة من مبتدا هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظة
كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجوه في تلك التشبيهات
السابقة كما بينا اوصاف غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة و
كذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه
على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور
لانه من تتمة بيان الآية السابقة اعني اوكصيب ومعنى حملوا التورية انهم
كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها
اسفارا اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها
الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه التشبيه
تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار النصب
على انه مفعول الحامل والباء في بالانتفاع متعلق ببلغ على تضمين
معنى اجدر وضمير كونه راجع الى الحرمان المأخوذ من قيد به وقد
يتوهم من قوله ومركبا من عدة معان ان تركب وجه الشبه ووحدته
كاف في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا
منتزع من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذهب الى
الانتزاع من امور متعددة من الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب لظهور
كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف اما على انه
بمعنى النكرة كالحمار واللئيم واما لان غير التعرف ههنا بالاضافة
لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون

بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان
كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات
بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والرواية في بافده(?) بالفاء والدال
المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لالتباسه اي لالتباس
الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف
العقلي الحقيقي اذ ليس بشيء منهما تحقق حسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع
خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح
الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون
الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه
تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج غاية الاحتياج الى
تأمل صادق ممن في كره(?) حين يزول الالتباس في تلك المواضع ولا يدفع(?)
في ارتباط قوله لالتباسه بما قبله من نوع خفاء وهو ان يقال انه بعد ما ذكر الالتباس
الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من جهة
ومن جهات اخر لاستخراجه المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف
من ثلاثة معان فاورد في الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر
ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من
متعددة هي اجزاء المشبه به لا اجزاء لوجه الشبه فمكن بين ذلك على تقييح(?)
فيما حققناه لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو
من امور عدة في طرفيه يقال ابرقت السماء صارت ذا برق وفتحها النصب

حتى يكون اضافة غير لفظية

ع

بنزع الخافض اي القوم اقشعت اي تفرقت يقال قشعت الريح السحاب
فانقشع اي صار ذا قشع كما يقال كبة فاكب اي صار ذا كب وتجلت اي
انكشفت مغزاه اي مقصده قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع
البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الثاني قوله متى فشا اي شاع واشتهر
استعماله على سبيل الاستعارة يعني ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة
من امور متعددة ويراد به هيئة اخرى مثلها مشبهة بها كما سياتي تقريره
واراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه ايضا وذلك
مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف
ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في
اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة
كما ستعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه
فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثل
بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسر التاء وان غير لم
يكن مثلا بل اخذا منه والاعلية وعلل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال
السايرة لا يكون الا قوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة و
حميت الالفاظ عن التغير

النوع الرابع النظر في احوال التشبيه

من كونه قريبا او غريبا هذا القسم على حدة وقوله مقبولا او مردودا ثم
افرده لذلك لم يقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله
والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه وهناك اشار الى النظر في

احواله او الى الكلام في بيانها وضمير منها للاصول وكلمة عسى متعلقة لا فادة
عدم القطع بالاخذ او ما اولا بما يصلح صلة او صفة لها وادراك الشي مجملا
مثل ان تدرك الانسان من حيث انه شي او انسان بلا تفصيل وادراكه
مفصلا مثل ان تدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين
هناك الجامع بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره
بايراد امثلة وحكايات قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد الى هذا الاصل
الرابع يقرب من الاصل الاول الا ان ذلك في ادراك الامر الواحد المركب
ادراكا من جهتي اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله
اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات فالجار اعني الى متعلق بمعنى
الضمير ولا استبعاد منه قوله واعني بالحسيات ذهب المحققون الى ان المتخيلة
الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكيفة
بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج
فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات
كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات هنا هو المعقولات
التي تجردها النفس من المحسوسات الحقيقية فان ميل النفس الى هذا
النوع من المعقولات المسمى بالحسيات اي الجزئيات ازيد من ميلها الى المعقولات
الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول زيادة
تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها وقوتها العقلية

عن المشخصات الممتنعة الارتسام فيها ونظمها لهذه الحيثيات في سلك
ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك
ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة
الف النفس بهذه الحيثيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما زاد
الفها بها لكثرة تاديها الى النفس بسبب كثرة طرق التادي ولا مرية
في ان زيادة الالف تقتضي كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا خبره
لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها
واما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في
وجه التشبيه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد
حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي الى الحس وادراك الكلي
الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة
والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان علمه دليلا
في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن
التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات
ترتسم في آلاتها لا في ذاتها فتنسب ادراكها الى الآلات اعني الحواس كما ينسب
القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد
انسان وهذا البياض لون يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به
عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو
النفس فلا بد ان يكون مدركه للجزئي ايضا قوله واما ما يقال زيف هذا

الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على
التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدا الفطرة
خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات
وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك
ان الالف بالاقدام اكمل فيكون الميل اليها اتم قوله فبعد تقرر هذا الفاء
جواب اما وهي في الحقيقة داخلة على خبر ما يقال اعني نشأ وبعد ظرف
معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اعني بمعزل وما عطف عليه وعن
اي ده متعلق بمعنى بمعزل لانه اسم مكان من عزلته وبالف منزل عطف
على بمعزل وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل
ومتعلق الرؤية في كما ترى كونه على ذلك الوصف اعني كونه بمعزل و
بالف منزل من المقصود ويكونه كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف
واضح فهو صفة اخرى لشيء متاخر بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما
ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول هذه المبالغة لان المحسوسات
التي يتقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليس مدركها للنفس على ما
اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون الحس
المدرك اياها آلفة بها كاملة وميل اليها تاما قوله المجبولة العلم طبعا الا
ترى ان كل واحد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك سبب
خارج يدعو اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس
وانه اذا عرض عليه ما في وسعه ان يدرك قبل علمه بجامع كلمه كالتفات

اي عن ذره وبعد مده واسم المكان خ بمعنى المنزل والاطلاق ان تال
ان متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بمعزل
كما ذكره زاده بعد ذلك
تامل

فان المراد ليس نفس الشيء وحده بل اتصافه
بذلك الوصف فكانه قيل هو شيء متصف به
واضح الاتصاف حتى صار كانه مشاهد

من العوام بالقياس الى كلمات الوعاظ وحكايات القصاص واذا سمع
ما لا يصل اليه فهمه كالمسايل الدقيقة من العلوم الجليلة اشمازت عنها
نفسه واعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد اى من حديث معاد كما
صرح به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهده المعاد مكروهه
كما ان المثل الثانى يدل على ان تجدد الصوره مستلذه وما استفيد من
هذين المثلين معا هو كراهه المكرر ولذه المتجدد واقوى وابلغ مما ادعاه
اولا من ان تجدد صورة عندها احب اليها والذ من مشاهده معاد
قوله ولعمرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر
في بحث الحسيات من ان زياده الف النفس بها يقتضي زياده ميلها
وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهه كما ذكر في هذا الفصل احوج
شى الى التامل وذلك لان الالف مع الشى لا يحصل الا بتكرره فلو كان
التكرار مقتضيا للكراهه لكان المالوف اكره شى وامتنع النزاع
الى الاشتياق والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف
موجبا للميل والاشتياق الى المالوف ويكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه
فوجب ان لا يكون التكرار والاعاده موجبا للكراهه والتامل الذى
يحتاج ان يفعل حتى يظهر صحه اجتماع حكمى الالف والتكرار ويزول المنافاة
بينهما ان يقال تكرار ما يكون ما فعل الذى يوجب الالف والميل وتكرار ما ليس
كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعاده يوجب
الكراهه والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا

للميل فنقول من اسباب قرب التشبيه ذكر لقربه اسبابا ثلاثة
فالاول اعنى ان يكون وجهه امرا واحدا مبنى على الاصل الرابع ويقرب من
هذا السبب ان يكون وجه التشبيه امرا جمليا لا تفصيل فيه وهو مبنى
على الاصل الاول الذى يقارب الاصل الرابع كما مر والسبب الثانى اعنى
كون المشبه به مناسبا للمشبه مبنى على الاصل الثالث والسبب الثالث
اعنى كون المشبه به غالب الحضور فى خزانة الصور اى القوه التى يجتمع
فيها المدركات مبنى على الاصل الثانى فقد فرع ههنا على اصول اربعه
من تلك الاصول السبعه ثم بنى اسباب البعد المقابله لاسباب القرب
على تلك الاربعه ايضا وتشبيه الجره الصغيره بالكوز انما هو فى الشكل
والمقدار وكذا الحال فى تشبيه الجوزة المذكورة بالفجل واما تشبيه العنبه
الكبيرة السوداء بالاجاصه ففى الشكل والمقدار واللون قوله بجهه من
الجهات اى من الجهات المقتضيه لغلبه الحضور كالتكرار على الحس
فى الليل والبدر وكشده الحاجه فى الروح قوله او تشبيه نحو قوله كان شارد
زاد لفظ نحو ههنا لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط
وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قبل تشبيه احدهما
بالآخر فى اللجاج اذ بعد التشبيه فى ذلك لا يبقى بعد التشبيه بينهما فى
المثل الخ من الخنفساء يقال انها كلما ردت من صوب عادت اليه
الا اذا ابلغ فى وجهها فانها لا تعود وفائده قوله قبل تصور الشبه
بين الطرفين ما عرفته آنفا قوله لكونه شبابا وهميا فقد سبق ان المراد بالوهمى

وانما قال على اصول اربعه وان كان المصرح به
ثلاثة بناء على ان التفريع على الاصل الرابع فى
قوة التفريع على الاصل الاول كانه عليه منزلة
ويقرب من هذا السبب الى آخره

ما لا تحقق له اصلا ولا هو ماخوذ من امور كل واحد منها متحقق في نفسه
كانياب الغول مثلا فان الانسان لما سمع ان هناك نوعا من الحيوان
يهلك الناس ويسمى الغول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان
على صورة الناب وصدر البيت اتقتلني والمشرفي مضاجعي يقال
سيف مشرفي اي منسوب الى المشارف وهي قرى من ارض العرب
تدنو من الريف والمسنونة النصال المحدّدة والزُرق جمع الازرق و
وتحمّر الشقيق شقايق النعمان وفي الصحاح ان الشقايق يطلق على
الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا فكثر فيها ذلك
اذ تصوب اي مال الى السفل او تصعّد اي مال الى العلو وما ذكر من
اعلام ياقوت الخ ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود محسوس
وان لم يكن المركب الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عزّ من
قايل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت
حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات
الارض مما ياكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشايش زخرفها
اي ما تتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت
وظن اهلها اي اهل النبات وانث لاكتسابه التانيث من المضاف اليه
قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلّتها فجعلناها اي النبات
حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي لم تنبت ولم
يكن شئ من ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غني بالمكان اقام به

وجاز ان يكون الضماير المؤنثة في اصلها وما بعده للارض على
حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل الحيوة الدنيا اعني حالها العجيبة
الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد
ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتماد وهم عليها بزوال خضرة
النبات فجاة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا
طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوتها و
تقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من
الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه ههنا مفرد قلت
ذلك ظن فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على
الاطلاق بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظة في
ضمن الفاظ منويه مرادة كما اشرنا اليها ههنا سواء قلنا انها مقدرة
في نظم الكلام اولا وانما نشا ذلك الظن من جهة ان مفهوم لفظ
المثل المبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة
معه كما في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد الى آخره او مقدرة او منوية
كما في قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد انما هو من حيث
الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم ومما يرشدك
الى ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة
قطعا قوله وما الناس الا كالديار وسيرد عليك انشاء الله تعالى
مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى

اذ لا يخفى ان المراد وما الناس في وجودهم
في الدنيا وسرعة فنائهم وزوالهم عنها الا
كالديار في حلول اصحابها فيها وقرب
انقراضهم عنها وتركها خالية خاوية فهذه المعاني ملحوظة مفصلا
في ضمن الفاظ مقدرة قطعا والتركيب ملحوظ

في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كونه خياليا او كونه عقليا و
قد مر انه يجب فيه تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في
موقع الحال وقوله من امور خبر كان الاول وضمير حاله للمشبه وفي
و البعد متعلق بحاله لانه كالقصد والنأي والحدث يتعلق عمله في
الظرف واما كون المشبه مقبولا فالأصل فيه هو ان يكون
المشبه اي المشبه كما في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحيح
التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا لطرفيه والابتذال الاشتهار
وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره قوله مثل ان
يكون مثالا لكون المشبه كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض وانما قال
محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او
معقولا وقوله لون مخصوص بيان الامر ومن جهة متعلق ببيان حال المشبه
وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف
شيء بما هو وجه الشبه في بيان الحال او المقدار كان المشبه وافيا بالغرض
مقبولا لان النفس الى الاعرف عندنا اميل وهذا مبني على القاعدة السابقة
وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الفهم به اكمل اي لا
مثل القبول في الأعرف الذي يميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والنظ
اعني قوله فيما الفهم به اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن يجب في الثاني
اي في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به
مع ما ذكر اي مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص

قوله او مثل ان يكون المشبه به محسوس في امر حسي هو وجه الشبه زاد هنا اعتبار
كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا
وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل متناول للتشبيه المقلوب ايضا الا ان
النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما نرى في قوله وبدا الصباح
كان غرته قوله لمثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى الاتم الاكمل اميل
ولعل من صادفه اقبل والمراد بمثله هو ان النفس الى الأتم الاكمل اميل وله اقبل
قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة التفضيل
امر مسلم معروف فاذا شبه بحاله حال من خرج نوعه بحيث يعد في نوع اشرف
كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان امكان المشبه قوله او مجاوز له
التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق هنا بيان كون
المشبه به في التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه
في التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجدي نفعا لانهما من الاغراض و
الكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله
لبعده عن التصور هذا الجنس المعني قائم مقام مطلقا ومن ثم حسن عطف
قوله او نادر الحضور فمع المشبه على قوله نادر الحضور في الذهن ولم
يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع عليها اي يطلع ذلك
النادر على النفس لما تصور اي لما يتصور النفس له به اي لدى النادر
من لذة التجدد وبمثل اي لما يتمثل ويتصور النفس من تعري النادر
عن كراهة معاد وقد وجد في نسخة مصححة هذان الفعلان اعني يتصور و يتمثل

اى التصور معه حال صورته فتصور
اى مثل الصورة لا التصور بمعنى الادراك
فعلى هذا لا يكون لازما

بالذكر على انهما لا زالان مسندان الى ضميرها وحاصل المعنى على التقدير ان النفس
تميل الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة الجدة وتنفر عن كراهة الاعادة
وهذا تفريع على القاعدة السابقة قوله هنا اى هنا كما ذكر وضمير مسلكه للغريب
وقوله من المقبول صفة لمحذوف اى الخائط فى شئ من المقبول وقوله فى مسلكه اى
مسلك المقبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب بعده هذا
التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان
اضدادها اسباب للبعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول
عرفت ان اضدادها اسباب للرد والاباء فلذلك طوينا ههنا ذكر اسباب
الرد واعتمدنا فى معرفتها على تفطنك لا يقال فعلى هذا ينبغى ان لا نتعرض
هناك لاسباب البعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك
الا انه تركه بناء على ان البعد والغرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه
اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه
القريب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه
انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن ان نعوض معرفة اسبابه الى
معرفة اسباب ما يقابله قوله ولن نذهب عليك نعالى ان ذهب عليه كذا
اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله وجرى اى التشبيه لذلك اى لتفاوت الاسباب
فى شان قبوله ورده على نحو مجرى التشبيه فى شان قربه وبعده يعنى انه
متى كان اسباب القبول او الرد كان سببها اكمل واشد على قياس تفاوت
القرب والبعد نقصانا وكمالا بحسب تفاوت الاسباب قوة وضعفا

واعلم ان المص عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد يكون حرفا
نحو كان زيدا اسد وقد يكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسما
نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دائرة بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد
قوله عد اى عد قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه فى قولك كان زيدا اسد
الا فى كونه اى كون زيد اسد ابلغ اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو
وحكم ثمه بانه يشبه الاسد وكم بينهما ولا ذكر المشبه لفظا اى ذكرا لفظيا
وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون محذوفا مذكورا تقديرا
الا ترى ان استقامة التركيب فى اسد تتوقف على تقدير زيد بخلاف
الاداة المحذوفة فى زيد اسد فانه تحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب قوله
واى اسد معناه كامل فى الاسدية وهى عطف على اسد عطف الخاص على
العام وقوله كفى جواب اذا كان وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا
حذفا مثل حذفه فى قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر
فهو قصير بشرائطه اى بشرائط الحذف اعنى قيام القرائن الحالية او المقالية
موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله فى قوة الافادة ظرف لكفى اى
ذلك الحذف الذى هو ذكر تقديرى فى افادة التشبيه على الوجه الابلغ
كما كان الذكر اللفظى مغنيا له كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت فى المشبه
بين الملفوظ والمحذوف فى ذلك الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة
لتخل بها والسر فى ذلك ان منشا تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك
بينهما قوله وانما الواجب يعنى ان الواجب فى التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه

اشارة الى ان ... فى بعض ... ان يكون حرفا [illegible]
[illegible]

اشار الى ان قوله لقصره متعلق بكفى بعد تعلقه بقوله فى قوة الافادة
[illegible]
منه

والا بترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا
بالكليه مثل الاعراض عنه في هذه الامثله الثلثه المشتمله على المرفوع والمنصوب
والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثله لا يعد تشبيها بل استعاره وسيأتيك
بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكليه قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا
لاتمام الكلام ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام
واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا
فهو الذي ذكر في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعاره كقوله تعالى وما
يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد
بالبحران الاسلام والكفران على سبيل الاستعاره بل اريد البحران حقيقه
كما يشهد بذلك سياق الآيه الى قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق
سليم شهادة قاطعه واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام
بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوي في الاراده غير
مقدر في نظم الآيه لكونه مغيرا لنظمها وفي مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه
بالاستعاره فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعاره يكون مستعملا
في معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه
يفوت المبالغه المستفاده من الاستعاره وفي التشبيه يكون مستعملا
في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامه اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك
يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما
في هذه الآيه واذا حققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعيناه من ان

التركيب في طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون الفاظا مقدره في الكلام او
منويه فيه فتذكر قوله وقرينه المحذوف المبتدا اراد بقرينته نحو اسد اي
اسد وانما قال غير جمله اشاره الى ان الجمله لا تتحد بالمبتدا فقوله اسد على
اي ايقاعك اسدا خبر الزيدان يكون هو اي زيد اياه اي الخبر الذي هو اسد
كونا مثل كون زيد عين الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد
وقوله في ان الذي ظرف لمعنى المماثله والا اي وان لم يكن هو اياه كان
زيد اسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما
والمقدر خلافه قوله فيلزم يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين
اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف
اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع
في ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا شبهه عليك انه اذا استعمل
اسد في مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على
الصفه الحاله فيه المسببه عنه لا استعاره اذ لا يتصور تشبيه مفهوم
الشجاع بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا
تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى التشبيه في الجمله فامتنع جعله
وصفا استنادا عما عرفنا واما تعلق الجاره في مثل قوله اسد على وفي
الحروب نعامه فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي و
استعمل في معنى جزئي او جبان على ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه
الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجمله وبهذا القدر

قوله فليس لان اسم الجنس غير
عامل الى تعلق الجاره حاصلا
لان اسم الجنس الخ ه

كاف للأعمال في الجار واذا اطلقت رايت زيدا الاسد ابوه جاز وكان ابوه
مرفوعا بمعنى التشبه اى شبيها بالأسد ابوه قوله واذا عرفت ان
وجود طرفي التشبه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك
لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية مظهرا وباعثه صفى لم يخرج
الكلام عن التشبه الى الاستعارة لان الكلام ح يشعر بالقصد
الى اثبات التشابه وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل
المشبه عين المشبه به على ما يذكر هناك عرفت به ان وجود طرفي التشبيه
سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع
عن حمل الكلام على غير التشبيه اى الاستعارة واذا عرفت هذا
فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج
الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس
بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة الأصلية للتشبيه وعرفت
ايضا ان نحو هذه الأمثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه
دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا نحو
رايت بفلان اسد ولقيتني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان
ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة
في موصوفها فكانه قيل في هذين المثالين بلغ فلان في الاسدية مرتبة
صح معها ان ينتزع منه اسد اخر وح يخفى تقدير اداة التشبيه وقد يجيء
التجريد في غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم اى بلغ من الصداقة

مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله هو اسد في صورة
انسان من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلائم
المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يمكن
فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد الا
انه في صورة انسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض قوله واذا نظر
اليه لم ير الا اسدا اقرب من هو اسد مع زيادة حصره في الاسدية ولا
بعد في تقدير الأداة كان يقال لم ير الا مثل اسد وان ابيته عرفت
جهة الاسد يدل على لزوم الأسدية له وتقدير الأداة بعيد وفي قوله
ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله وصلتك بفلان
يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الأسد منحصر فيه وقوله ليس هو آدميا
بل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية ويمتاز
عنه بالتصريح بالمنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير
الآدمي من الحيوانات التي يوصف بالجراة وقوله كل ذلك تشبيهات حملا اى سميه
وقعت خبر القول ان نحو رايت بفلان اسدا الخ قوله لا فرق اى بين
هذه الأمثلة وبين قولك هو كالأسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ
منه او اراد ان لا فرق بين هذه الأمثلة في انفسها الا بكون بعضها
ابلغ من بعض وانما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها
كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس
الامر في شيء من هذه الأمثلة كذلك فهي من باب التشبه اذ لا واسطة

اشارة الى ان قوله ليس هو آدميا متعلق
بما بعده فقط لان ما قبله مستغني عنه في افادة
الحصر بكلمة انما ومنهم من يكلف تكلفا باردا
وعده لطيفة حيث جعله متعلقا بطرفيه معا
وقال مثل ذلك متبع في شعر الفردوسي حيث ذكر
بين لفظين لفظا لا بد من تعلقه بكل منهما ليتم المعنى
كقوله في صفة رستم التي فرزنه على الارض وجلس
فوقه ثم حزّ راسه فرو گردد سر گردش از تن جدا
پس انگه نگندش چو بزاردها وانت خبير بان
قوله وجلس فوقه ثم حز راسه لا يلائم قوله فرو
گردد سر ما نحن مستحسنه هـ

بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهبت جماعة الى ان التجريد الواقع
في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد اسد
من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه وهذا اختلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه
بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم
الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك
زيد الأسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض
هان الخطب في اطلاقه كقوله زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد كالاسد
ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغير
صورة الكلام كان اطلاقه اقرب قوله فالخيط الأبيض هذا تفريع
على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين مانعا من الحمل على غير التشبيه
كان الخيطان في الآية معدودين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من
الفجر المعترض في الافق بالخيط الأبيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل
بالخيط الأسود وقوله من الفجر بيان للخيط الأبيض صريحا ويعلم
منه بيان الخيط الأسود ضمنا كأنه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش
الليل ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على
تقدير عدم البيان فان قلت فهلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة
التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من
نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا

فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى
ان ما نقل من اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه
عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه وكان يقوم بالليل
وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال
ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل وقيل
كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من ابحاث
التشبيه ذكر في صدر الاصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه
وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد وقبول
ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها دون الغرض فان
فائدة الشيء خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا حال الشيء صفة له
متأخرة عنه وقد نبه عن قريب على انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة
التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا
ويؤيد ذلك انه اذا عرف التشبيه بقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في
شيء بالكاف ونحوه واذا صور بالمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت
اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف اداة التشبيه مبالغة اراد ان
يذكر ههنا مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة ذكرا او
حذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا واما ان يكون المشبه
مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف
صارت الاقسام ثمانية اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف

صارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة تفيد
قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه
يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على من
الحذفين جامع لها بين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف
الاداة وحده فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف
الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شئ
من هذين الحذفين لا قوة اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهي
ايضا قوية الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف
الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه
لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة ومن
قال انه اراد بلفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة
بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد
في جواب من قال من يشبه الاسد كانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه
الاسد زيد فلا تنحصر المراتب في تلك الثماني اجيب بانه ليس يشبه اذ لم يقصد
به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم فما
الكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان الشبه اي التشابه
يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يحصل التضاد الذي
هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما
فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين

لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه
احد موصوفيهما الى الآخر قصدا الى تمليح اي اتيان بشئ مليح او الى تهكم اي استهزاء
وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان انه شبيه بالاسد ويجعل البخل سماحة
فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان
معا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين على نهاية
وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدمه توطئة لهذا التنزيل ومعنى قوله
حاتم ثان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة
التشبيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان
الاصل الثاني من علم
البيان في المجاز وتضمن التعريض للحقيقة يريد ان التعريض للحقيقة على التبعية لما
بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في
الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل
غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف
على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه يتوقف على المعنى الحقيقي فناسب ان يذكر
الحقيقة في اصله ضمنا ويتقدم في الذكر عليه اصالة والكلام في ذلك اي في بيان
المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها
وذلك التعرض هو بيان ان سببه دلالاتها اذا هل هو الوضع او ذوات الكلم ومفتقر
الى تقديم التعرض لمعنى الوضع تفسيره وللواضع بالاشارة الى من هو وان كانت
على طريقة الترديد وانما افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سيأتي من اخذه
الوضع والدلالة في تعريفي الحقيقة والمجاز من تقسيمهما الى اللغوي والشرعي

وغيرهما قوله في تحققه اي في ثبوته للفظ لا في وجوده في نفسه لأن
الأختصاص امر اعتباري قوله بحكم التقسيم اي العقل الحاصر بلا شبهه
اما الذات اي ذوات اللفظ قوله من يحكي عنه ارادعباد بن سليمن
الصيمري واشار بلفظ يحكي الى ان اختياره للأول ليس ثابتا يقينا
لما سيذكره من احتمال التاويل والاشعري مع كثير من المحققين اختاروا
الثاني والبهشمية اختاروا الثالث قوله لكان يمتنع نقله اي لكان
يمتنع ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا
سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوصفه له كما
في العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من
الألفاظ قوله على معاني الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقد
في حقنا فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها لأنا نقول ح لم يكن الدلالة
على المعنى مستنده الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله لما تقدم
لي اشارة الى ما ذكره من ان الناهل اسم للريان مع اطلاقه على العطشان من باب
التفاول قوله لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم
ح من قولك هو جون ان يكون الشخص في نفس الأمر متصفا بثبوت السواد
وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ في
انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومه منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه
يستلزم تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه
عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليها عن ذات اللفظ كما يمتنع ان

ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ معنى فهمه منه بخلاف ما اذا كان دلالته
على المعنيين المتنافيين بالواضع لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ وقد تمنع
يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبته ذاته لهما
معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص لان من سمع اللفظ المشترك
بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا في مثل قولنا هو ناهل مع لا شك ان الدلالة الناشية من ذات
اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر
قوله ان للحروف في انفسها خواص الظاهر ان القايل بهذه الخواص ائمة علم
الاشتقاق مع القايل بخواص الأوزان ائمة علم الصرف وذلك ان تنسبهما معا
الى الكلام الجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه
والهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف ان
يكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان
بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة
هي المجموعة في قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهوره هذا هو المشهور
واختار المص ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قد كان زجم وتطا
وان ما عداها مهموسة والشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا
تاما فلا يجري كما في حروف اجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت
جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف لم
يروعونا قوله وغير ذلك من بدنه الاستعلاء والانخفاض والانطباق

[illegible]

[illegible]

والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها ويستدعيه صفة خواص مع ضمير بينهما ومنها للحروف وضمير بينهما للحروف والمعنى وقوله ان لا يهمل التناسب دال على ما هو عامل في اذا اخذ ومثل ما ترى صفة فضاء ما بينى منسوب الى ما بين اى بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريكها العين من النعلان والنعلى يناسب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب النحل والجيدى وهو الحمار الذى يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه وقوة الضم فى فعل يناسب ان يوضع لافعال الطبائع اللازمة ولهذا لم يغير العين فى مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد فى فعل يناسب التكثير فى معناه قوله وفى ذلك نوع تاثير لا نفس الكلم فى اختصاصها بالمعانى لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات قوله والحق بعد اى الحق بعد ما اشير اليه من ان لنفس الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تاثير فى اختصاصها بالمعانى احد هذين المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك النوع من التاثير ليس كافيا فى الاختصاص المقتضى للدلالة بل هو كما صرح به باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعانى دون بعض ونردد به الحق بين المذهبين الاخيرين ميل منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين فى موضعه والتوفيق من الله اما لخلق

علم ضرورى بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعانى واما بالوحى الى واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع فى المذهب الثانى ليعطف عليه الاصطلاح ويشير الى انه لا ينبغى من واحد بل لا بد فيه من توافق من جماعة ولم يصرح هنا بطريق الاعلام لظهور انه الترديد والقرائن كما فى الاطفال بل صرح به فى المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقولا فى الموضعين منصوب على انه مصدر موكد لنفسه وقوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان الكلام فى هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده و قال معنى بالتنكير اى اى معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئى كتعيين لفظ الضرب بازاء معناها ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلى كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبنى للمفعول الى غير ذلك مما تتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس فى المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصى ولا نوعى اذ لا بد فى تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو ظاهر او كلية كما فى اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها

[illegible]

وحده ثم ان اعتبر معها ان يكون هناك قرينة ما دالة على المعنى المراد ومن
قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده
ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق
فيكون وضعا ثانيا قوله اذا اعتبت بازاء ما اردته اي ما اردته من المعاني
اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينك بناء على قانون العلاقات المعتبرة
في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل هنا اللفظ بالكلمة اشارة
الى ان اللفظ بما ذكره من التعيين صارت كلمة مع ان المذكور في تعريفات
الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الآن تمهيد للشروع
في تعريفاتهما قوله غير ممتنعة وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة
مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه في صدر
فصل علم البيان قوله على ذا اي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها
تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها فيكون مجازا واهمل
ذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث بين خلاصة اصل
المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع
له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح
او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد
فهي المجاز وحده فالحقيقة هي الكلمة قد سبق توجيه
التعرض لها في اصل المجاز وتقديمها عليه والتاويل في الوضع هو ان
لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد ان يكون مبنيا على

تاويل في ذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى
الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا
فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث الاستعارة
تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا
عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحته لان لفظ الوضع وما اشتق منه اذا
اطلق تبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم
لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية و
نظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن
المبتدا في زيد قام وفي حد النعت عن الحال بقيد الاطلاق وقوله على
اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله تعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة
مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح
ان تعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو
متعلق بقوله تحترز اي انما تحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول
الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الآخر وهو انه مجاز عقلي
وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ان يقدم قوله على
اصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع فاصلا بين تعد وما عطف
عليه اعني ولا نسميها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح
التخاطب كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة اذا استعمله

اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه ح مجاز قطعا
مع دخوله في الحد ودفع بان الحيثية مرادة اي المستعملة فيما هي موضوعة له
من حيث انها موضوعة له وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد
قيد اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به غرض التوضيح او توهم
ان الحيثية لا يعتبر في الحدود قوله ولك ان تقول وضع في هذا الحد قوله ما
تدل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان
الوضع اعني تعين اللفظ بازاء معنى بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها عليه
بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بما للوضع مدخل فيها ووضع ايضا
في هذا الحد السابق قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاويل في الوضع
في الحد السابق واحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة
وان فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي
والتاويلي ليست مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما
اريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان من
جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء
على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة
المشترك بطريق الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل الدلالة
على المعنى المراد لكن يتجه عليه ح ان لا يكون دلالة المشترك الماخوذ مع القرينة
دلالة ظاهرة حاصلة من اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك عن الحد
ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي المشترك تحقيقي

القرء بالفتح افصح منه

فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله
او القرء دخول المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني
فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا الى
الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا
ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما و
ذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه يتضمن تعيين اللفظ للاحد المطلق
لا المجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء
مطلقا اعني غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق
الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق بمعناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا
الى الوضعين قوله في ان لا تجوز اما ثانيا وهل يصدر بمعنى الفاعل اي في كان استعمال
القرء في غير التجوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي في كان استعمال
في ذي ان لا تجوز وهذا كما ترى مردود جدا اما اولا فبان الوضع لكل واحد
منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما
وهو مما لا ستره به ويوضح ذلك لا شبع كون اللفظ مشتركا بين معنيين
فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يردد بين معان ثلثة اعني ذلك
المفهوم الكلي وفرديه واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء
فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه فكيف يقال ان المقصود به
ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا
للقدر المشترك يستلزم كونه متواطيا فالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا

بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة فان

ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه يتبادر منه الى الذهن ان

المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ

له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع يستلزم

دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر ورجحان

وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على ذلك المعين المراد

ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعين الآخر مع كونها

راجحة بالقياس الى ما سواه فذلك المشترك على معانيه المجازية في ان لا يتجاوز

لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل ارادوا انه في ذلك الاستعمال لا

يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما الى

ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور

واما على الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظائره

قوله اما اذا خصصته بواحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في

قوله القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفي الحيض يعين للطهر قوله

كما كان الوضع عينه بازائه بنفسه يعني ان تعين لفظ القرء بازاء الطهر

يقتضي ان يكون هو الدال عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل

عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين

الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي جزء من مقتضي الدلالة

ههنا والاشارة الى هذه التدقيقات التي اوضحناها فائدة انه اي ما

ذكره من جعل المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص لطيفة فضل تامل

منك فاحتط اي استعمل الاحتياط في التامل قوله المستعملة في معناها بالتحقيق

خرج بقوله معناها ما عدا الاستعمال من المجازات لان المتبادر من

لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعارات

فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلثة

للحقيقة كما نبهناك ولابد في الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية او

التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخوذ يريد به ما ذكره من انه

متى تعين عندك صاحب الوضع نسبت الحقيقة اليه يعرفك اي يجعلك عارفا

بامكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك الثلثة وذلك بانه يتعين مثلا ان

الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد يسمى امثال

هذه اصطلاحية وعرفية خاصة قوله واما المجاز ذكر ههنا كلمة اما اهتماما

بشان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود

الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعة اي هي مستعملة في غير

الموضوع له بالتحقيق فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له بالتاويل

ولما لم يمكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال

في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد آخر يقوم مقامه فقيد

اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا

بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب

ان يكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز

ح ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب
اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة
فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل
في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له معينا لا مطلقا
وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في
غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان
يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع
حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه اعاد لفظ الغير
ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمالا فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار
الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام دون عن
اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن
ان يخرج وقوله نظر العلل لاحترازا ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق من
تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله بالنسبة معطوف على
محذوف اي فيما يكون موضوعا له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة
الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق
المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فيتنوع اي
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه
بل للمكنى به وهي مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى
الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي

وههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملة
فيه لما سيصرح به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييده
فيما سياتي للحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في
آخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة
اي التي ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به
معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في
مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه
داخلا في الغرض الاصلي ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة
الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة
بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع
له اصلا كما في قولك لمن لا نجاد له انه طويل النجاد قصدا الى طول قامته و
اما ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من
حيث التصور دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور
المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال
فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور في الكناية دون المجاز تحكم
فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم
وجود القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه
القرينة واجبة فيه وح يجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله في معنى

معناها بالتحقيق ظرف اعني قوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه والعامل
فيها معنوي كانه قيل المستعملة فيما يناسب ومعناها ملتبسا بالتحقيق وفائدة
ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقا
لكونها مستعملة في معناها بالتأويل وبل قوله المستعمل لا في ذلك اي في معنى معناها
والجار اعني بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة من معنى معناها وقوله
في ذلك النوع متعلق بمعناها اي ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على
حدود المجاز بانه يجب ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب في يدك وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه
يصح واجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد
في ذكر الغلط وهو غلط اللسان المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون
خطأ في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ
في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان تتبعات التراكيب ليست مما
استعمل فيها الالفاظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد
الحقيقة فقد اشرنا اليه والى ماله وما عليه قوله ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان
لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وقيدها بغير الكناية لان الكناية تفتقر في
دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في دلالتها على معناها الا
والباء في بنفسها متعلقة بان تستغني وقوله ولتعينها تعليل للاستغناء بنفسها
عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها لمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء
وقوله واما ما يظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة

حكى كلام المصنف على ارتضاه ... في توجيه كلامه

غير كناية محتاج الى القرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية
بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين موضوعيه
تبادر منه الفهم الى الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واما تخصيص
باحد موضوعيه فانتصب دليلا والا فيقف على معين وذلك التخصيص
لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر قوله ومن حق الكلمة في
المجاز بالعكس في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال ومن حق المجاز ان لا يترك
لفظه من مكان حقيقة منحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله لتعينها
على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي لتعين ذلك الغير
الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة بين
المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب اي لوجوده
على ان المكان مستعمل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان يكون
لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمنزلة التناسب قوله اذا وجب اي
ثبت ولهذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا
او شرعا قوله واجب لها ذلك اي ثبوتها في موضعها وقد اكده بقوله
ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله فمعناها الواجب قوله
فهو عندي للتأنيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا
بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التأنيث واما على
الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى تكلف وهو ان
يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها

تكب

الكلمة فيجب التانيث كما يقال جرت بقبيلة بني فلان وانما ارتكب

هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التانيث وذهب

الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما

في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد

انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة

التي تعدت مكانها الاصلي ومكانها الاصلي اي جازته وانما فسر قوله غير ما

موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه بنفسها لمزيد اظهار تعديها عن مكانها

الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه

من نوع لم جعلت هذا المجاز الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان

المجاز طريق الى تصور معناه ومسلك اليه قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه

روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التنا

سب لا يقتضي لا اشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على الدوام

بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق وازال

الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فان

سمي انسان له حمرة باحمر كان المسمى ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة

لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا

زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته بحيث لا

يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في

الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان

وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبار ذات ما مع

خصوصية معنى الحمرة داخلة في مفهومه فلفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات

فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه

اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا

عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا

كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت

ما تقول في كتاب وآلة اهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت

بل من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوص

المعنى ايضا وصار بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر

ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن

المسمى كما اذا سمي من له حمرة باحمر اي جعل علما له والثاني كنحو كتاب وآلة

واعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم

ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما

مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما

اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس و

الجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما

كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والآلة والمعيار في تمييز الاسماء

التي دخل في مفهومها المعاني عن الصفات ان يوصف ولا يوصف

بها على عكس الصفات فيقال مثلا آلة واحد قديم ولا يقال شيء آلة

وتعالى كتاب كريم ولا يتعالى شيء كتاب قوله ان تزل مفعول له بتقدير مضاف
اي ابو التسوية مخافة ان تزل قوله الصحيح اطلاقه عليه اي على الانسان الذي
وصف بالحمرة قوله عن الآخر متعلق بما في ابن من معنى البعد قوله وان
كثيرا ستروا اي من التسمية باعتبار المعنى ومن الوصف قوله لكونه مجازا
عقول الاشتقاق قياس كذا لمعنى من الاباء بالكسر اذا حار واصله وله قوله
او لكونه معبودا والاشتقاق قياس كذا ابو الفتح الاثنية اي عبد والمقصود
ان لفظ الله علم لخصوصية العلمية كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه اذ
لا يتفاوت الحال هنا بخلاف احمر علما لجواز زوال الحمرة فيزول
العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله فظنونا اسما اي حيث
جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل
الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه
على غيره قوله يرسون اي يسبوننا والحال ان موضع السب كالهم
الذي هم فيه ليلا ونهارا قوله غفرا اي اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من
نسبتنا الى الباطل وسبهم ايانا   وحد الحقيقة والمجاز عند
اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد
كلمة كل في الحدود سائغ في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام
المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة ولا شك انهم
يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة
التي اريد بها كذا فيحصل المقصود بالحد مع تقرب الى الفهم و

واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع
واضع تنزل ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز
المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده ويخرج
الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع
بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما ارتكبه في حده و
خروج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حدهم حده قوله ليعم
واضع اللغة وغيره وذلك لانه بتنكيره وابهامه دل على انه اريد به واضع
ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان الاصل
والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متأخرة عنه لان
اصحابنا يجعلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان الى معان اخر قوله
وانما يذكرون هذا القيد تقريرا للمعنى الاول فان قلت هلا حمله على
الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ
له الى غير الوضع اعني العلاقة المصححة لاطلاقه عليه مع استناده الى
ما هو موضوع له قلت انما لم يحمله عليه لان معنى وقعت له في وضع انها
وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية
ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد الى غير الوضع قوله والذي تقع له
الكلمة في غير الوضع هو ما تعنيه وله تعلق بواسطة الوضع لا يقال هذا
تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما لا تعلق له بها
لا عادة ولا اعتقادا لانا نقول قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر

في الوقوع

في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا بأس عليه في ذلك لأنه
بصدد بيان ما ذكر تقرير المعنى الاول ولك ان تقول اراد بالتناول العقلي
ما يعم العادي والاعتقادي ايضا قوله فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة ان
اراد به وقوع العشرة لكل واحدة من الخمس على الانفراد فالأمر
ظاهر والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها لمجموعهما كان الامر مبنيا على
ما قيل من ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة
التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع
واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع
ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر وقولهم للملاحظة بين الثاني
والاول اي للملاحظة بين الثاني علاقة بينهما تخرج الحقيقة المستعملة في غير ما وضع
له بوضع آخر وتخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذ لم يقيد بالقرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد على حده الغلط فقد ساوى هذان الحدان
ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتأمل قولي وقولهم فتأمل قوله واعلم ان الكلمة
حال وضعها اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقها ان لا تسمى و
الظرف اعني حال وضعها معمول ان لا تسمى بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق
بما في حقها من معنى الفعل وجاز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر الكلام
هكذا حقها حال وضعها ان لا تسمى لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في
حدي الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله
كالجسم حال من المستتر في ان لا تسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا تسمى ساكنا ولا

متحركا وانما لم يسم بذلك لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأول والحركة
هي الكون الأول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث له كون اول في مكان
اول فلا حركة ولا سكون قوله واما حال الوضعين الاخيرين ان الشرعي والعرفي
فحق الكلمة كذلك اي ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا اصلا لكن حقها في حال الوضع
الاول اي اللغوي ان لا تسمى بهما على الاطلاق اي لا تكون ح حقيقة ولا مجازا اصلا
وحقها في حال الوضعين الاخيرين اي المتأخرين عن الوضع اللغوي ان لا تسمى بهما
مع تقييد الحقيقة بنوعيها اي لا تكون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجازا
للحقيقة الشرعية ولا تكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا للحقيقة
العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعيها لانها الأصل وذكر المجاز بطريق
الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان
الاطلاق قد يحتمل في ذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى آخر
بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه بحسبه فح لا يكون الكلمة حقيقة
ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع
او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله في الاصلين اي المجاز و
الكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامهم اغلاق وتعقيد
صرح باشتماله على الحشو ايضا قوله وان يسوم اي يسوق ما عند السلف ومر بيا
حال منه وكذا قوله متعذرا او الاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد
وتأبد بالضم وبالكسر اي توحشت والاماطة الازالة والنقاب ما على الفم
من النقاب وفاعلي حال من فاعل يسوقه كما ان منتهين كذلك قوله اجروا

اليه اي كاتب افكارهم والساقة والغاية انا خواي اناخ الملك الركاب لديه
فاتوا التي استناخا اي ما يرونه وما نحن نراه على الخصوص في بحبوحه اي وسط
ذراه اي ذرى ناملك وهو بالفتح الكنف والستر وبالضم جمع ذروة بضم الذال
وكسرها وهي اعلى الشيء عند استطلاع طلعيهما اي عن طلب الاطلاع على
حقيقة ما يرونه وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز
لا المجاز المفسر فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي
هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي قسمان الظاهر انه اراد به اللغوي
الذي عينه بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج
في اللغوي المعتبر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المص كما سيجيء معترف بان
حده للمجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا
بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على راي السلف كالتقسيم الاول
لكن يرد ان حده المذكور للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال
اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض
بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج
في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التاويل بما
يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه
كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله ولها انقسامات اي وللاستعارة
انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي
على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى

المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام المجاز الراجع
الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك المتضمن
للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالي عنهما مع ان مباحث غير المفيد اقل
من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل
تقريبا للناظر في التوجه الى الاكثر قوله ويتلوه الكلام اي يتلو المجاز العقلي الكلام في
الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصله كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل
على حده واما تقديمه اللغوية على مجازيهما فلانه اخذها في حدوده قال
الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة لك ان تجعل قوله المجاز
اللغوي خبر الفصل الاول كما تقتضيه عدة الفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري
في الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الا
فاستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول والفنون ولك
ان تجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه وتقديره
هذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون
قوله المجاز اللغوي الى آخره مبتدا خبره ما بعده اعني قوله هو ان يكون
الكلمة الى سابقه وفي حمل ان يكون على هو مسامحة شايعة في الكلام ولا بد
من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذو ان يكون الا ان التصريح بهذا المضاف
في الكلام مستبشع جدا مع قوله مع قيد ان يكون انف مرسون يدل على
اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان نقل
ائمة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال شاهدان به وباعتبار قيد كي

المشفر والحافر في مفهوميهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه هنا من كون
الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه
من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اي استعمله
في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة
وحاجبا مزججا ان يكون مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم واختار
ان مسرجا ماخوذا من السراج اذ يقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه وجعل
معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة غرابة تخل بالفصاحة
والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال حج
قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول المستعمل هو في خصوصية الانسان
بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس نحو لك رأيت رجلا فانك لا تريد به خصوص
زيد مثلا قوله او مثل المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان يجرده عن
قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج في ذلك
فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو
الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر
ح استعارة لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله ومرسنا قوله اي
هذا الفصل ابتداء كلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم
الوضع اي اي وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه
لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم
العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله عند المصير ظرف لقيامه مقام احد

المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد
المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر
بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به
الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه
تابع عارض لها كانه امر خارج من مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام
الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم
فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة بعد تصويرها بصورة ما هو
مظهرها وايضا في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سياتي وليس ذلك
في المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه انف انسان وشفته ورجله
بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني
المشبهة بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا
استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين
مجازا فيه من نوعين متباينين قال الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجع
الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى حكمها قوله هو ان تعدى الكلمة لم يذكر في هذا التقسيم
ما يميز هذا القسم من غير المفيد والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم
المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعدد في الاستعمال تم بناء على ادعاء
كون المشبه عين المشبه به ولا في غير المفيد ايضا لتغاير ما هو اصل المعنى واللازم في
قوله لتعلق النعمة بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله يصدر عن
اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنعمة واشتهار الايادي بمعنى

النعم لاينافي كونها في الأصل مجازا لغويا قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا
اردت اي بلفظ اليد القوة او القدرة كانه اراد بهما معنى واحدا
كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان القوة صفة يتمكن بها
الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة يتمكن لتوثر
على وفق الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف
واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب المادي
للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش لكون تعليلا لظهور سلطان
القدرة في اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة السليمة قوله ولذلك
اي ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى
المراد والمعنى الاصلي تجدهم لا يطلقون لفظ اليد على ما لا ملابسة بينه و
بين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه
الحقيقي قوله ونحو ان تراد المزادة بالراوية المزادة ظرف الماء الذي
يستقى به على الدابة التي تسمى راوية قال ابو عبيدة لا تكون المزادة الا من
جلدين تقام بجلد ثالث لتتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف
الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود
قوله او ان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لتقريبه مما تقدم اذ هناك
اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف باو وقال
بنحو من الجهة المذكورة اي بالمحمولية التي هي قريبة من الحاملية والحفض
بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت واسقاط في الاصل

ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح
والربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال و
الناظر للمبالغة كفروقة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان
هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا يرى انه لو حمل على ظاهره
الذي هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا
ادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة
الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص
وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث
من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بالسنام
عطف على بالنبات اي او ان يراد الغيث بالسنام فانه ايضا من اطلاق
اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب
قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن
من ربابه نصف غيثا يقال استن الفرس اذا ارتفع يديه وطرحهما
معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن
اطلاق اسنمة الآبال على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب
البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ
ثمانية ازواج من الانعام مطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل
الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى
او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حيث انها

كتبت في اللوح قوله لاسيما اذا نظر الى ما ورد يعني انه اذا نظر الى ما ورد
في الحديث كان وجه ذلك التعبير اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها
في معيشتها على انزال الماء من السماء ونزوله مما يتوهم من انها قد يعيش بما
ليس من ماء السماء بل من مياه الارض والصخرة هي صخرة بيت المقدس وتحت
كل صخرة لها كبيرة من جبل قوله وبسبب هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الماء
الى الصخرة ثم قسمته هو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء اي الى
الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض
كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله ومما
نحن فيه اي ومن اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب
الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء المطر الذي هو سبب رزقكم وقال
بعضهم يجوز ان يشبه التلبس الذي بين الرزق والسماء بتلبس الظرف وفيه
وكون الرزق في السماء فيكون ح مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما
كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي
ايضا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة وانما يكون معناه مجازا
حكميا ان لو نسب ظرفية غير السماء للرزق الى السماء فتدبر قوله ومما نحن
فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني هداه الله واضله الله
مع الاختلاف لانهما على حسبهما عند اهل السنة وهذا المسلك اشارة
الى اعتبار علاقة السببية المناولة لاطلاق اسم المسبب على السبب كما
في اكثر الامثلة وبعكسه كما في مثال الاكاف والدم ومعنى اللطف به

الصق به اللطف يقال لطف بكذا اي بر به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية
باللطف دون خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه من استحقاق المكلف
باهتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا له اختياريا وفسر الاضلال بالخذلان لا
بخلق الضلال لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه تعالى قوله اي العناد
المستلزم للنار هذا صريح في ان اسم النار المسبب عن العناد اطلق على
سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك
العناد فلا مجاز ههنا وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اي النار
دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون
المعنى انما ياكلون في بطونهم اموال اليتامى الموجبة الى النار فاندفع توهم
التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظه
لكل اشعارا بجهة سببية تلك الاموال للنار قوله اول البيت ان لنا احمرة
عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا على
سمان وقوله اي علفا ثمن الاكاف بيان لوجه سببية الاكاف للعلف كما
ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى علاقة المسببية
الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدا وللتعلق خبره و
كذا قولهم مبتدا وللتعلق بينهما اي التعلق سببية الدية للدم خبره وعلى هذا
يصح ان التفسير قوله هذا المسلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه
كما ترى بعيد عن سياق الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير
بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله

مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبني
للمفعول مع التانيث مسند الى قرات بتاويل اللفظ او الجملة وانما
ذكر المصدر اعني استعمالا لاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء
ووصفه بمجازيا للتنبيه بكون قوله استعملت مع ما في حيزه بيانا لقوله ومن
امثلة المجاز قوله تع فاذا قرات قوله والسنة بالجر عطف على الفاء يعني
ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتهما ان الفاء دلت
على تاخير الاستعاذة عن المراد بقرات والسنة المستفيضة دلت على
تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرا
معنى غير نفس القراءة ولا شيء يراد ههنا سوى ارادة القراءة قوله ولا
يلتفت قد نقل ائمة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن
القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك بمخالف للمعقول بل
اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب بالقراءة والاعتداد بهذه
الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور المهم في حال القراءة
فلذلك نهى عن الالتفات الى تاخير الاستعاذة وعد تاخيرا عن
ضيق مجال المؤخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجاز
وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقاربت قد يقال جاز
ان يكون فعال تفصيلا لنادي على قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم
على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب
الاجمال في الذكر واذا حمل مجيء الباس على الاهلاك كان اهلكناها

٢٠٩

بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بعد ما اريد بالاهلاك وقد مر
انه عد من باب القلب وانه فسر مجيء الباس بالحكم بمجيئه واشتهاره ولما
حمل الباس على عذاب القبر او عذاب الاخرة فلا يصح لان الحال
اعني قوله بياتا او هم قائلون يابى كل الاباء وانما خص وقت
البيات ووقت القيلولة بمجيء الباس لانهما وقتا الغفلة والدعة
فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون قرى
انه بالفتح على ان لا زائدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع
رجوعهم عن معاصيهم لان الله ابى ذلك او على ان هنالك مبتدا محذوفا
اي وحرام عليهم ذاك اي المذكور في الاية السابقة حذفا مطردا وقرى
انه بالكسر فلا بد من حذف المبتدا او على التقادير كلها هو قرينة على
ان اهلكنا بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور ممن
اهلكوا حقيقة بل ممن اريد اهلاكهم قوله ومنه ما آمنت فصله عما قبله
اما لخفاء قرينة واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف
حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من
الذين اقترحوا على انبيائهم الايات وعهدوا انهم يؤمنون عندها
فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون
لكانوا انكث وانكث الا ان ما ذكره المصنف ادق معنى وابلغ في الوعيد
وذلك ان ترتب انكار ايمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون للوصف
بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته وتقدير

المعنى (margin note beside the right-hand page)

من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم يكون الى ... عن ان ... ح (margin note on the left, partly illegible)

الكلام ارادة اهلاك هولاء فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها
لم يؤمن واحدة من تلك القرى افهولاء يؤمنون ونحن على ان نهلكهم
وفي تنبيه الانبياء عن اصرارهم على عدم الايمان مع الوعيد بارادة
اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما حملت الامتناع الى استماع من نوع الاستعادة
عما ذكرت من كون قرات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن
اى ضيق مجاله في فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء للشرب
عللا بعد نهل لانه اى لان التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو
ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا كان
اى ذلك الجرى المستفيض قوله من اذا تكلم مفعول ثان ليريك وكلمة اذا
متمحضة وجاز ان يكون صلة للموصول اى من يكون ويحصل في زمان تكلمه
بخلافه وكمن صلة لغير قبله مفعول ثالث له اى يكاد يريك المتكلم بخلافه
كمن خالف السيرة المرضية التي يلقاها اولو العقول بالقبول الا
ترى انك اذا قلت احدث فم الركية ضيقا كان مستنكرا لمخالفته
ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله اليس كل احد بيان لجريان التجوز
بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه نحو
اشارة الى ان له نظائر كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت و
للخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفرج السين الى
غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك مع ان اختصاص
الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق

بحسب وضعه جعل الشيء ضيقا واما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك
سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة
تجوزا قوله فينزل اى كل احد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في
ثم يامره قوله تجوز مراده اى مراده المجوز والمعنى مراده بحسب تجويز ارادته
وهو السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بتغييرها
فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة
بهذا قيل وليس بشيء اذ لا يكون المثال ح من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا
فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة
المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مآل هذه العبارة اعني
ضيق الى قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا
ينكشف كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المحققة والى ما ذكرنا اشار
بقوله انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد الحفار التوسعة اى هناك
ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فنزل مجوز مراده وارادته السعة مرادا لهما
ارادة السعة لا معناها الحقيقي كما توهم ذلك القائل وبنى عليه كلامه معكوسا
معترفا بان ضيق فم الركية من تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير
عنها به وقد يقال احداث الشيء ضيقا من توابع التضييق اعني العدول عن
معنى السعة الى الضيق فليستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه
المص قوله اما يجب جواب متى جرى على معنى يجب ان يكون في ذلك التجوز
في الاقرب الذي هو كونه اجرى واجرى وانما كرر اجرى مع العطف

نظرا الى الاستفاضة جريانه في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان
واكثر استفاضة في الاستعمال قوله واشتاق ذلك بالرفع عطفا على المرفوعات
السابقة اي ومن امثلة المجاز اشتاق ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله مما يعدى بان
للاشتمال لفظ الكلمة مظهرا وقع موقع العايد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي
يعدى عن معناها الاصلي وقوله لتعلق بينهما متعلق بتعدي وقد بالغ في تعميم
التعلق بقوله مهما كان الى آخره لكنه اراد انه مشروطا بان يكون نوعه معتبرا في
اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين
جميع الاشياء قوله والتعلق في التعليق لقوله يحمل على صيغة المبني للمفعول
والمراد ان مذهب الجمهور ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زايدة كما في قوله لئلا
يعلم وذلك لانه لا يشتبه على احد ان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى
ما منعك عن ان تسجد وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة لا زايدة بل يكون قرينة للمجاز
في منعك وبيان ذلك ان من المانع الصارف عن الفعل ومن الداعي الى تركه تعلقا
معتبرا من ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى
دعاك ويكون الجار المحذوف كلمة الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد و
ان يقال مراده دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل دعاك ما دعاك لعدم الا
ويجوز ان يقال اراد بالضمير في لفظ منعك المقرون بكلمة ما حكاية فقال ما منعك بمعنى
ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان
تتبعني وعنده منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله
وشدة الزجر على المعاصي والمقاتلة من اتى بها من كفر او الى عدم لحوقك لي

لتخبرني عن ما وقع من الفتنة ولا يكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى
منه فصله لكثرة الاختلاف فيه ولانه باب على حياله وتحقيق الكلام في كونه
مجازا مفتقر الى التعرض للتناقض وذلك لان قولك له علي عشرة الا واحدا
كلام متناقض بظاهره لاقتضائه اولا ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضائه
آخرا نفيه وقد افترقوا في التفصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان
المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب
وضعت لمعنى واحد كلمتين التسعة مثلا عبارتين احديهما مختصرة وهي لفظ
تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه
اريد بلفظ عشرة مثلا آحادها باسرها ثم اخرج باداة الاستثناء بعضها عن
تعلق النسبة التي تقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او الانتفاء فقط
بهذا اللفظ عشرة باقية على معناها الحقيقي الذي يدل عليه حال افرادها وقد اخرج
بعض آحادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المص من
كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء والعشرة مثلا مستعملة في التسعة
وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت
اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا اذ
لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل
اخراج الشيء عما دخل فيه هو وغيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء
بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا
ناقض آخر كلامه اوله بل من قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع

فظهر ان يحقق كون المستثنى منه مجازا يبتني على لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر
الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عما للتناقض من المباحث
والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من
المجاز بمجاز التعدية عن مكانه الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بالحكم او
لا لحكم العقل او معنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا لحكمها واما تسميته مفيد الحقيقة بشبه
شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به لما سيأتي في آخر بحث الكناية من ان بني
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد تحقق
اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد
فقد اثبت بنفسه ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه
شاهد لان المعنى الاصلي ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور بل
شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى هي المرادة في نحو الشعر لم يتصور فيه
شبه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به

الفصل الثالث في الاستعارة

فسر الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه ليتناول
المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية واراد
بالتشبيه التشبيه المعنوي وهو ان لا يصرح هناك بما يدل على جعل احد طرفيه
مشبها والآخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله وتريد به الطرف الآخر ارادة
الطرف الآخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرحة بها حيث ذكر لفظ
المشبه به واريد به المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما في الاستعارة
المكني عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة قوله مدعيا حال
من فاعل تريد وقوله دالا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد
بما يخص المشبه به ما يختص به اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه كما
في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الدال اعني مدعيا
والا لحقق ما بني عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شيء قوله بافراده في الذكر
يعني بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا منبها على حقيقته
قوله اذا المنية انشبت اي علقت اظفارها وتمام المثال معروف وفيه اشارة
الى البيت المشهور لابي ذؤيب قوله بادعاء السبعية لها اي للمنية يصرح بان
المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورة السبع لا السبع
الحقيقي وقوله يبرز جواب متى ادعينا وفي معرض ظرف ليبرز بعد تقييده بالظرف
الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا تعليل ليبرز على معنى حكم ببروزه نظرا الى ظاهر
الحال قوله ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب او الناب لما ظهور نفس
السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك يعني وهو ان يكون له مخلب او ناب
ولفظ كذلك حال من المستتر في يعني وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى
الاستعارة في لفظ المنية كما تقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل يدل على
ثبوت معناها في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما
ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة
التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تسميتها اي صيرورتها اسما
دون تسميتها لان البروز بواسطة التسمية الذي هو بمنزلة الفساد والشجاع اسم الاسد
لا بواسطة التشبيه الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول مع قيد عدم الفرق بالنظر الى

الدعوى لأنه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المتحققة سماه باسم المخلب
وضعا دون المتوهمة قوله وههنا سؤال وجواب ذكر في فصل الاستعارة
بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه كالمنية مثلا داخلا في جنس المشبه به
كالأسد ينافي الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها اقوى من التصريح
باسم جنسه فيلزم الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكلي واجاب
عنه بالتأويل في اسم المشبه كما ستعرفه قوله وسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
كما في الاستعارة المصرح بها كقولك في الحمام اسدا او المتروك كما في المكنى عنها
كقولك اظفار المنية مستعار منه وسمى اسم المشبه به كلفظ الأسد في المثال
الاول ولفظ السبع في الثاني مستعارا وهذا اعتراف منه بان المستعار في اظفار
المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من
ان الاستعارة هي لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتيك تحقيقه
في مباحث الاستعارة بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان يقول والمشبه به مستعارا
له الا انه راعى لطيفة فعبر بالمشبه به عن المشبه قصدا الى ان اسم المفعول مستترا راجعا
الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن
المعلوم انه لا استتار في السابق بل الجار والمجرور العائد الى الموصول
فاعل اسم المفعول وقد نقل عن المص انه قال الالف واللام في قوله المشبه به
مستعار له اسم موصول بمعنى الذي بخلاف قوله سمى المشبه به ولا حاجة الى
ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به في
عداد الأسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في به

٧١

راجعا الى الموصول المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به ويجعل لفظ المشبه
المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم او يجعل الاول على مذهب المازني و
الثاني على مذهب الجمهور قوله والذي قرع سمعك من ان الاستعارة تعتمد
ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة
في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في جعل المشبه بدعوى انه
عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك
ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء
تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك فلا يتبع الاستعارة في
الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه
بسبب خارج اي عارض فقلما يتفق عروض مجوز لاستعارة الاعلام فيقال
رايت اليوم حاتما او مادرا قوله وما جرى مجراه يعني كتضمن سحبان الفصاحة
وباقل العي والفهاهة قوله واما عد هذا النوع لغويا او لا اين الوجه في تسميته
استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا او معنويا ومفيدا ومتضمنا
للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف
قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد
مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق قوله فانا وان ادعينا الخ بيان لكونه
مستعملا كذلك والفاء في قوله فلا يتجاوز زائدة لانه خبر ان لا جزاء وان
ادعينا ويجوز ان يجعل جزاءه فيكون الواو الداخلة على الشرطية جزئية بين
المبتدا والخبر على قياس ما قيل في قوله وكنت وما نهنهني الوعيد والصول

اشارة الى الهيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه
بالنسبة الى بعض وعبالة العنق غلظه ومن سائر بيان لما له ومن الصفات
بيان لسائر اى وما للاسد من باقى جنس ذلك المذكور من الصفات التى لا شك
فى ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة بها واللام فى ولئن
كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغوى
وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن الكمال اى
اقويها تمكنا فيه لم تصر بمجرد ذلك نفس المعنى الحقيقى للاسد وانما يكون كذلك
ان لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها
وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة فى مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح فى
هذه العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة فى
الواقع بالشجاعة لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لها مع تلك الصورة
حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح فى قوله ولو كانت وضعته
لتلك الشجاعة اى الكاملة التى تعرفها اذ مراده انه لو كانت و
لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ
الشجاع لا اسما الثانى ان يكون استعماله فى الانسان الواصل الى غاية الشجاعة
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه حينئذ فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد و
فتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة فهو جرئ والمقدم مصدر ميمى من
الاقدام الثالث ان لا يكون فى اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع
شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك

التقدير الرابع ان يصير المطلوب بالقرينة مقلوبا على وجه اذ كان المطلوب
بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت له وقد صار المطلوب بها الآن ايجاب
حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وتبيانها
انه ليس بلغوى اى بل هو مجاز عقلى على معنى ان التصرف فى امر عقلى وذلك ان المتكلم
قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على
معناه اللغوى الآن ثبوت ذلك المعنى هنا تصرف من العقل على وجه الاستعارة
فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله وتمتنع فاعله ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظه
ذلك اشارة الى الرجل ولفظ هذا الى الصبيح وقوله تقدح ذلك فى الدعوى تعليل لتمتنع
ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق عن اعتراف وقوله ان يكون تعلق تعقل اى
قبل جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله اى قول ابن
العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث قال
او موضع نهى عن التعجب قوله لا تعجبوا بنصبه موضع ورفع قوله والحاصل انه لا
معنى للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه لآخر بل انما تعجب من تظليل الشمس
الحقيقية وكذا لا معنى للنهى عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان الجميل
انما نهى عن التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقى والغلالة شعار يلبس
تحت الدرع او الثياب فيكون هى الملاصقة للبدن يقال زر القميص اذا شد
ازراره والمحاجر ابصره بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشد المرأة على راسها
قوله ومع الاصرار يريد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعى للرجل مثلا على
معنى الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه

شئ غير الأسد ومع هذا الأصرار يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما وضعت
له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الأسد ح مجازا لغويا بل
عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا
على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال م اطلاق اسم الشمس او القمر
قوله ومدار ترديد الأمام هذا مصدر ميمي م مبتدا خبره على هذين الوجهين وليس
قوله تارة واخرى ظرفا للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظ
للقول المستفاد منه اي يقول تارة انه لغوي م اخرى انه عقلي م المراد بهذين
الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند المحقق والنظر الى
الدعوى المذكور والأصرار عليها قوله لا ءالو تعليما اي لا اتركه من الالو وهو التقصير
ويقال لا الوك نصحا اي لا امنعك قوله لكنك اذا وقفت لما تبين وجه كل واحد
من القولين شرع في نصرة القول الأول اعني كونه مجازا لغويا فاشار الى
ان من اصرار المستعير على ادعاء الأسدية للرجل م بين نصبه قرينة دالة على
انه ليس الهيكل المخصوص منافاة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما
كشف ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين م اراك ان الصواب هو القول
الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف
ولا شك ان لفظ الأسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف
انما يكون على سبيل المجاز اللغوي وقوله مصدقة على صيغة المفعول
صفة ثانية لقرينة ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم
عنده لانه منشا ايهام التنافي م الموافقة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله

على ادعاء ان افراد جنس الأسد قسمان بطريق التاويل والمعنى على انه يدعى
ذلك م تركيبه كائنا على نحو ارتكاب المبني بهذا الادعاء في عد نفسه واصحابه
قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة منهم وفي عد جماله من جنس
الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل كل واحد من الجن م الطير قسمين متعارفا
وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال
نحن قوم من الجن في زي ناس م فوق طير لها شخوص الجمال م قوله يستشهد حال
من فاعل يبني م يحاكيه صفة دعواك م المراد بالمخيلات العرفية القضايا التي
توقع في النفس تخيلا لا مقبولا في العرف بلا تصديق بها و قوله من نحو حكمهم بيان
للمخيلات و تتضمن التاويلات المناسبة لها بتلك الدعوى من ان الأسد لا يهرب
من الذئب م ان الانسان لا يكون بحيث لا يقاومه والرواية في انه ليس باسد
فتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان م انما هو
اسد وقد يروى انما وحده بالكسر وللكسر محل من القبول في الكل بناء على تضمن
الحكم معنى القول قوله وان تخصص عطف على ان تبني يعني ان وجه التوفيق
هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف م غيره وتخصيص القرينة
المصدقة بنفيها المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع قوله
الشئ الى متعارف م غير متعارف قوله ان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع
يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك وحياك الله اي ملكك فال
يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع
في اول السلام اذ لا مجال لحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ولم يرد ايضا

كتحية بينهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف
عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف وهو مخاطبة الادلال وهذا كره الموجده
وغير متعارف وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك
وتقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم
فان حمل على ان تقديره الا سلامة من اتى الله برفع السلامة على الابدال كان
مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اي ليس المعنى
على قصد التشبيه وتقدير الاداة اي يوم لا ينفع كمال وبنين مع جواز ان يجعل
قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شيء فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ولك
ايضا ان تنصب السلامة المقدرة بجعل الاستثناء منقطعا وان لا تقدرها
اصلا وتجعل من اتى منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب
الذي انفق ماله في سبيل الله ودل ابنائه على طريق الرشاد قوله ومنه وبلدة
فصله لاحتمال ان يقال ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على
التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اي انما
يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الاية السابقة
على هذا التعليق مما يأباه نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد واليعفور
ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها
شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء فالشاعر جعل افراد الانيس
قسمين متعارفا وغير متعارف اي رب مفازة قطعتها ليس بها انيس
الا هذه الوحوش والابل قوله تفارق الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة

الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ ح لا تصور
من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام
على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته
فانه لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل
ذلك المدعي في التبرؤ عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه نطقا
ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان
نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذلك التبرؤ لانه اذا تبرأ من التأويل
كان عن نصب القرينة اشد تبرأ فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرؤ و
نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة
حدها فانه قال في اول علم الاستدلال الحد وصف الشيء وصفا مساويا قوله
اما حسيا واما عقليا اي تحققا حسيا او تحققا عقليا وقد عرفت معنى
الوهمي المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم اياها
كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم يقسم كل واحدة يعني
ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية ينقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام
الحاصلة من تقسيمهما متماثلة لان الاحتمالية المندرجة في كل منهما قسم واحد
في الحقيقة ولا اختلاف الا في العبارة والاعتبار فلذلك قال هذه اقسام
اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة
المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لماذا لم يعتبر التحقيق و
التخييل في الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار

المشبه المذكور على قياس اعتبار معاني المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارة المكني عنها قوله ربما قسمت كلمة رب اشارة اما الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وساير اسماء الاجناس من الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء الزمان والمكان والآلة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما للمصادر كما في الافعال وما اشتق منها واما المتعلقات معانيها كما في الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما الحقها اورد كلمة التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذلك اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة نعم ونعم او لم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذلك قال ومن الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة قال القسم الاول في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع قدمها على ساير الاقسام

لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة وجه ايراد كلمة في في امثال هذه العبارة وقوله اذا وجدت معول القول ان تدعى على التوسع في تقديم الظرف على العامل الواقع اسم ان وارادة بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بما له تحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه قوله على وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى في قوله ان تدعي حصر قوله هي ومثل هذه المسامحة لعدم الالتباس في المراد كثيرة في عباراتهم والضمير في بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى في نوصلا تعليل لتدعي وبذلك اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق على وجه التسوية وفاعلا ومناسبا حالان من المستتر في تدعي وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما يستحق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في ليمكن متعلق بيانا ولفظ المثنى تغليب صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة من التبيينية مقحمة فالعامل في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة او وجه التمانع بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد بالاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قربها من دعوى الكذب الامتياز عنها اهم من الامتياز عن الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة رد ما الزيادة

التوضيح وتنبيها على ما بينهما من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له
في الامثلة الثلثة الاول حيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني
الجراة والقوة وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة الملبحة وفي
الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار
منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان
قوله فتدعي الاسدية بالنصب عطف على ان يكون لا على ان يلحق لفساد المعنى
وقوله فتقول بالنصب عطف على تدعي يجري مجرى التفسير وهذه الثلثة المتعاطفة
مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال ذلك وقوله او ان يكون عند ك وجه
جميل مع ما عطف عليه اعني فتدعيه ماخوذين مع ما يتعلق بهما خبر ثان لذلك
المبتدا معطوف على الخبر الاول وقوله قايلا حال من فاعل فتدعيه وقوله بعد ما
جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر لا لحاق كثرة فوايده انما حسن الحسن
البليغ بناء على ما اشتهر من تشبيه فوايده بفوائده في كونها حسنة طعمه مرغوبا
فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل
وقد يقال ما لم يعتبر كون الفوايد والفرائد كشئ واحد لم يحصل هناك معنى مشترك
هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكه في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان يقول
رايت بحرا ببابكم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان وقوله من الامثلة
انما فصله لانه نوع من الاستعارة التي هو بصدده مبني على انتزاع شبه التضاد
والحاق شبه التناسب وهذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية
والامثلة كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا وخالدا اي جبانا وسحبان اي

لكنه وقع مع ذلك لا ثباتا في كونه مثالا لما هو فيه اي كونه جزئيا اضافيا له وقد مر تحقيق
انتزاع الشبه من نفس التضاد في آخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر
الضدين المتشاركين في التضاد واراد بهما المتنافيين المتشاركين في التنافي
على الاطلاق وعطف هنا النقيض على الضدين فاراد بما وراء النقيضين من
المتقابلين لكنه اراد بالتضاد هنا ايضا التنافي مطلقا قوله ثم ادعاء عطف
على بوساطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد
لفظة ثم لان ادعاء كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الآخر اشد استبعادا
من انتزاع الشبه من نفس التضاد وقوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات
قوله ربما كانت معنى واحدا كالذي رايت في الامثلة المذكورة يغني به ما عرض من
وفي الحمام وتبسم وتكلم والاضافة في ميزان اميرنا وكذا قوله نقله ونهب امواله
وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلثة قرينة على حدة لاستعارة البشارة
للانذار وقوله وربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك
المعاني المربوطة بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له
بالقياس الى المستعار منه ومعنى تلقى تقلب من كبات الاناء اي قلبته والتا
فيها للتعدية اي تقلبها خمس سحايب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في
الحرب وقوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحين اراد ظرف لما اضع
مع تقدمه عليه وقد سبق له نظائره وتفرقا معنى متفرقة حال من مفعول اراد
اعني استعارة السحايب فان استعارة خمس سحايب لانامل عين الممدوح انما
حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المتتابع قطره

اي كونه كثير الامثلة لا ثباتا في مثال الاستعارة المصرح بها فان المثال لا يكون جزئيا حقيقيا وهو قد يكون جزئيا اضافيا مشتملا على جزئيات حقيقية كما نحن فيه فان الاستعارة التهكمية او التمليحية نوع من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع وقد ذكر له مثال هو جزئي حقيقي منه اعني قوله البشارات

الكلام في وساطة القرينة وتركها لا في وحدتها وكثرتها فان كل واحدة من البسيطة والمركبة قد يكون واحدة وقد يكون كثيرة

وبالبحر الفياض اي الكثير ماؤه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت
الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب جنس سحايب اياها على رؤس اقرانه
ومع هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحاب للانامل
وكانه اورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من اقسام الاستعارة
الثمانية للاستعارة لظهور تركب القرينة في هذا المثال الذي هو القسم الاول من
اقسام الاستعارة قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا
نوع آخر من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع لا يكون الا مركبا وهو ان
ينتزع صورة من امور متعددة ويشبه بصورة اخرى مثلها ويدعى دخول الصورة
الاولى في جنس الصورة الاخرى مبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع
ذلك اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز
من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد
من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت
اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم تكن في تقدم وتؤخر استعارة
تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ
بل هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من
حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فمعنى اراد بالوصف في قوله استعارة وصف
احدى صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ
المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف

لان اللفظ كوصف يكشف المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من
الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله
لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى
لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى ح الا على الغرضية
لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واحرى
كما يشهد له قوله فكسوها الى صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه واضافة
الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله فتشبهها بصورة تردد
انسان في معنى يقدم رجلا ويؤخر اخرى انه يقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى
فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة
فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله وهذا هو الذي نسميه
التمثيل على سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بصريحها على ان الاستعارة التمثيلية
منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان
يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالاخرة صورة و
منتزعة منها ولا شبهة عليه ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا
بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة نظم الكلام او منوية في الارادة فو
ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء
وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي
فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت

ما خانفول في قوله تع مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فانه بعد تشبيها تمثيليا مع ان
طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا التشبيه تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة
المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات و المشبه به قصة المستوقد
المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شئ من هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما
من لفظ المثل اما في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهار
الايمان مع ابطان الكفر الى آخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة يدل على ذلك
ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل تلك
الاشياء المشبهة مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه ما لا مزيد عليه
ولا شك انه لا فرق بين المفرق و المركب الا بان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل
واحد منها على انفراده وشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة
وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو وشبه بمجموع آخر يناسبه فيكون تشبيه
واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب
كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله تع كمثل الذى استوقد نارا
وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله تع كماء انزلناه من
السماء قلت نعم ومن قال انها في الآيتين الاوليين داخلة على المشبه به دون
الآية الاخيرة فقد توسع نظرا الى ان المثل فيهما يتحد بالقصة المخصوصة من حيث
الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصته اصلا فحوله ولكون الامثال كلها تمثيلات
على سبيل الاستعارة لم يذكر ههنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق
في اخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحقق هناك السبب في عدم وجدان

التغير الهاسيبلا   القسم الثانى قوله تقدر بها اى تقدر الصورة
الوهمية المحضة وتفرضها   لها اى للصورة المحققة وهذه الجملة صفة
ثالثة لصورة فان محضة صفة لوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال
من المستتر في ان تسمى اى من ان تسمى حال افراد كالاسم المحققة في الذكر وانما
بعضهم جعله على صيغة المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المصنف
في بيان ما سبق بقوله من كون مسماه شيئا محققا لان الظاهر ان يقال
من مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك ومعنى مساس تقيا بفتح الميم ضم
الباء مس حد يسير من الرحمة والشفقة تقول ابقيت على فلان اذا رحمته
وتشبيها مصدر ان شبه وما يكون عطف على ما يلازم واحار على
الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانيا
بيان لوهما عطف على قوله قوام تعالى فرسه الاسد وافترسه اى دق
عنقه وهو الفريسة قوله ثم يطلق بالنصب عطف على فيا خذه وفي لفظ
ثم اشارة الى تراخي رتبة اطلاقك عن اخذ الوهم في التصوير والاختراع
قوله على سبيل الافراد اى افراد لسامي المحققة وان تضيفها على الاجزاد
وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول جعل ولو قال هو صورة اللسان
بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق بقوله فيما بعد وهو
صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التي اوردها للاستعارات
المصرح بها التخييلية القطعية حيث قال التشبيه بالسبع والتشبيه بالمتكلم
والتشبيه بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لا

الصفة الاولى قوله محضة والثانية
وهمية والثالثة بعد مرها وله محضة
صفة لصورة تركها وهمية في
من تمهادة

ما يكون بيننا مساحة

في المنية والحال والحكم مخلص المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية قد توجد بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم توجد في كتب البلغاء انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية حتى تندرج في المجاز المفرد المستعمل في غير ما وضعت له بل هناك تصرف هو اثبات معانيها الاصلية للمشبه بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولهذا فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء القسم الثالث في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل قوله كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك وقد تسامح في جعل ان يكون خبرا لقوله هي على ما مر في تقدم كما ذكر وهو مصدر لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصالح لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على التحقيق تارة ومن وجه اخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله ونظيره اي ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الا حتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن سكره هوى سلمى واقصر باطله اي امتنع وعري من عريه جعلته عريانا والصبى اما من قولهم هو صبي بين الصبى بالكسر والقصر والصبا بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والراحلة ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وقع النفس اي قهرها ومنعها عن

التلبس بذلك اي بما كان يرتكبه اوان الصبى وعرضا حال من امسك وقوله فعال عطف على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والضمير في لانها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها وبالارتكاب ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبى وقوله خبر بقيت اي بقيت على صفة القيام فهي ههنا من الافعال الناقصة وقوله حرفه بان تنوع والعرض اعني متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام اي لعدم بقاء الالات في اي نوع فرضته متى وطنت النفس على اجتنابه وقوله فعل مترتب على وطنت ماخوذ امر عطف عليه اعني رفع وقطع قوله اراد انها اي من تلك الالات والادوات والعثير بكسر العين الغبار فبقيت عطف على ما بقيت اي بقيت الافراس والرواحل لذلك اي لعدم بقاء الة من الات لانها معراة لا الة ولا اداة لها قوله فيحق قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي يحق ان يطلق بقوله افراس الصبى ورواحله اي بعيد استعارة تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم تنزيل الافراس والرواحل ههنا منزلة انياب المنية ومخالبها بان شبه الصبى بمعنى الصبوة او تشبه ما يرتكب اوان الصبى اي الصغر من التصابي بجهة من جهات السير المحتاجة الى افراس ورواحل كالحج والتجارة فيخترع له صورها كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور المحققة ثم اذا اعرض عن ذلك التصابي الاعراض الكلي صار كتلك الجهة اذا قضى منها الوطر فاهملت الاتها حتى تعطلت بالكلية قوله وان كان اي وان كان قوله افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال والخدم والاعوان الى غير ذلك

بقوله او غير الاسباب التي قلما تتاخذ اي تتعاون في اتباع التي
والجهالة وجرا ذيال الضلالة والبطالة الا اوان الصبي واول العمر
وعلى التقديرين يكون الاستعارة في الافراس ثم الرواحل
تخييلية لا تحقيقية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله
وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت
كلمة فان الذي ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب تبعا لهم فيه
هو الحمل على التخييل بان شبه الجوع في التاثير بذي اللباس قاصد للتنكيل
مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع
لما هو محقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند المحقق ان يحمل على التحقيق
وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه من امتقاع لونه اي
تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس
وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان الجوع اذا
شبه بالموثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب ان يخترع له صورة
ما يكون آلة للتاثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي
ذكره فانه يحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل
اللباس مستعارا للامر المتحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند
الجوع والخوف فذلك الضرر من حيث انه يحيط بالانسان ويلازمه كانه
محيط به شبه باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور
عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المسيد عن شدة الاصابة

لان

لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس ففي اللباس
استعارتان تصرح بها كمنى عنها وقد يقال اللباس الجوع من باب التشبيه
كلجين الماء اي اذاقه الجوع الذي هو في الاحاطة كاللباس واختير اذاقتها
على كسائها المناسب للمشبه به تقوية لمعنى الاصابة
التقسيم الرابع في الاستعارة بالكناية وقد اختلف فيها على اقوال احدها ما ذهب
اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو
اسم المشبه به المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور
الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع
وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه
فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو ذا الليث شجاع يفترس اقرانه وعالم
يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا
القول هو الصواب الذي لا خلل فيه سقطا ولا معنى الثاني ما ذهب
اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه
سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى
ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسمية
استعارة وعلى القولين لفظ الاظفار في المثال المذكور باق
على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما
ذهب اليه المحقق من ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل

في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان
لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة
التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان
ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية للشجاع
في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك
بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون
العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا
فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من
ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك قوله ان يذكر المشبه
الخ تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة
بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديده تطلق الاستعارة الشاملة
للمصرح بها والمكنى عنها قوله ينصبها صفة مؤكدة للقرينة بعد اضافة نصب اليها
وقيل المعنى بنصب القرينة الاستعارة قوله ان تنسب اليه وتضيف بالواو وفي
باو فالنسبة كما في قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب
المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى هنا في الامثلة الثلثة تشبيه
المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثلا للاستعارة المكنية كما ان المضاف
ايضا مثال للتخييلية قوله وهو قولك الشبيه بالسبع وهو قولك الشبيه بالمتكلم
مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم
وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه المصدري

قوله لا ينفك عن الاستعارة التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة
التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من
اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صورة
وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات
تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صورة تشابهها وتطلق عليها
اسماؤها فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى
اثبات اللوازم بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم فلا يصح قوله
هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اي عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة
التخييلية تقتضيه مساق كلامهم قوله وسنعود اذا انتهينا الى هذا الفصل يعني
الاصل الثاني الذي هو في المجاز عن تفصيل هنا اي في قرينة الاستعارة بالكناية
فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد يكون
امرا محققا كانياب السبع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه
انفكاك التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده
اصلا واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في
قوله ينقضون عهد الله فان العهد هنا شبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال
العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية حيث شبه ابطال
العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية
التبعية فههنا استعارة مكنية في العهد وليس معها التخييلية فان قلت اذا كان
النقض مستعملا في ابطال العهد لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت على

حبل على ذلك من حيث ان استعارة للابطال انما ساغت من حيث تشبيه العهد بالحبل
فلولا الاستعارة للحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالضابط
في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به
كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة
تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك
التابع استعارة تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار
لبطش الشجاع وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر
ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا وقد يقال اراد بقوله لا تنفك عن
الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا انفكاك لها عنها عندهم
بصحيح الحكم ويكون قوله ويستفق اشارة الى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة من ان
التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا كانت
تابعة للمكنية كما في باب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعا لها كما في الملام لكن
يخدش هذا الوجدان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية
الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكانك شروع في السؤال والجواب
المشار اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقدير السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة
كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى اصرار
ولا شك ان مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد
ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسمه وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم
الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا

نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل بمسماه في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به كما تاتي في التصريحية بنصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به
فجمعنا بينهما بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به
وجعلنا بتبع القرينة الى المتعارف منها كذلك بنيا في ذلك الادعاء في المكنية ذكر
اسم المشبه فنجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف وننزله
اسم المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه اعترافا
بحقيقته قوله لما قدمت متعلق بمحبس وهو حال من الكاف اي كائني ملتبس
بك ملتبسا في ضربك وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء وكذا
قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة
وهو بعيد والوجه في نصب ولا اعترافا بحقيقة الشيء انه مشبه بالمضاف
وتقريبه بلا ترى اعترافا تعسف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله ندعي
ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا
قوله ان يضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية اذا دخلت في جنس السباع
كان اسما موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك
الجنس حقيقي ووضع الآخر ادعائي فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف
لهما كالمترادفين

القسم الخامس في الاستعارة الاصلية

حق ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل
على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود
من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة

اشارة الى انه لم يرد باسم الجنس ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للاوصاف المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يشملها منه

ص ٣٢٨

قرن بالافعال الصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم
يذكر اسما الزمان والمكان والآلة لانها في حكم الصفات واعاد الكاف
في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه
موصوفا يعني يتضمن بلاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا يقع موصوفا
كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان
الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء
على ما مر من ان تشبيه الشي ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر ولا
شك ان ذلك يستلزم وصفا المشبه به ويتضمن بلاحظته فيهم مقصوده
قوله وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها
وفي الحروف متعلقات معانيها وتوضيح المقام يتوقف على تحقيق معنى
الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسائلنا فلنكتف هنا بعبارة
خفية هي ان الناظر في المراة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة
فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت ح الى المراة قصدا فلا
يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المراة بشي مع كونها مبصرة قطعا و
ربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة
من الحكم عليها بما لها من نفاسة جوهرها وصفاء وجهها وعلى هذا
قياس المعاني المدركة بالبصيرة فالابتدا مثلا معنى يتعلق بغيره فاذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ

من الافعال قوله والاصل في الموصوفية من الحقايق اي الاجناس التي هي مدلولات
الاسما الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل
عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها لحقها
ان لا توصف وسيرد عليك اتمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس
في الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكره من ان المشبه موصوف
بمشاركة المشبه به والمقصود تقتضي اصالتها في كونها مشبها بها لتكون
استعاراتها استعارات اصلية قلت وصف المشبه بمشاركته المشبه به
في وجه الشبه يتضمن بلاحظة وصف المشبه به بمشاركته المشبه في ذلك
الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في
كونها مشبها بها قوله فتقرر الكلام ذا على القول بعدم المعقولية يرد
السوال بعض الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف الموصوف
الاول لا للاول الا انه لما لم يجز تعديه عليه لاداية الى صيرورة الاول
لغوا لاستعماله على معناه مع زيادة توهم انه وصف للاول واما على القول
بالاصالة فلا ورود لهذا السوال لان خلاف الاصل جائز بل واقع كثيرا

القسم السادس في الاستعارة التبعية

هي ما يقع في غير اسما الاجناس اراد باسما الاجناس ما ذكرناه آنفا
لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسما الاجناس لا بالاوصاف
فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسما الاشارة
المستعارة للمعقولات اذا لم تجعل داخلة في اسما الاجناس المذكوره

وذلك اذا جعلت اسماء الاشارة موضوعة لمعاني من جزئيات حسية وضعا عاما كالضماير على قول المحشي

وانما

الابتداء وإذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعن صلاحيته لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من
كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة
للابتداآت المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد
عام كان الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداآت المخصوصة وهذا
معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق
الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما
يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك مما قررناه وشيدنا اركانه بما نقلناه
ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتصور معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون
متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى
في غيره واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء الا
ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فما لا ينبغي ان يلتفت
اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والفرق بان ذكره في الحروف لتتميم
دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معنى من صالحا
في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما تم به دلالته كان
صالحا لذلك ولا يقول به من له ادنى معرفة بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كالابتداء

مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة
من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وحال
النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال
بالمفهومية والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثم قيل وضع الافعال بالقياس
الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل كوجوب ذكر متعلق الحروف
فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان
يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون
ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل لا يصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر
في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب كون الفعل باعتبار
الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه
موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح
ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل مثلا ويستعار له اسمه ثم يشتق
منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل
على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه
ذات ما له القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه ويجريه عليه لتتعين
الذات عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات
المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا يتصور جريانها
في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في الافعال

كالمكان والزمان فانهما داخلان في مفهومات اسمائها وكذا الحال في الآلة منه

واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني مصادر في الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة لعبر عنها بالفاظ دالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد قوله فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بتقدير كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بتقدير انها شبهت بها معان اخرى ثم استعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات الفاظها فان اتحد معنى كلمتين وكان احديهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما وقس على ذلك حال ساير الحروف وما يفسر معانيها قوله وانما هي متعلقات معانيها قد عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة المقصود بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك

واسماء الزمان والمكان والآلة في حكم الصفات كما عرفت منه

بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكرت في تفاسير معاني الحروف فاراد بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت اي معانيها الى هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد بالمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف معبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء اضداد عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فلا يستعير متفرع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد ان تلحق الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويا له محسوبا من افراده قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم تهكما استعارة للتبعية التهكمية من الفعل وما قال لقوم شعيب مثال لها من الصفة فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومما نحن فيه اي من قبيل استعارة التبعية في الصفات بين الصفا

فان الجون والأعور صفتان استعير بالضد بهما تمليحاً لا تهكماً قوله وعلى هذا اي على قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما لا تستعير الحرف ايضا الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها الملخص ما تقرر منها انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يتقون لم يكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من الفعل والترك ولما كان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه عبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستقلين بالمفهومية بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المتمكن بالترجي من المترجي عنه في ان يتعلق كل منهما بمتعلق من ابهام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم تدخل المشبه في جنس المشبه به بالغة حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك تصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجي المخصوص مستعارا لها منه كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة مبنية على قواعد الاعتزال اوردنا واطنب فيها بما هو مبسوط الكشاف ثم ذكر المقصود وافق فيه كلامه ايضا قوله مثل ان يبنى على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده منها لم يتوقف على اصوله وتعالى وتقدس صفتان لحكيم وقوله ان يكون اي عن ان يكون فيه منازع فيه هذان الفعلان وقوله

ما خلق الانسان جبرئيا لان الصانع وما او معه عطف على ما خلق مع حين ركب ظرف لما او معه فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف داخلا عليه في الظاهر واودع عطف على ركب مضادة العقل لحكمي الشهوة والنفرة انه يصرف الانسان عما تحملانه عليه حتى تنازعته اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقعت تلك الايدي بالانسان حيث الحيرة حاصله لا تقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تأخر له عنه والمقصود تأكيد حيرته وثباتها وقوله تحمله الحيرة حال من ضمير مشددا ومخففا ايضا وما لا يورثه ثاني مفعولي تحمله وقوله اذا اتبع العقل المعزز ومبين لعدم ايراثه الا العنا ولا تخلص منها كل اي في ذلك المقام موكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتيع واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهب المعتزلة اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المعتمة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم العظيم مصاحبا للدوام كائنا في ضمن التمتيع بما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر ومخلصه صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من ما لا عين رأت او من انواع المشتهيات قوله فيكتسبه عطف على ليتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله وقوله الا بالعز معطوف على ما دل عليه

ان شآء اعني بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض من التكليف هو ان تمكن فيكتسب
بالاختيار وقوله تمكنا من ان يتحلى اي مع الاحوال متداخله في ذلك اي فيما
اراده منه اعني اختياره لما تيسر له تلك السعادة جميع عللها اي اعذاره التي كان
شانه ان يتمسك بها فانه تع نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد ولطف
بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة
مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه في رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه
وصار ارادته تع لعبادته اياه واتقائه منه بمنزلة الترجي على ما حققه قوله فتشبه
عطف على ان تمنى وكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجي على
صيغة الفاعل لان المشبه هنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة
وهو حال قايم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناه الحقيقي الذي يعبر عنه
بالترجي وهو حال قايم بالمرتجي متعلق بالمرتجى منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية
للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تع بحال غيره اعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف
بحال المرتجى على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه من حالهما
وهو ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل اذ لا شبهة انه يظهر من التشبيه المذكور
وجه ذلك التشبيه المقصود ووجهه اعني تشبيه ارادته تع بالترجي ان متعلق
كل واحد منهما يترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل كما اشرنا
اليه وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافي
حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اي و
على ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة قوله رب العزة علام الغيوب

فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الاستعارة اي خلقكم
مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعول التبقي لعل على حقيقة الترجي اي
خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى هنا للرجاء العباد ما يشق
عليهم اعني التقوى مع ايضا تحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما
يحدث بعد تكامل العقل مع التكليف وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل
اعبدوا اي اعبدوا راجين ان تبلغوا اعلى مراتب العبادة اعني التقوى وقد
وقع في عبارات المعنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى
كي وليس بشيء بل ما ذكره بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة
التي حققناها هذا وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة
في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا التخيل فاسد
جدا اذ قد صرح المص في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو
معنى الترجي ويعلم من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم
يسري التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة وهو معناه المراد مجازا
على ما حققته ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي و
المجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من
طرفي استعارة لعل صورة منتزعة من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها
فيما بين صورتين منتزعتين من امور عدة على ما مر ودعوى كون استعارة لعل
تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية
قواعدها وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها

لانه اذا اريد منهم الاتقاء كان هو الباعث على خلقهم

فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان الشبيه بالاسد في الشجاعة حد تشبيه مفرد بمفرد في احد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وبذلك يحال الشك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان ان يكون الترجي والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء ونظائرها معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في التمر والقتل والختم وساير المصادر فاذا اجري فيها استعارة تبعية كان المستعار معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة الاول ان الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصود فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية الثاني ان شبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار ثم استعار كلمة على هنا على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون الاستعارة تبعية الثالث ان شبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون شيء من مفردات ذلك

المجموع متصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها كما اذا عبر فوا به كلهم في تقدم رجلا وتوخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة على حتى يكون تبعية كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فيدل بمعونة قرائن الاحوال على ان ساير الالفاظ الدالة على ساير اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظة كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف يستعار منها نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداثه حالة في قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكان الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر هنا على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في تلك الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمى اولهما

او لانه قد صرح بجميع تلك الالفاظ بعينه المثل قطعا كما في تقدم رجلا وتوخر اخرى وانما قال من فوائد لانه ربما كان له بحسب المقامات المخصوصة فوائد اخرى

استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان
على سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فاحذ على ما بين المثاني
ما اشتبه فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب
بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من السلوك على بصيرة ولا تتبع اسوة الذين
اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا واخبطوا قوله قدرت الاستعارة في معنى الغرض
تلخيص ما قرره في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية
المخصوصة المتعلقة بها فاذا قلت احسنت اليه ليؤذيه لم تكن اللام باقية على معناها
الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل تكون استعارة للترتب
المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد هنا كمعناها
الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة
بينهما اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية
في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا
لترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو للايذاء
على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص
على قياس ما عرفته في الاستعارة لعل قوله فتشبيه بترتب وجود بعد امر من مطلوب
بالاول منهما الثاني اي تشبيهه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب
الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قيل له علت كلمة في النقط وذلك لانه استعير
فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما
نحن فيه اي من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة معا

[illegible]

علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق كلمة ربما
ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل
تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب
اسما لاستغنائه لازم حرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا
فالمختار عنده ان تعد استعارة اصلية لا تبعية واعلم ان مدار
قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية
بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير
مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه
النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا
كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول اطلق الاول
على ما الثاني ليحسن مقابلته بقوله او الى الثاني وهو اول بيت ابن المعتز جمع الحق
لنا في امام اي جمع لنا العدل والانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله
وافناه واحيا السماح اي اعتنى به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين
الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اي صبحنا
وسكان الصبوح وهو شرب الغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة
المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات
السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول
الثاني اعني المرهفات وتمام البيت اباد ذوي ارومتها ذووها اي اهلك اصحاب
اصل الخزرجية اصحاب المرهفات وبيت القطامي هكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان

[illegible]

وجاز نسبته اولا بتقدير ما يكون ثانيا وعلى تقديرها ذكر

الارومة منبع الشجر اصل الشجر والقرن سمار

خاط عليهم كل ثمّ زاد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة
ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من
الاسنة او هي الاسنة انفسها بان يجعل اليا للمبالغة كما في احمري واوحدي و
دواري تقدّ اي تقطع والزراد من يصنع الدروع من الزرد بمعنى السرد وهو
ادخال الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الى الثاني المجرور فالتبشير مستعار
للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعني به الاكثر فان اسناد
القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سيأتي وكذا يدل عليه ايقاعه
على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الايقاظ والحزن
بلاد للعرب وهو في الاصل لما غلظ من الارض وغريرة حال من الرياض يقال اغرّ
النبت اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف ليقري وفي الاجفان متعلق بسرى و
يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعلقه
بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان ينبغي ان يجعل الجميع محمولا
على حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة ههنا ايضا وفساده
ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون
قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من
الامثلة التي اوردها لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما توهم من ان قوله
في الاجفان متعلق بالمعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب
التعلقين فتامل في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية قوله ولو
انهم جعلوا ابريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية و

وجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية ردها الى الضبط بتقليل
الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال وبيّن كيفية
ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة
بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما
ذكره وكذا في نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة
بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها و
كذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام
قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال في عليها قرينة
لها واما مثل قوله لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هنا
استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو
ويجعل لعل قرينة لها وكذا الاقلب في ربما يود لان القرينة فيه مناسبة حالهم
لكثرة الودادة بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة
تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يقع في حيز
الشرط في قوله ولو انهم جعلوا او يقول وهكذا جعلوا التبعية استعارة و
جعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا معطوفين على جعلوا و
داخلين معه في كيفية الرد بالقلب ومن تتمة ذلك الشرط الذي جوابه قوله
لكان اقرب الى الضبط قوله فتدبر تدبرا فعرفنا ان رد التبعية الى

المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر
الفعل مثلا هو المقصود الأصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته
تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا
مكنية كما في قوله تقري الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح
عليها وتحريكها الازهار تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها وبين التقري تشبيه
حسن في نفسه وليس يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض
والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس
كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض وتشبيه
ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفاء بالمكنية
دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على
التسوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا
وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر
الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة
المصرح بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا للمصدر فلم يتهيأ له مرامه وقد يجاب
عنه بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الاقربية
الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف لم يسقط
التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رأيه كما اسقط هناك المجاز العقلي

كذلك قوله حدها عند بعضهم تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة
المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ
المفردة وقوله على جهة النقل للاثابة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في
اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة
ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا اثابة فيه لان المقصود بها جعل ما يغاير الموضوع
له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخاله في جنسه بالتأويل مبالغة في التشبيه
ويخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الاثابة بهذا المعنى فلا حاجة اذن
الى ما رمز اليه المص بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى
نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي لو صدر
ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق
فقد عرفت انه مستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على رأي
هؤلاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية
قد علق على ما وضع لا على اخره واما حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء
الشيء لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف
فيها الاداة واورد ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه
انه لا يتناول التخييلية التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله لماء الملام اذ لم يقصد تشبيه
الملام بشيء له ماء وانما يرد هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما
الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما
يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعاته

اي يتناول تعلق العبارة المفردة فانه حد للاستعارة بالمعنى المصدري دون اللفظ المستعار كما لا يخفى

السكاكي فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة

القسم السابع والقسم الثامن في تجريد الاستعارة وترشيحها انما قرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولتشاركهما في انهما ذكر ما يلايم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد اشعارا بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكني عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها وينبه بذكر التعقيب واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم ونشبت اطفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذلك اي بما ذكر او باحد الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملائمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملائم وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا حاورت بالحاء المهملة فيهما وكل منهما قرينة الاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيصح ساورت بالمهملة اي واثبت وحاورت بالجيم والشوكة شدة الباس والحدة في السلاح يقال هو شاك السلاح وشاكي السلاح على القلب وقد

حذف اليا وبجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر جلوسه من قبيل تفريع الكلام في النظائر وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا يزال تلاطم صفة ثانية لبحرا وقد يتكلف جعله من تفريع الكلام والهصر الكسر واللبد بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اطفار البراثن والزئير صوت الاسد في صدره وبحرا جرا اي ممتد تتبع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي وحده اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحويا كالمرادحالا كقولك ساورت في فلك الاسد شاكيا سلاحا او فعلا مسندا اليه كقولك اساءت ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك فدمها الله ذلك البحر بزواهر الفرايد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اطفار المنية صورا وهمية شبيهة بالاطفار لزم ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كلا واحدا من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات

فمكان المستعار له رجل الشجاع لا الاسد وحده بل الاسد المتصور او حمل البراثن وكذا الحال في ساير الامثلة للاستعارات المرشحة لا استعارة في معنى هذا الا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة ويجمع لا اشتباها الا انا نقول الفرق بين استعارة الترشيح كما مر بين التخييلية وبين استعارة المعيد

تأمل

بعض لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في
التخييلية باللفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك
لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ
لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بخلافه وفي الترشيح
قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق
الناشي من اللفظ كاف فلو لم فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه
كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني
على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله
بناءك على العلو المكاني اي مبنيك عليه فهو مفعول به لتبني وجاز ان يكون
مصدرا والمفعول به متروكا قوله ويصعد استعار الصعود من
الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المكانة ثم بنى عليه ما ينبني على
الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن
بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم
ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة له في شيء اصلا فلا يظن ذلك الظن و
اللام في ليظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد فيرى ويظن واذا اريد
النسبة التي في يصعد الى الكلمة قيل بتقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل
المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة
الاستعارة بها وتيقنوا فيه قوم اشراف كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم
وعلما مصدرا اعلمهم بانهم بالحساب اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا

الى الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من
النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة في سموا اي
صعودا وهو نصب على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله بين
في المكرمات الصعاب اي التي يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا والترشيح
ههنا مشاهدة السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن المذكور في استعارة
الصعود قوله مبلغ اي السماء موضع بلوغ وضمير يبلغنها راجع الى مبلغ باعتبار
المعنى وتلكم الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم اي افتقد
ولا تبدلت بعدكم بدلا اي لا رأيت من يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله ما لكم
نوع تهاون بمن سواهم انتحل اي نسب الى نفسه ما ليس له والاستعارة في
رقي من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقي بقي وقوله اعلاكم في
السماء ترشيح وكذا قوله سافهتم البدر وهو بيان لكيفية تدرجهم في السمو
والرقي من ادنى السيارات اعني القمر الى اعلاها اعني زحل قوله ويلزم من الالزام
عطف على ان ينهى وقوله مما لا يليق بيان لغير التعجب اوله وللتعجب معا اي الغرض
ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب
وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح اي الزوال والذهاب عن
الفلك وفي الرابع استبعاد المشي نحوه وعاصه ولم ار قبلي ستا نيكلم قوله
او ما ترى اي بر ما بت في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والامثلة
المذكورين وما ترى هؤلاء الشعراء كيف تركوا فيها فعلوا امر التشبيه غير
ملتفت اليه وكيف نسوا حديث الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار

لا حقيقة المستعارة فالزموه بالا يليق الا بتلك الحقيقة قوله كان لم تجر
اى الاستعارة منهم على بال اى على قلب و لا اراوها و لا طيف خيال اى
لا اراو اطيف خيال منها قوله واذا كانوا الضمير للبلغاء مطلقا لا لهولاء
الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود فى الكلام غالبا
واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به و ذلك لا ينافى كونه
اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه و يقولوا عطف على ان
لا يثبتوا اى يسوغون ان يقولوا و قوله هى الشمس تشبيه عند الجمهور و لا
شك ان ما عدا البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو
البيت الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما
على مكان التشبيه فيه فكانه قيل لا احب تغيير رسمى فانى بدر و رسم
كل بدر ان يطلع ليلا و قوله انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة هو
المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه متوقف على ما اورد قبله
و قوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف
بالاصل فى التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما فى الامثلة
المذكورة فهم مع جحد الاصل فى الاستعارة الى تجويز ان يبنوا فيها
الا على الفرع اقرب والحاصل انهم فى التشبيه معترفون بمغايرة المشبه
للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به و فى الاستعارة
منكرون مغايرته اياه فيكون اجراء تلك الاحكام عليه اولى
واذ قد عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان لم تصادف الاستعارة

تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط قبحا و
جهات حسن التشبيه ما مر فى الاصل الاول من شرائط كونه مقبولا وهى
صحة التشبيه وكماله فى تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص
رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة
المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره قوله
وان لا تشمها من الاشمام عطف على رعاية اى وان لا تشم اى الاستعارة
وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وانما قال رائحة
تشبيه التفليل لانه لو زيد عليها بان بين شكل المشبه به المذكور بالمشبه اما
صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما
فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا اى من قصور بش بوجه فى البعد و
العلو لم يسم هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال
ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن
الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه
يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان
من شرائط حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ نوصى
اى نحن وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ
المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين
الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك
واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه و

وأثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء
وجه الشبه هناك يقال عميت معنى البيت تعمية إذا أخفيته ومنه المعمى واللغز
في كلامه إذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما إذا قلت هذان
مثالان من الاستعارة التمثيلية فقد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد منها كأن
يقال في الحمام مثلا والأول خود حمام من قول الشاعر وإن من أدبته في
الصبي والثاني مما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم الناس كإبل مائة لا تجد فيها
راحلة أي الخيار فهم قليل جدا قوله وإنما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب
حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعني أنها إذا كانت صورة
مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان
حسنها أيضا تبعا لحسنها ثم إذا انضم إلى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام
المشاكلة إليها أن يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم بعد
قوله إنما يبايعون الله حيث لفظ الله في يد الله استعارة بالكناية عن مبايع
من الذين يبايعون بالأيدي ولفظ اليد استعارة تخييلية أريد به الصورة
المخترعة الشبيهة باليد مع أن ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الأيدي
في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لأنها قد تحسن الحسن البليغ على قلة إذا لم
تكن تابعة للمكنية كأن يقال أظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره على ما مر
ذكرها وأما قول الطائي أعني أبا تمام لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت

ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القبيل الذي يستحسن
إذ ليس نظير للملام شبه يتوهم بشيء له ماء مستكره كالحنظل والحوض الآجن ماؤه
حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكأنه توهم للملام بملاحظة تشبيهه
بنحو نافع مستكره شيئا رقيقا به قوام سريانه في النفس وتأثيره فيها وأطلق عليه
اسم الماء ورشح هذا الإطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء
البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه مستهجنا فقوله ولذلك أشار إلى أن
التخييلية قلما تحسن غير تابعة لكن لا بد في استهجان تلك التخييلية من اعتبار مزيد
آخر وهو أنها خارجة أيضا عن القبيل الذي يستحسن فهي عبارة عن جهات التحسن
كلها بل مكتنفة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من
قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لأن الطائر عند شفقته
وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الأرض وكذا عند تعبه ووهنه
والإنسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من يديه فيشبه ذلته
وتواضعه بإحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف
الجناح إليه قرينة لها فإنه من الأمور الملائمة للحالة المشبه بها على أنه يجوز
أن يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية هذا وأما ما يقال من أن ماء الملام
كلجين الماء ففيه أن تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا ولما كان
الاستعارة مبنيا على التشبيه يريد أن مطلق الاستعارة لكونها مبنية
على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما
في الاستناد إلى الحس أو العقل وكان الأولى أن يقول تنوع إلى ستة أنواع لأنه

تركيب هنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا
في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما التدرج ووقوعه
في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما الاندراج باعتبار فيما
وجهه حسي وباعتبار آخر فيما وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني استعارة محسوس
لمحسوس بوجه حسي بقوله تعالى واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار
للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى
الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال
مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي
فيكون استعارة تصريحية تبعية بين محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع
الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا
جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه
الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح المذكورة
الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظه على
اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على
ذلك بان وصف الريح بالعقم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه
اذ يقال رجل عقيم كما يقال امراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم
ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة
مصرح بها تبعية فالمستعار منه في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال و
المستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع

المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله و
كذلك قوله تعالى واية يعني ان قوله نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم في انه
استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ
من جلده والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ
الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين
على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ
مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا ينبئ عن
ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون
لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام
فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هي
الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار
عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من
ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط
كقولك سلخت الاهاب عن الشاة وفي من الاهاب اي اخرجتها منه فالمصنف
وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا
انما تحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجانا دخول
الليل والاحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه لم
يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب

... منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت ... انتهى

العرفي وذلك مما يختلف بحسب الأمور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط
بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الآية فان مقدار النهار وان
توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل
بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد
اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجيا
لاخراج النهار بلا تراخ هذا وقد ايد قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور
النهار واضاءته للعالم لم يشتمل على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد اقتدار فيكون
ادخل في كونها آية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور
النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الأبيض من الجلد الساتر
من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من حمل عبارة الشيخين في
المستعار له على القلب اى ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب مموه و
ان الانسب بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال الظهور
بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المزينة استعارة
بالكناية شبهت الأرض المزخرفة المزينة التي ورد عليها الأمور المزيلة لزينتها
بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليها ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد
على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث
قال فجعلناها فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه
واستيصاله كان لم يغن زرعها اى لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف
في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والأمس مثل في الوقت القريب فكانه

قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين قد اجتمع ههنا
استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعنى لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا
بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات
والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف
اى جعلناهم مثل الحصيد كما يقول جعلناهم رمادا اى مثل الرماد ولا يجوز ذلك في
خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هؤلاء لكن جاز ان يجعلا من
الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بان شبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود
النار في القطع والاستيصال قوله ومن الثالث قوله من بعثنا من مرقدنا ان
جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم
مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى و
البعث قرينة لها اذ يقال بعثه من نومه اى ايقظه كما يقال بعث الموتى اى حشرهم
قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في
المشبه اعنى الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تأتي البعث فانها في
النوم اظهر واعرف قوله وهو مجيء المسافر بعد مدة هذا القيد جعل الغد وم امرا
عقليا والا فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدة في البين لا شك
ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاخذ في الجزاء بعد الامهال
وان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية جزء الطرفاها والجامع بينهما كلها عقلية ويرد
عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتقدمه
الى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف وليس ههنا قدوم

ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة
رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومنّ على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم
بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما
تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها ولا عثيرا وقد اشار
في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بسببها
بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي آخرها الى ان القدوم قبل هذه الاستعارة
مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس
والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض فهي كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان بالتكليف
واما الرزانة آرائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدا خبره وقع مستعارا والجليان
الاسميان منها الغرض الصيغتان لبيان المستعار منه والقرينة وعن سلطانه اعتراض
في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان الاخذ
في الجزاء عقلي فالطرفان اذن عقليان هذا على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان
عقليان كما صحّت في النسخة المعوّل عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك
اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ واحده اعني انفراد الفاعل عن المهام للاخذ
في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ
لك يريد ساتجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد
التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ آخرها وتنتهي عند
ذلك شؤون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شأن فلا يبقى الا شأن واحد
وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران

بريدان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تأثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ
على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية
اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظا الغيظ والتغيظ
لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية
يقال فلان تميّز غيظا اي يتقطع من شدة غيظ ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا
لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار
منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل
على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال
من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة
مصرح بها تحقيقية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فسكت تخييلية
او تحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب
حيث لا حظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده فقوله ومن الرابع اي كالحجر
امر محسوس واراد الحق على الباطل امر معقول والجامع هو التأثير الموجب للاهلاك
وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاءه امر محسوس
واذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل نقذف هو الاضراب
عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شأننا ذلك بل هذا وهو ان
نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه ويبغته قوله
فاصل المسّ هو بالفتح المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل
وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع

[illegible]

الوصول التام قوله والمستعار له التثبيت اي تثبيت الذلة على وجه الاحاطة
بهم كانه قيل اثبتت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبهما وقيل المستعار
منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني
اللزوم قوله ثم وقع مستعار الشدة ما نالهم اي وقع مستعار لازعاجهم ازعاجا
عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الانقلاع في الاضطراب قوله
مستعار لتبليغ الرسالة بتبديل الامكان ع الجامع التاثير التام كانه قيل ابن
الامر ابانة لا تمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي
اظهر دينك فقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعار الذكر
الايات اي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع
النبوغ في التلبس قوله فهو من هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول
قوله فالوادي مستعار للامر اي للامر الذي يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور و
الجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على
وجهه ذهب من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع
بينهما الحيرة وقوله في هذه الامثلة اشارة الى الحوض والوادي والهيمان قوله
ومن الحاس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس تعالى ريح صرصر اي باردة
والعتو تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح
كما استعير الطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه في النوع الخامس استعير الطغيان
لكثرة سهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرح
به عبارته قوله ولعل في البعض نظر وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة

الى المكنية واذا ردت اليها فرعا لم يبق المثال مطابقا لما مثل له كما في طغى الماء
فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا
له مختار عبد القاهر كما اشرنا اليه فعسى ان يختار هو ان المستعار له ازالة
ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا
من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم كما حققته
وكذا جعل فنبذوه وراء ظهورهم وقوله في كل واد يهيمون من باب التمثيل على
سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي هو محسوس مخصوص بواسطة قيده
امرا عقليا مستبعد واظهار النبات في الاشجار والثمار امر عقلي متعلق
بامور محسوسة وخمود النار انعدام ضوئها فيكون امرا عقليا لا حسيا وان
شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن ساير الامثلة
قيد بقوله من فصول المجاز تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة
وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلمة هو العامل في الحال ثبوت الخبر
للمبتدا فانه معنى فعلي يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله واما
الرفع فمجاز اي حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز اللغوي
كما ان الجر حكم اصلي بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاوزتها
حكمها الاصلي الى حكم اخر يدل على ذلك قوله هو ان يكون الكلمة منقولة الى اخر
او لا نظرا الى قوله في المجاز غير المفيد هو ان يكون الكلمة موضوعة والى قوله في
الخالي عن المبالغة في التشبيه هو ان يتعدى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز
في هذين هو الكلمة بلا شبهة ويتبعه ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو اشهرهما

في التعدي عن الأصل الى غير أصل قوله فالأصل مع أشل القرينه وذلك
لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب وانما خلق الله في الجماد الشعور والتكلم فهو
وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للمعجزة أو
الكرامه وليس هذا الكلام في هذا المقام قوله فالأصل ليس مثله شيء اذ المقصود
نفي ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله شيء فالكاف زائده وقد يقال لا زيادة
ههنا اصلا بل قصد نفي مثله بطريق برهاني بانه ان وجوده به مسلم قطعا
فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته فثبوت مثله يستلزم ثبوت
مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة
الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك
نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي
البخل عن مخاطبك لا قصدا الى مثل له سواء امكن او لم يمكن قوله استغناء
واضحا سواء ان لا يظهر تلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالباء في قولك
بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في مثله على زعمه واما الباء في حرف ليس
وما فلتأكيد النفي فلا يعد مثله مجازا قوله وراعى في هذا النوع ههنا
بحث وهو ان الذي نقله من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن
حكمها الأصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الأصلي
الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الآخر
لاجل المشابهة في التعدي من امر أصلي الى امر غير أصلي وكان المص

لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا
له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع
الى المعنى وما هو راجع الى الكلمة باعتبارها وبله مما يطلق عليه لفظ المجاز وتقسيمهم
اياه الى اللغوي والعقلي فليس مبنيا [illegible] على السلف سوى
اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا ينبغي [illegible] فيه اصلا هذا وقد فهم من
كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنه
وان لفظ المثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان
والزيادة **الفصل الخامس** في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد
اي المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في
اعتقاده من الحكم فيه اي النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة
لضرب من التأويل اي لنوع من تطلب الموضع الذي يؤول ويرجع اليه
تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر بأنه
بوساطته ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به
اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بوساطة العقل
لا بوساطة وضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد احد بدخول الكس من المحدود
فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل
ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد فليس في العقل امتناع ان
يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند ولا ايضا
اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا بد من

ح قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كلا لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم
فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات من الربيع ممتنع عند العقل
بالنظر الصحيح لا بالبداهه فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط فيه والى
هذا المعنى اشار بقوله وان كان اى كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل
في نفس الامر اى هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل ببديهته
مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض
بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التاويل لانه انما يقوله عن
اعتقاد لا عن تاويل فلو فسر بخلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد
واجيب عنه بان اخراج شئ واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم
يفيد اخراج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير والضرب من التاول
يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سياتي فقد تفرد كل من
هذين القيدين بفائدة واشتركا في فائدة اخرى فيجوز اسنادها الى
كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندناها اليه يعني هنا
شئ وهو انه كان حق العبارة ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري
بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي
ذكروه اصلا ولذلك اى ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف
ما عند العقل قوله او يعلمه بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في حيز
النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو
اى ما جاءني واحد منهما والمعنى الثاني نحو شاب الصغير على المجاز ما اذا لم يعلم

العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القايل بل كلون به عليه اذا ثبت
احدهما اى اذا علموا او ظنوا ان قايله ما قاله عن اعتقاده حملوه على المجاز
واذا علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا
ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة
كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر انه نصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير
ضمير المفعول في لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة
كل في احلوح في حيز النفي معمولة للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم
النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب والقنزع
واحد القنازع وهي الشعر حوال الراس وعن في قوله عن قنزع بمعنى بعد
كما في نظيره اى ميز عن الراس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها
واختلافها يقال جذب الشهر اى مضى عامته وقوله ابطئ واسرع اما
حال من الليالي بتقدير القول اى مقولا في حقها ذلك او يجعل الامر بمعنى
الخبر اى تبطئ وتسرع فتفوت ح معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريق
الالتفات اى ابطئي ان شئت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا تتفاوت الحال
لدي بعد ذلك قوله حيث نسب ظرف لقول ابي النجم والاخبار والانكشاف
يقال حسرت كمي عن ذراعي فانحسر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال لما عاده
المجاز في قوله لابي النجم والباء في بما اتبعه متعلق بالمستدل او المستقر في
اتبعه لابي النجم والبارز عائد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اى
اتبعه اياه اى جعله تابعا قوله ميز عنه قنزعا من قوله بيان لما والضمير

في افناه لأبي النجم او لشعر راسه ومعنى واراك سترك والشاهد صفه لقوله المذكور
في من قوله افناه قيل الله قوله وليلا تمتنع عكسه عطف على ليلا تمتنع طرده
ولا يقدح ذلك اي ولا يقدح انتفاء الامتناعين في كون كسا الخليفة
الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله يحترز به عن الكذب اي عما يقوله
المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا
لما عند المتكلم الا انه يقصد ذلك بوجه فلا يرتكب فيه تاولا اصلا فيخرج
عن حد المجاز بقوله لضرب من التاول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا
للواقع قوله وهي اذا ادعى ان انبت موضوع يريد انه اذا اعتقد ان اسناده الى
القادر المختار داخل في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة
او بحسب وضع آخر طارئ على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير
القادر المختار كما في انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع هو له الى
معنى آخر فيكون كلمة انبت ح مجازا عقليا لغويا اي وضعيا منسوبا الى
الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق
عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
لضرب من التاول هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار
فوجب ان يحترز عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون
بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف
على ادعى اي وهي اذا ادعى ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال
في القادر المختار او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير

في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي يعم افرادها
ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه
وانما قال في وضع اللغة ان ادعى لان طايفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي
وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان
لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه قد ادعى كون
انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه
لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا
الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس معتبرا في شيء من الاوضاع فان قلت
لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات
لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى مكانه الاصلي بحكم
العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع
قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة
بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر
لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة
في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس هذا داخلا
في مفهومها وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا للاثبات
الانبات لا الاثبات الضرب وانه للانبات في زمان ماض لا الانبات في زمان
مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع
ثم انه ما نقل عن احد من رواة اللغة تخصيص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع

والتخاطب مع ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في ساير الاوضاع بلا خفاء
قوله وحكم العقل بانه لا بد لها من مؤثر قادر فوجب ان يكون صيغها
موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم
يتعرض الرواة لنقل هذا اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان
حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به في
الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على
ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير
تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز
صدور الافعال عن القادر بواسطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا كما
في الافعال المتولدة من افعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة
حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل
التاثير من غير القادر شرعا فلم لا يجوز منه استعمالا قوله ومنها ان الفعل
لا شبهة عليك ان لفظ فعل جائز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان
مصدره يستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالذكر
وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو
كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك
فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمرة
التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا مع انا نعلم
مجازيته بكل واحد من العارفين بوضع اللغة واحكامها لكن اي عاقل

موضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في انبات الربيع واحياء الرؤية
واشابة كر الغداة ونظائرها فانه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف
فتامل فيه قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان ههنا افعالا يحكم العقل بانها لا يصدر عن
فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخرى يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير
اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لاعتبر فيه انتساب الاخرى
الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب
الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا
يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى قوله لتعدي الحكم فيه عن
مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع
الخ مسامحة لا تخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو
الله عز وجل وفي هزم الامير الجند عسكره فلما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل
عند العقل كما قال في المثال الاول لما سبق الى من ان العقل غير كاف لتعيين
المكان الاصلي في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله
لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى
الوضع مطلقا قوله وكثيرا اي في كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا
لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه الاصلي
في مثل انبت الربيع هو الاسناد ولا شيء من تلك الكلمات ومن ذلك جعل بعضهم
المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات
اي في الاسناد الثبوتي نحو فما ربحت تجارتهم ونهاره صائم وليله قائم مجازا

بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات يرشدك الى ما ذكرنا انهم فسروا ما
بخرت في سهر فعلي مخ الوصل ما نام الليل بل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل
ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع فان العقل يحكم
باستحالة صدور الانبات عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا
يقدح في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات
التي تقتضيها المعرفة كما مر واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان
العقل يجوز صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي
هو جند الامير واتباع الخليفة في الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز
عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل
معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجاز
بغيره نعم اطلاق اسم العقلي على الاول البتة لكونه اقوى في الانتساب الى
العقل واطلاق اسم الحكمي او الاثباتي على الثاني البتة لمجرد تميزه عن القسم الاول
قوله لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز
العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صام
نهاره او نهاره صائم والجملة لا يوصف عنده لكونه حقيقة وضعية ولا
مجازا وضعيا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار
المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة بانه اراد
بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظي الا احداه وما حكمها واخرى بان
الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم

الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثمه ترى
بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه من
الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا
مجازا عقليا فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد
او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار
بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني على راي السلف وفيه رد على
من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا سرا من لزوم كونه
متجوزا او فساده ظاهر قوله باسناد الافعال فيها الى المجاز متعلق بقال الاول
مع ما عطف عليه ان تعال بهذه الاقوال المتنبئ باسناد الافعال في هذه
الآيات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وانما
ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل
معرفة المكان الاصلي مما في مجازي كاخه وزايد امسند الى الحكم العقلي
منصوب على انه حال من هذه والعائد الى ذي الحال ضمير فيها قوله اذ
مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي
له اسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا
اذا كان نفيا والا فالخسران كما مر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل
الحقيقي او لكونها سببا فيه وفي جعله العلم بالآيات فاعلا حقيقيا للزيادة في
الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله تعالى والآيات
سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والشجرة كالمادة لا تأتي الثمرة بدونها

والفاعل الحقيقي هو الله والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها
اي اثقالها من الآلات والأسلحة والأرض مكان لاخراج اثقالها من الدفائن
والأموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات يتلبس بالفاعل الحقيقي
في ملابسة الفعل ولا يختلجن في ذهنك يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد
له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لأن الاستعمال في غير الموضوع له
فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان
حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى
الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد
الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجد
الحكم واقعا في مكانه الأصلي قوله يكون متعديا عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي
بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا
صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا يجوز نفي بصيغة الخطاب من التجويز
معطوف على لا يختلجن اي لا تجوز في هذه الامثلة اي لا يكون لكل واحد من
هذه الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر
حيث ادعى انه ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير
اذ لا تستطيع ان تقول هنا فاعل نقل عنه الفعل ما اسند الى الحياة والهوى
او الوجه قوله وبي يحيي هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لصيرني اعني
يضرب المثل وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة
والجار اعني الباء واللام متعلقان بيضرب اي صيرني هواك بحيث يضرب

المثل في بحبي اي هواك بسبب هواك وبروى بحبي فيكون بدلا من بي وقيل
الواو عاطفة لاحد الظرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل
بحبي وبي قوله ولكن حكم امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في هذه
الامثلة ونظائرها وقوله فاي شيء منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول ارتضى
ويجوز الرفع على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شيء ارتضاه
العقل لصحة استناد هذه الافعال اليه فهو اي فالذي ارتضاه العقل فرد الى
المكان الأصلي وقوله فاذا ارتضى تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب
اذا وقوله واذا ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا ارتضى في وصيرني في
وقوله واذا ارتضى في يزيدك في جواب الكل قوله فقل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور
اولا وهو النفس وفاعل صيرني وفي يزيدك هذا اي المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه
ولقد بالغ المصنف في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني ولم يأت بشيء يعتد به
فان نفسك يعني انك تعنيك في متعارف اللغة فكيف يكون مقدمة لك
بل هي مقدمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي فمن المجاز اي حملتني خطراتها و
اراداتها وكذلك قولك حدثتني نفسي حيث جعلتها بمنزلة شخص يحدثك
الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي على الطاعة بقوله الحفت
وحثت فقال حملت على فلان بقوله اي قدمت لذلك وفسر معنى حملتني الخ
وحاصله يرجع الى ان معنى اقدمني حملني على القدوم والدواعي اليه الخالص
اي عن الصوارف مع ارادة القدوم والدواعي لا يصلح شيء منها فاعلا حقيقيا
لا توجده ولا مع حسبانها ان الفاعل الحقيقي هو القادر دون الدواعي كما

صرح به والصواب ان يقال ان الواقع ههنا هو القادر دون الدواعي
الاقدم وما صادر اعتك بقدرتك ودواعيك لكنك احدثت الفعل من
الاقدام واسندته الى الدواعي فان اردت باقدمني معنى حملني على القدوم
كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا
وان اردت به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق
بمقدم متوهم في هذه الصورة وبولغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم
وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم
يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبعده ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة
في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل متوهم
ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي
كنقل الاسناد من الفاعل المحقق اليه في انهما مفيدان للمبالغة في مناسبة
الفاعل المجازي للفعل فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ح لا
ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة
لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة
في مناسبته للقدوم المحقق كانه مؤثر فيه وحسن الحال على ح كك في سرني
رؤيتك ومراد الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل
اليه لان هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفائدة المذكورة
انما المحقق هناك هو القدوم والسرور وازدياد الحسن مع ما
قامت هي به لكن الامام الرازي لم يطلع على مراده فظن فذهب بان الفعل

لابد له من فاعل وتبعه السكاكي وايده بان المجاز فرع فلا بد له من اصل
قوله كونهما حقيقيين منصوب على انه مفعول لقوله والظن يا قدمني
قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه العقل
من مباديه وانه لابد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع يدعوه
اليه فلا يتصور ح كون الداعي اليه فاعلا له حقيقة وقوله متى يا بلت
وما اقتضت طرف لنريدك الله   واما الحقيقة العقلية قوله ما عند
المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده
في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل
في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويج
الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند
فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فعلى هذا يطرد الحد لان مثله لا يسمى
حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به
انه عدل مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في
الحد قوله مع كونهما غير صادرين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك
لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور النبات
عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله استشنع منه ان اي
اشياء قبيحة منها ان يعقد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه
اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل
بل مما قبله وهمه الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده لغيره

ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا معتبرا عند العقل وان لا يتجه به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي بتقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى لانه اخره ليظهر به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تعريف الكلام في هذا الفصل على راى الاصحاب قوله فانه اى فان هذا المجاز لا يتركب الا كذلك اى لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي و الحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله ومن دوران الاسامي بدل من قوله من نوع او بيان له وقوله دوران الفعل اى مثل دورانه نصب على المصدر من المعدد قوله نسبت الى ما ذكره اى من الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا مجازا او كلمة ما في قوله لما تسمع مصدرية والمعنى ولكثرة سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات بها اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن المراد المخصوصة بالخبر لان المراد بالاثبات كما عرفت اليه الاشارة نحو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية كما في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة التعليقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت العرفان ولا ان لا اسمه

التي من الاسم المشتق وفاعله نحو صايم في نهاره صائم وكذا قوله شر مكانا واضل سبيلا فان التمييز فاعل بحسب المعنى وقوله ما اقسمت منزل منزلة الشرط وجوابه فليفعل الدهر والتلافي هو التدارك والفرط معنى سبق وقوله ان هذه الواو مفعول فعل وقوله واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه الى اخره يتجه عليه ان يقال فالاولى ح ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالمتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابهما الى العقل بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان يقول بعد ما جرى هذا فلا ينبت الربيع شيئا ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل يأول النهي هاهنا بالامر كما اولت النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على تأتي الفعل ممن نهي عنه فيتضمن نسبة ثبوتية في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا تدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه فرجع ما نام الى معنى سهر وتأول الى معنى خسرت كما مر قوله وبين الوزير وبناء القصر اى وشمل النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك اى في ما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا اى وان لم يبن تقرير الكلام على راى الاصحاب فالذي يجب ويقرر عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشأ اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته فيستعار له اسمه الا

ثبوت النفي للمنفي عنه

ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد
بل اراد تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل آخر بالاستعارة
الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا
لفظية قال الشيخ عبد القاهر شبه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل
به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن
الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو
مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر فقد ظهر من كلامه
هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو
التشبيه الذي يبتني عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع
مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء
كما زعمه المص وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك
كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل
الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى
كانه هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية
كما اختاره في التبعية ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا
وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في
الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزم ان
يكون المراد بعيشة في قولهم في عيشة راضية صاحبها وبماء دافق في قوله
ماء دافق فاعل الدفق ولا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة

الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي
يا هامان وان يتوقف جواز انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب
بان المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة
على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن بجعلها نفس
صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الكلام
في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها باحسام مادتها قوله وانه
خبره اجمل مع ما عطف عليه اعني وتنقسم عند بعض ونباء اما حال واما مفعول
لاجله واما ما كان فهو متعلق بهما معا اي اجمل المجاز كله لغويا واقسمه
هكذا اياسا او بناء ولفظ هذا صفة لقولي اشارة الى نفي المجاز العقلي
بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لقولي اشارة الى نفي الاستعارة
التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذاك في المجاز الراجع الى
حكم الكلمة اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره بين نفي تلك البعيدين لكان
احسن ولفظ هكذا منصب على المصدر والى مقيد بدل منه او بيان له اي
انقساما الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر في ينقسم
لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواته ولم يتعرض
في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصافه واحوالها لا
من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في بحث الحال
وقوله تحصيل الاقسام علة متعلق بمحذوف اي ونقسم كل من التحقيقية

والتجلية الى قطعية واحتمالية انقسا ما متلبسا بتحصيل اقسام ثلثة من انقسامهما لا لتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله حقيقية بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في الحد اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كاين على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر قولهم واقع موقعه وقوله فاخرا بهما شيئت كانه اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عليه بان قولهم واقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القايل وانت خبير بان الاولى ح ان يترك السابق ويكتفى بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافر بناء على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المصادر ليس متجاوزا عن موضوعه اي محله في العقل فلا يكون جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القايل بالقدرة اذا قال خلق العبد اعماله بناء على انه محلها كان مجازا خارجا عن حده داخلا في حد الحقيقة على زعم المص الاصل الثالث من علم البيان في

الكناية الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري و يعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد تفسيرها بترك التصريح اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وفيه اشعار بان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزمه اعم من ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا والمتبادر من قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سيذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوايل الاصل الثاني وقوله لينتقل منه اي من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي فان ما يلزم نؤوم الضحى لم ينتقل عن تفضل اي لم يشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم

الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح
اي اخفاء طريق التصريح ولو قال بدله من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر
قوله ودلالة كني عطف على قوله ما فيه وذلك اشارة الى اخفاء وجه
التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة من
التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة اذ قد اهمل منها
اثنان لتقدم الياء بامتناع الكاف او النون والكنية علم صدر باب
او ام او ابن او بنت واكثرها طارئ على مسمياتها لم يوضع لها ابتداء
ففيها نوع خفاء ويقابلها الاسم العلمي اعني الذي وضع علما لصاحبه
ابتداء بلا خفاء فاذا ذكر به كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاء
وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال
اطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الا
الثلثة قوله ومنه اي ومن قبيل تكني في العدو والجوائح جمع جائحة وهي
الداهية المستاصلة يقال جاحه واجاحه اذا استاصله والملمة النازلة
من الم بالمكان نزل به ولتضمنه معنى الاستعلاء قال على نبه اي
بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول من استبطنت الشيء وفلهم
المراة على وزن جعفر فرجها وقيل هو مستعار لهذا المعنى واصله
الخشبة المثقوبة يجعل فيها الحائك اللحمة حين ينسج ويتلها بالفارسية
ملكوك قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظه يعني احترزوا ايضا عن التصريح
بلفظه حيث عبر عنه بمقلوب الكنى قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان

مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع
افرادها في ذلك على سواء بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى البعض
بالوضوح كما سينكشف لك ذلك في اخر مباحث الكناية حيث بين
وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب
الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق عليها حقيقة وكانه اختار لفظ التفاوت
اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله
احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظها اي بلفظ الكناية
وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو
العمدة في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان
امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله
الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور هناك قعود
على سرير وكذا يكون قوله تع ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم
وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتع وفي الكشاف
ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه
مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في
محل الاستعمال في المكني عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي واستعمل
في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة
المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار
في نحو رايت في الحمام اسدا قوله وان في المجاز اي وكيف لا ينافي المجاز

ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم بقرينة معاندة لارادة
اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي مناف له
قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد
باللازم التابع والرديف كما مر ان الانتقال من اللازم الى الملزوم
محتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبق الاشارة اليه
وستحققه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه معنى ذلك لا يخرج عن كونه تابعا
رديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم
محتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن
اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باي
نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة
والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب
بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازمه الذي يرد فيه لينتقل
منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة
مقحم لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما ولهذا
ترك تفصيل في هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة
بالموصوف امر متعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هناك في الجملة
لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت
النحوي

القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام
الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول
والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مرة
وقوله عارض مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه بالعروض لان
الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما
واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما
اذا اشتهر زيد بالمضياف فيه مثلا او صار كالعلم فيها بحيث لا يعهد مضياف غيره
غيره وانما حكم بان الخاصة للمفردة تكون كناية قريبة لانها سهلة الماخذ غير
محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة
المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق
فلذلك كانت بعيدة وقوله آخر مفعول تضم اي بان تضم الى لازم لازما
آخر وآخر قوله عن دخول كل ما عدا اي عن دخول كل ما عدا مقصود كما
اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض
الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا
القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصيح
والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة و
عدمها بين الكناية والمطلوب بها الظهور بها فيه وجعلهما منشا
القرب والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية
في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى تنبيها على انه مظنة لتردد
السامع في قبوله الانقسام الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله

فالقريبة هي ان ينتقل الاولى بحسب المعنى ان يقرأ لفظ ينتقل بالياء على صيغة
المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلامك الى
مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخة مصححة بتاء الخطاب قوله من اقرب لوازمه
اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية
تنبيه على انه ما من شئ الا وله لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها
بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر على درجات مختلفة
فيقال رجل مضياف اي كثير الضيافة حسن القيام بامرها ويلزمه بلا واسطة
كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله وسواء في ذلك النع
سواء قولنا طويل نجاده كناية ساذجة اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان
الطول مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل
النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما بعدها
ولا بد لها من فاعل يرفع بها وجب ان يكون مسنده الى ضمير يعود الى فلان
وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها
لم تؤنث الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكر واذا قلت هند حسنة
الوجه انثتها لاستنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها
في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله وباستحضار ما تقدم لك
عطف على بالبحث ووجه الاستعانة في ذكر ما قاله من المسامحة والاشتمال
على تصريح ما تقدم له في الآية ان قوله تعالى كان بيانا لقوله من الفجر اخرج الخيط الابيض
والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الله

اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشئ من التصريح
فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا
بطوله لا كناية عنه والقياس على الآية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه
مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة الى ما ترفعه بها وهي في المعنى مسندة الى ما
اضيفت اليه ومن ثمة قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا
فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الآية اعني قوله من الفجر
فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه فلذلك اخرجها عن
الاستعارة بالكلية قوله تارة يكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن
من اللازم بلا واسطة الى المطلوب انتقالا بلا تامل كما سياتي في مثال طول
النجاد وكثرة الاضياف وتارة خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى
نوع تامل فلا يتيسر لكل احد بل لمن له فضل نظر كما في الكناية بعرض القفا عن
البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا اذ لا واسطة
في شئ من هاتين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة عن
البلاهة فانها تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا يكون مما
نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية مشهورة جدا ملحقة
بالصريح كعرض القفا فانه باشتهاره كناية عن البلاهة تنزل منزلة البلاهة
وكذلك كثرة الاضياف منزلة منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة
الاضياف بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بواسطة
لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة بواسطة لوازم متعددة متسلسلة

ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد صح

مع تحقق البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال
كالامثلة التي يوردها وقلة الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم
ح ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله ثم من كثرة
الضيفان الى انه مضياف اورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى
المقصود لعلو مرتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل الى
بعض قوله متوصلا بذلك اي بقولك جبان الكلب او مهزول الفصيل
فان كل واحد منهما كناية عن كون من اجري عليه مضيافا قوله وما يك
في من عيب كلمة ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية
مع جزائها لان العائد اليها في الشرط وحده والمرصد موضع الترقب اي
من دار شخص ذلك الشخص بمكان المرتقب لان بعض الكلب الذي يطوف دون
الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على اذى من يرد
او غيره وقيل هريره صوته للعقر ونباحه صوته للاعلام ولفظ لم
مذكور بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا ايضا وقد كتب في بعض
النسخ على الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة سهوا وقوله
مشعرا باستمرار ما دست حرفان جبن الكلب وضمير ساحته راجع الى من
هو بمرصد وكذا ضمير وكونه اي وكون من هو بمرصد كذلك اي موصوفا
بكون ساحته مقصدا دان واماض مشعر بكمال شهرته بحسن القرى وقوله
صاحب الساحة مظهر في موضع المضمر والمتليات على صيغة الفاعل
النوق التي يتلوها اولادها اي تتبعها من اتلت الناقة صارت ذات

تلو اي تبع والصرف الى الطباخ علة غائية للنحر فيكون داعيا اليه كالنتاج
الى القرب وقوله فهذا الى الفصيل جواب لقوله واذ لا داعي قوله ومن
هذا النوع اي من البعيد وقوله وجنابك من قبيل الالتفات اسهل اي
من حيث الوصول والدخول اذ لا حاجب يطرد الناس عنه ما هوله اي
ذات اسل وتقال ايضا دار آهلة اي بها اهلها وعمرت الخراب اعمره
عمارة فهو عامر اي معمور كذا افق بمعنى هو فوق قوله واتصال الذي ايادية
القرب ضمن الاتصال معنى التوالي والافالي القرب وقوله ذلك الانس
اشارة الى الانس الذي هو فوق انس الام بالابنة الزائدة وهو مصدر
انسا ولفظة ذلك بعد انسه صفة له والسدة باب الدار على بس مبناهم
اي تيسير مطالبهم وهنالك اشارة الى سدة عبد العزيز على ما اراد اي
على ما اراده من وفور احسان عبد العزيز اليهم وضمير تراه للكلب وكذا
المستتر في يكلمه والبارز للضيف وهو اعجم جملة حالية والوجه في زيادة
اللطف اي يكلمه اياه من اجل حبه له مع انه ليس شأنه الكلام فيه غرابة
مستملحة ودلالة على ان انسه بالضيف كان ازيد مما ذكره نصب
قوله ومنه اي هذا النوع البعيد قول جرير لا امتع تعال امتعه الله
بكذا اذا جعله ممتعا به والعود جمع عائد وهي الحديثة العهد بالنتاج
من الابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا
فصل عن الام وقربة الاجل كناية عن سرعة النحر فتنتفع بالنصب
على جواب النفي والمستتر فيه للعود والباء في بها صلة للانتفاع والضمير

للفصال وما يستتبع عطف على ابا ما اى وما استملحه العود من حركات الفصال
له بها قوله ويحتمل ان يريد ان الظاهر كون البا في الفصال صلة لا امتع فيكون
عبارة عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل البا للسببية على معنى لا
ابقى العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما قرر قوله نظرا
لها اى للفصال وفي بعض النسخ نظر الفصالها من هذه الجهة اى من جهة سلامتها
عن النحر قوله ودل بمعنى انه يبقيها هذا على الوجه الاول ثم لقوله لا ابقى لها فصا
فالضمير في لا ابقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقى
العوذ فالضمير للعوذ

القسم الثالث في الكناية المطلوب

بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها
في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف
وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وقد سبق نظيره في
علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل من
جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج
وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر في شيء من هذه الا
قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون يصرح بنسبة
لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على ان يصرح لفساد المعنى وقوله
فان الطريق يعني لا اقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن
الحشرج والمروة له والندى له او يقال شملت كما سنذكره ومعنى حصل
هو معنى سمح فلذلك عده من قبيل الاسناد الا ان اى قولهم معنى ضرب

فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد
لان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل قوله في قوله يعقد بضمير ابن
الحشرج في سمح العائد اليه اشار الى ان التصريح المعتبر في هذا المثال
نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الجز الى المبتدا وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا
يصرح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الصفة
في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما
اوضحه بقوله او ما نرى الخ ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك
كالمجد مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق
الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بطويل النجاد خصوصية هذه
العبارة بل اراد به ما يذكر في الكناية عن طول القامة مما يدل على طول
النجاد ولذلك بين الحال في طويل نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف
النجاد الذي نسب اليه الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة لطول
النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان
نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى
طول النجاد الى ضمير زيد كما حققه فيكون تصريحا بنسبة طول القامة
اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى
عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القائم مقام وفور
الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ماذا صنع جواب
حين اراد ولما لم يقصد هنا معنى الاستفهام جاز ان يكون حين

معمول الصنع اي فانه جبن اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة
والندى صنع صنيعا عجيبا وقوله جمع الى بيان لذلك الصنيع العجيب
ولا امتناع في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا لموصوفها فلذلك كان
الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله ان محلها ذو قبة وفي الشرح النسخ
ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار برفعة شان محل تلك الاوصاف
محا ولا بد لك اي طالبا بكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف بابن
الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره جعل القبة
مضروبة عليه فانتقل الذهن حينئذ الى قيام تلك الصفات به قوله ومنها
اي ومن امثلة قسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف كالمثال المذكور الاول
والمجد هو الشرف ويقال هما بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه والا
استحاله في كون الصفة من الثوبين تبعا لموصوفها كما هو منشا الظن
الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه يشتمل على صفة الموصوف
كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد و
الكرم مصرح به في قولهم ومكني عنه في طويل نجاده وقد عرفت ان ايصال
نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصله هنا
وليس في قولهم يصرح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى
ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره
تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا
بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد

صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن القامة فلا كناية حينئذ في الصفة ولا في النسبة
ويوضح ان يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو
الطف وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله اثبت
لابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له
واما جعلها نظام عقد فمستفاد من حمل النظام على المساعي مع اضافته
الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من استدعاء المجد جيدا
لجيده فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة الفحوى قوله فنبه بذلك اي بما ذكرنا
من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد ونبه بتزيينه اياه على
اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا
اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان
المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل بمساعيه انما يزين مجده لا مجد غيره قوله
ولم يقنعه ذلك اي لم يقنعه في مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور و
الظاهر من عبارته ان هناك كنايتين احديهما عن اثبات المجد له كما قررناه الاولى
عن اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كما تقتضيه المقام الخطابي
داعية لان يدوم ذلك العقد لجيده بها فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء
ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام
بقائه ونبه بطلب دوام بقائه على انحصار تزينه والاعتناء بشانه فيه والا
لاستغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه وقوله حتى احكم متعلق بقوله جعل المجد
المعرف [illegible] احكم بما ذكره بتخصيص المجد بابن العميد اي بتقييده به و

اشارة له واكده ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله
يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره وانما قال في المآل لان تزيينه في
الظاهر بعقد مساعيه نظامه الا انه اذا حققت رجع الى تزيينه به ولا شك
ان تزينه به من روادف حصوله له فصار كناية عنه كما في قوله زينت الوراده حلي
فلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي صرح به يدل على ان المقصود الا
اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا ما بيوت بالملامة حلت فيه قلب
اقتضاه جعل بيتها في المصراع الاول محكوما عليه واصله اذا ما حلت الملامة
ببيوت وقد توهم ان المذكور في الكتاب من ان البيتوتة من اللوم كناية
عن صفة العفة واسنادها الى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها فنفى
هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سياتي وبه نعم
انه جعل الاكمال نجابتها عن ان يلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية
لا وسيلة اليه وانه قال اخر التخصيص للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس
هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها اشارة
الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمال نجابتها على
طريقة التفسير فتبصر واستعن في ذلك بقوله قصد الى نفي النجاة عن اللوم
الى قوله على سبيل الكناية متعلق بان يبين وقصد جواب حين اراد وقيل
ابن هاني عطف على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود صرح بان في
البيت كنايتين ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم
تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يكون جود ولا يحل دونه والا كان

متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دلالة
على عدم توزعه وفي المصراع كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كانما
في جنته من حيث انه يصير الجود حيث يصير اي يسير حيث يسير وقيل في الاول
كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون مكانه كان معه
في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى الاستدراك
دفع توهم المفارقة عنه قوله متوزعا بعموم منه جزء وهذا جزء وبذلك
هذا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي
هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا
يحل الفضاء دونه وقوله تنبيها تعليل لنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجوز
ممدوحه والمعنى لم يجزه شيء من افراد الجود والا كان فاقيا المحل هناك
مخالف المحل سائر الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه
لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم
الحلول لكن في المجموع العدمين عند عدم توزعه وتقسيمه ولك ان تقول عدم
توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فيكفي في نفي
هذا المجموع قوله كناية مفعول له اي نفي ان يجوز ممدوحه للنسبة المذكورة
ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك النسبة كناية بذلك اي بما ذكره من النفيين وقوله
ثم خصصه اي خصص الجود من بعد اي من بعد ان نفي عنه توزعه وقوله بعد
ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وافادة اللام الاستغراق انما هي بمعونة
المقام المشتمل على نفي التعرف من افراده قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته

بسره للممدوح وحده قوله ومنه اي من تخصيص الصفة بمحله تخصيصها بشيء
ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشيء موقعه ومكانه الذي يظن انه فيه
قوله وليس هذا كل اي ليس المظنون بالذي ظن اي قسما رابعا اذ الكلام
في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع
اقسامها الثلثة في مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان النبيه
مشهورا به قوله والثاني يقصد بها اي يقصد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن
الى عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر لان الكناية
في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا الكناية لا صريحا قوله
فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف مذكور لانه كني فيه بالتصلية والتزكية
عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا المسلم الغبار كناية عن اليهود
مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت
في القسم الثاني من قوله فلان طويل نجاده الخ وما تقدمت في القسم الثالث من
قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة من قوله المؤمن
هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي
وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كني بها حصر الايمان في غير المؤذي عن
لزومه الذي هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض
بمؤذ معين فهذه كناية عن القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره
ما في المقصد اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي صلعم او عن
المسلمين اذ قد كني فيه باختصاصهم به الكناية بالمتقين الموصوفين عن

عن لزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض
بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته
واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني
لموصوف غير مذكور مثل الذي لا يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا الحصر الايمان
في الذي لا يؤذي الى نفيه عن المؤذي مطلقا معرضا لمؤذ معين وانت تعلم
ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فتستلزم
ح القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض
عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر قوله وان كانت
ذات مسافة قريبة بينها وبين لازمها لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز
الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان تلميح فيه يقتضي الاخفاء
الدال على قرب المسافة والضمير في ابن للتوق وحسبك اي كافيك في الانس
لا يرز من سوى كريم وقوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما المختفي فهو
من خفاه اي اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا
الا انه اذا لم يكن فيه زيادة كما في التلويح والرمز يعني الاسم الدال على مطلق
الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يتبادر منه القرب والظهور وفي مثل
الاولى ان يخص الايماء وما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي
قوله وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني
جواب الشرط قوله لا يخفى ان قوله ظاهر العوني من قوله غير خاف والساكرين

الغيث ما ياتي بكره يقال امحل البلد اذا انقطع مطره ويبس ارضه من
الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في
الشعر وقوله كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظاهر وقوله اظهر من الجمع
وذلك لانه جعل فيه وجود مسئله فهم علة لوجود الكرم فهم فلذلك اكثر جلوسهم
عنه مع كونهم فهم واما في الاول فقد دل على كرم ابي سعيد بالزيادة بحرف
الاستقبال وفي الثاني احاله على رويه المخاطب وربما يعاند وفي الثالث
طلب تسقيه اشراف بني حنبل على طريقه الدعاء مجاز ان يراد طلب جعلهم
من اللزام قوله واما قوله انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على
ابلغ وجه واكده ولانه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع اليه والندى هو العطاء
والجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي لا لعوض فهما مفهومان متغايران
فلذلك خوطبا خطاب الاثنين يقال تبدلت الشيء باخر اي اتخذته بدلا عن
الاخر والمشهد المحضر والمجلس ويروى صيغة المتكلم على بناء المفعول من
عداه حمله على الغزاة وهو الصبر ومسافة يوم اي مقداره مستعار من
المكان وهم لم يبلوه عطف على اقمنا وقوله في افادة متعلق من حيث المعنى
بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء التي وقعت جوابا لاما اعني قوله على ما يرى
واعلم ان التعريض تارة يكون الكلام يرد بقوله واردت المخاطب مع المخاطب
انسانا اخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة تهديد
المخاطب في اذيتني فستعرف المخاطب وغيره معا فيكون كناية وتريد تارة اخرى
غير المخاطب وحده فيكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكنا

او المجاز بل اراد ان قولك اذيتني فستعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد به تهديد
المخاطب مع تهديد مؤذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط
كان مجازا مركبا ولم يتعرض هنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها
في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا
تاما في مجرد الحقيقة الصريحة اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض
الجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه
وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه وان شئت حقيقة الحال
فاسمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق
بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع
له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج
اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص
باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض
اللفظ اي جانبه هذه عبارته فنقول المقصود مما ذكره في الكشاف

[illegible] تهديده مع تهديد غيره [illegible]

هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض بما ذكره
في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في
غير ما وضعت له وان التعريض مستعمل في معنى ليدل بذلك المعنى على معنى
آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض
به والا كان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى
الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكأنه امالة
الكلام الى عرض اي جانب واشارة الى وجه اشتقاق التعريض ولا
شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا بلقاء الكلام على طريق الاستقامة
لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على
ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا
فاذا الصواب ما لخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما
وضع له فقط هو الحقيقة المجردة وتقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة
فيما لم يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود
كلا من هذه الثلثة وذلك بان يقصد بعض اللفظ معناه حقيقة او
مجازا او كناية ويدل سياقه على المعرض به فلا يوصف اللفظ
بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان احد
استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلثة فلا يكون
اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكني عنه تعريضا
بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون

من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الأصلي انحصار الاسلام
فيمن سلموا منه والمعنى المكني عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء
الاسلام من المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا ولما المعنى
المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي
المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض
ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن
كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكني
عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى
الأصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على
العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن
كونه كناية في اصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض
قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود
الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب
عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود
الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه علمت
ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل
المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد
يكون مجازا كما توهموه وتشبثوا بان اللفظ اذا دل على معنى

اي بطريق الكناية كما دل عليه قوله والمكني عنه المعنى

دلالة صحيح فلابد ان يكون حقيقة او مجازا او كناية فان تشبيههم
هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية
كما مرّت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرّض فانه وان كان مقصودا
اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته
بل اراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان
معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فقولك
آذيتني فستعرف اذا اردت تهديدهما معا كان على طريقة الكناية
الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا
واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرّض كان على
طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته وللتنبيه على
المعنى المراد زاد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبّه قوله فمآل اي
مآل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى الذي ذكرناه فيه فقس
حال ساير الامثلة وفرعها عليه فقد نبهتك على ما هو الاصل من ان
التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون
الاطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان ظاهر
واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب
المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة ويعبرونها في موارد
الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من

المبالغة لا من البلاغة اي المجاز اكمل واقوى في الدلالة على ما اريد به من
الحقيقة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد تمكنا وتأثيرا في النفس وقوله
ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن مرادا
بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل
هناك غيث تتشابه نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه
اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان
يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله احدهما ان في
التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل معنى وليس في الاستعارة
هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به وانكار ان
يكون شيا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم
حكم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع من الافصاح هو نظير ما تقدم
في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه بقوله
بل عينه نظرا الى ما عقّبه به من بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم
بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم
المعين لم يتصور منه انتقال البتة لاستحالة الانتقال من العام باقيا
على عمومه الى الخاص وقد سبقت تتمة الكلام فيما سلف والواو في قوله
ومع الافصاح للعطف وقوله مدعى لا نسبة على قوله مدعي نفسه والظرفان
اعني معها ومع الافصاح معمولان للمعطوف عليه والمعطوف قوله
في ما بين الاصلين اي المجاز والكناية وخصّهما بالذكر لانه فرّق فيهما

كلام السلف ورتب فيها الانواع وذيل الانواع بما كان يلتحق بها
وطبق بعضها بالبعض ووفى كل احد من التقرير والترتيب والتذييل و
التطبيق حقه على الوجه الذى يوجبه صناعة البيان ولم يكن له
امثال هذه التصرفات فى اصل التشبيه لأن مباحثه كانت مستوفاة مقررة
على ما ينبغى فى كلامهم فاشار الى ان ما اورده فى هذين الأصلين محمود
عند ذوى البصائر ووصاهم ان لا يحسدوا ذلك اى ما ذكره من ابراز
كلامه نوع استماله وفواته فى كلامهم مغمز للسلف اى موضع
قدح وطعن فيهم ولا فضله لى عليهم لانهم كانوا مخترعين للفن
ففعلوا ما يفى به القوة البشرية وجهدوا والنا مؤايديهم فلزمنا ان نقررها
احسن تقرير ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق ونضيف
اليها ما يزداد به حسنها ورونقها فالفضل لهم ونحن معتدون و
مستندون بهداياتهم قوله متى كانوا طرف لقوله ان ينزل من نزل
الشئ اذا فاته وانما يستدعى ذلك اى ان ينزل مما حقوا شبه
ممن زجى عمره اى امضاه على جهد وكلمة تلك صفة لما يديهم وقوله
لم يقوا استبعادوا اصول الفن ما يبتنى عليه جزئياته وقواعد الاصول
ما يبنى هى عليه والضمير فى ابوابها وفصولها ويفارعها للاصول
وفى امثلتها وبها للتفاريع وحدها او مع الأصول فى بلقطها
وطاقطها للامثلة وفى بها للامثلة ايضا او للطاقط ومع الشعب
متعلق بقوله فى اختراعه وما عطف عليه وضمير تفننها للشعب

او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعنى افانين قوله فعلوا
خبر كانوا مع تغريه عن لفظه قد واذ ذاك طرف لقوله وفت اى
اذ ذاك للاختراع حاصل قوله واما بعد فان خلاصة الأصلين هذا
ضبط اجمالى لما فصله من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلكة عند
الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها منقحة
مضبوطة قوله لا يفيد البيه الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذا
قوله فالاول هو الحقيقة فى المفرد اراد بما يقابل الحقيقة فى الجملة
اعنى الاسناد وكذا الحال فى قوله والثانى هو المجاز فى المفرد
قوله ولا بد له اى للثالث الذى هو الكناية من دلالة حال ليعلم
بها ان معنى معناها مراد ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها
وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد فى معرض المدح كان
كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته فى حمامى واراد بالحقيقة
فى قوله ويشتركان فى قوله حقيقتين ما تنبيا ول الحقيقة التى اريد بها معناها
وحده اعنى الحقيقة الصريحة وما يراد به معناها ومعنى معناها معا
اعنى الكناية فانها داخلة فى الحقيقة المفسرة بما يراد بها معناها
الاصلى بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه فى حد الحقيقة
وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلى مراد فى الكناية قطعا وقد مر
فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالى عن المبالغة فى التشبيه فيكون
غير المعتد داخلا فيه كما سيصرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه

في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية ونسبته اليه في مثل قولك
مخالب المنية قوله دون رأينا اشارة الى اختاره من رد المجاز
العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله
عنده لغوي وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر
موافقة ما عند المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد
هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله بافادة مستلزم
على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناها اللازم وفي بعض النسخ على
صيغة اسم الفاعل ومعناها الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومآلها الانتقال من الملزوم
الى اللازم قوله والاولى الى الحقيقة في الجملة المعرونة بافادة لازم داخلة
في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا خلت بحيثها عن اللزوم
قاصدا به افادة بجانبها عنه كان كناية عن النسبة واذا خلت بحث
عن اللزوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد
تنقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد
من التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله
وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كمال
الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط
يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن مقـ
مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في

علم المعاني وحان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذين
العلمين الى تحصيلها وهي المقصودة منهما قوله وعرفنا فيهما اي في
الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله ومن الاصلية
والتبعية على راي الاصحاب دون رأينا اشارة الى اختاره
ومن رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة
الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا
الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم
البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلا والتمثيل
الساذج ما ليس على سبيل الاستعارة فنقول البلاغة
هي بلوغ المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا البلاغة الكلام اي هي
بلوغ المتكلم في تادية المعاني تراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص
التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي
اضاف اليها الخواص ههنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله ههنا
وهي تراكيب البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب
بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء بمعنى انهما متساويان صدقا
لا انهما متحدتان مفهوما فلا يلزم ح ان يكون مفهوم البلغاء
ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري صرح

ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج الى ان
يجاب عنه بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة لوجه بل لا على
معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب
المتكلم وليس بشئ اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها لا يقال
كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا
نريد بها انه يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى
انه يورد تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب
البلغاء على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على
وجوهها فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله تاديه المعاني كما اشرنا اليه لا
من خواص التراكيب قوله ولها اعنى للبلاغة يريد بها بلاغة الكلام المعهود
من حد بلاغة المتكلم اعنى كون الكلام بحيث توفي فيه خواص التراكيب حقها
واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجوهها وعدم
تراءى طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين
بين الطرفين مع التفاوت في البلاغة على مراتب بينهما يفوت الحصر انما
هو بحسب التفاوت في معرفة كميات الاحوال مع مقتضياتها والا فمقدار
على غاياتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات
والمجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجوهها وقد
اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد
ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وجد بليغ ومع ذلك ايضا فهناك

مراتب من الرعاية والايراد المذكورين لا تفي بها علم البشر اصلا
ولا يدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة
التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين
الاول الطرف الاعلى من البلاغة اعنى ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور
تجاوزها اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى اعنى المراتب
العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا يرى ان ايات
الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات
البلاغة ولقد احسن من قال در بيان و در فصاحت کی
بود یکسان سخن ور چه گوینده بود چون جاحظ و چون اصمعی
در کلام ایزدی چون که وحی منزل است کی بود تبت یدا چون
قیل یا ارض ابلعی واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعنى قدر انك
البلاغة اذا انتقص منه شئ التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما
ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة
داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر بما تقرر انه لم يرد بتوفية
الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجوهها توفية الحقوق باسرها
وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق
وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز
مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه به تعبيرا
سواء كان تعبيرا بحد دها او تنبيها وذلك لغاية لطفه ود[قته]

وشبهه في تصور الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة وتقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير على وجه التشبيه ولا امر اخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا ايد الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة يعني ان الاعجاز بنفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحتجب عنك بيانها ربما تكشفها واماطة اللثام عنها لتصير مجلوة عليك فيقوى بذلك ذوقك على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره في اخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة و الفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الاي مثل يؤمنون يعلمون

معنى الفصاحة قسمان كمعنى المشتق
قسمان متصل ومنفصل

او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا اساس لها والصواب منها ما اختاره كما عرفت هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انها ايضا ذات مراتب فناسب ذلك ان يتصدر بكلمة اما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى انه بالنظر الى افادته اياه و في قوله خلوصها الكلام اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه و فصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها كثيرة دورانها واستعمالها لا ان لا يكون هناك كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا اراد بقوله اخرى ان يكون الكلمة جارية جريانا على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من ان لا يكون غريبا محضا وما احدثه المولدون كالقرميد والطوب للاجر الذي هو معرب وما اخطأت فيه العامة كثيرة مشهور وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها متتابعة تعلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف

في التعجيز والمستشزرات

او بعدها ولا الى ترتبها فى الصعود او النزول والسلامة عن
تنافر الكلمات معتبرة فى فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا
وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه فى الثقل كقوله وليس قرب قبر
حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه والورى
معى فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للثقل ومحلا
قوله فسبحه قوله ان يغزو صاحبه فكرك اى يجعل فكرك غاشيا من الغبار
فى منصرفه اى فى موضع تصرف فكرك وشيك طريقك اى
يجعله ذا شوك قوله غير مذهبك اى يجعل موضع ذهابك نحو المعنى
وعرا اى صعبا شديد المسلك حتى يقسم اى صاحب الكلام بما لعل
فكرك ويوزعه ويشعب ظنك بما هو مراده بحيث يتحير فى
التوصل الى المعنى الذى اراده قوله وما مثله مدح به ابراهيم بن هشام
بن المغيرة المخزومى خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل
معناه ليس مثل الممدوح فى العقل والكمال الا ابن اخته هشام
الخليفة فمثله اسم ما وفى الناس خبره وحى بدل من مثله وقد فصل
بينهما بما ترى والا مملكا استثناء من حى قدم عليه فوجب
نصبه وابو امه اى ام المملك مبتدا وابوه اى ابو الممدوح خبره
وقد فصل بينهما بحى كما فصل بالخبر بين حى وصفته اعنى يقاربه فبا
هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الكلام
معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم قصته قوله او كقول ابى

تمام هو فى ما زربار واسمه بابك خرج فى زمن المعتصم بالله فصلب
بابك بعد صلب ابيه فقال وقد شفى الاحشاء فى مرجاهما ان
صار بابك جار مازربار ما اسمه اى هو يعنى بابك بان المصلوب
الاول فى كبد السماء اى فى جوها ولم يكن ذلك الثانى كاثنين اى كما فى
اثنين فحذف المضاف وجعل ثان بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون
من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد
باثنين هما فى الغار النبى صلعم وابو بكر رضه وانما نفى المماثلة قصدا
الى اثبات التضاد لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذان
قد اجتمعا فى افساد امر المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع
العطف اى الميل عن سواء الطريق ومنه معطف الوادى و
المنار العلم ينصب علامة للطريق يقال تبينت الشئ اى علمته
تبينا والوجه بكسر الواو وضمها الجهة التى يتوجه اليها والطية النية
والمنزل الذى يطوى اليه الطريق يقول مضى لطيته اى لنيته التى
انتواها وبعدت عنا طيته اى المنزل الذى انتواه
واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية
وانا اذكر هذه الظاهران يقال فانا اذكر جوابا لاذ قد وقفت
على ما فى اكثر النسخ والانموذج معرب نموذه وقد فصل المصنف
فى هذه الاية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا و
عسى معقول الكشف وبينها صلة ما اى الكشف لك فى هذه الآية

الحجاب الذي يستر وجوه البلاغة والفصاحة وكلمة عسى مقحمة اشعارا
بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل في الجملة لانك بعد
احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تنجلي تلك الوجوه بلا حجاب
قوله ثم ان ساعدك اي عاملك الذوقي ادركت من هذه الآية الاعجاز
الذي ادركه من تحدوا بها وفي هذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة
وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق
روي انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون
لا ننزلها حتى نطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعاندون في فصاحة
ما نزل من ايات القران حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق
الى العناد واذعنوا لها فقوله ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة
الى هذه القصة قوله واما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها
من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف البيانية اشرف وادق و
الطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية من
القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ما بعد من
وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول
خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود قوله ان معنى
اردنا اي معنى هذا الكلام الى اخره وقوله فان يد ابلغ من ان يقال
فردوا وقس على ذلك فانقطع فغاض فقضي فاستوت والطوفان
المطر والماء الغالب بمعنى كل شيء يقال غاض الماء اذا قل

وغار وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل
وقوله انقينا عطف على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما اراد
قوله على تشبيه المراد اي المراد منه اعني الذي اريد منه ان يعلق بعمل
وهو هنا الارض والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير
فاستتر فيه كما في لفظ المشترك فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه
الارض والسماء بالمامور الذي لا يتأتى منه لكمال خوفه من الآمر
العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي قوله والتشبيه
تكوين المراد اراد بلفظ المراد هنا معناه الظاهر اعني ما اريد من
المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع ولتخالف معنى
المراد في الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد
صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه
وقوله في تكون المقصود متعلق بالقاصد واشارة الى وجه الشبه
وهو تكون المقصود مما تعلق به سريعا مع غاية السهولة على
القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء الكلام على التشبيهين اي
بني الكلام عليهما تصويرا للاقتدار العظيم ولان السموات الخ
واما صحة عطف هذه الاجرام على السموات والارض لتغاير المفهوم
وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موضع الحال من
المستتر في تابعة وتحتم بذل المجهود عطف على وجوب الانقياد
وتصوروا عطف على عزة الضمير في مراد فيتها للمهابة والا

جمع فناء الدار والكاف في وكالبلوح وكابرد للقران وقوله لا تلقى
تاكيد وتقرير لما تقدم وقوله لاشارة ليس معمول اللملتقى والا
وجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل خبر لا او بغير الامضاء
متعلق بالخبر قوله ثم بنى على التشبيه هذا اراد به مجموع التشبيهين
المذكورين وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون
جميع ما فسره قوله بنى اعني قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليهما بل
يكفي بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام ملتبسا فقوله يا مجاز
مرسل من الارادة كانه قيل اريد ان ترتد ما انفجر من الارض وان
ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع
القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكره من التشبيهين
كالامر وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول
شيء متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال قول وخطاب الارض والسماء
بطريق النداء على سبيل الاستعارة بالكناية منه على التشبيه الاول
اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت
ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء وقد
يقال ارادان الاستعارة ههنا تصريحية تبعية في حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب
بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء
بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا للمتبوع على ان قوله التشبيه

المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف
على قوله فقال او ثم قال وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الماء
مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما
مر ولا محذور في ذلك اذ لا التباس في شيء منهما كما ترى ولا يجوز
عطفه على بنى الكلام ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة
للشبه المقدم ذكره تتمة لتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه بالمشبه و
جعل البلع مستعارا لنشف الارض الماء كما في الكشاف اولى مما
ذكره اذ لا فعل للارض في غور الماء كما للشخص في البلع وانما
قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء
وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على ما
مذهب السلف فيكون ابلعي استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك
يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما في
ينقضون عهد الله واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على
حقيقته كالانبات في انبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعارا
الامر متوهم كما هو في نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة
التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظة ابلعي
باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد ههنا اعني غور الماء
او نشفه ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للشبه المقدم
ذكره اي التشبيه الثاني وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ

لان التشبيه المذكور اشارة الى التشبيه [illegible]
[illegible] بالمامور [illegible]
[illegible]

قوله الا ان يكون ما توسط بينهما متعلقا
بما في حيز التشبيه الى آخره [illegible]
توسط الاجنبي من اجزاء التشبيه [illegible]

ففي لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار
صورته اعني كونه صيغة امر استعارة اخرى لكون المراد وباعتبار
كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعني الاستعارة المكنية
التي في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون
ترشيحا لها كما اشير اليه وانما جعل النداء استعارة تصريحية تبعية
حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله لشبهها لاتصال
الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا
لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي في النسبة
الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة
من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله للشبه
بينهما في عدم ما كان يعني كم كان من المطر او الفعل قوله لمثل ما تقدم
في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة للشبه المقدم
ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب في
الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الخ يريد ان الفعل
اذا تعين لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ذكره ويبنى الفعل
لمفعوله او يذكر ما سواه لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل و
يسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التي هي
الفعل بموصوفها قوله وقال وبعدا عطف على سوى السفينة
وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل مادة

الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور الخ بيان لسبيل الكناية او تعليل
لسلوكا بتقدير اللام اي يسلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتأتى
الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسوية
وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غيره وانما
غير الاسلوب حيث لم يقل ولا استوى السفينة لان الفعل ههنا كان
مسندا للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في اقرارها اي جعل
السفينة قارة ساكنة الى المفعول وفي اقرارها الى الفاعل اي الغير
وثم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح
بان سالكي مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال
ظلما لانفسهم لا لغير لان مضرة التكذيب راجعة اليهم لا صفة بهم لا تتعداهم
الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم اظهار لمكان السخط
ولجهة استحقاقهم اياه اي هلاكهم والوصف بالظلم يدل على ان السخط
العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان هناه عطف على
مكان السخط اي واظهار لان هناه الطوفان وتلك الصورة الهائلة
في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف مناسب
قوله وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها اي في الاية والمراد بيان الخواص
المستفادة من مفرداتها باعتبار ارتباطها واقعة فيها وكثرة استعمال
يا سبب لاختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد المنادى
سبب لاختيارها على اي وعلى الهمزة والعزة العظمة والجبروت الكبرياء

والاختصار سبب لاختيارها على ... ايا وهيا

والعقد وهو اى الامر الذى يستدعيه مقام اظهار العظمة بقيا ان تهاون
به اى اسحقره واضافه الارض الى نفسه تقتضى تشريفا للارض و
تكريما لها فتركها امدادا للتهاون ولم يقل يا ايتها الارض مع كثرة
فى نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف
التنبيه المشعر بالغفلة التى لا تناسب ذلك المقام ولفظ الارض احصر
وادور فى الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء اخصر من
الخضراء والمظلة وفى اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لان
هذا الاسم اشتهرت مقابلته للارض وانما كان حفظ التجانس بين
ابلعى واقلعى اوفر لان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا فى عدد
الحروف ولا انقار بافيه بخلاف ابتلعى ولا يشتبه على ذى خبرة بقواعد
البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لنكت علم المعانى
قوله ان لا يستلزم اى ان لا يستلزم قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعنى
ان اطلاق ابلعى عن ذكر المفعول فى مقام عظمة الامر المهيب وكمال
انقياد المامور يقتضى ان تبلع الارض كل ما كان عليها من
الجبال وغيرها ولما علم ان المراد الماء وحده علم ان المقصود
بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعى اختصارا
واحترازا عن الحشو المستغنى عنه وقوله وهو اى الاختصار للاحتراز
عن الحشو هو السبب فى ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر لان مقام
الكبرياء وكمال الانقياد يغنى عن ذكره الذى لم يجئ الا لوهم امكان المخالفة

قوله والاستغناء يعنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود
واختار سوف على سوف مع كونه انسب باخواته المبنية
للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار اعنى الجريان
منسوبا الى السفينة على صيغة المبنى للفاعل فى قوله وهى تجرى بهم
مع ان سوف اخصر من سوف واختير المصدر اعنى بعدا على
لسعد القوم طلبا لتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع الاختصار
فى العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعد وابعدا مع فائدة
اخرى هى الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم
عن مقداره فى مقام المبالغة يفيد تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم
على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم فى التكذيب
من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم
قوله جريا تعليل لعدم النداء و قصدا تعليل لجريا او للقدم مقيدا
بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجرى على مقتضى اللازم فيمن
كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية فى
الارض والسماء حيث شبههما بالمامور ثم سلك معهما الطريقة
التى يسلك معه قوله لابتداء الطوفان منها اى من الارض حيث
فار تنورها اولا قوله ثم اتبعهما اى جعل قوله وغيض الماء تابعا
لامر الارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كما بينه وانما قيد الماء
بالنازل من السماء وان كان فى الآية مطلقا لان ابتلاع الارض

ماثرها لهم من قوله البلغاء كـ ثم اتبعه اى اتبع غيض الماء ما هو المقصود
الأصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتأخره
عنه في الوجود ثم ختمت القصة بالتعريض الذي سبق تحقيقه قوله
من جانبي البلاغة اى علم البلاغة الباحث عن خواص التراكيب وعلم
البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله تخلصه
مبينة بهما على صيغة المفعول في نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج
واشار به الى ان جعله ذا شوك مع المرتاد المطلوب من ارتاد الكلاء
وارتاده طلبه وقوله بل اذ اجرت اضراب عن قوله لا التعقيد
ولفظ تسابق في الموضعين بضم التاء هو المطابق للدراية و
الرواية المعول عليها وجعله من باب التسابق بحذف احدى
تائي المضارع وهم وقوله اسبق الى قلبك اشارة الى ان
المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية
اى اصلية مستعملة استعمال الاكثر على السنة فصحائهم ليست مما احدثه
المولدون او اخطأت فيه العامة جارية على قوانين اللغة سليمة
عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة اى الكراهة في
السمع يقال شيء بشيع اى كريه الطعم وعذبة اللسان طرفه والتحرك
والاسلة المستدق من اللسان قوله ولا در شأن
التنزيل تعجب من شأنه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك يتبعه
بقوله لا تتأمل العالم الخ واراد به التنبيه على ان اكثر اللطائف

ليست مختصة بهذه الآية بل هي عامة للآيات وان الآية المذكورة
ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا تسع اى تلك
اللطائف الحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وبتذكير الفعل
اى لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله لان المقصود اى لم اذكر
جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا تحرا
لكيفية اى الى كيفية لاجتناء ثمرات العلمين والى ان لا علم
في باب التفسير بعد علم اصول الدين اى الكلام اذ لا بد منه في
تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة
الكبرى في معرفة معاني القرآن اقرأ منهما اى من هذين العلمين
ويروى منه اى من علم المعاني والبيان والظرفان اعني في
باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بأقرأ على معنى انهما اقرأ
من كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول ويجوز ان يتعلقا بمعنى
النفي المستفاد من لا علم ولفظ اقرأ وما عطف عليه يروى
مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما
على واية النصب بالوصفية قوله ولا اكشف للقناع
عن وجوه البلاغة القرآنية ليتحلى ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز
بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث
يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وحد الضمير
لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة منه او الى علم المعاني

رشاد
اشارة الى انه معطوف على قوله
لكيفية وقد توهم انه معطوف على
مجرد الارشاد وتشديد بيان اى
بيان ان لا علم منه

فان نحو لك لا علم اقرأ منهما منهم
... اقرأ ... على
السعد ... اى ... لا علم منه

والبيان اعنى ان يقدر لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قررناه
آنفا على رواية منه بدل منهما وتوفيته كلام رب العزة حقه
من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها والتا وقيل
صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى مع التفسير الكشف عما
يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل هو احد قسمي التفسير الذي
هو الكشف عن ظاهره وباطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية
والتاويل ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه وحسنه
ومنه رونق الضحى قد ضيمت حقها اى حرمته ومنعته من خاصه
حقه اى ظلمه فيه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول
من استلبته الشيء اذا اخذته منه بغتة قوله ان وقعت بفتح الهمزة
اى لان وقعت او بان وقعت فاخذوا بها اى سلكوا بها في
ماخذ اى مسالك مردوده وحملوها على محامل اى معانى غير معقوده
والعويل رفع الصوت بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة اصوات
عذاب يقال ويلك وويل لفلان على وويل من كذا اى يقول يا ويلي من امر كذا
كان الامات بسبب ماخذهم ترفع اصواتها بالبكاء ولسبب
محاملهم يقول يا ويلي من هذه الجملة قوله ثم مع متعلق بما مر اى
ثم مع ما ثبت لهذا العلم اى علم البلاغة المتناول للعلمين من
الشرف الظاهر والفضل الباهر اى الغالب على كثير من العلوم
لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودي الى التصديق

النبي صلعم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوا حالا منه
وذلك لقلة المعتنين بشانه وكثرة الناهبين من جوانبه و
اركانه والضيم الظلم منى اى ابتلى وساموه خسفا اى اولاده ذلا
وكلفوه مشقة واشار الى قلة ما يعتني به بقوله ان الذي مهد له
قواعد تؤسس هو عليها ورتب له شواهد اى امثلة يستشهد
عليه بها وبين له حدودا ورسوما يكتسب بها تصوراته النظرية
ووضع له اصولا وفروعا بني عليها مسائله الفرعية وجمع له
حججا وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية واشار
الى كثرة تفرقه في ايدي المتغلبة بقوله وشمر الخ والرجل جمع راجل
والخيل الفرسان قوله علم اى هو علم وايادي سبا اى اولاد سبا
بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم
فتفرقوا في البلاد فلحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد
بعمان فصاروا اعلاما في التفرق فيقال ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا
ايدي سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس والدبور مقابلها
قوله بل تصفح اى انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة
والمجاز والتصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد
تولاها صاحب الاصول مع عدّ وعدّ اى عد غير ما ذكرنا من بعد
اخرى فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو
والتفاسير قوله ولكن الله استدرك على ما ابتلى به هذا العلم من الضيم

اى كايدى سبا اى كاولاد الذين هم بمنزلة الايدى فى القوى والبطش بهم

والتفرقة اي لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احد افعلي
لكنه عسى ان يوفقني لذلك وحيث وفقني لتحريك القلم عنه فاقوم بما هو
حقه على ما ينبغي واذ وفق شرط جزاوه عسى والجملة خبر لكن وان يعطي
قد صحح في بعض نسخ الروايه على صيغة المبني للمفعول وفي المثل اعط القوس
باريها اي ناحتها ومصلحها يضرب في تفويض الشئ الى من يعرفه
ويقوم باصلاحه والحول الحيله والقوة ايضا واذ
قد تقرر ان ارادة مرجعي البلاغة علمي المعاني والبيان وتنوعي
الفصاحة المعنويه واللفظيه والحلة ازار ورداء ولا تطلق
على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه
تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو
حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله ورتبة
اعلى درجات التحسين وفي قوله فلا علينا اي لا باس علينا دلالة
صريحه على ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطا في
تطبيق الكلام على مقتضى الحال كما ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب
عليه ان يفصلها كساير اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاحسان
في حد البلاغة على المحسنات البديعية كما حققناه هناك
فذكره للمطابقة والتجنيس في اثناء نكت الآية من حيث النظر في
علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه
قوله وهي ان يجمع بين متضادين اي متقابلين في الجملة وانما

تسمى الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما من طابقت
بين الشيئين اي جعلت احدهما على طبق الآخر اي وفقه فبين الابكاء
والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء وبين الاغناء والاقناء
وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة
وبين الايقاظ والرقود قوله وهي ان يجمع بين شيئين متوافقين
لم يرد بالتوافق هنا التناسب بل خلاف التضاد سواء كان
هناك تناسب اولا كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة
مثلا ولا بد في الكلام من تقدير معطوف يقع في مقابلة او اكثر
اي وبين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت هنا امر
اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت
ضد ذلك القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها وعلى هذا الخروج
عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد
الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من
الطرفين ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع
البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت قوله اعطى
اي حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اي
دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره اي فسنهيئه

لليسرى اى سنلطف ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عنده
قوله واستغنى اى زهد فيما عند الله كانه مستغنى عنه فلم يتقه
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وهذا الاعتبار
اعنى كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء
ضد الاتقاء فسنيسره للعسرى اى سنخذله حتى يكون الطاعة
اعسر شئ عليه او سمى طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى و
طريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسرى قوله وهو التعبير
اشارة الى ان التيسير للعسرى تعبير فى المعنى قوله وهى ان يذكر
الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين ذلك الشئ والغير
علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال
ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها
وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبة
علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه والاخراج
السؤال على الارتجال وبجيد مجزوم جوابا للامر من اجاد الشئ
حسنه اطبخوا اى خيطوا عبر عنه لوقوعه فى صحبته تحقيقا واما
قوله تع صبغة الله اى تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله تع
آمنا بالله فقد وقع فى صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر تسمونه المعمودية ويجعلون
ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الان صار

نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة
وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى وجزاء
الاعتداء عدل قطعا فجعله اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة فى
ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تع
الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق النفس عليه وان اريد به الذات
والا مشاكلة وفى قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول
اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق
ان بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن هنا المعنى الاصلى
كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر فلا مشاكلة واطلاق
السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد يقال هو سيئة فى اللغة
حقيقة لانها من ساء يسوء قوله وهى عبارة عن الجمع بين المتشابها
وذلك على قسمين الاول ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله
تع والشمس والقمر بحسبان وقول البحترى فى صفة الابل الانضاء
كالقسى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والثانى ان
يذكر معان غير متشابهة بالفاظها معان اخرى متشابهة
كقول المعرى حرف اى ناقة ضامرة كنون اى جرت فى الصغر
والنحافة او كحرف النون فى الضمور والانحناء تحت راء اسم فا
من رأيته اذا ضربت رئته والدال اسم فاعل من دلوت
الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا نوم اى تعقد

علل

ذلك الداي الرسم اي اثر الديار غبّره النقط اي غبّره ما يقاط على
الرسوم من المطر والاولى ان يسمى الثاني ايهام مراعاة النظير لان
هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف
الهجاء وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط
انقاع النقطة على الحرف قوله وهي ان تزاوج اي توقع
الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا
واحدا على كل منهما كما رتب البحتري على الشرط اعني نهى الناهي
لجاج الهوى ازدياده ولزومه وعلى الجزاء اعني اصاخ اي استمع
الى الواشي اي النمام الذي يشي الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله
وسواء يلف في حد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع
واحد من المحسنات المعنوية وقال بعض شيئين كفاء بالاول
لظهور جريان اللف والنشر في الاكثر ايضا كقوله فعل المدام
ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر يتناول
الاجمالي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
والتفصيلي ثم قد يكون النشر على ترتيب اللف كما في البيت
المذكور وفي قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله كيف اسلو وانت حقف و
غصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله
من غير تعيين صفة لمصدر يتبعها اي اتباعا كائنا بلا تعيين

كان نحو اس غير متعين معناه ترك التعيين

وثقة مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور في
لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من باب اللف والنشر
لانا نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان
ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين
لفظا اصلا قوله وسواء بين حل شيئين فصاعدا في نوع واحد اي
في امر كلي يجمعهما وراويه الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل
اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب فالهمزة مفتوحة
وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع
الى اتباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة
اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في
المفسدة والآية مثال لادخال شيئين اعني المال والبنين في
حكم واحد اعني زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو
اكثر في حكم واحد فالتمثيل بهما معكوس قوله فيوقع بينهما تباينا
كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد
تباينا بكون الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين قوله ثم يضيف
اي ينسب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء على التعيين ما هو له
عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة فيه
على التعيين هناك فان قلت بين ان التعيين في قوله هذا
طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح للاسناد الى كل واحد

من جرس قوله اذ سان علك من جيشان اجل اسم الاشارة ان
تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على
السامع لم تفد في قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ والخلق
بالمسك فهذا جمع بينهما وقد يجعل وجه الشبه في الاول السواد
وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله وهو ان يجمع امورا
كثيرة تحت حكم اي يجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد
يشملها ثم يقسم اي يوقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان
يضيف الى كل منها ما هو له عندك قوله والمصطاف موضع الاقامة
بالصيف والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله في كونها خالصة
للممدوح اذ لم يرد بكون ارضهم مصطافا له ومرتبعا مجرد
سكناه فيها بل اراد انها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد
جمع الكل في حكم واحد ثم فسر في البيت الثاني بان اضاف الشيء الى
المنكوحات والنسل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق
الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا
لهما او توسعا في العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله
قوم اذا حاربوا قسمهم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعدا
ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية
اي الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى
الطبيعة والحلوم المراد بالبدع مستحدثات الاخلاق قوله

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسر مخصوصه لظهوره مما سبق
واشار بقوله كما اذا اطلقت على الخطاب الى ان المثال من
استعارة وقد جمع فيه محيا الحبيب وبال المحب في التشبيه بالنار
وفرق بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحر ثم قسم بان
اضاف الى المحيا الاختيال اي تكبر الدلال واضاف الى البال
اختلال الحال قوله وكذا ان يلحق بهذا القبيل الحاق الجمع مع التفريق
والتقسيم فان قوله لا تكلم يوم يأتي الله اي امره وقوله فمنهم شقي
وسعيد تفريق وانقطاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا با
جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك قال وكذا ان يلحق بهذا
القبيل ولم يقل ومنه فاما الذين شقوا واما الذين سعدوا تقسيم
اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد ما له من عذاب
النار او نعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك يجري على
ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها
واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة
كلقاء الله سبحانه ونيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا
على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء
على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي
غير منقطع والاختلال في النظم بسبب اختلاف الاستثناء بين
اذ قد نصب القرينة على اجرا والثاني على خلاف ظاهره واما

العطف اي تمايل وحرقة بال المحب الا انه
نظرا الى ان مقصوده وبال المحب حرقته
كما يدل عليه سلامة الفطرة منه

يعني ان فاعل يأتي ضمير راجع الى الله بتقدير
مضاف اي امره كما جاء ربك وقيل راجع
الى اليوم بتقدير مضاف ايضا اي
هوله منه

مايقال من ان الثاني ايضا مجرى على ظاهره لأن فساق المؤمنين الذين
سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة ايام
العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول الجنة
فان الخلود في زمان كما ينتقض بآخره ينتقض باوله ايضا فليس
بشيء لأن خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا
فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى
من زمان دخول غيرهم فيها فلا يصح جعل الفساق داخلين في
الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الآية اذ قد
فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب
صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل
النار لهم عقوبات آخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب
فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع
من العذاب الى نوع آخر منه قوله وسواء يكون للفظ استعمالا ان
قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين
بحسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين
او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي
يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء
الحال الى ان يظهر له في المآل اما بالتامل او بالقرينة المتأخرة
ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول

كلامه اركاب العدى على الافراس الدهم اي السود من قولهم فرس
ادهم اي اسود مع ان المراد تقييدهم بالدهم اي القيود من الحديد
ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم
بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء والمعنى القريب لقوله
الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد
اما استيلاؤه عليه مجازا كما يقال استوى على العراق اي استولى
عليه واما الملك على طريقة الكناية والمعنى القريب كقوله والارض
جميعا قبضته الخ هو ان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات
بيده اليمنى ولما لم يكن الجوارح في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على
الشيء القليل المستحقر واليمين على القدرة القاهرة او يحمل الكلام
من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه
كيف شاء والاخير احسن ومن متشابهات القرآن كاليد والوجه و
اتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي
من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها
معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم
على المذهب المختار عند جمهور المتأخرين او لا يعلمها الا الله
وحده على راي اكثر السلف وانما قال في اكثر المتشابهات لان
بعضها مما ينساق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف يعتد به

القبضة ما يقبض بالكف تسمية للمصدر بالمفعول

كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم
لم يفسره لانه استغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدر الا انها
لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء اوهم السامع قبل
ان نطق بما بعدها ان يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وردها
صفة مدح اخرى تاكد ذلك المدح بما يشبه الذم تاكدا تاما كانه اراد
ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا هنا للانقطاع
بمعنى الاستدراك وسوى مستعار له ولكن صرح فيه وقد يؤكد
الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه
فاسق وقد يجري مثل هذا التاكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه تعليق بالمحال
اي لا يحل لكم نكاح ما نكح اباؤكم غير ما قد سبق فانكحوه ان امكنكم قوله وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول
الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اي
كونهما متضادين حتى قال ما يلهم يجب كون احدهما مدحا و
الاخر ذما كما روي عن بشار انه قال في خياط اعور خاط لي
عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس يدري امديح
ام هجاء فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني خير له اعني تساوي
العينين في الابصار وتمني شر له اعني تساويهما في العمى وقد ورد للمتشابهات
من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار احتمالهما للمعنيين

مختلفين وان لم يكونا متضادين في الاحتمال والمتضادين
يكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله ولا اجب تسميته بل التجاهل
وذلك لوروده في كلامه تعالى وتقدس قوله اذاك اي ذاك
الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة يشبه ناقتي ام
نمش بالوشي اكرع اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة
يقال وشيت الثوب وشيا اي نقشته والكراع مستدق
الساق من الغنم والبقر وتمامه مسفع الخد غاد ناشط
شبب والمسفع الاسود والغادي الذي يذهب غدوة
والناشط الخارج من ارض الى اخرى نشاطا والشبب المسن
من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال بعد عدة
ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاث امسى وهو منقلب
اي اذاك الثور الوحشي يشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من
النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفرا والسي الارض المستوية
ابو ثلاث اي ذو ثلاث فرخا والمنقلب الراجع فشبه ذو الرمة
ناقته بالاشياء المذكورة واورد الهمزة وام في التشبيهات
تجاهلا واظهارا للتحير في وصفها بشدة العدو وقد تم
الكلام في فصل المحسنات الخارجة والاية المذكورة فان قلت قد سبق
في علم المعاني بحث التجاهل فانه داخل في سحر البلاغة فكيف يعد
من المحسنات البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال

في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب
بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة
في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا
للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة واذا اتى به في مقام لا تقتضيه
ولا يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن بلاغته قوله ومنه الاعتراض
نبه بذكر الادراج على انه يجب ان يكون في اثناء كلام واحد او بين
كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا ونبه باطلاق
قوله بما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب
ام لا او غير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال من
صوب الربيع وهو نزول المطر فيه اعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا لايهام
خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق مع له دوام
اقله ان يدوم ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على بهن جملة
معترضة مع الواو بين القسم وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل
والاكارع جمع اكرع جمع كراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد بها هنا جماعات
الناس وقوله لا زال الحي اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله
ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجوابه للتنبيه على ان فعلهم اعني اتيانهم
بمثل القرآن غير مقدور لهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم
وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض
بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقيقها

اقسم به عليه وحكمه لا في لا اقسم مزيدة ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها
قوله الا يرى كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء
وجلال القدر وذلك لان تهنية الدنيا اي الناس كلهم بخلوده يدل
على انهم يستفيدون منه مالا او يرتفعون بجلاله مقدارا او الا فلا
معنى لتهنيتهم به وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهبت اي يوضح
لك ما ذكرته اذا انتسب الى قولك اي ليس فيه الا مدحه بالشجاعة
نعم ربما يفهم من ذكر الاعمار فيهما دون الاموال انه كان قاصدا لذلك
اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المغنيات الغانية قوله يا ويبا
فانهما يتحدان في المعنى مع قلة حروف يا وكذا غاض وغيض على ان
الاول متعد والثاني مشدد ولو فسر غيض مع غيض على البناء للمفعول
فيهما لكان انسب بما تقدم في الاية ولا شك ان تعليل اذا صادفا
موقعهما اوجب حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى
اللفظ دون المعنى وذكرهما هنا تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليهما
اي على تعليل اللفظ ولا تعليله الايجاز والاطناب وقد سبق ان
اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجريان بين غيرها ايضا
ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وفسره بتشابه
الكلمتين في اللفظ واراد بالكلمتين معنى اللفظين ليجوز تركيب احد
المتجانسين مما يذكره واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص
يعرف بتفصيله تعدد انواعه المعتبرة ومنها التام وذلك بان يتفقا

حروفا وحركات وسكنات وانما يتفاوتان في المعنى فالرحبة الاول
فناء الدار والثانية بمعنى الواسعة ومنها الناقص وهو ان يختلف
المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون
الصورة فقيل اراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها
النوعية فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب
المعنى الا ان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل اراد الصورة
الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سياتي
واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك جاملنا على صنيع الا
ولاجام لنا جلس تام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيه اختلاف
الصورة اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان
قيل المعتبر في الناقص اختلاف الهيئة دون الصورة سواء كان يختلفه
او لا كان ناقصا ايضا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف
الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد والشرك
بمعنى الاشراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف
حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط
من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء
تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد ولما كان في الصورة
الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط
ومفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة مختلفين في الهيئة

فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما من المختلفين في الهيئة فقط
ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية
لا النوعية قوله وهو ان يختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول
كقولك تالي كالي او في الوسط نحو جدي اي حظي وجهدي اي
اجتهادي وسعيي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف بينهما
الا بزيادة الهاء او في الاخر نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من
كساه يكسوه قوله والتجنيس المضارع اي المطرف اي تتمه بايهما
شئت وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف اي يختلفا بحرفين
وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف في واحد في الاول كدامس
من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق درس والمحى
يقال ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط نحو حصب
وهو ما يرمى في النار وحسب وهو ما يعد من المفاخر واما في
الاخر نحو كسب بمعنى ضرب وكثم وهو اما بمعنى الصرف يقال كثمه
عن الامر اي صرفه او بمعنى سعة البطن او الشبع فالاكثم يطلق على
البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر بهذا التقسيم في الحرفين
بل اورد مثالا من المتخالفين بحرفين في الوسط ومعنى حسبتني
جعلتني خسيس الحظ او القدر قوله وهو ان يختلفا لا مع التقارب
هذه العبارة تتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه
لم يمثل الا للاول قوله يسمى تجنيس تصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما

لانه اطلق هنا الصورة على الصورة الخطية كما لا يخفى =
على قوله [illegible]
[illegible] تتمة الكتاب =
فيه [illegible] على اللف والنشر المرتب =
[illegible] بالضم والكسر ايضا
قوله طمس يتعدى ولا يتعدى =
[illegible] في [illegible] =

بالآخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتشابههما في صورة الخط الا ان التجنيس
التصحيف والخطي سواء ان تشابه اللفظان في الكتابة يوجد في غير
اللاحق ايضا والغائث من الغيث وسواء الافساد قوله اذا اوردا
على نحو قولهم اي اذا اورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميمة
للآخر لصقا له يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء
كان بينهما تجنيس تام مثل وجد وحد وبح وبلح او تجنيس لاحق مثل
هينون لينون ومن سبإ بنبإ او تجنيس مذيل مثل نعم وغنم و
دسم وسم قوله يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من
المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين في المخرج توهم ان التجنيس مطرف
وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين متلاصقين وحيث
كان الحرفان الاخيران منهما اعني الغين والعين متقاربين في صورة
الخط تخيل انه تجنيس خطي وليس به لاختلاف الحرفين الاولين
اعني اللازم والراء في صورة الكتابة وقيل لو كاتب عنها الكلمتين
مجدين لكان التجنيس تصحيف اولا ما منها لكان مضارعا فقد تجاذبه
صنفان فلذلك سمي مشوشا قوله يسمى متشابها لتشابه المتجانسين
الجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول
مركب اضافي اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من
ذهب وان تخالفا في الخط ايضا يسمى التجنيس مفروقا لافتراقهما
في صورة الكتابة فان قيل كلا ان قوله جام لنا مركب من اسم لا

وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول حيث تارة باين
كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الآخر ايضا مركبا واخرى
بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف
الفعل مع المفعول المتصل به مع استتار فاعله كجاملنا فانهما
يعدان في العرف لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي
يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق
وهو ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال الحرف فلاوي من
القول والقالين بالقاف اي من قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا
الجني معوض ها اي من جنيت والجنة مضاعف من جنه
اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع
الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي
الرأي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق
الى اصل واحد فاقم ماخوذ من قام والقيم فيعل منه والريحان
بمعنى النبت المعروف والرزق ماخوذ من الروح والراحة
اذ لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الياء والحاء فالريح اصله
الواوي ومعنى قوله فروح وريحان رحمة واسعة ورزق
قوله ومن حيات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام
فعنونها بمحسنات الحسن ولم يعلم من القسم الثاني او ومنه تفننا
في العبارة واراد بالكلمتين المتكررتين ما يتحد معناهما وبالتجا

نسين

مايعم اقسامهما وبالمحلقين مايعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه
قوله كما اذا اقلب اورد مثالا من عند نفسه تكرر الوقوع الكلمة
الاخرى في احد مواضعها الخمسة وقد يناقش في عد الخامس
من رد العجز على الصدر اذ لا صداره لحشو المصراع الثاني و
الرواية في مشهد فتح الهاء من اشهره الناس بكذا وقد جاء
الشهر بمعنى وضح فلا يظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان لا
يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان مكررتين
بل اما متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن
لحصول الافادة مع صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن
القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين
معكوسة الترتيب بتمامها في اللفظ الاخر كالفتح والحتف وقلب
البعض وهو ان ينعكس ترتيب بعض حروفه في الاخر كالعورات
جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف
ومثال المقلوب المجنح اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح
انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوي هو ان يكون
مجموع كلمتين او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا انعكس ترتيب حروفه
حصل ذلك المجموع بعينه وهي في غير الشعر نحو قوله كل في فلك وجاز
اذا ناح وقوله وربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول
الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا

حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول الآخر سر فلا كبا بك
الفرس اس امر من آسه اي اعطاه والارمل من لا زوجة
له عرا اي اتى والم بك طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه
حفظه واسا الما من اسوت الجرح اي داويته او من اسوت بينهم
اي اصلحت وقد يجعل مقصورا من اساء او مغيرا من اسى بالكسر اذا
حزن يقال كبا لوجهه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن جهات الحسن
الاسجاع جمع الاسجاع قصد الى الكلمات التي في اواخر الفقر فيهما بالقوافي
منزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب
مما تقدم وتاخر من ايراد المحسنات البديعية بالمعاني المصدرية
والقافية على المذهب الاصح من آخر حرف في البيت الى اول
ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقيل
ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق
القافية على الروي وهو الحرف الذي بني عليه الشعر وينسب اليه
فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل
القرآن تادبا لان السجع هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة
ان يجعل في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي
الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثر ما فيها مساوية الاوزان موافقة الاعجاز او مقاربة
الاوزان والاعجاز لما يقابله في القرينة الاخرى مثال المساواة

في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم
ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم لان حرفي العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في المثال
الثاني لا تقابل لهما في القرينة الاولى ومثال تساوي الوزن و
السجع في معظم الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله وآتيناهما الخ
فان آتينا تقارب هدينا في الوزن والمستقيم تقارب المستبين
في السجع واصل الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات
اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني وذلك بان ترسل
المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا واذا جعلت المعاني تابعة للالفاظ بان يقصد الى
تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت
الالفاظ متكلفة ومشوهة وجرى المعاني وكانت كنصل
من خشب في غمد من ذهب وقد شغف بعض المتأخرين
من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية البديعية
حتى خيل اليه انه اذا جمع عدة منها في كلامه فلا بأس في ان
يقع مقصوده منه في عمياء ويوقع سامعه من طلبه في خبط
عشواء وقد يقال اشار بقوله جميع ذلك الى ما ذكر من المحسنات
المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة
او المقابلة مثلا قد يذهب بماء الكلام ويوجب الخلل في

٢٦٤

في الانتظام الآن قوله ان تكون الالفاظ توابع للمعاني يمنع الحمل على
هذا المعنى وكذا ما بعده يفسره بما ذكره اولا بقوله اعني ان لا تكون
اي الالفاظ متكلفة اي ما لسامعها كلفة وشبه قوله ونورد الا
ههنا اي في فن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع
الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني
بتجن يفتن غب تجن او غير منقوطة كخطبته المعروفة الحمد لله
الممدوح الاسماء المحمود الآلاء او كون بعضها منقوطا والبعض
الآخر غير منقوط وذلك اما بان تكون كلمة منقوطة واخرى غير
منقوطة كرسالته الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يزن
واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين واما بان يكون حرف منقوطا
واخرى غير منقوط كرسالته الرقطاء اخلاق سيدنا تحب
وبعقوته يلب والخيف بالتحريك ان يكون احدى عيني الفرس
سوداء والاخرى زرقاء والرقطاء ان يكون في الشاة نقطة
سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى الخط دون
اللفظ وكذا ما يعين من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما
في قوله فتنتني البيت وانفصالها ويسمى المقطع كقوله الخ
وادر لي ان زرت دارا ودودا ودد راود زرا وزردا وزردا
ولما اختصر المصنف الكلام في المحسنات البديعية وفوض استخراجها
اليك تابعناه في ذلك لان مباحثهما مستوفاة في كتب اخر فعليك

تجني اسم الفاعل ... تجن
اي بعد تجن

العقوة الساحة وما حول الدار
الب بالمكان اقام به ولزمه

بها ان لم تقدر على استخراجها قوله وقد تحققت اى اى قد علمت
على وجه التحقيق فى الفصلين من مقاصدهما ومسائلهما ان علم المعانى
هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات
المعانى فى صور متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وحد
لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط بينهما و
كون البيان شعبة من المعانى وبين غاية العلمين ههنا بقوله ليتوصل
بها اى بمعرفة الخواص والصياغات الى توفية مقامات الكلام
حقها اى باعتبار ما هى وما يقتضيها من الخواص وما يناسبها من
الصياغات مع ان الغاية المذكورة فى المقدمة هى الاحتراز عن
الخطاء فى التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلى هو
الاتيان بالصواب اعنى التوفية التى ذكرها والاحتراز عن الخطاء
وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر فى بادى الراى
جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية
بحسب ما تفى به قوة ذلك اى الشدة لان ذلك هو المقدور
المطلوب من تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم جملة جالية
ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال معموله وعلمت جواب
اذ قد تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان شرع فى تكملة
علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال
على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاج





الى الحد فلزم صاحب علم المعانى والبيان معرفة الخواص الاستدلالية
ومعرفة تاديتها بالطرق المتفاوتة فى وضوح الاستلزام
والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب ان عليه ان
لا يظن بشى هو من جملته فوجب ان يورد فى كتابه علم
الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزؤ من علم البلاغة
كما صرح به فى كلامه وحققه ههنا وهذا آخر ما يسر الله تعالى
بمنه ولطفه من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده و
نسال الله سبحانه وتعالى ان ينفع به المسترشدين وان
يجعله ذخرا لنا يوم الدين وقد تجز الفراغ من تاليفه اواسط
شوال من سنه ثلاث وثمانمائه حامدا لله وهو نعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير وكان فراغ محرره منه وقت الضحى
من يوم الخميس عشرين رجب لسنة اربعين وثمانمائه
وهو العبد الضعيف عبد الرزاق بن عبد الكريم
بن عبد اللطيف الطارمى اصلح الله شانه ورزقه علما نافعا و
يقينا صادقا بحرمة سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وكرم